بسم الله الرحمٰن الرحيم ....

الحمد لله على نعمائه الكافية، وآلائه الوافية، ومننه الشافية، وألطافه الصافية، والصلوة والسلام على رسوله محمد المصطفى أحمد المجتبى وعلى آله وصحبه الناحين نحوه التابعين كلماته وكلامه الرافعين أعلام العدل بين الأنام، وعلى من اتبعهم إلى يوم القيام. أما بعد فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه المقتدر: لما كان كتاب «الكافية» للشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الشهير بابن الحاجب أوصله الله أعلى المراتب من أحسن ما صنّف في علم الإعراب ترتيباً وأكثرها نفعاً، أردت أن أضع عليه شرحا ملتقطاً من الفوائد الضيائية وغاية التحقيق والجواهر الصافية وحاشية مولانا عبد الغفور وحاشيتيها لمولانا عبد الحكيم السيالكوتي ومولانا نور محمد المدقق والعقد النامي والفوائد الشافية إلى غير ذلك من الأسفار والله أسأل التوفيق لإتمامه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه تعالى ملك كريم جواد برّ رؤوف رحيم. قال الشيخ: (**بسم الله الرحمٰن الرحيم**) ابتدأ كتابه بالتسمية اقتداء بكتاب الله عزوجل وامتثالا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر ذي بال لا يبدء فيه بـ«بسم الله الرحمٰن الرحيم» فهو أقطع » واقتفاء بأسلوب السلف رحمهم الله تعالى وشكراً لإنعام الله الذي تاليف هذا الكتاب أثر من آثاره وزيادة له لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَاَزِيْدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم:٧] وإنما لم يصدر بحمد الله تعالى بأن جعله جزءً من كتابه اقتداء بأكثر كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بعض الملوك والأمراء حيث صدرت بالتسمية دون التحميد، ولا يلزم من ذلك مخالفة الحديث: «كل أمر ذي بال لم يبدء فيه بحمد الله فهو أجزم» لجواز أنه جاء بالحمد من غير أن يجعله جزءً من كتابه لأن المأمور به هو التلفظ سواء كان معه الكتابة أو لا، ولا يلزم من ترك الأول ترك الثاني، وقد أمرنا بحسن الظن مع المؤمنين، على أن التسمية أيضا تشتمل على التحميد فذكرها يغني عن ذكره لا سيما إذا كان المراد بحمد الله في الحديث ذكر الله، ويؤيده ما جاء في رواية أخرى «لم يبدء فيه بذكر الله»، وأيضا التصدير بحمد الله أمر مستحب وترك المستحب لا يوجب الملامة، وبهذا يظهر الجواب عن توهم مخالفة أسلوب الكتاب العزيز وأسلوب السلف فإنه أيضا أمر مستحب لا واجب، ولما كان النحوي يبحث عن أحوال الكلمة والكلام من حيث الإعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الأحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فكان الكلمة والكلام موضوعي علم الإعراب بدء المصنف بتعريف الكلمة والكلام؛ لأن معرفة أحوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء وبدء بتقسيمهما أيضا حيث قال بعد تعريف الكلمة «وهي اسم وفعل وحرف» وبعد تعريف الكلام: «ولا يتأتى ذلك...إلخ» لأن التقسيم من تتمة التعريف فإن التعريف تصوير الشيء من حيث مفهومه والتقسيم

الكلمة لفظ ....

تصوير الشيء من حيث صدقه على الأفراد، وإنما قدم الكلمة على الكلام مع أن الكلام يفيد فائدة تامة بخلاف الكلمة لأن أفراد الكلمة جزء من أفراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فإن مفهوم الكلمة: لفظ موضوع لمعنى، ومفهوم الكلام: ما اشتمل على لفظين موضوعين بالإسناد، وكذا «زيد قائم» مثلا فرد من الكلام وأحد جزئيه «زيد» وهو من أفراد الكلمة. والجزء مقدم على الكل في الوجود والتصور فالكلمة مقدمة على الكلام مفهوما وفردا وتصورا فقدمها عليه ذكرا ليوافق الوضع الطبع فقال: (**الكلمة**) اللام فيها للجنس، والتاء لا تدل على الوحدة لأن الكلمة اللغوية لما نقلت إلى المعنى المصطلح عليه صارت التاء فيها كدال «زيد» فلا تدل على شيء، وإن سلم دلالتها على الوحدة بأن لا تكون جزء من المنقول فالوحدة غير مرادة ههنا لأنها قد جردت عن معنى الوحدة وجعلت متمحضة للتأنيث بدلالة مقام التعريف لأن التعريف إنما يكون للحقيقة دون الفرد أو الأفراد، وإن أريد الوحدة فليست هي فردية وشخصية بل جنسية فإن الكلمة اللغوية لما خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ولا منافاة بين الجنس والوحدة الجنسية كما هو ظاهر، والكلم بكسر اللام جنس وضعا عند الجمهور بدليل جريان أحكام المفرد فيه من تذكير صفته كقوله تعالى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠] ومن تصغيره بلا رد إلى الواحد مع كونه على غير صيغ القلة يقال: «كليم» فلو كان جمعا لوجب رده إلى الواحد ومن وقوعه تمييزا لنحو «أحد عشر» يقال «أحد عشر كلما» فلو كان جمعا لما وقع تمييزا له لأن تمييزه لا يكون إلا مفردا، وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع، واستعماله في ما فوق الاثنين فقط لا ينافي كونه جنسا وضعا، وذهب صاحبا الصحاح واللباب إلى أنه جمع بدليل أنه لا يقع في الاستعمال إلا على الثلث فصاعدا فلو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا (**لفظ**) اللفظ في اللغة الرمي سواء كان من الفم أو غير الفم وسواء كان لفظا أو غير لفظ كالتكلم بقولك: «زيد شاعر» وكقولك: «أكلت التمرة ولفظت النواة» وكقولهم :«لفظت الرحى الدقيق»، وقيل هو في اللغة بمعنى رمي شيء من الفم وبمعنى التكلم أيضا، ثم نقل في الاصطلاح ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ إلى «ما يتلفظ به الإنسان» حقيقة كان التلفظ أو حكما وقليلا كان المتلفظ به أو كثيرا مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا، وهو بهذا المعنى محمول على الكلمة فلا يرد شبهة حمل الوصف المحض على الذات، إن قلت قول المصنف «الكلمة» مبتدأ وقوله: «لفظ» خبره والمطابقة بينهما واجبة في التذكير والتأنيث فكان الواجب أن يقول: «لفظة»، قلنا: وجوب مطابقة الخبر بالمبتدأ مشروط بشروط خمسة الأول أن يكون الخبر مشتقا أو ما في حكمه كالمنسوب، والثاني أن يكون حاملا لضمير راجع إلى المبتدأ، والثالث

وضع لمعنى مفرد وهي اسم..................................

أن لا يكون مساويا بين المذكر والمؤنث كـ «جريح» والرابع أن لا يكون اسم تفضيل مستعملا بـ«من» نحو: «الصلوة خير من النوم» والخامس أن لا يكون مختصا بالمؤنث نحو: «الامرأة حائض» وقد انتفت ههنا الخمسة بأسرها. (**وضع**) الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز وبالفارسية: «نهادن»، وفي الاصطلاح تعيين شيء بإزاء شيء بحيث متى أطلق أو أحس الأول فهم منه الثاني، فإن قلت يخرج عن هذا التعريف وضع الحرف لأنه لا يفهم معناه عند إطلاقه بدون ضم ضميمة، قلنا المراد بالإطلاق الاستعمال في المقاصد، واستعمال الحرف في المقاصد لا يكون إلا مع ضم ضميمة، وإذا استعمل كذلك لفهم معناه (**لمعنى**) المعنى في الاصطلاح: ما يراد بشيء مطابقة أو ضمنا أو تبعا فيشمل المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي، وسواء كانت الإرادة بواسطة الوضع أو لا فيدخل فيه المدلول الطبعي والعقلي، ولفظ «معنى» إما «مَفْعَل» اسم مكان أو مصدر ميمي وعلى كلا التقديرين هو بمعنى المفعول أي المقصود، ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع كان ذكره بعد الوضع مبنيا على تجريده عنه كما أن ذكر الليل بعد الإسراء في قوله تعالى ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾ [بني إسرائيل:١] مبني على تجريد الإسراء عن معنى الليل، والنكتة في تجريد الوضع عن المعنى كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع. (**مفرد**) إما بالجر على أنه صفة لـ«معنى» والمعنى المفرد ما لا يقصد دلالة جزء لفظه على جزئه كمعنى «زيد» و«عبد الله» علما، أو بالرفع على أنه صفة «لفظ» واللفظ المفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه كلفظ «زيد» و«عبد الله» علما، فبينهما تلازم أي كلما كان اللفظ مفردا كان المعنى مفردا وبالعكس، أو بالنصب على أنه حال من المستكن في «وضع» أو من «معنى» لأنه مفعول به بواسطة اللام، أما وجوب تقديم الحال على صاحب الحال النكرة فهو إذا لم يكن مجرورا، فإن كان مجرورا فممتنع عند أكثر البصريين سواء كان مجرورا بالإضافة أو مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه، ثم قول المصنف: «لفظ» يشمل المعرَّف وغيره، وقوله: «وضع» احتراز عن المهملات والمحرَّفات والأصوات والألفاظ الدالة بالطبع والعقل فقط إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلا، وقوله: «لمعنى» احتراز عن حروف الهجاء إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى، وقوله: «مفرد» احتراز عن المركبات سواء كانت كلامية كـ «زيد قائم» و«ضرب زيد» أو غير كلامية كـ«غلام زيد» و«رجل صالح» و«الرجل» و«قائمة» و«بصري»، وبقي مثل «عبد الله» علما داخلا فيه مع أنه معرب بإعرابين، ولو أخرجه بقوله: «لفظة» وأدخل مثل «الرجل» مما يعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة ويعرب بإعراب واحد بترك قيد الإفراد لكان أنسب، ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في الأنواع الثلاثة فقال: (**وهي**) أي: الكلمة (**اسم**

وفعل وحرف لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني الحرف والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا الثاني الاسم والأوّل الفعل ....

وفعل وحرف) أي: منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة فيها، ودعوى الانحصار يفهم من السكوت في معرض البيان للأقسام فإنه لما تعرض لبيان الأقسام وبين ثلاثة وسكت عن بيان قسم رابع فهم أن الكلمة منحصرة في الأقسام الثلاثة (**لأنها**) أي الكلمة (**إما**) من صفتها (**أن تدل**) تلك الكلمة (**على معنى**) كائن (**في نفسها**) أي: في نفس الكلمة، والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة أن تدل الكلمة على المعنى من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها (**أو**) من صفتها أن (**لا**) تدل على معنى في نفسها، القسم (**الثاني**) أي ما لا يدل على معنى في نفسها هو (**الحرف**) كـ«من» و«إلى»، فإنهما لا يدلان على معانيهما في نفسهما بدون ضم كلمة أخرى إليها، ثم قوله: «الثاني» مبتدأ وقوله: «الحرف» خبره والجملة مستأنفة؛ لأنه لما قال: «إما أن تدل على معنى في نفسها أولا» اتجه أن يقال: ما الأول وما الثاني فقال: «الثاني كذا والأول كذا»، وإنما قدم الحرف في الدليل وأخّره في الدعوى لأن الحرف في اللغة الطرف فذكره مرّة في طرف وأخرى في آخر (**و**) القسم (**الأول**) أي: ما يدل على معنى في نفسها (**إما**) من صفتها (**أن يقترن**) معناها، فالضمير المستتر راجع إلى المعنى لأن المقترن بأحد الأزمنة حقيقة هو المعنى، وهو وإن لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور ضمنا في قوله: «الأول» لأنه عبارة عن كلمة دالة على معنى في نفسها، ووصف الكلمة بالاقتران من قبيل الوصف بحال المتعلق (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) من الماضي والحال والاستقبال (**أو**) من صفتها أن (**لا**) يقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة، القسم (**الثاني**) أي: ما يدل على معنى في نفسها ولم يقترن بأحد الأزمنة (**الاسم**) كـ«زيد» فإنه يدل على معنى في نفسه وهو ذات زيد وليس مقترنا بأحد الأزمنة، والاسم مأخوذ عند البصريين من السمو وهو العلو، ويؤيده أبنية اشتقاقه على «سَمَّى يُسمِّي» و«سُمَيّ» و«أسماء» و«أسامي» إذ لو كان مثالا لقيل: «وسّم يوسّم» و«وُسَيم» و«أوسام» و«أواسم»، ومن الوسم عند الكوفيين وهو العلامة، لكنه يرده أبنية اشتقاقه المذكورة وارتكاب القلب بعيد (**و**) القسم (**الأول**) أي: ما يدل على معنى في نفسها ويقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (**الفعل**) كـ«ضرب» و«يضرب» و«اضرب» فإنها تدل على معنى في أنفسها ويقترن الأول بالماضي والثاني بالحال والثالث بالاستقبال، ثم قوله: «الثاني» مبتدأ وقوله: «الاسم» خبره والجملة مستأنفة؛ لأنه لما قال: «إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا» كأن سائلا قال: «ما الأول وما الثاني» فقال: «الثاني

وقد علم بذلك حد كل واحد منها الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد..

الاسم والأول الفعل» (**وقد علم بذلك**) أي: باستعانة دليل حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة أو بسببه، فالباء للاستعانة أو للسببية، وإنما جاء باسم الإشارة مع أن الموضع موضع الضمير لأن الدليل ليس بمحسوس مشاهد؛ للإشارة إلى زيادة تمكنه في الذهن وكمال الانكشاف حيث نزل الدليل لكمال ظهوره منزلة المحسوس المشاهد وأشار إليه باسم الإشارة الموضوع للإشارة إلى المحسوس المشاهد، وإنما اختار «ذلك» دون «هذا» مع أن الدليل قريب؛ للإشارة إلى تعظيم دليل الحصر وتفخيم شأنه لجودته حيث نزّل بعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وأشار إليه بما يشار به إلى بعيد المسافة كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ذٰلِكَ الْكِتٰبُ﴾ [البقرة:١،٢] والواو اعتراضية والجملة معترضة لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب وتنبيهاً على أن هذا الدليل مما يلزم حفظه لتضمنه حد كل واحد من الأقسام الثلاثة، ويمكن أن تكون الواو عاطفة على محذوف أي: «قد تبين وقد علم بذلك»، وكلمة «قد» للتحقيق أو التقريب (**حد كل واحد منها**) أي: من الأقسام الثلاثة، لأنه قال «الثاني الحرف» والمراد بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسها بل يحتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليها وهو حد الحرف، ثم قال «الثاني الاسم» والمراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسها ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو حد الاسم، وقال «والأول الفعل» والمراد بالأول مايدل على معنى في نفسها ويقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو حدّ الفعل، فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن أخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة، والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران بالزمان، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران بالزمان، فعلم لكل واحد منها معرِّف جامع لأفراده مانع عن دخول الغير فيه، والمراد بالحد عند الأدَباء هو المعرِّف الجامع المانع (**الكلام**) وإنما لم يعطف هذه الجملة على قوله: «الكلمة لفظ إلخ» مع وجود الجامع والتناسب لكون كل واحد منهما موضوع علم الإعراب؛ لأنه لم يقصد الربط وعدّه كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل، والكلام في اللغة: ما يتكلم به قليلا كان كـ«زيد» أو كثيرا كـ«زيد قائم» وفي الاصطلاح: (**ما**) أي: لفظ (**تضمَّن كلمتين**) أي: اشتمل على كلمتين كاشتمال الكل على جزئيه، فالمتضمِّن بكسر الميم هو المجموع والمتضمَّن بفتح الميم كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما؛ لأن المجموع من حيث المجموع مغائر لكل واحدة منهما، (**بالإسناد**) متعلق بـ«تضمن» والباء للسببية، والإسناد ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة بمعنى أنه لو سكت المتكلم عليها لم يكن لأهل العرف مجال تخطيته ونسبته إلى القصور في باب الفائدة فدخل فيه

ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين أو اسم وفعل **الاسم** ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ومن خواصه دخول اللام ..

إسناد الجملة التي علم المخاطب مضمونها، ثم قول المصنف «ما» يشمل المعرف وغيره، وقوله «تضمن كلمتين» احتراز عن المهملات الصرفة والمفردات، وقوله «بالإسناد» احتراز عن المركبات الغير الكلامية مثل «غلام رجل» و«رجل فاضل»، وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل «ضرب زيد» و«زيد ضارب» أو إنشائية مثل «إضرب» و«من أبوك» ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في النوعين فقال (**ولا يتأتّى ذلك**) أي: لا يحصل الكلام في تركيب مّا (**إلاّ في**) تركيب (**اسمين**) أحدهما مسند والآخر مسند إليه نحو «زيد قائم» (**أو**) تركيب (**اسم**) مسند إليه (**وفعل**) مسند نحو «ضرب زيد»، وإنما انحصر الكلام في هذين التركيبين لأن الكلام لا بدّ له من الإسناد والإسناد لا يتحقق إلاّ بين المسند والمسند إليه وهما لا يحصلان إلا في هذين التركيبين لأن الحرف لا يقع مسندا إليه ولا مسندا والفعل لا يقع مسندا إليه، ولما فرغ عن بحث الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال: (**الاسم**) إنما لم يعطف هذه الجملة على ما قبلها لعدم قصد الربط وعدّه كخطبة بعد كخطبة (**ما**) أي: كلمة؛ لأن الاسم من أقسام الكلمة (**دل على معنى**) ثابت (**في نفسه**) أي: في نفس ما دل، فالضمير في «دل» و«نفسه» راجع إلى «ما» وهو وإن كان عبارة عن الكلمة لكنّ تذكير الضمير الراجع إليه بناء على لفظ الموصول (**غير**) بالجر صفة بعد صفة لـ«معنى»، وبالنصب حال منه، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أي: هو غير (**مقترن**) ذلك المعنى (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) ثم قوله «ما» يشمل المحدود وغيره، وقوله «دل على معنى في نفسه» احتراز عن الحرف، وقوله «غير مقترن إلخ» احتراز عن الفعل، ولما فرغ من حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به لأنّ الشيء كما يعرف بتعريفه كذلك يعرف بخواصه وعلاماته فقال: (**ومن خواصه**) أي: من خواص الاسم، وإنما جاء بجمع الكثرة مع أن ما ذكره من الخواص خمس؛ تنبيها على كثرة خواص الاسم حتى قالوا إنها تبلغ قريبا من ثلاثين، ومن جملتها تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال وتمييزا ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا ومكبرا ومنسوبا ومستثنى ومستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف ومعرفة ونكرة ومذكرا ومؤنثا إلى غير ذلك، وإنما جاء بـ«من» التبعيضية؛ إشارة إلى أنّ ما ذكره بعض منها، ثم خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره (**دخول اللام**) أي: دخول لام التعريف نحو «الرجل»، فلا يرد بلام الأمر ولام الابتداء ولام التأكيد الداخلة على الفعل، ولو

والجر والتنوين والإضافة والإسناد إليه وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني ....

قال: «دخول حرف التعريف» لكان شاملا للميم في لغة حمير كما في قوله عليه الصلاة والسلام ((ليس من امبر امصيام في امفسر)) في جواب حميري قال «أمن امبر امصيام في امسفر» وشاملا أيضا لحرف النداء، إلاّ أن يراد باللام حرف التعريف مجازا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، وفي اختياره اللام إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أما كونها مفتوحة مع أنها مكسورة في سائر المواضع لأن الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها، وذهب الخليل إلى أنها «أل» كـ«هل»، وذهب المبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام عليها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهذه الخاصة ليست بشاملة لجميع أفراد الاسم فلا يرد أن اللام لا تدخل على كثير من الأسماء من المضمرات وأسماء الإشارة، وكذلك سائر الخواص المذكورة هاهنا (**و**) منها دخول (**الجر**) نحو «بالرجل» (**و**) منها دخول (**التنوين**) بأقسامه نحو «بزيد» إلاّ تنوين الترنم والتنوين الغالي فإنهما يدخلان على الأقسام الثلاثة (**و**) منها (**الإضافة**) والمراد بالإضافة كون الشيء مضافا بحرف الجر تقديرا، لا كون الشيء مضافا إليه ولا كونه مضافا بحرف الجر لفظا؛ لأن الفعل أو الجملة قد يقع مضافا إليه نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصّٰدِقِيْنَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩] والفعل قد يقع مضافا بحرف الجر لفظا كقولك: «مررت بزيد»، وإنْ أوّل قوله تعالى بـ«يوم نفع الصادقين صدقهم» فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم، وهذا التأويل ينبغي أن يكون مرضيا، (**و**) منها (**الإسناد إليه**) والمراد بالإسناد إليه كون الشيء مسندا إليه نحو «زيد شاعر» و«أكرم بكر»، ولما فرغ عن تعريف الاسم وبيان خواصه شرع في تقسيمه باعتبار الإعراب والبناء فقال (**وهو**) أي: الاسم قسمان أحدهما (**معرب**) وهو مأخوذ من الإعراب بمعنى الإظهار، يقال: «أعرب الرجل حجته» إذا أظهرها، سمي به لأنه محل إظهار المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة (**و**) الثاني (**مبني**) وهو مأخوذ من البناء، وأصله «مبنوي» أعِلّ فيه إعلال «مرمي»، وإنما سمي به لأن المطلوب بالبناء هو القرار وعدم التغير والمبني كذلك (**فالمعرب**) الفاء للتفسير (**المركب**) أي: الاسم المركب الذي ركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله (**الذي لم يشبه**) أي: لم يناسب، والمناسبة المعتبرة في هذا الباب هي التي تكون مؤثرة في منع الإعراب كتضمن الاسم معنى مبني الأصل مثل «أين»، وكشبهه به في الاحتياج إلى الغير مثل المبهمات، وكوقوعه موقعه كـ«نزال»، وكمشاكلته للواقع موقعه كـ«فجار»، وكوقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم، فهذه كلّها مناسبة مؤثرة في منع الإعراب (**مبني**

الأصل وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرًا

الأصل) إضافة المبني إلى الأصل بيانية أي: المبني الذي هو الأصل في البناء وهو الماضي والأمر بغير اللام والحرف، ثم قول المصنف «المركب» يشمل المحدود وغيره من مثل «زيد» و«قائم» و«هؤلاء» في قولك «زيد قائم» و«قام هؤلاء» ولا يشمل ما ليس مركبا أصلا كـ«الف» و«زيد» و«شجر» إلى غير ذلك من الأسماء المعدودة، ولا ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كـ«غلام» في قولك «غلام زيد» فإن جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف وقوله «الذي لم يشبه مبني الأصل» احتراز عن مثل «هؤلاء» في قولك «قام هؤلاء» لأنه مشابه للحرف في الاحتياج إلى الغير وهو الإشارة الحسية، ولما فرغ من تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال: (**وحكمه**) أي حكم المعرب لا من حيث كونه فاعلا أو مفعولا أو غير منصرف لأن حكمه من حيث الأول الرفع ومن حيث الثاني النصب ومن حيث الثالث عدم دخول التنوين والكسرة بل من حيث إنه معرب (**أن يختلف آخره**) أي: آخر المعرب وهو الحرف الأخير منه ذاتا أو صفة، والمراد باختلاف آخره ذاتا أن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما وهذا إذا كان إعرابه بالحرف نحو «جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك» و«رأيت مسلمين ومررت بمسلمين»، والمراد باختلاف آخره صفة أن يتبدل حركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما وهذا إذا كان إعرابه بالحركة نحو «جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد» و«رأيت مسلمات ومررت بمسلمات» (**باختلاف العوامل**) متعلق بـ«يختلف» والباء سببية أي: أن يختلف آخر المعرب بسبب اختلاف العوامل، والمراد بالعوامل العوامل المختلفة في العمل فإن لم تكن العوامل مختلفة في العمل لا يختلف باختلافها آخر المعرب نحو «إني ضارب زيدا» و«إني ضربت زيدا» و«إن زيدا مضروب» فلم يختلف آخر «زيدا» في هذه الأمثلة لعدم اختلاف العوامل في العمل، ثم المراد بالعوامل جنس العامل لأن اللام إذا دخلت على الجمع ولم يكن ثمه معهود تحمل على الجنس ويبطل معنى الجمعية فيشمل القليل والكثير (**لفظا أو تقديرا**) منصوب على التمييز عن نسبة الاختلاف، فيكون التقدير «يختلف لفظ آخر المعرب أو تقديره» لأن التمييز عن النسبة فاعل أو مفعول في الحقيقة، واعلم أنه لما كان اختلاف آخر المعرب أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا وكلاهما أعم من أن يكونا ذاتا أو صفة وأربعتهن أعم من أن تكون حقيقة أو حكما كانت صور الاختلاف ثماني، أولاها: أن يكون الإختلاف لفظا ذاتا حقيقة نحو «جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك» والثانية: أن يكون لفظا ذاتا حكما نحو «رأيت مسلمين ومررت بمسلمين» لأن الياء بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر فاختلف الآخر حكما، والثالثة: أن يكون تقديرا ذاتا حقيقة نحو «جاء أبو القاسم ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم» فإن الحروف الإعرابية لما سقطت

الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه ....

عن التلفظ صار الاختلاف تقديرا، والرابعة: أن يكون تقديرا ذاتا حكما نحو «رأيت مقيمي الصلاة ومررت بمقيمي الصلاة» فإن الياء لما سقطت عن التلفظ صار الاختلاف تقديرا، والخامسة: أن يكون لفظا صفة حقيقة نحو «جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد»، والسادسة: أن يكون لفظا صفة حكما نحو «رأيت مسلمات ومررت بمسلمات» فإن الكسرة فيه بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر فاختلف الآخر حكما، وكذا في «رأيت أحمد ومررت بأحمد» والسابعة: أن يكون تقديرا صفة حقيقة نحو «جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى» فإن أصله فَتَيٌ وفَتَياً وفَتَيٍ، انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الاختلاف تقديرا، والثامنة: أن يكون تقديرا صفة حكما نحو «رأيت حبلى ومررت بحبلى» فإن «الحبلى» لما كان غير منصرف كان الجر أيضا فيه بتقدير الفتحة لا بتقدير الكسرة فصار الاختلاف فيه تقديرا هذا، ولما فرغ من تعريف المعرب وبيان حكمه شرع في تعريف الإعراب، وإنما قدم المعرب على الإعراب مع أنه مأخوذ منه والمأخوذ منه مقدم على المأخوذ لأن الإعراب صفة والمعرب موصوف والموصوف مقدم على الصفة فقال: (**الإعراب ما**) أي: شيء (**اختلف آخره**) أي: آخر الاسم، والاسم وإن لم يكن مذكورا صريحا لكنه يدل عليه لفظ «المعرب» دلالة الصفة على الموصوف لأن المراد به الاسم المعرب فلا يلزم الإضمار قبل الذكر (**به**) أي: بسبب ذلك الشيء، ثم قوله «ما» يشمل المحدود وغيره من العامل والمعنى المقتضي للإعراب، وقوله «اختلف آخره به» احتراز عن العامل والمعنى المقتضي للإعراب؛ لأن الباء سببية والمتبادر من السبب هو السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة والعامل والمعنى المقتضي للإعراب من الأسباب البعيدة؛ لأن العامل سبب الاختلاف بواسطة المعنى المقتضي للإعراب وهو أيضا سبب الاختلاف بواسطة الإعراب وهو أيضا سبب الاختلاف لا بواسطة فالسبب القريب للاختلاف هو الإعراب لا غير، وقد تم بهذا القدر تعريف الإعراب جمعا ومنعا لكنه بين فائدة اختلاف وضع الإعراب بقوله (**ليدل**) فاللام متعلّقة بقوله «اختلف» وضمير «يدل» راجع إلى «ما» (**على المعاني**) من الفاعلية والمفعولية والإضافة (**المعتورة**) اسم الفاعل من الاعتوار وهو أخذ أحد شيئا بعد أحد على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع (**عليه**) أي على المعرب متعلّق بقوله «المعتورة» ومفعول به له و«المعتورة» وإن كان متعديا بنفسه كما أشرنا إليه لكنه عدي هاهنا بـ«على» لتضمينه معنى «الورود» فالمعنى أن ما به الاختلاف ليدل على الفاعلية والمفعولية والإضافة الآخذة اسما معربا حال كونها واردة عليه على سبيل البدلية، فإن ما به اختلاف آخر «زيد» أعني الرفع والنصب والجر في قولك «جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد» يدل على تلك المعاني حال كونها واردة على

وأنواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة و**العامل** ما به يتقوم ....

«زيد» على سبيل البدلية، فلولا وضع الإعراب لفات الدلالة على تلك المعاني ولو لا اختلافه لالتبس بعضها ببعض، ولما فرغ من تعريف الإعراب مع بيان فائدته شرع في بيان أنواعه وحصره في الثلاثة فقال (**وأنواعه**) أي: أنواع إعراب الاسم، وهذا مبتدأ خبره مجموع قوله (**رفع ونصب وجر**) فالعطف فيه مقدم على الحمل كما في قولك «البيت سقف وجدران»، وإنما لم يقل «الألف والياء والواو» مع أن الإعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر كذلك يكون بهذه الحروف أيضا؛ لأن الرفع والنصب والجر يقع عندهم على الحركات والحروف الإعرابية جميعا (**فالرفع**) الفاء للتفسير، والرفع هو ضمة في مثل «زيد ورجال ودلو ومسلمات وأحمد وفتى وغلامي» وألف في مثل «رجلان وكلا وكلتا واثنان واثنتان» و واو في مثل «أبوك ومسلمون وأولو وعشرون ومسلميّ» (**علم الفاعلية**) أي: علامة كون الشيء فاعلا حقيقة كما في الفاعل، أو حكما كما في الملحقات بالفاعل (**والنصب**) وهو الفتحة في مثل «زيد ورجال ودلو وأحمد وفتى وغلامي»، والكسرة في مثل «مسلمات»، والألف في مثل «أبوك»، والياء في مثل «رجلان وكلاهما واثنان ومسلمون وأولو مال وعشرون ومسلميّ» (**علم المفعولية**) أي: علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كما في المفاعيل الخمسة أو حكما كما في الملحقات بالمفعول (**والجر**) وهو الكسرة في مثل «زيد ورجال وفتى وغلامي ومسلمات»، والفتحة في مثل «أحمد»، والياء في مثل «أبوك ورجلان وكلاهما واثنان ومسلمون ومسلميّ وعشرون وأولو مال» (**علم الإضافة**) أي: علامة كون الشيء مضافا إليه، ولما كانت «الإضافة» مصدرا بنفسها لم تحتج إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في «الفاعلية» و«المفعولية»، وأما الجر الذي يوجد في المبتدأ نحو «بحسبك درهم» وفي الفاعل نحو «كفى بالله» مع أنه ليس بمضاف إليه فلم يعتدوا به لكون الجار زائدا في نحو هذا التركيب فكأنه ليس بموجود، أو يقال إن الجر وإن كان موجودا فيه إلا أنه لما كان أثر الحرف الزائد كان زائدا فلا يكون علامة شيء، ولما فرغ من بيان المعاني المقتضية للإعراب وعلاماتها شرع في بيان ما يحصل به تلك المعاني وهو العامل فقال: (**والعامل**) أي: عامل الاسم لفظيا كان أو معنويا نحو «إن زيدا قائم» و«آصف جواد» (**ما**) أي: شيء (**به**) أي: باستعانة ذلك الشيء، وتقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام لا للحصر إذ لا مدخل للحصر في التعريف لأن المقصود من التعريف هو تصوير المفهوم وتنقيشه في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بإفادة الحكم (**يتقوّم**) أي: يحصل، لأن المعنى المتقضي

المعنى المقتضي للإعراب فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة ....

للإعراب ليس قائما بالعامل بل يحصل في المعرب (**المعنى المقتضي للإعراب**) وهو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة فـ«جاء» و«رأيت» والباء مثلا عامل في «زيد» في قولك «جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد» إذ بالأول حصل معنى الفاعلية في «زيد» في الأول، وبالثاني حصل معنى المفعولية فيه في الثاني، وبالثالث حصل معنى الإضافة فيه في الثالث، ولما ذكر الإعراب وأنواعه الثلاثة وكان لكل من أنواعه أقسام ولتلك الأقسام محالّ أراد أن يذكر تلك الأقسام ومحالّها فأتى بالفاء لبيانها فقال: (**فالمفرد المنصرف**) أي: «إذا عرفت الإعراب وأنواعه فاعلم أقسامه ومحالّها فالمفرد المنصرف إلخ»، والمراد بالمفرد هاهنا الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا وهو أعمّ من أن يكون صحيحاً مثل «رجل» و«زيد» أو جاريا مجراه مثل «دلو» و«ظبي»، وفي تقييده بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير المنصرف كـ«أحمد»، وإنما لم يقيده بكونه غير الأسماء الستة والمقصور والمنقوص وغير ما ألحق بالمثنى والمجموع مع أنها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم الآتي؛ لأنها خارجة عن المفرد المذكور بواسطة ذكرها وبيان إعرابها فيما بعد فهو عام مخصوص منه البعض، (**والجمع المكسر المنصرف**) أي: الجمع الذي لم يوجد بآخره واو ونون ولا ألف وتاء، فمثل «سنون» و«ضربات» خارج عنه و«فُلْك» جمع «فُلْك» داخل فيه، وقوله «المنصرف» احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كـ«مصابيح» (**بالضمة**) أي: يعربان بالضمة (**رفعاً**) منصوب على الظرفية بتقدير المضاف أي «يعربان بالضمة حالة رفع»، وقس عليه قوله «نصباً» و«جراً» (**و**) بـ(**الفتحة نصباً**) هذا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين فإن «الفتحة» بالجر معطوف على «الضمة» وعامله الباء و«نصبا» معطوف على «رفعا» والعامل فيه «يعربان» المحذوف، وكذا قوله (**و**) بـ(**الكسرة جراً**) مثل «جاءني زيد وظبي ورجال» و«رأيت زيدا وظبيا ورجالا» و«مررت بزيد وظبي ورجال» (**جمع المؤنث السالمُ**) وملحقاته كـ«أولات»، والمراد بجمع المؤنث السالم ما يكون بالألف والتاء سواء كان واحده مؤنثاً كـ«مسلمات» جمع «مسلمة» أو مذكراً كـ«مرفوعات» جمع «مرفوع»، وسواء كان جمعاً باعتبار الحال كالمثالين المذكورين أو بحسب الأصل كـ«عرفات» فإنه كان في الأصل جمع «عرفة» ثم صار علما للجبل الذي في موضع وقوف الحجاج (**بالضمة**) أي: يعرب بالضمة رفعاً (**و**) بـ(**الكسرة**) نصباً وجرًّا، نحو «جاءت مسلمات ورأيت مسلمات

غير المنصرف بالضمة والفتحة أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء المثنى و

ومررت بمسلمات» (غير المنصرف) يعرب (بالضمة) رفعا (و) بـ(الفتحة) نصباً وجراً مثل «جاء أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد»، ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات شرع في بيان ما يعرب بالحروف فقال (أبوك وأخوك وحموك) المشهور كسر الكاف في «حموك»؛ لأن الحم أبو الزوج أو عصبته فلا يضاف إلاّ إلى المرأة، وأجاز صاحب «مجمل اللغة» إطلاق الحم على أقارب الزوجين كما في «النكت» للسيوطي (وهنوك) الهن بالتخفيف والتشديد كناية عن شيء لا يذكر باسمه كالعورة وغيرها، وهذه الأسماء الأربعة منقوصات بالواو يدل عليه تثنيتها «أبوان وأخوان وحموان وهنوان» وأصلها أَبَو وأَخَو وحَمَو وهَنَو على وزن «فَعَل» بفتحتين (وفوك) هذا أجوف بالواو ولامه هاء يدل عليه جمعه «أفواه» وأصله «فَوْه» على وزن «فعل» بفتح الفاء وسكون العين فحذفت الهاء على سبيل الشذوذ، فإذا قطع عن الإضافة أبدلت الواو ميماً وقيل «فم» وإذا أضيف قيل «فوك» بضم الفاء (وذو مال) هذا لفيف مقرون بالواوين وأصله «ذَوَوٌ» على وزن «فَعَل» بفتحتين فحذفت إحدى الواوين للتخفيف، وإنما أضافه إلى «مال» دون الكاف لأنه وضع لأن يكون وصلة إلى التوصيف بأسماء الأجناس فلا يضاف إلاّ إلى أسماء الأجناس حتى يكون وسيلة إلى جعلها صفة (مضافة) منصوب على الحاليّة، أي: يعرب هذه الأسماء حال كونها مضافة (إلى غير ياء المتكلم) يعرب هذه الأسماء (بالواو) رفعا (و) بـ(الألف) نصبا (و) بـ(الياء) جرّا نحو: «جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك»،فإن لم تكن مضافة أصلا فهي معربة بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث نحو: «جاء أخ ورأيت أخا ومررت بأخ» وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم فهي معربة بالإعراب التقديري نحو: «جاء أخي ورأيت أخي ومررت بأخي»، ولا يخفى أن لهذا الإعراب شرطين آخرين أحدهما أن تكون هذه الأسماء مكبرة كما رأيت في الأمثلة إذ المصغرات منها معربة بالحركات الثلاث نحو: «جاء أخيُّك ورأيت أخيَّك ومررت بأخيِّك»، والثاني أن تكون موحدة إذ المثناة أو المجموعة منها معربة بإعراب المثنى والمجموع نحو: «جاء أخواك ورأيت أخويك ومررت بأخويك» و«هؤلاء آبائك ورأيت آبائك ومررت بآبائك»، وإنما لم يصرح المصنف هذين الشرطين اكتفاء بالأمثلة لأن ما ذكره من الأسماء الستة موحدة مكبرة، وإنما لم يكتف في شرط الإضافة إلى غير ياء المتكلم بالمثال لئلا يتوهم اشتراط إضافتها إلى الكاف لأن ما ذكره من الأسماء مضافة إلى الكاف فإن الناظر إذا فهم اشتراط التوحيد والتكبير والإضافة إلى غير ياء المتكلم من الأمثلة لكونها موحدة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم لتوهم اشتراط إضافتها إلى الكاف لكونها مضافة إلى الكاف (المثنى و) كذا

كلا مضافا إلى مضمر واثنان واثنتان بالألف والياء **جمع المذكر السالم** وألو وعشرون وأخواتها بالواو والياء التقدير ....

(«**كلا**») وهو ليس بمثنى؛ لأنه لم يثبت «كِلٌ» في المفرد، ولجواز رجوع ضمير الواحد إليه قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ اٰتَتْ اُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، وكذا «كلتا» ولم يذكره لكونه فرع «كلا» (**مضافا**) أي: حال كون «كلا» مضافا (**إلى مضمر**) إنما قيد كون إعراب «كلا» بالحروف بكونه مضافا إلى مضمر؛ لأنه إذا كان مضافا إلى المظهر كان إعرابه بالحركات لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف تسقط لالتقاء الساكنين نحو: «جاء كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين» (**و«اثنان» و**) كذا (**«اثنتان»**) و«ثنتان»، وهذه الألفاظ وإن كانت مفردة؛ إذ المثنى ما لحق آخر مفرده ألف ونون ولم يثبت لها مفرد، لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بالتثنية (**بالألف**) أي: تعرب هذه الأسماء بالألف رفعا (**و**) بـ(**الياء**) المفتوح ما قبلها نصبا وجرا نحو: «جاء الرجلان وكلاهما واثنان» و«رأيت الرجلين وكليهما واثنين» و«مررت بالرجلين وكليهما واثنين»، واعلم أنه يجب أن يكون ما أضيف إليه «كلا» و«كلتا» مثنى إما لفظا ومعنى كقولك: «جاء كلا الرجلين» أو معنى فقط كقولك: «جاء كلاهما»، ولا يجوز تفريق المثنى بأن يعبّر عنه بمفردين كأن تقول: «كلا زيد وبكر» إلا في الشعر، ويجب أيضا أن يكون معرفة؛ لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي إلاّ المعارف (**جمع المذكر السالمُ**) أي: ما جمع بالواو والنون، فيشمل نحو «سنين» و«أرضين» و«ثبين» و«قلين» مما جمع بهما وإن لم يكن مفرده مذكرا (**و«ألو»**) جمع «ذو» لا عن لفظه فلم يكن داخلا في جمع المذكر السالم لوجوب أن يكون مفرده عن لفظه بخلاف «ذوو» فإنه داخل فيه فلم يعدّه من ملحقاته (**و«عشرون» وأخواتها**) أي: أشباهها وهي ثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون (**بالواو**) أي: تعرب هذه الأسماء بالواو رفعا (**و**) بـ(**الياء**) المكسور ما قبلها نصباً وجراً نحو: «جاء المسلمون وأولو مال وعشرون رجلاً» و«رأيت المسلمين وأولي مال وعشرين رجلا» و«مررت بالمسلمين وأولي مال وعشرين رجلا»، ولما فرغ من بيان أقسام الإعراب ومحالها المختلفة شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذَينِ قد كان أشار إليهما فيما سبق بقوله: «لفظاً أو تقديراً»، ولما كان الإعراب التقديري أقل أشار إليه أولا ثم بين أن الإعراب اللفظي فيما عداه رَوما للاختصار وإلاّ فالمناسب تأخير التقديري عن اللفظي؛ لأن من حق العلامة الظهور وهو في اللفظي دون التقديري، فقال: (**التقدير**) أي: تقدير الإعراب، على أن اللام في «التقدير» للتعويض عن المضاف إليه، أو الإعراب

فيما تعذر كـ«عصا» و«غلامي» مطلقا أو استثقل كـ«قاض» رفعا وجرا ونحو مسلميّ ....

التقديري على حذف الموصوف وياء النسبة بقرينة قوله الآتي: «واللفظي» (**فيما**) أي: في الاسم المعرب الذي (**تعذر**) أي: امتنع ظهور الإعراب فيه؛ لأن نفس الإعراب غير ممتنع في مثل «عصا» و«غلامي» بل الممتنع إنما هو ظهوره، ويكون ظهور الإعراب متعذراً إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية وذلك في الاسمين أحدهما الاسم المقصور رفعاً ونصباً وجراً سواء كانت ألفه موجودة في اللفظ كـ«العصٰى» أو محذوفة بالتقاء الساكنين (**كـ«عصاً» و**) فإنّ الألف في الصورتين غير قابلة للحركة الظاهرة، الثاني: الاسم المعرب بالحركة لفظا المضاف إلى ياء المتكلم كـ(**«غلامي»**) لأنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة تعذر أن يظهر عليه حركة أخرى موافقة لها أو مخالفة (**مطلقا**) أي: في الأحوال الثلاث تقول: «هذه العصٰى وعصا وغلامي» و«نظرت إلى العصى وعصا وغلامي» و«مررت بالعصى وعصا وغلامي»، وقوله: «مطلقا» اسم مفعول نائب الفاعل فيه «هو» الراجع إلى «عصا وغلامي» على سبيل البدل، وهو معه مركب منصوب على أنه حال من «عصا وغلامي»؛ لأنهما في المعنى مفعولا معنى التشبيه المستفاد من الكاف، ثم المراد بمثل «عصاً» كل اسم مقصور وبمثل «غلامي» كل اسم معرب بالحركة لفظا مضاف إلى ياء المتكلم (**أو استثقل**) عطف على قوله: «تعذر» أي: تقدير الإعراب فيما تعذر وفي الاسم المعرب الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه، ويكون ظهور الإعراب مستثقلاً إذا كان محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ولكن كان ثقيلاً على اللسان، وذلك في الاسم المنقوص سواء كانت ياءه محذوفة بالتقاء الساكنين (**كـ«قاض»**) أو غير محذوفة كـ«القاضي» (**رفعاً وجراً**) أي: حالتي الرفع والجر لاحالة النصب، تقول: «جاء قاض والقاضي» بالرفع تقديرا و«رأيت قاضياً والقاضيَ» بالنصب لفظاً و«مررت بقاض والقاضي» بالجر تقديرا، وإنما قدر الإعراب في مثل هذا في حالتي الرفع والجر دون حالة النصب؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء دون الفتحة، ثم ثقل الحركتين على الياء إنما هو مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فإن سكن ما قبلها لم يثقل الحركتان كما في «ظبي» و«كرسي»، (**ونحو مسلميّ**) عطف على قوله: «كقاض» لا على «قاض»، وإنما لم يعطف عليه بترك لفظ «نحو» مع أنه أحصر كما جعل في قوله: «كعصاً وغلامي»؛ للإشارة إلى أن «قاض» و«مسلمي» مع تشاركهما في مجرد الاستثقال متخالفان في نوع الإعراب فإن الإعراب في «قاض» بالحركة وفي «مسلميّ» بالحرف بخلاف «عصا وغلامي» فإنهما متشاركان في التعذر ونوع الإعراب فأدخلهما تحت حرف واحد، ثم المراد بنحو «مسلميّ» كل جمع المذكر السالم الذي أضيف إلى ياء المتكلم

رفعا واللفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وهي شعر: عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ÷ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ÷ والنون زائدة من قبلها ألف ÷ ووزن فعل وهذا القول تقريب..................................

(**رفعاً**) أي: حالة الرفع فقط نحو «جاء مسلميّ» لأنه لم يبق فيه الواو التي هي الإعراب لفظا فصار الإعراب تقديريا، بخلاف حالتي النصب والجر نحو «رأيت مسلميّ» و«نظرت إلى مسلميّ» فإن الياء فيه باقية فكان الإعراب لفظياً (**و**) الإعراب (**اللفظي فيما عداه**) أي: في الاسم المعرب الذي سوا ما ذكر مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل، ولما جرى في بيان أقسام الإعراب ومحالها ذكر المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف أقل من المنصرف وبتعريفه يعرف المنصرف عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال: (**غير المنصرف**) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة، وإنما سمي به المنصرف لاشتماله على زيادة على الإعراب وهي تنوين التمكن، ولما عرى مقابله عن الزيادة المذكورة سمي بـ«غير المنصرف» (**ما**) أي: اسم معرب، فلا يدخل فيه نحو «ضَرَبَتْ» وإن وجد فيه التأنيث ووزن الفعل، ولا نحو «حَضَارِ» وإن وجد فيه العلمية والتأنيث؛ لأن الأول فعل والثاني مبني (**فيه**) أي: في ذلك الاسم المعرب (**علّتان**) تثنية علّة وهي في اللغة: عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبعية، وفي اصطلاح النحاة: ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه وإن لم يختر لعارض كالصرف للضرورة أو التناسب، وذلك الأمر المناسب يسمى حكماً (**من**) (**تسع**) صفة لقوله: «علتان» أي: علتان كائنتان من علل تسع (**أو**) علة (**واحدة**) عطف على «علتان» (**منها**) صفة لقوله: «واحدة» أي: كائنة من تلك التسع (**تقوم**) هذه العلة الواحدة (**مقامهما**) أي: مقام هاتين العلتين، والمراد بقيام العلة الواحدة مقام العلتين أن تؤثر الواحدة تأثير العلتين بأن تجعل الاسم بوجودها غير منصرف (**وهي**) أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين (**شعر: عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ÷ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ÷ والنون زائدة من قبلها ألف ÷ ووزن فعل وهذا القول تقريب**) أوله: موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ÷ ثنتان منها فما للصرف تصويب÷ وهذه الأبيات لأبي سعد الأنباري النحوي، وقوله: «زائدة» منصوب على أنه حال من النون لأنها فاعلة معنى؛ إذ المعنى: وتمنع النون حال كونها زائدة، وقوله: «ألف» فاعل لقوله : «زائدة» وقوله: «من قبلها» متعلق بـ«زائدة»، والمراد بزيادة الألف قبل النون

مثل عمر وأحمر وطلحة وزينب وإبراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران وأحمد وحكمه أن لا كسرة ولا تنوين ويجوز صرفه للضرورة

اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الألف على النون في هذا الوصف، فالمعنى: «النون حال كون الألف موصوفة بالزيادة قبل النون» وعلى هذا يستفاد زيادة الألف والنون كلتيهما كما لا يخفى، وقوله : «وهذا القول تقريب» معناه أن القول بأن كل واحد من الأمور التسعة مانع قول تقريبي لا تحقيقي إذ المانع في الحقيقة اثنان منها لا واحد، ولما فرغ من بيان الموانع التسعة المذكورة في البيتين شرع في بيان أمثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال: (**مثل عمر**) مثال للعدل (**وأحمر**) مثال للوصف (**وطلحة**) مثال للتأنيث، وفي إيراد «طلحة» مثالا للتأنيث إشارة إلى أن التأنيث اللفظي معتبر في هذا الباب مع التذكير الحقيقي، وإن لم يعتبر تأنيث في باب الفعل وغيره فلا يقال: «جاءت طلحة» (**وزينب**) مثال للمعرفة، وفي إيراد «زينب» مثالا للمعرفة بعد «طلحة» إشارة إلى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي (**وإبراهيم**) مثال للعجمة (**ومساجد**) مثال للجمع (**ومعديكرب**) مثال للتركيب (**وعمران**) مثال للألف والنون الزائدتين (**وأحمد**) مثال لوزن الفعل، ولما فرغ من بيان تعريف غير المنصرف والعلل والأمثلة شرع في بيان حكمه فقال: (**وحكمه**) أي: حكم غير المنصرف لأجل اشتماله على العلتين أو ما يقوم مقامهما، فنسبة الحكم إلى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على العلة لأن الحكم إنما يضاف إلى العلة حقيقة لا إلى ما فيه العلة فإن معنى الحكم الأثر المترتب على الشيء وهو هاهنا عدم دخول الكسرة والتنوين وعلته هي الاشتمال على العلتين لا ذات غير المنصرف، ويجوز إرجاع الضمير إلى وجود الأمرين من العلتين أو ما يقوم مقامهما فيكون نسبة الحكم إلى العلة لكنه خلاف الظاهر المتبادر (**أن لا كسرة ولا تنوين**) كلمة «أن» مخففة من المثقلة واسمها ضمير الشأن، وقوله: «كسرة» بالفتح على أنه اسم «لا» وخبرها محذوف أي: «لا كسرة فيه ولا تنوين»، ويجوز في قوله «لا كسرة ولا تنوين» خمسة أوجه كما في «لا حول ولا قوة»، ولما فرغ من بيان الحكم شرع فيما هو ضده لأن الشيء يتبيّن بضده فقال: (**ويجوز صرفه**) أي: صرف غير المنصرف، والجواز هاهنا بمعنى الإمكان العام من جانب الوجود فالمعنى: أن عدم صرفه ليس ضروريا أما صرفه فيحتمل أن يكون ضرورياً كما في ضرور الشعر أو غير ضروري بل جائزا كما في التناسب، فلا يرد أن الصرف عند الضرورة واجب فكيف يصح قوله: «يجوز صرفه للضرورة»، ثم المراد بصرف غير المنصرف جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة (**للضرورة**) أي: لضرورة استقامة وزن الشعر كما في «مصائب» في قوله: صبت عليّ مصائبٌ لو أنها إلخ، فإنه صرف بإدخال التنوين فيه لضرورة استقامة الوزن؛ إذ

أو للتناسب...

وزنه متفاعلن ستّ مرات، والتقطيع هكذا: صُبَّتْ عَلَيْ (متفاعلن) يَ مَصَائِبٌ (متفاعلن) لَوْ أَنَّهَا (متفاعلن) صُبَّتْ عَلَى الْ (متفاعلن) أَيَّامِ صِرْ (متفاعلن) نَ لَيَالِيَا (متفاعلن)، فلو لم ينوّن «مصائبٌ» لوقع انكسار يخرج الشعر عن الوزن، أو لضرورة الاحتراز عن بعض الزحافات كما في «نعمانٍ» في قوله: أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَه إلخ، فإنه صرف أيضا بإدخال التنوين فيه لضرورة الاحتراز عن الزحاف؛ إذ وزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات وتقطيعه هكذا: أَعِدْ ذِكْ (فعولن) رَنُعْمَانٍ (مفاعيلن) لَنَا إِنْ (فعولن) نَ ذِكْرَه (مفاعلن) هُوَ الْمِسْ (فعولن) كُ مَا كَرَّرْ (مفاعيلن) تَهُ يَ (فعول) تَضَوَّعُ (مفاعلن)، فلو لم ينون «نعمان» وفتح بلا تنوين لاستقام الوزن ولكن يقع في الشعر انزحاف يخرجه عن السلاسة وهذا مما يحكم به سلامة الطبع، فإن قلت: لما جعل سقوط التنوين من «مصائب» في البيت الأول انكسارا وسقوطه من «نعمان» في الثاني انزحافا مع أن الساقط في كلا الموضعين هو التنوين، قلنا: التنوين في «مصائب» مقابل لنون «متفاعلن» وسقوط نونه ليس من الزحافات بل انكسار يوجب خروج الشعر عن الوزن لأن الزحاف تغيير في أجزاء الشعر مختص بثواني الأسباب ثقيلة كانت الأسباب أو خفيفة، و«علن» في «متفاعلن» وَتَد لا سَبَب، بخلاف التنوين في «نعمان» فإنه مقابل لنون مَفَاعِيْلُنْ و«لُنْ» فيه سبب لا وَتَد ونونه قد تسقط بالكف فيبقى «مفاعيل» فسقوطه زحاف لا انكسار، أو لضرورة رعاية توافق القافية كما في «أحمد» في قوله: بشير نذير هاشمي مكرم إلخ، فإنه صرف بإدخال الكسرة فيه لضرورة رعاية القافية؛ إذ لو قيل «بأحمد» بالفتح لا يخل بالوزن؛ لأن وزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات وتقطيعه هكذا: بَشِيْرٍ (فعولن) نَذِيْرٍ هَا (مفاعيلن) شِمِيٍّ (فعولن) مُكَرَّمٍ (مفاعلن) عَطُوْفٍ (فعولن) رَؤُوْفٍ مَّنْ (مفاعيلن) يُسَمّٰى (فعولن) بأحمد (مفاعلن)، ولكنه يخل بالقافية؛ لأن حرف الروي أعني الحرف الذي تكرر في آخر الأبيات هو الدال المكسورة (**أو للتناسب**) عطف على قوله: «للضرورة» أي: ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف الذي يليه؛ لأن التناسب بين الكلمات وإن لم يصل إلى حد الضرورة لكنه أمر مهمّ عند بلغاء العرب ومقصود لازم عند علماء الأدب، قال الله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ثم قال: ﴿يَسْرِ﴾ فأسقط منه الياء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فإنها على الراء المكسورة، وإنما لم يعطف على «الضرورة» بل أعاد الجار إشارة إلى أن قوله: «للضرورة» مفعول له حصولي مثل «جبنا» في قولك: «قعدت عن الحرب جبناً» بخلاف قوله: «للتناسب» فإنه مفعول له تحصيلي مثل «تأديبا» في قولك: «ضربت تأديبا»، وإشارة إلى أن الجواز للتناسب مغائر للجواز للضرورة فإن الأول بمعنى الإمكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين والثاني بمعنى الإمكان العام من جانب الوجود وهو سلب

مثل سلاسلا وأغلالا وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا كـ«ثلث ومثلث»......

الضرورة عن الجانب المقابل (**مثل سلاسلا وأغلالا**) حيث صرف غير المنصرف الذي هو «سلاسلا» لرعاية تناسب المنصرف الذي يليه أعني «أغلالا»، وقد يصرف غير المنصرف لتناسب أواخر الآي فإنها كالقوافي يعتبر تجانسها وتوافقها كقوله تعالى: ﴿كَانَتْ قَوَارِيْرَاْ﴾ [الدهر:١٥] حيث صرف «قواريرا» لتناسب رؤس الآي والفواصل أعني: الوقف على الألف، وإنما لم يمثل المصنف للضرورة لظهور أمرها، واعلم أن المصنف قد أبهم قيدين في تعريف غير المنصرف أحدهما قوله: «من تسع» والثاني قوله: «واحدة تقوم مقامهما» وقد بين الأول بقوله: «وهي العدل إلخ» فكان الأنسب أن يبين الثاني أيضا بجنبه ويقدمه على بيان الحكم، لكنه أخره عنه فقال: (**وما يقوم مقامهما**) أي: العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان تقوم كل واحدة منهما مقام العلتين، إحداهما (**الجمع**) البالغ إلى صيغة منتهى الجموع، وهو الجمع الذي يجمع إلى أن ينتهي إلى وزن يمتنع عن جمع التكسير، وصيغته ما كان أوله مفتوحا وثالثه ألفا وبعدها حرفان أولهما مكسور كـ«مساجد» أو حرف مشدد كـ«دوابّ» أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ«مصابيح»، وثانيتهما: التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض أقسامه (**و**) هو (**ألفا التأنيث**) أصله «ألفان» سقطت النون للإضافة، والمراد بألفي التأنيث الألف الممدودة والألف المقصورة، أي: التأنيث بكل واحدة منهما قائم مقام العلتين، ولما ذكر المصنف العلل التسع فيما سبق مجملة من غير تعرض لحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك فقال: (**فالعدل**) فالفاء لتفسير العدل وأخواته أي: لبيان نفس مفهوم العلة كما في العدل، أو بيان شرط تأثيرها كما فيما سوا العدل من العلل، (**خروجه**) أي: خروج الاسم، والمراد بخروجه خروج مادته (**عن صيغته الأصلية**) أي: عن صورته الحقيقية نحو «عمر» فإنه قد خرج مادته وهي «ع م ر» عن صورته الحقيقية وهي «عامر» إلى صيغة أخرى وهي «عمر»، أو الحكمية نحو «سَحَر» معينا، فإنه قد خرج مادته وهي «س ح ر» عن صورته الحكمية وهي «السحر» إلى صيغة أخرى وهي «سَحَر» (**تحقيقاً**) أي: خروجا محققا، والخروج التحقيقي أي: العدل التحقيقي ما كان المعدول عنه له محققا يدل عليه دليل غير منع الصرف (**كـ«ثلث» و«مثلث»**) صفة أخرى لمصدر محذوف والتقدير: خروجا محققا كائنا كخروج «ثلث» و«مثلث»، فإن خروجهما عن صورهما تحقيقي يدل على أصله دليل غير منع الصرف وهو أن في معناهما تكراراً دون لفظهما فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو «ثلاثة ثلاثة»، فأحد السببين في منع صرف نحو «ثلث» و«مثلث»

وأخر وجمع أو تقديرا كـ«عمر» وباب قطام في تميم **الوصف** شرطه أن يكون في الأصل فلا تضره الغلبة ....

العدل والثاني الوصف (**و«أخر»**) عطف على قوله: «ثلث»، مثال ثالث للعدل التحقيقي، وهو معدول عن «الأخر» بضم الهمزة، أو عن «آخر من»؛ لأنه جمع «أخرى» وهو مؤنث «آخر» و«الآخر» اسم التفضيل، وقياس اسم التفضيل أن لا يستعمل إلاّ باللام أو الإضافة أو كلمة «مِن» وحيث لم يستعمل بواحدة منها علم أنه معدول عن أحدها، فذهب بعضهم إلى أنه معدول عن «الأخر»، وبعضهم على أنه معدول عن «آخر من» (**و«جمع»**) مثال رابع للعدل التحقيقي، وهو معدول عن «جماعي» أو «جمعاوات»؛ لأنه جمع «جمعاء» وهي مؤنث «أجمع»، وقياسه أن يجمع على «فعالي» أو «فعلاوات» فعلم أن أصله إما «جَماعِي» أو «جَمْعاوات» (**أو تقديرا**) أي: خروجا مقدراً مفروضاً، والخروج التقديري أي: العدل التقديري ما كان المعدول عنه له مقدرا مفروضا لا يدل عليه دليل غير منع الصرف (**كـ«عمر»**) فإنه لما وجد غير منصرف ولم يوجد فيه علة سوا العلمية قدر فيه العدل لإمكانه وتعذر غيره وفرض حفظا لقاعدتهم أن أصله «عامر» عدل عنه إلى «عمر»، وكذلك «زفر»، وقد يفرض العدل لتحصيل سبب البناء كما في باب «حَضَار» عند أكثر بني تميم فإنه مبني وليس فيه إلاّ سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء ففرضوا فيه العدل لتحصيل سبب البناء (**و**) قد يفرض العدل لضرورة الحمل على الأخوات كـ(**باب «قطامِ» في**) لغة أكثر بني (**تميم**)، والمراد بباب «قطام» كل ما هو على «فَعَال» علماً للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء كـ«قَطَامِ» و«حَذَامِ» و«غَلاَبِ» إلى غير ذلك فإنهم لما قدّروا العدل في باب «حَضَار» لتحصيل سبب البناء قدّروه في باب «قَطَامِ» أيضا حملا له على أخواته مع عدم الاحتياج إليه لأنهم يجعلون باب «قَطَام» معرباً غير منصرف وقد تحقق فيه السببان العلمية والتأنيث، فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على الأخوات من ذوات الراء لا لتحصيل سبب منع الصرف، وإنما قال: «في تميم» لأن الحجازيين يبنون باب «قطام» أيضا فلا يكون مما نحن فيه لأن كلامنا في المعرب الغير المنصرف، ولما فرغ من بيان تعريف العدل شرع في بيان الوصف وشرطه فقال: (**الوصف**) أي:كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات (**شرطه**) أي: شرط الوصف في كونه سبباً لمنع الصرف (**أن يكون**) الوصف وصفاً (**في الأصل**) أي: في الوضع بأن يكون وضعه على الوصفية كوضع اسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبّهة وأسماء العدد المعدولة على «فُعَال» أو «مَفْعَل»، فالوصف في هذه الأسماء أصلي بحسب الوضع، وإذا كان الوصف وصفا في الأصل (**فلا تضره الغلبة**) أي: فلا يخرج ذلك

فلذلك صرف «مررت بنسوة أربع» وامتنع أسود وأرقم للحية وأدهم للقيد وضعف منع أفعى للحية وأجدل للصقر وأخيل للطائر التأنيث بالتاء شرطه العلمية ....

الوصفَ عن كونه سبباً لمنع الصرف غلبةُ الاسمية عليه، ومعنى غلبة الاسمية أن يختص الوصف ببعض أفراد ما وضع له بشرط بقاء المعنى الوصفي، وعلامتها أن يتبادر ذلك البعض عند إطلاق الوصف بلا قرينة كـ«أسود» فإنه موضوع لكل ما فيه سواد لكنه يتبادر منه الحية السوداء عند إطلاقه بلا قرينة لكثرة استعماله فيها (**فلذلك**) الفاء للنتيجة، واللام للتعليل، و«ذلك» إشارة إلى الأصلين المذكورين بتأويل ما ذكر أي: فلأجل اشتراط أصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة (**صرف**) «أربع» في قولهم: (**«مررت بنسوة أربع»**) لعدم أصالة الوصفية (**وامتنع**) من الصرف (**«أسود» و«أرقم»**) لعدم مضرة الغلبة حيث صار الأول اسما للحية السوداء والثاني اسما للحية التي فيها سواد وبياض (**للحية**) أي:حال كونهما للحية (**و**) امتنع من الصرف (**«أدهم»**) كائناً (**للقيد**) فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية ووزن الفعل، ولايعتبر الوصف بعد العلمية في نحو «أحمر»؛ لأن العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم، بخلاف غلبة الاسمية فإنها عارضة فلا تعارض الأصل ولا تخرج الصفة عن مطلق الوصف، وحاصل الفرق أن غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف وفي العلمية عدم ملاحظته غالباً فكم من ظالم يسمى بعادل، واعلم أن قوله: «ذلك» إشارة إلى ما ذكر من مجموع الأصلين المترتب أحدهما على الآخر، وقوله: «وامتنع» معطوف على قوله: «صرف» ومجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرع على مجموع الأصلين، وأما قوله: (**وضعف**) فمعطوف على «صرف» فهو متفرع على الأصل الأول وليس بداخل في المجموع المتفرع على المجموع تفكر (**منع «أفعى»**) من الصرف كائنا (**للحية و**) ضعف منع (**«أجدل»**) من الصرف كائناً (**للصقر و**) ضعف منع (**«أخيل»**) من الصرف كائناً (**للطائر**) أما منع هذه الأسماء من الصرف فلزعم أن يكون «أفعى» بمعنى الخبيث، و«أجدل» بمعنى القوي، و«أخيل» بمعنى ذي خيلان، وأما ضعف منعها عنه فلعدم الجزم بكونها أوصافاً أصلية مع أن الأصل في الاسم الصرف، ولما فرغ من تفسير الوصف شرع في تفسير التأنيث فقال: (**التأنيث**) الكائن (**بالتاء**) وهي تاء زائدة في آخر الكلمة مفتوحاً ما قبلها تنقلب في الوقف هاء، فتاء «أخت» ليست للتأنيث، فلو سمي به مذكر صرف ولو سمي به مؤنث كان كـ«هند»، وإنما قال: «بالتاء» لأن التأنيث بالألف لا شرط له في كونه علة لمنع الصرف (**شرطه العلمية**) أي: شرط التأنيث بالتاء في كونه سبباً لمنع

والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة فـ«هند» يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة ....

الصرف أن يكون الاسم المؤنث علماً، كـ«عائشة» و«طلحة» (**و**) التأنيث (**المعنوي**) أي: ما يكون تاءه مقدرة سواء كان اسما لمؤنث حقيقي كـ«هند» و«زينب» أو لمذكر حقيقي كـ«قدم» إذا سمي به مذكر، أو لا يكون هذا ولا ذاك كـ«حلب» و«مصر» (**كذلك**) أي: كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه لكونه سبباً لمنع الصرف، فصرف «جريح» في «مررت بامرأة جريح» مع تحقق الوصفية والتأنيث المعنوي، وكذا صرف «أرنب» مع تحقق وزن الفعل والتأنيث المعنوي، ولكن بين التأنيثين فرقاً وهو أن العلمية في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع صرفه بمعنى أنه كلما تحققت العلمية فيه تحقق الوجوب، وفي التأنيث المعنوي شرط لجواز منع صرفه بمعنى أنه كلما تحققت العلمية فيه تحقق الجواز، ولابد لوجوب منع صرفه من شرط آخر أشار إليه بقوله: (**وشرط تحتم تأثيره**) أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة، وفيه إشارة إلى أن شرط العلمية فيه إنما هو لجواز تأثيره لا لوجوبه كما قدمنا، إمّا (**الزيادة على الثلاثة**) أي: أن يكون حروف الكلمة زائدة على ثلاثة كـ«زينب» (**أو تحرك الأوسط**) أي: أن يكون الحرف المتوسط من الكلمة متحركا إن كانت على ثلاثة أحرف مثل «سقر» (**أو العجمة**) أي: أن يكون الكلمة عجمية مثل «مَاهَ» و«جُورَ» علمين لبلدتين، وإذا اشترط في تحتم تأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور المذكورة (**فـ«هند» يجوز صرفه**) نظراً إلى وجود شرط الجواز فيه، ولايجب ذلك لخلوه عن شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي (**و«زينب»**) علما لامرأة (**و«سقر»**) علماً لطبقة من طبقات النار (**و«ماهُ» و«جُورُ»**) علمين لبلدتين (**ممتنع**) صرفها لوجود العلمية والتأنيث المعنوي في كل واحد منها مع وجود شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي وهو الزيادة على الثلاثة في الأول وتحرك الأوسط في الثاني والعجمة في الثالث والرابع، واعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلاً فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فتصرف، وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان، إذا عرفت هذا فاعلم أنه إن كان الاستعمال معلوماً فذاك، وإلا فلك فيها الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي (**فإن سمي**) الفاء للتفصيل (**به**) أي: بالمؤنث المعنوي (**مذكرٌ فشرطه**) أي: فشرط التأنيث المعنوي في كونه سبباً لمنع الصرف (**الزيادة على الثلاثة**) أي: أن يكون ذلك المؤنث الذي سمي به مذكر زائدا على ثلاثة أحرف، واعلم أن هاهنا شروطاً قد تركها المصنف فمنها: أن

فـ«قدم» منصرف و«عقرب» ممتنع المعرفة شرطها أن تكون علمية العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمة وتحرك الأوسط..

لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الأصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر إذا سمي به مذكر صرف كـ«رباب» اسما لامرأة فإنه كان قبل التسمية مذكرا بمعنى السحاب، ومنها: أن لا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم كـ«رجال» فإن تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع فإن سمي به مذكر صرف أيضاً، ومنها: أن لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر، ثم إن تساوى استعماله قبل تسمية المذكر به مذكراً ومؤنثاً تساوى الصرف وعدمه، وإن غلب استعماله مؤنثاً فمنع الصرف راجح، وإن لم يستعمل إلاّ مؤنثاً فمنع الصرف واجب (فـ«قدم») أي: إذا كانت الزيادة على الثلاثة شرطاً لكون التأنيث المعنوي سبباً لمنع الصرف فـ«قدم» إن سمي به مذكر (منصرف) لأن التأنيث الأصلي قد زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم شيء مقامه، فبقي العلمية وحدها وهي لا تمنع الصرف (و«عقرب») إن سمي به مذكر (ممتنع) صرفه؛ لأن التأنيث وإن زال بالعلمية لكن الحرف الرابع قائم مقامه، فامتناع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي، ولما فرغ من تفسير التأنيث شرع في تفسير المعرفة فقال: (المعرفة) أي: التعريف، إذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا ذات المعرفة، وإنما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد، واختارها في التعداد لاستقامة الوزن (شرطها) أي: شرط المعرفة في كونها سبباً لمنع الصرف (أن تكون) المعرفة (علمية) أي: أن يكون التعريف علميا؛ لا لاميا أو إضافيا إلى غير ذلك، نحو «طلحة»، ولما فرغ من تفسير المعرفة وبيان شرطها شرع في تفسير العجمة فقال: (العجمة) وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب، ولكونها سبباً لمنع الصرف شرطان فـ(شرطها) الأول (أن تكون) العجمة (علمية) أي: منسوبة إلى العلم بأن تكون حاصلة في ضمنه كحصول الصفة في موصوفها (في) اللغة (العجمة) بأن تكون العجمة متحققة في ضمن العلم حقيقة كـ«إبراهيم» أو حكماً بأن ينقله العرب إلى العلمية قبل التصرف فيه كـ«قالون» فإنه وإن كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم، لكنه نقله العرب إلى العلمية بأن سَمّى به نافعٌ راويَه عيسى لجودة قرأته قبل أن يتصرف فيه فكأنه كان علماً في العجمية، فلو سمي بمثل «لجام» لايمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية لاحقيقة ولاحكماً؛ إذ لم يضعه العجم علماً وقد تصرف فيه العرب بتبديل الگاف بالجيم إذ أصله بالفارسية «لگام» (و) شرطها الثاني أحد الأمرين: (تحرك) الحرف (الأوسط) إن كانت على

أو الزيادة على الثلاثة فـ«نوح» منصرف وشتر وإبراهيم ممتنع الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كـ«مساجد» و«مصابيح» وأمّا «فرازنة» فمنصرف و«حضاجر» علما ....

ثلاثة أحرف (**أو الزيادة على الثلاثة**) أي: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف، واعلم أنه قد ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني في تأثير العجمة هو الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الأوسط فيه لأن الثلاثي سواء كان متحرك الأوسط أو ساكنه خفيف ووضع أكثر كلام العجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه (**فـ«نوح»**) أي: إذا اشترط في العجمة مع العلمية أحد الأمرين المذكورين فـ«نوح» (**منصرف**) لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الأوسط أو الزيادة على الثلاثة، واعلم أن كون مثل «نوح» منصرفاً مختار المصنف، وذهب الزمخشري إلى أنه كـ«هند» يجوز صرفه وعدمه، وقال الرضي: إن ما ذهب إليه الزمخشري ليس بشيء إذ لم يسمع نحو «لوط» غير منصرف في شيء من كلامهم (**و«شتر»**) علماً لحصن بديار بكر (**و«إبراهيم» ممتنع**) صرفهما لوجود الشرطين فيهما أما في الأول فالعلمية وتحرك الأوسط، وأما في الثاني فالعلمية والزيادة على الثلاثة، وفي التمثيل بـ«شتر» نظر لأنه يجوز أن يقال إن امتناع صرفه للعلمية والتأنيث لتأويله بالبقعة فلا يدل على أن العجمة مؤثرة مع تحرك الأوسط، والجواب أن تأويله بالبقعة موقوف على استعماله مؤنثاً وهذا الاستعمال مفقود، ولو مثل بـ«لَمَك» علماً لأبي نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام لكان أسلم، ولما فرغ من تفسير العجمة شرع في تفسير الجمع فقال (**الجمع**) أي: الجمعية، وهو علة تقوم مقام العلتين وسيبيّنه المصنف (**شرطه**) أي: شرط الجمع في كونه قائماً مقام العلتين (**صيغة منتهى الجموع**) أي: صيغة ينتهي بها جموع التكسير، وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً وبعد الألف حرف مشدد كـ«دوابّ» أو حرفان أولهما مكسور كـ«مساجد» أو ثلاثة أحرف أولها مكسور وأوسطها ساكن كـ«مصابيح» (**بغير هاء**) الباء للملابسة و«غير» بمعنى «لا»، أي: بلا هاء، كما في قولك: «جئتك بغير مال» أي: بلا مال، والجار والمجرور خبر بعد خبر لقوله: «شرطه»، والمراد بالهاء تاء التأنيث، وإنما سمّى التاء هاء مجازا مرسلاً باعتبار ما يؤل إليه حالة الوقف، وعلم من قوله: «بغير هاء» أن صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون بغير هاء، والثاني ما يكون بهاء، فأما ما كان بغير هاء (**كـ«مساجد» و«مصابيح»**) فغير منصرف لوجود الشرطين فيه (**وأما**) ما كان بهاء كـ(**«فرازنة»**) جمع فِرزين أو فِرزان بكسر الفاء (**فمنصرف**) لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بغير هاء (**و«حضاجر» علماً**) منصوب على أنه حال من

للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل أعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا وإذا صرف فلا إشكال ....

المستتر في قوله الآتي: «غير منصرف»، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه «غير» إذا كان بمعنى «لا»، وجاز فيه ما جاز في «لا» من تقديم معمول المدخول وزيادة «لا» فيما عطف على المدخول لتأكيد النفي كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ﴾ [الفاتحة:٧] وفيه إيهام أن كونه غير منصرف مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لأنه غير منصرف حال التنكير أيضاً (**للضبع**) بفتح الضاد وسكون الباء وضمها، معناه بالفارسية «كفتار» وبالهندية «بجو» (**غير منصرف لأنه**) أي: «حضاجر» (**منقول عن الجمع**) وهذا جواب سؤال مقدر بيانه أن «حضاجر» علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه، وصيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي أن يكون منصرفاً لكنه غير منصرف، وحاصل الجواب أنه غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الأصلية لأنه منقول عن الجمعية فإنه كان في الأصل جمع «حِضَجْر» بمعنى عظيم البطن، ثم نقل إلى معنى العلمية فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية، والجمعية وإن كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد (**و«سراويل»**) بمعنى «الإزار»، وهذا أيضا جواب سؤال مقدر تقريره أن «سراويل» اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولاجمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل، فأجاب بأنه قد اختلف في صرفه ومنعه من الصرف فهو (**إذا لم يصرف وهو**) أي: عدم صرفه (**الأكثر**) في موارد الاستعمال، أو هو مذهب الأكثر، أو هو الأكثر قوة وترجيحاً، وعلى هذا يرد به الإشكال المذكور (**فقد قيل**) أي: فقد أجيب عن هذا الإشكال بأن «سراويل» اسم (**أعجمي**) وليس بجمع لا في الحال ولا في الأصل لكنه (**حمل**) في منع الصرف (**على موازنه**) أي: على ما يوافقه في الوزن من الجموع العربية كـ«أناعيم» و«مصابيح» لأنه دخيل والدخيل يميل إلى المجانس، فهو وإن لم يكن جمعاً حقيقة لا في الحال ولا في الأصل لكنه جمع حكماً للحمل على الموازن (**وقيل**) أي: وأجيب أيضا بأن «سراويل» اسم (**عربي**) وليس بجمع تحقيقاً لكنه (**جمع «سروالة» تقديراً**) أي: فرضاً، لأنه لما وجد غير منصرف ومن قواعد النحاة أن هذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية فرض أنه جمع «سروالة» حفظا لقاعدتهم المذكورة (**وإذا صرف**) «سراويل» نظراً إلى عدم تحقق الجمعية تحقيقاً، وهو الأقل كما يدل عليه قوله: «وهو الأكثر» (**فلا إشكال**) في صحة صرفه وعلى

ونحو جوار رفعاً وجراً كـ«قاض» التركيب شرطه العلمية وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد مثل بعلبك الألف والنون إن كانتا في اسم

قاعدة الجمع، لأنه مفرد والأصل في الأسماء الصرف، واعلم أن قوله: «وحضاجر» إلى قوله: «فلا إشكال» جواب سؤالين على ما قررنا، ويجوز أن يكون جواب سؤال واحد، وهو أن جعل الجمعية علة وصيغة جمع منتهى الجموع شرطاً لها ليس بصحيح بل لا بد من أن يجعل الصيغة علة لأن هذه الصيغة متحققة في «حضاجر» و«سراويل» ومؤثرة فيهما بدون الجمعية، وحاصل الجواب أن العلة إنما هي الجمعية لكنها أعم من أن تكون في الحال والأصل كما في «مساجد» أو في الأصل فقط كما في «حضاجر»، ومن أن تكون حقيقة كما في «مساجد» أو حكماً كما في «سراويل» على تقدير كونه أعجمياً، ومن أن تكون تحقيقاً كما في «مساجد» أو تقديراً كما في «سراويل» على تقدير كونه عربياً (**ونحو «جوار»**) المراد بنحو «جوار» كل جمع منقوص على وزن «فواعل» أو «أفاعل» أو «مفاعل» يائياً كان أو واوياً من غير اللام كـ«جوار» و«دواع» و«أضاح» و«مجار» (**رفعاً وجراً**) أي: في حالتي الرفع والجر (**كـ«قاض»**) في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه، أي:كما أن الياء تحذف عن القاضي ويدخل عليه التنوين حالتي الرفع والجر فيقال: «جاء قاض» و«مررت بقاض» كذلك يعامل مع نحو «جوار» فيقال: «جاءت جوار» و«مررت بجوار»، وهو في هاتين الحالتين منصرف عند الزجاج والتنوين فيه تنوين الصرف قبل الإعلال وبعده، وذهب بعضهم إلى أنه منصرف قبل الإعلال وغير منصرف بعده، والتنوين تنوين العوض، أما في حالة النصب فالياء ثابتة متحركة مفتوحة فلا خلاف في منع صرفه لوجود الجمعية مع صيغة منتهى الجموع، ولما فرغ من تفسير الجمع شرع في تفسير التركيب فقال (**التركيب**) وهو صيرورة كلمتين أو أكثر كلمة واحدة من غير أن يكون شيء من الأجزاء حرفاً، فلا يدخل فيه مثل «سيبويه» و«النجم» و«بصريّ» (**شرطه**) أي: شرط التركيب في كونه سبباً لمنع الصرف (**العلمية**) أي: أن يكون المركب علماً (**وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد**) الباء للملابسة أي: وشرطه أن لا يكون ذلك التركيب ملابساً لهيأة الإضافة والإسناد، وليست للسببية إذ الإضافة أو الإسناد ليس بسبب لصيرورة كلمتين واحدة بل السبب هو الوضع الثاني، وإنما لم يقل: «وأن لا يكون الجزء الثاني متضمناً لحرف العطف» ليخرج مثل «خمسة عشر» علما؛ اكتفاء في ذلك بما ذكره فيما بعد من أنه من قبيل المبنيات (**مثل «بعلبك»**) فإنه علم لبلدة بالشام، مركب من «بعل» وهو اسم صنم و«بك» وهو اسم صاحب تلك البلدة، جعلا اسما واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية، ولما فرغ من تفسير التركيب شرع في تفسير الألف والنون الزائدتين فقال: (**الألف والنون**) الزائدتان (**إن كانتا في اسم**) غير صفة

فشرطه العلمية كـ«عمران» أو صفة فانتفاء «فعلانة» وقيل وجود «فعلى» ومن ثم اختلف في «رحمٰن» دون «سكران» و«ندمان» وزن الفعل شرطه أن يختص به ....

(**فشرطه**) أي فشرط الألف والنون في كونهما سبباً لمنع الصرف، فضمير «شرطه» راجع إلى الألف والنون وإفراده باعتبار أنهما سبب واحد، أما تثنية الضمير في قوله «إن كانتا» فباعتبار تعددهما في أنفسهما (**العلمية**) أي: أن يكون ما هما فيه علما (**كـ«عمران»**) و«سلمان» و«عثمان» (**أو**) كانتا في (**صفة ف**) شرطه في كونه سبباً لمنع الصرف (**انتفاء «فعلانة»**) نحو «أحمر» فإن مؤنثه «حمراء» لا «أحمرة» والمراد بانتفاء «فَعلانة» أن يمتنع دخول تاء التأنيث عليه لا انتفاء خصوص «فَعلانة» بفتح الفاء، فلا يرد أن «عُريان» منصرف مع انتفاء «فَعلانة» بفتح الفاء فإن مؤنثه «عُريانة» بضم الفاء (**وقيل**) شرطه (**وجود «فعلى»**) أي: أن يوجد مؤنثه على وزن «فعلى»، لكن وجود «فعلى» ليس بمقصود لذاته بل المطلوب إنما هو انتفاء «فعلانة» لأنه متى كان المؤنث «فعلى» انتفى «فعلانة» تأمل (**ومن ثم**) كلمة «من» فيه للسببية، و«ثَم» بفتح الثاء وتشديد الميم، أشير به إلى الحكم السابق بطريق الاستعارة وإن كان وضعه للإشارة إلى المكان الحسي، أي: لأجل اختلاف أن بعضهم شرطوا في تأثير الألف والنون انتفاء «فلانة» وبعضهم وجود «فعلى» (**اختلف في**) صرف لفظ (**«رحمٰن»**) وعدم صرفه، فإنه لا مؤنث له لا «رحمي» ولا «رحمانة» لكونه صفة مختصة بالله تعالى، فمن شرط انتفاء «فعلانة» لم يصرفه لوجود الشرط، ومن شرط وجود «فعلى» صرفه لانتفاء الشرط، والأول هو الوجه (**دون**) ظرف لـ«اختلف» أي: اختلف في «رحمٰن» ولم يختلف في (**«سكران» و«ندمان»**) فإن «سكران» غير منصرف بالاتفاق؛ لوجود الشرط على كلا القولين لأن مؤنثه «سكرى» لا «سكرانة»، و«ندمان» بمعنى «نديم» منصرف بالاتفاق؛ لانتفاء الشرط على كلا القولين؛ لأن مؤنثه «ندمانة» لا «ندمى»، وأما «ندمان» بمعنى «نادم» فغير منصرف أيضاً بالاتفاق؛ لأن مؤنثه «ندمى» لا «ندمانة»، ولما فرغ من تفسير الألف والنون شرع في تفسير وزن الفعل فقال (**وزن الفعل شرطه**) أي: شرط وزن الفعل في كونه سبباً لمنع الصرف (**أن يختص**) ذلك الوزن (**به**) أي بالفعل، فضمير «يختص» راجع إلى الوزن وضمير «به» إلى الفعل، ويجوز عكسه، والباء في «به» على التقدير الأول داخلة على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل، وعلى التقدير الثاني على المقصور كما هو الشائع الكثير، ومعنى اختصاص الوزن بالفعل أن لا يوجد ذلك الوزن في الاسم العربي إلاّ منقولا من الفعل، فالاختصاص إضافي بالقياس إلى الأسماء العربية، ثم من الأوزان المختصة

كـ«شمر» و«ضرب» أو يكون في أوله زيادة ....

بالفعل: «فعّل» و«استفعل» و«تَفَاعَلَ» و«تُفُوْعِلَ» و«افْتَعَلَ» و«انْفَعَلَ» و«تفعلل» و«فُعِل» و«فُعْلِلَ» مجهولين، أمّا «فَعَلَ» و«أَفْعَلَ» و«فَعْلَلَ» فلا تختص بالفعل فإنها توجد في الأفعال والأسماء على الاشتراك كـ«ضَرَبَ» و«حَجَر»، و«أَكْرَمَ» و«أَحْمَد»، و«دَحْرَجَ» و«جَعْفَر»، إن قلت: إضافة الوزن إلى الفعل في قوله: «وزن الفعل» بمعنى اللام وهي تفيد اختصاص الوزن بالفعل فلا طائل بعد ذلك تحت قوله: «أن يختص به» فإنه يكون حاصل معناه أن الوزن المختص بالفعل شرطه أن يختص بالفعل، وهذا كما تراه، قلنا إضافة الوزن إلى الفعل محمولة على مجرد النسبة مجازاً شائعا لا للاختصاص كما في قولهم «زيد أخو بكر» ليس معناه أن أخوة زيد مختصة ببكر بل المعنى أن لها نسبة إليه، فالمراد بوزن الفعل كون الاسم على وزن ينسب إلى الفعل ويعدّ من أوزانه سواء كان مختصاً به أو لا فالإخبار عنه بقوله «شرطه أن يختص به» يفيد الاختصاص الذي لم يفهم من المخبر عنه أي: من قوله «وزن الفعل»، واعلم أن مجرد كون الاسم على وزن ينسب إلى الفعل لا يكفي في كونه سبباً لمنع الصرف بل لا بدّ له من أحد الأمرين أحدهما: ما ذكر بقوله «شرطه أن يختص به» (**كـ«شمّر»**) مبنياً على الفاعل من التشمير بمعنى المرور حاداً، فإنه نقل من الصيغة الفعلية وجعل علماً لفرس حجاج الثقفي، وكذلك «عثّر» من التعثير بمعنى جعله ذاكبوة، فإنه نقل منه وجعل اسماً لموضع، و«خضّم» من «خضم الشيء» أي: أكله بجميع فمه، فإنه نقل منه وجعل اسماً لرجل، و«بذّر» من «بذّر المال» أي: أسرف، فإنه نقل منه وجعل اسماً للماء، وفي القاموس أنه علم لبير بمكة (**و**) كـ(**ضُرِب**) مبنياً للمفعول مشدداً ومخففاً، فإن كلا الوزنين من خواصّ الفعل، وثانيهما ما بين بقوله (**أو**) أن (**يكون في أوله**) أي: في موضع أوله، خبر «يكون» قدم على اسمه وهو قوله (**زيادة**) أي: زيادة حرف، والضمير إما راجع إلى وزن الفعل كما هو الظاهر، فالظرفية أي:كون زيادة في أول وزن الفعل حينئذ تحمل على التوسع؛ لأن الزيادة الكائنة كزيادة الفعل وصف حاصل في الموزون حقيقة وقد جعلت حاصلة في وزن الفعل، وإما راجع إلى الموزون، فالظرفية على حقيقتها، والموزون وإن لم يكن مذكوراً صريحاً لكنّ ذكر وزن الفعل يتكفّل ذكره، إن قلت هاهنا إشكال من وجه آخر وهو أن أول «أحمر» مثلاً هو الزيادة فيتحد الظرف والمظروف في قوله «في أوله زيادة»، قلنا الزيادة صفة «الأول» في قولك «الأول في أحمر زائد» ويجوز نسبة الصفة إلى موصوفها بلفظة «في» وهو الشائع كما تقول «العلم في زيد» و«السواد في جسم»، أو قلنا الزيادة بمعنى زائد، أي: حرف زائد، والنسبة بين «أوله» وبين الحرف الزائد العموم والخصوص من وجه لافتراقهما في «نهشل» و«كتاب» واجتماعهما في «أحمر»، ويصح نسبة العام إلى الخاص وبالعكس بلفظة «في» يقال «البياض في المعشوق أحسن

كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع «أحمر» وانصرف «يعمل» وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر ....

من الياقوت في صفائه»، أو قلنا العبارة بحذف المضاف والتقدير «في موضع أوله» كما أشرنا، (**كزيادته**) صفة «زيادة» أي: زيادة كائنة كزيادة في أول الفعل وهي حرف من حروف «أتين» نحو «أحمد» و«تغلب» و«يزيد» و«نرجس»، ولو غيّر هذا الحرف لم يضرّ أيضاً في كونه سبباً لمنع الصرف كـ«هراق» من «أراق» ماضيا، وكذا لو تصرف في الوزن بالحذف أو القلب أو الإدغام إلى غير ذلك مع بقاء الزائد كـ«يسع» و«أعلى» و«أشد» (**غير قابل**) حال من ضمير «أوله»؛ إذ المضاف إليه إذا جاز حذف المضاف وإقامته مقامه جاز إيقاع الحال عنه كما في قوله تعالى ﴿وَّاتَّبَعَ مِلَّةَ اِبْرٰهِیْمَ حَنِیْفًا﴾ [النساء:١٢٥] أي: حال كون وزن الفعل أو الموزون غير قابل (**للتاء**) أي: تاء التأنيث المتحركة (**ومن ثم**) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء قالوا (**امتنع «أحمر»**) أي: صرفه، لوجود الزيادة المذكورة فيه مع عدم قبوله التاء (**وانصرف «يعمل»**) لقبوله التاء لمجيء «يعملة» للناقة القوية على العمل والسير، وكذا انصرف «أرمل» لمجيء «أرملة»، ولما فرغ من تفسير العلل شرع فيما يزول تأثيرها بزواله فقال (**وما**) أي: وكل اسم غير منصرف وجد (**فيه علمية مؤثرة**) في منع الصرف، اعلم أن العلمية الموجودة في الاسم الغير المنصرف على قسمين مؤثرة في منع الصرف وغير مؤثرة فيه، أما الثانية فتكون مع ألفي التأنيث كـ«حمراء» و«صغرى» علمين، ومع الجمع على صيغة منتهى الجموع كـ«حضاجر» علما، فإذا نكر مثل هذه الأسماء لا يصرف أيضاً؛ لأن الاسم بعد التنكير يكون باقيا على علتين كما كان قبله عليهما تقول «رب حمراءَ وصغرٰى وحضاجرَ مررت بها» بمنع كلها، وأما الأولى فلا تخلو إما أن تكون سببا لا غير أو شرطاً لا غير أو سبباً وشرطاً، فالأولى تكون مع العدل كـ«عمر» ومع وزن الفعل كـ«أحمر» علما، والثانية تكون مع الألف والنون المضارعتين عند البعض كـ«عثمان»، والثالثة تكون مع التأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا كـ«فاطمة» و«زينب» ومع العجمة كـ«إبراهيم» ومع التركيب كـ«معديكرب» ومع الألف والنون المضارعتين في الاسم عند الجمهور كـ«عثمان»، فاحترز المصنف بقوله «مؤثرة» عما فيه علمية غير مؤثرة (**إذا نكر**) أي: جعل ذلك الاسم نكرة بأن يراد به واحد من الجماعة المسماة به كقولك «جاءني عمرُ وعمرٌ آخر» فإن المراد بـ«عمرٌ» الثاني المسمّى بهذا اللفظ فصار اسم جنس متواطياً يدخل فيه كل من سمّي به فخرج عن العلمية وصار نكرة، وإلا لم يصح توصيفه بـ«آخر» لأنه نكرة، وكذا قولك «كم من عثمان لقيته» و«رب زينب مررت بها»، أو بأن يراد به الوصف المشهور به صاحبه

صرف لما تبيّن من أنها لا تجامع مؤثرة إلاّ ما هي شرط فيه إلاّ العدل ووزن الفعل وهما متضادّان فلا يكون معها إلاّ أحدهما فإذا نكّر بقي بلا سبب ....

كقولك «لكل فرعون موسى» أي: لكل مبطل محق لأن فرعون مشهور بالإبطال وموسى مشهور بالإحقاق (**صرف**) جواب الشرط والجملة الشرطية خبر لـ«ما»، أي: الاسم الغير المنصرف الذي فيه علمية مؤثرة صرف وقت تنكيره نحو «رب سعاد لقيتها» (**لما تبين**) أي: لدليل ظهر حين تبيين الأسباب وشرائطها، فإنه ظهر من قوله «وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث» أنّ العلمية غير مؤثرة معهما، ومن قوله «فلا يضرّه الغلبة» أنها لا تجامع الوصف، وظهر من اشتراط العلمية في التأنيث والمعرفة والعجمة والتركيب والألف والنون في اسم أنها تجامع ما هي شرط فيه، ومن أمثلة العدل ووزن الفعل أنها تجامعهما من غير اشتراط، وظهر من مخالفة أوزان العدل لأوزان الفعل أنهما متضادان، فقد ظهر دليل مما تقدم (**من أنها**) بيان «ما»، أي: تبين أن العلمية (**لا تجامع**) حال كونها (**مؤثرة إلا ما**) لفظة «ما» عبارة عن سبب، منصوبة المحل على أنها مستثنى مفرغ مفعول بها لقوله «لا تجامع»، أي: لا تجامع العلمية سبباً من الأسباب إلا سبباً (**هي**) أي: العلمية (**شرط فيه**) أي: في ذلك السبب، سواء كانت شرطا لذلك السبب وسبباً آخر كما في التأنيث بالتاء لفظاً أو معنى والعجمة والتركيب والألف والنون المضارعتين في اسم عند الجمهور، أو كانت شرطاً فقط لا سبباً آخركما في الألف والنون المضارعتين في اسم عند البعض (**إلا العدل ووزن الفعل**) استثناء مما بقي بعد الاستثناء الأول، أي: لا تجامع العلمية مؤثرة غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل فإنها تجامعهما مؤثرة حيث امتنع «عمر» للعلمية والعدل و«أحمد» للعلمية ووزن الفعل، وإن لم تكن شرطاً فيهما حيث امتنع «ثلاث» و«أحمر» من غير علمية، ولما قال «وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف» توهم أن هذه الكلية منقوضة بنحو اسم وجد فيه ثلاثة أسباب العدل ووزن الفعل والعلمية؛ لأنه إذا نكر زال العلمية وبقي الباقيان والعلمية ليست شرطاً فيهما فبقي الاسم غير منصرف فدفعه بقوله (**وهما**) أي: العدل ووزن الفعل (**متضادان**) لاختلاف أوزانهما (**فلا يكون**) أي: إذا كان العدل ووزن الفعل متضادين فلا يوجد (**معها**) أي: مع العلمية (**إلا أحدهما**) أي: أحد من العدل ووزن الفعل لا مجموعهما، وإذا كان الأمر كذلك (**فإذا نكر**) الاسم الغير المنصرف الذي وجد فيه علمية مؤثرة (**بقي**) ذلك الاسم (**بلا سبب**) وذلك إذا اجتمعت العلمية فيه مع العجمة أو التركيب أو التأنيث بالتاء أو الألف والنون المضارعتين في اسم؛ لأن أحد السببين وهو العلمية يزول

أو على سبب واحد وخالف سيبويه الأخفشَ في مثل «أحمر» علما إذا نكر اعتبارا للصفة الأصلية بعد التنكير ....

بالتنكير والثاني يفوت لفوت شرطه فإن كل واحد من هذه الأسباب مشروط بالعلمية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب وإن كانت الأربعة مجتمعة كما في «آذربيجان» (**أو**) بقي ذلك الاسم (**على سبب واحد**) وذلك إذا اجتمعت فيه مع العدل أو وزن الفعل؛ لأن العلمية إذا زالت بالتنكير بقي الاسم على العدل أو وزن الفعل؛ لأن العلمية ليست شرطاً فيهما حتى يفوتا بزوالها، والسبب الواحد لا يمنع الصرف، فلا نقض على الكلية المذكورة، ولما كان يمكن النقض بمثل «أحمر» علماً بأنه وجد فيه علمية مؤثرة لأنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وهو بعد التنكير أيضاً غير منصرف عند سيبويه للوصفية الأصلية الزائلة ووزن الفعل فقد انتقض الكلية أشار إلى استثنائه عنها بقوله (**وخالف سيبويه**) مبني على الكسر مرفوع المحل على أنه فاعل «خالف» (**الأخفش**) بالنصب مفعوله، ويبعد العكس؛ لأنه يلزم حينئذ جعل قول سيبويه أصلاً مع أنه مناف للكلية المذكورة الحقّة عند المصنف، واعلم أن الأخفش ثلاثة الأول أستاذ سيبويه وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، والثاني تلميذه وهو أبو الحسن سعيد بن سعدة، والثالث قرينه وهو أبو الحسن على بن سليمان، والمراد هاهنا هو تلميذه (**في**) انصراف (**مثل «أحمر»**) المراد بمثل «أحمر» كل اسم كان معنى الوصفية فيه ظاهراً قبل العلمية وخفياً بعد التنكير فيدخل فيه «سكران» وأمثاله، ويخرج عنه أفعل التأكيد وأفعل التفضيل المجرد عن «مِن» التفضيلية، فإنهما منصرفان بعد التنكير بالاتفاق لعدم ظهور معنى الوصفية فيهما قبل العلمية، وكذا يخرج عنه أفعل التفضيل مع «من»، فإنه غير منصرف بعد التنكير بالاتفاق؛ لعدم خفاء معنى الوصفية بعد التنكير بسبب «من» (**علماً**) حال من «أحمر»؛ لأنه مفعول للمماثلة، أي: خالف سيبويه الأخفش فيما يماثل «أحمر» علماً (**إذا نكر**) ظرف لـ«خالف»، أي: خالفه فيه وقتَ تنكيره (**اعتباراً**) مفعول له لـ«خالف» أو حال من «سيبويه» بجعله بمعنى اسم الفاعل، أي: إنما خالف سيبويه الأخفش لأجل اعتباره أو معتبِراً (**للصفة الأصلية بعد التنكير**) أي: بعد تنكير مثل «أحمر» علماً، و«بعد التنكير» ظرف لـ«اعتبارا»، وإنما اعتبر سيبويه الصفة الأصلية؛ لأن العلمية لما زالت بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبارها فاعتبرها بمعنى أنه جعل الصفة المعدومة كالثابتة وجعل الاسم غير منصرف للصفة الأصلية وسببٍ آخرَ كوزن الفعل في مثل «أحمر» وكالألف والنون المضارعتين في مثل «سكران»، وأما الأخفش فذهب إلى أنه منصرف؛ لان الوصفية زالت بالعلمية والعلميةَ بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق إلاّ سبب واحد وهو

ولا يلزمه باب «حاتم» لما يلزم من اعتبار المتضادّين في حكم واحد وجميع الباب باللاّم أو الإضافة ينجرّ بالكسر المرفوعات ..

وزن الفعل في مثل «أحمر» أو الألف والنون في مثل «سكران»، وهذا القول أظهر من حيث القياس؛ لأن الذي عدم من كل وجه لا يؤثر بسبب مجرد وجوده في وقت من الأوقات، ثم اعلم أن الخلاف بينهما في مثل «أحمر» علماً وقتَ تنكيره إنما هو في مقتضى القياس فمقتضى القياس فيه عند سيبويه منع الصرف وعند الأخفش الصرف، وأما السماع فهو على منع الصرف بالاتفاق بينهما لكنه على القياس عند سيبويه وعلى خلاف القياس عند الأخفش، ثم هاهنا إشكال يرد على سيبويه تقريره أنه يعتبِرُ الوصفَ الأصلي في مثل «أحمر» بعد التنكير وإن كان زائلاً فيلزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضا في نحو «حاتم» ويجعله غير منصرف للوصف الأصلي والعلمية مع أنه لا يعتبره فيه، فأجاب عنه المصنف بقوله (**ولا يلزمه**) أي: لا يلزم سيبويه لأجل اعتباره الوصفَ الأصلي بعد التنكير في مثل «أحمر» علما (**بابُ «حاتم»**) بأن يعتبر فيه أيضا الوصفَ الأصلي ويجعله غير منصرف للوصف الأصلي والعلمية، والمراد بـ«باب حاتم»كل علم كان وصفا في الأصل حال بقاء العلمية (**لما يلزم من اعتبار المتضادين**) علة لنفي اللزوم، أي: عدم لزوم باب «حاتم» إنما هو لأجل أنه إن اعتبر في باب «حاتم» الوصفيةَ الأصلية الزائلة وجعله غير منصرف للوصفية الأصلية والعلمية يلزم اعتبار المتضادين وهما الوصف والعلمية (**في حكم واحد**) وهو منع صرف لفظ واحد، متعلق بـ«اعتبار»، واعتبار الوصف الأصلي الزائل مع العلمية كما ذهب إليه سيبويه وإن لم يكن من قبيل اجتماع الضدين لأن التضاد إنما هو بين الوصف المتحقق والعلمية لا بين الوصف الأصلي الزائل والعلمية لكنه شبيه به فهو مستقبح لا يليق بكلام البلغاء (**وجميع الباب**) أي: جميع باب غير المنصرف، والباب عبارة عن الألفاظ (**باللام**) أي: بسبب دخول لام التعريف عليه (**أو الإضافة**) أي: بإضافة غير المنصرف إلى غيره (**ينجرّ**) أي: يصير مجروراً (**بالكسر**) لفظاً نحو قوله تعالى ﴿عٰكِفُوْنَ فِى الْمَسٰجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧] وقوله تعالى ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْاِنْسٰنَ فِيْۤ اَحْسَنِ تَقْوِيْمٍ﴾ [التين:٤] أو تقديرا كما في «مررت بالحبلى أو بحبلاكم»، وإنما لم يكتف المصـ بقوله «ينجر»؛ لأن الإنجرار قد يكون بالفتح فلا مدخل في الإنجرار للام أو الإضافة، ولا بأن يقول «ينكسر»؛ لأن الكسر يطلق على الحركة البنائية فلو قال ذلك واكتفى به لتوهم كونه مبنياً بلا وجود دافع لذلك التوهم في الكلام، ولما فرغ من تقسيم الاسم المعرب باعتبار الصرف وعدمه شرع في تقسيم آخر له باعتبار أقسام الإعراب فقال (**المرفوعات**) أي: المرفوعات هذه، أو هذه المرفوعات، واللام فيه لاستغراق

هو ما اشتمل على عَلَمِ الفاعلية فمنه الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدّم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم أبوه

الأنواع لأنه لا عهد هاهنا والمذكور فيما بعد أنواع المرفوع لا أشخاصه، ثم المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن التقدير: الأسماء المرفوعات، ومفرده: الاسم المرفوع، لا الاسم المرفوعة (**هو**) أي: المرفوع، يدل عليه قوله «المرفوعات» كدلالة الجمع على الجنس؛ لأن الجمع يدل على الجنس من حيث إنه متحقق في أفراده (**ما**) أي: اسم معرب (**اشتمل على علم الفاعلية**) أي: على علامة كون الاسم فاعلا، وهي الضمة في المفرد وجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والألف في التثنية، والواو في جمع المذكر السالم والأسماء الستة، والمراد باشتمال الاسم على هذه العلامة أن يكون الاسم ملابساً لها كملابسة الكل لجزئه كما في «جاءني أبوك أو غلاماك» أو كملابسة المطروّ عليه للطاري كما في «جاء زيد» (**فمنه**) الفاء للتفصيل، أي: فمن باب «المرفوعات» (**الفاعل**) إنما قدمه على سائر المرفوعات لكونه أصل المرفوعات عند الجُمهور (**وهو**) أي: الفاعل (**ما**) أي: اسم حقيقة كما في قولك «قام زيد» أو حكما كما في «أعجبني أن ضربت زيداً» فإنه في حكم «أعجبني ضربك زيداً» (**أسند**) الإسناد هاهنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية كانت أو إنشائية مثبتة كانت أو منفية محققة كانت أو مفروضة كما في فعل الشرط والجزاء فإن النسبة فيهما إلى الفاعل فرضية (**إليه**) أي: إلى الاسم (**الفعل**) مرفوع بـ«أسند» (**أو شبهه**) أي: مشابه الفعل في العمل والدلالة على الحدث كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وكلمة «أو» ليست للشك أو التشكيك بل للتنويع، يعني: أن المحدود نوعان أحدهما ما أسند إليه الفعل، والثاني ما أسند إليه شبهه (**وقدم**) هذه الجملة حالية بتقدير «قد»، والضمير فيه راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظة «أو»، أي: قدم الفعل أو شبهه (**عليه**) أي: على ذلك الاسم، وهذا التقييد لدفع توهم دخول «زيد» في «زيد قام» في حد الفاعل (**على جهة قيامه**) متعلق بـ«أسند»، يقال «عملت هذا العمل على جهة عملك» أي: على طرزه وطريقه وشكله، فالمعنى أنه أسند الفعل أو شبهه على طريقة قيام الفعل أو شبهه (**به**) أي: بذلك الاسم، وعلامة جهة قيام الفعل أو شبهه بالاسم أن يكون على صيغة المعلوم أو على ما في حكمها كاسم الفاعل واسم التفضيل والصفة المشبهة، وخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم فاعله؛ لأن إسناد الفعل أو شبهه إليه على جهة وقوعه عليه لا على جهة قيامه به (**مثل**) «زيد» في قولك (**«قام زيد»**) فإنه أسند إليه الفعل مع تقديمه عليه على الجهة المذكورة، فهو مثال الفاعل المسند إليه الفعل (**و**) مثل «أبوه» في قولك (**«زيد قائم أبوه»**)

والأصل أن يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وإذا انتفى الإعراب فيهما لفظا والقرينة ....

فإنه أسند إليه شبه الفعل مع تقديمه عليه على الجهة المذكورة، فهو مثال الفاعل المسند إليه شبه الفعل، ولما فرغ من تعريف الفاعل شرع في بيان الأصل فيه والتفريع عليه فقال (**والأصل**) وهو في اللغة: ما يبتني عليه شيء، وفي عرف أهل العلم: هو الحكم الكلي الذي يستخرج منه أحكام جزئيات موضوعه، وهو هاهنا بمعنى الأولى، وإنما آثر المصنف لفظ «الأصل» على لفظ «الأولى» مع أنه أوضح؛ للإيماء إلى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه قاعدة لا يجوز هدمها، وإلى أنه ليس مجرد أولوية بل يبتني عليه بعض الأحكام كما بينه بقوله «فلذلك جاز إلخ» (**أن يلي**) الفاعلُ (**الفعلَ**) أي: أن لا يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته، فإن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي أن يقرب من الفعل، لكنه قد يزول ذلك الاقتضاءُ بعارض يقتضي بُعدَه منه كما سيجيء، ونظير ذلك ما يقال «إن الماء بطبعه يقتضي البرودة» لكنه قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن (**فلذلك**) الفاء للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز في المثال الأول الآتي وترتب العلم بالامتناع في المثال الثاني الآتي على العلم بالأصل السابق، واللام للتعليل فتفيد أن كون الولي أصلا علة لجواز المثال الأول الآتي وامتناع المثال الثاني الآتي، و«ذلك» إشارة إلى الأصل المذكور (**جاز**) قولك (**«ضرب غلامَه زيدٌ»**) مع أن ضمير «غلامَه» راجع إلى «زيدٌ» المتأخرِ لفظا؛ لأنه متقدم على الضمير رتبة بناء على الأصل المذكور فلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (**وامتنع**) قولك (**«ضرب غلامُه زيدًا»**) لأن مرجع ضمير «غلامه» أعني «زيدًا» متأخر لفظا كما هو ظاهر ورتبةً بناء على الأصل المذكور فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز في سعة الكلام وهذا عند الجُمهور، وقد جوزه الأخفش وابن جني، ولما فرغ من بيان أولوية قرب الفاعل من الفعل شرع في بيان ما يقتضي وجوبَ بُعده عنه فقال (**وإذا انتفى الإعراب**) الذي يدل بالوضع على الفاعلية والمفعولية، وهو الحركات والحروف الإعرابية (**فيهما**) أي: في الفاعل والمفعول، وذِكرُ المفعول وإن لم يتقدم صريحاً لكنه تقدم في ضمن الأمثلة؛ فإن إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسه خصوصًا إذا لم يكن الغرض متعلقاً بخصوص فرد كما في التمثيلات (**لفظاً**) تمييز من نسبة الانتفاء إلى الإعراب، أي: إذا انتفى لفظ الإعراب (**والقرينةُ**) عطف على قوله «الإعراب»، والمراد بها هاهنا ما يدل على الفاعلية والمفعولية لا بالوضع، فلا قرينةَ إعرابٌ ولا إعرابَ قرينةٌ، أي: إذا انتفى لفظ الإعراب والقرينةُ كلاهما نحو «رأى موسى يحيى» و«ضربت صغرى كبرى»، ثم القرينة قد تكون لفظية نحو «ضربت

أو كان مضمرا متّصلا أو وقع مفعوله بعد إلاّ أو معناها وجب تقديمه وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد إلا أو معناها أو اتصل به مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره وقد يحذف الفعل لقيام قرينة...

موسى حبلى»، وقد تكون معنوية نحو «أكل الكمثرى يحيى»، ومن القرائن اللفظية الإعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو «ضرب موسى يحيى الظريفُ» واتصال ضمير الثاني بالأول نحو «ضرب فتاه موسى» (**أوكان**) الفاعل (**مضمرا متصلا**) أي: ضميرًا متصلاً بالفعل سواء كان بارزا كـ«ضربت زيدًا» أو مستكنا كـ«زيد ضرب غلامَه» وكان المفعول متأخرًا عن الفعل كما رأيت في المثالين (**أو وقع مفعوله**) أي: مفعول الفاعل، ونسبة المفعول إلى الفاعل لأدنى ملابسة بينهما لكونهما معمولين لشيء واحد فصح نسبة أحدهما إلى الآخر (**بعد «إلا»**) نحو «ما ضرب زيد إلاّ عمروًا» (**أو**) وقع مفعوله بعد (**معناها**) أي: بعد معنى «إلاّ» نحو «إنما ضرب زيد بكرًا» فإنه في معنى «ماضرب زيد إلاّ بكرًا» فوقع المفعول بعد معنى «إلاّ» (**وجب**) جزاء لقوله «إذا انتفى إلخ» (**تقديمه**) أي: تقديم الفاعل على المفعول في الصور الأربع المذكورة، وإنما لم يقل «وجب تأخير المفعول»؛ لأن البحث في الفاعل، ولما فرغ من بيان ما يقتضي وجوب بُعدِ الفاعل عن الفعل شرع في بيان ما يقتضي وجوبَ قربِه منه فقال (**وإذا اتصل به**) أي: بالفاعل (**ضمير مفعول**) نحو «ضرب زيدًا غلامُه»، وكذا إذا اتصل بصلة الفاعل ضميرُ المفعول نحو «ضرب زيدًا الذي ضرب غلامه» إذ لو قيل «ضرب الذي زيدًا ضرب غلامه» لوقع الفصل بين الصلة والموصول وهو غير جائز، وكذا إذا اتصل بصفة الفاعل ضمير المفعول نحو «أكرم هندا رجل ضرب غلامها» إذ لو قيل «أكرم رجل هندا ضرب غلامها» لوقع الفصل بين الصفة وهي «ضرب غلامها» وبين الموصوف وهو «رجل» بالأجنبي وهو «هندًا» (**أو وقع**) الفاعل (**بعد «إلاّ»**) نحو «ما ضرب زيدًا إلاّ بكر» (**أو**) وقع الفاعل بعد (**معناها**) أي: بعد معنى «إلاّ» نحو «إنما ضرب زيدًا عمرو» فإنه في معنى «ما ضرب زيدًا إلاّ عمرو» (**أو اتصل به**) أي: بالفعل، بأن يكون المفعول ضميرًا متصلاً بالفعل (**مفعوله**) أي: مفعول الفاعل (**وهو**) أي: والحال أن الفاعل (**غير**) ضمير (**متصل**) بالفعل، بأن يكون ظاهراً نحو «ضربك زيد»، أما إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً أيضًا فلا يجب تأخيره نحو «ضربتك» (**وجب**) جزاء لقوله «إذا وقع إلخ» (**تأخيره**) أي: تأخير الفاعل عن المفعول في الصور الأربع المذكورة، وإنما لم يقل «وجب تقديم المفعول»؛ لما عرفت، ولما ذكر بعض أحكام الفاعل أراد أن يذكر بعض أحكام الفعل الرافع للفاعل ليفيد زيادة بصيرة به فقال (**وقد يحذف الفعل**) الرافع للفاعل (**لقيام قرينة**) أي: لكون

جوازا في مثل «زيد» لمن قال «من قام» وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل ﴿وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ﴾ ....

قرينة قائمةً مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام، واللام فيه للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحّحٍ لحذف الفعل لا باعث عليه، فإنّ الباعث على الحذف هو النكات التي يذكرها علماء المعاني من التعين والتعظيم وضيق المقام إلى غير ذلك (**جوازا**) نصب على المصدرية أي: يحذف حذفا جائزا (**في مثل «زيد»**) المقول في الجواب (**لمن قال**) سائلا (**«من قام»**) فـ«زيد» الواقع في الجواب فاعل لفعل محذوف أي: «قام زيد»، فحذف الفعل لقيام قرينة وهي «قام» المذكور في السوال، وإنما لم يجعله المصنف من باب حذف الخبر بتقدير «زيد قام» لأن قول السائل «من قام» سوال عن تعيين الفاعل من غير تردد في حكم القيام و«زيد قام» يفيد تقوي الحكم بتكرار الإسناد فلا يطابق الجواب السوال من حيث المعنى، أو لأن تقدير الفعل موجب لتقدير الفعل فقط بخلاف تقدير الخبر فإنه يوجب تقدير الجملة أي الفعل والفاعل والتقليل في الحذف أولى إذا مست الحاجة إليه، (**و**) حذف الفعل الرافع كما يكون جائزا بقرينة سوال محقق كما في المثال المذكور كذلك يكون جائزا بقرينة سوال مقدركما في قول ضرار بن نهشل في مرثية أخيه يزيد بن نهشل (**ليبك**) بصيغة المجهول (**يزيد**) مرفوع على أنه نائب الفاعل لقوله «ليبك»، والأصل «على يزيد»؛ لأن البكاء يتعدى بـ«على» لكنها تحذف لكثرة الاستعمال (**ضارع**) أي: عاجز، وهو مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، فإنه لما قال «ليبك» بصيغة المجهول وصيغةُ المجهول منشأ الإبهام والإبهام منشأ السوال فكأن السائل قال «من يبكيه» فأجاب «ضارع» أي: «يبكيه ضارع»، فحذف الفعل هاهنا بقرينة سوال مقدر (**لخصومة**) متعلق بـ«ضارع» والخصومة بالهندية :«جهگڑا»، واللام للأجل، وعجز البيت ومختبط أي: سائل، عطف على قوله: «ضارع» مما تطيح الطوائح لفظة «من» فيه للسببية متعلق بـ«مختبط» و«ما» مصدرية، و«تطيح» من الإطاحة بمعنى الإهلاك، و«الطوائح» جمع مطيحة على خلاف القياس، فاعل «تطيح» ومفعوله محذوف وهو «مَالَه» والمعنى: أنه يبكي علي يزيد عاجز عن مقاومة الخصماء؛ لانه كان ظهيرا للعجزة ويبكيه سائل يسأل لأجل إهلاك المهلكات مالَه؛ لأنه كان معطي السائلين، (**و**) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة (**وجوبا**) أي: يحذف حذفًا واجبًا (**في مثل**) قوله تعالى (**﴿وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ**) فَاَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦] والمراد بالمثل كل موضع حذف فيه الفعل ثم فسر ذلك الفعل المحذوف ليرتفع الإبهام الذي نشأ من الحذف، فتقدير الآية الكريمة: «وان استجارك أحد إلخ» فلما وقع الإبهام من حذف «استجارك» الأول فسر بـ«استجارك» الثاني فارتفع الإبهام الناشي من الحذف، ولا بد للحذف وجوبا قياسا من أمرين: أحدهما القرينة على الحذف،

وقد يحذفان معا في مثل «نعم» لمن قال «أقام زيد» وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد و

والثاني قيام ما يؤدي مؤدّى المحذوف مقام المحذوف، فالقرينة على الحذف هاهنا هي دخول «إن» على اسم؛ لأن «إن» حرف الشرط هو لا يدخل إلاّ على الأفعال، والقائم مقام المحذوف المؤدي مؤداه هو «استجارك» الثاني، وفائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس، ولما فرغ من بيان حذف الفعل الرافع للفاعل وحده شرع في بيان حذف الفعل والفاعل جميعا فقال (**وقد يحذفان**) أي: الفاعل والفعل (**معاً**) نصب على الحالية من ضمير «يحذفان» أي: «يحذفان مجتمعَيْن» (**في مثل «نعم»**) الجار والمجرور متعلق بقوله «يحذفان» (**لمن**) حال من «نعم»؛ لأنه مفعول لمعنى التمثيل المستفاد من «مثل» أي: «نعم» كائنا لمن (**قال «أقام زيد»**) تقديره «نعم قام زيد»، فحذف الفعل والفاعل معا بقرينة ذكرهما في السؤال، وهذا الحذف جائز لا واجب؛ لأن «نعم» لا يؤدي مؤدّى «قام زيد» كالمفسِّر، ولما فرغ من بيان بعض أحكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر له وهو الإضمار عند التنازع فقال (**وإذا تنازع الفعلان**) اسمًا (**ظاهرًا**) واقعًا (**بعدهما**) أي: بعد الفعلين، وإنما قال ذلك لأن الاسم الواقع قبلهما نحو «زيدًا ضربت وأكرمت» أو الواقع وسطهما نحو «ضربت زيدًا وأكرمت» لا مجال للتنازع فيه؛ فإنه معمول للفعل الأول بالاتفاق، ثم قوله «ظاهرًا» نصب على المفعولية لقوله «تنازع»، ثم المراد من «الفعلان» العاملان من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام؛ لأن التنازع قد يجري في غير الفعل أيضًا نحو «زيد معط ومكرم بكرًا» و«زيد كريم وشريف أبوه»، وإنما قال «الفعلان» مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين نحو «كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم» للاقتصار على أقل مراتب التنازع وهو اثنان، ومعنى تنازع الفعلين في الاسم الظاهر الواقع بعدهما أن الفعلين يتوجهان إليه بحسب المعنى ولا يأبى ذلك الاسم أن يكون معمولاً لكل واحد منهما على البدل، ولا يخفى أن الضمير المتصل بالفعل الثاني في «أعطيت وأكرمته» يأبى عن كونه معمولاً لغير الفعل المتصل به، فيخرج عنه (**فقد يكون**) تنازُعُ الفعلين، وهذا إما جزاء لقوله «إذا تنازع إلخ» وهو الظاهر بحسب اللفظ، وإما بيان لأقسام التنازع، أي: إذا تنازع الفعلان إلخ فلا يخلو عن هذه الأقسام، وإذا جعلته بيانا لأقسام التنازع يكون الجزاء قوله «فإن أعملت الثاني»، ويكون قوله «فقد يكون إلخ» مع ما عطف عليه من قوله «ويختار البصريون إلخ» معترضة بالفاء كما في قوله «فاعلم فعلم المرء ينفعه» (**في الفاعلية**) وصورته أن يقتضي كل من الفعلين أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له (**مثل «ضربني وأكرمني زيد» و**) قد

في المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين فيختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأوّل فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأوّل على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي ....

يكون تنازعهما (**في المفعولية**) وصورته أن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولاً له (**مثل «ضربت وأكرمت زيدا» و**) قد يكون تنازعهما (**في الفاعلية والمفعولية**) حال كون الفعلين (**مختلفين**) في الاقتضاء، وصورته أن يقتضي أحدهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له ويقتضي الثاني أن يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له مثل «ضربني وأكرمت زيدًا» و«أكرمت وضربني زيد»، وهذا هو القسم الثالث من التنازع المقابل للأولين، وإنما لم يذكر المصنف مثالاً للقسم الثالث لأنه يتيسر أخذه من المثالين الأولين فإنه إذا أخذ فعل من المثال الأول وفعل من الثاني حصل مثال للقسم الثالث (**فيختار**) النحاة (**البصريون إعمال**) الفعل (**الثاني**) مع تجويزهم إعمال الفعل الأول؛ لقوله تعالى ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوْا كِتٰبِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩] حيث أعمل الثاني إذ لو أعمل الأول لقيل «اقرءوه كتابيه» لاختيار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول، وقوله تعالى ﴿اٰتُوْنِيْٓ اُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف:٩٦] حيث أعمل الثاني إذ لو أعمل الأول لقيل «أفرغه عليه قطرا» لما مر (**و**) يختار النحاة (**الكوفيون الأول**) أي: إعمال الفعل الأول مع تجويزهم إعمال الفعل الثاني، فالخلاف بين البصرية والكوفية إنما هو في الاختيار دون الجواز (**فإن أعملت**) الفعل (**الثاني**) الفاء إما للتفسير أو للجزاء على ما عرفت، وإنما بدء بمذهب البصريين للإشارة إلى أنه المختار الأكثر استعمالاً (**أضمرت الفاعل**) أي: جئت بضمير الفاعل (**في**) الفعل (**الأول**) إذا اقتضى الفعل الأول الفاعل، لأن لرفع التنازع ثلاثة طرق: الأول الإضمار، والثاني الذكر، والثالث الحذف، فلو ذكر للزم التكرار وهو قبيح، ولو حذف للزم حذف الفاعل بدون سد شيء مسده وهو غير جائز فتعين الإضمار، وهذا الإضمار وإن كان قبل الذكر لكنه في العمدة بشرط التفسير وهو جائز (**على وفق**) أي: على موافقة الاسم (**الظاهر**) في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لأنه مرجع للضمير ولا بد للضمير من الموافقة للمرجع في هذه الأمور (**دون الحذف**) حال من فاعل «أضمرت»، أي: «أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر متجاوزاً عن حذف الفاعل» (**خلافا للكِسائيّ**) أي: يخالف قول الإضمار قولَ الكسائي خلافاً؛ لأنه لا يضمر الفاعل في الأول عند اقتضائه إياه بل

وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول إن استغني عنه وإلا أظهرت وإن أعملت الأوّل أضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ....

يحذفه تحرزا عن الإضمار قبل الذكر، والجواب ما عرفت آنفاً، يقال عند البصرية «ضرباني وأكرمني الزيدان» بإضمار الفاعل في الأول على وفق الظاهر، وعند الكسائي «ضربني وأكرمني الزيدان» بحذف الفاعل للفعل الأول (**وجاز**) إعمالُ الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعلَ، هذه الجملة اعتراضية ذكرت تمهيدًا لبيان قول الفراء (**خلافا للفراء**) أي: يخالف القول بجواز إعمال الثاني عند اقتضاء الأول الفاعلَ قولَ الفراء خلافا؛ لأنه لا يجوز ذلك بل لابد عنده حينئذ من إعمال الفعل الأول؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور ولا الحذف كما هو مذهب الكسائي (**وحذفت المفعول**) عطف على قوله «أضمرت الفاعل» أي: فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول إن اقتضى الأولُ الفاعلَ وحذفت المفعول إن اقتضى الأول المفعولَ؛ لأنه لو ذكر لزم التكرار ولو أضمر لزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة وكلاهما محظوران فتعين الحذف (**إن استغني عنه**) أي: إن جاز حذف المفعول نحو «ضربت وأكرمني زيد»، وهذا شرط استغني عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه (**وإلاّ**) أي: وإن لم يستغن عنه أي: إن لم يجز حذفه (**أظهرت**) المفعول نحو «حسبني منطلقًا وحسبت زيدًا منطلقًا» فإنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حسبت»، ولا يجوز أيضًا الإضمار هاهنا؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة فتعين الإظهار، وفيه أن حذف أحد المفعولين يجوز في السعة وغيرها مع القرينة وإن كان قليلاً؛ لأن كلا منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰىهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران:١٨٠] أي: بخلهم هو خيرًا لهم، والقول بكون المفعول الأول ضمير «هو» الراجع إلى البخل بإقامة المرفوع مقام المنصوب تكلف لا ينافي الاستدلال بظاهر الآية (**وإن أعملت**) الفعل (**الأول**) على ما هو مختار الكوفية (**أضمرت الفاعل في**) الفعل (**الثاني**) إن اقتضى الفعل الثاني إياه نحو «ضربني وأكرماني الزيدان» و«ضربت وأكرماني الزيدَينِ» لأنه لو حذف لزم حذف الفاعل من غير سد شيء مسده ولو أظهر لزم التكرار وكلاهما محظوران فتعين الإضمار، وليس هذا من قبيل الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط لتقدم المرجع على الثاني رتبة لكونه معمولاً للفعل الأول (**و**) أضمرت (**المفعول**) في الفعل الثاني إن اقتضى الفعل الثاني إياه بناء (**على**) المذهب (**المختار**) عند الكوفية فإنهم يجوّزون فيه الوجهين الأول: الإضمار، والثاني: الحذف، والأول المختار فإنه لو حذف توهم

إلا أن يمنع مانع فتظهر وقول إمرء القيس ع كفاني ولم أطلب قليل من المال ÷ ليس منه لفساد المعنى ....

أن مفعول الفعل الثاني مغائر للمذكور وليس كك؛ إذ لو كان كذلك لما جاز الحذف نحو «ضربني زيد وأكرمت عمروا»، ولو أضمر اندفع التوهم المذكور؛ إذ لا مجال لرجوع الضمير إلى غير المذكور نحو «ضربني وأكرمته زيد» (**إلا أن يمنع مانع**) استثناء مفرغ، أي: أضمرت المفعول في الثاني على المختار في جميع الأوقات إلاّ وقت منع مانع من الإضمار ومن الحذف (**فتظهر**) الفاء لتفصيل المجمل المفهوم من الاستثناء، أي: إذا منع مانع من الإضمار والحذف فتظهر المفعول؛ لأنه إذا امتنع الإضمار والحذف تعين الإظهار نحو «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا» حيث أظهر المفعول الثاني وهو «منطلقين» في الفعل الثاني وهو «حسبتهما»؛ لمنع مانع من الإضمار والحذف، أما المانع من الإضمار فهو أنه لو أضمر مفردًا وقيل «إياه» موضع «منطلقين» خالف المفعول الأول وهو «هما» في «حسبتهما»، ولو أضمر مثنى وقيل «أياهما» خالف المرجع وهو «منطلقا»، ولو أضمر مجموعا وقيل «إياهم» خالف المفعول الأول والمرجع كليهما ولا يجوز شيء من ذلك، وأما المانع من الحذف فهو كونه أحد مفعولي باب «حسبت»، ولما استدل الكوفية على أولويّة إعمال الفعل الأول بقول إمرء القيس ع كفاني ولم أطلب قليل من المال ÷ بأن إمرء القيس أعمل الأول ورفع «قليل» بالفاعلية منه، فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره الذي هو أفصح شعراء العرب، إن قيل يلزم من هذا الاستدلال حمل كلام إمرء القيس على الوجه المرجوح عندهم وهو حذف المفعول في الفعل الثاني، أجيب بأن الحذف في كلامه لضرورة الاحتراز عن انكسار الوزن، أجاب المصنف عن استدلالهم بقوله (**وقول إمرء القيس ع**) ÷ ولو إنما أسعى لأدنى معيشة÷ (**كفاني ولم أطلب قليل من المال ÷ ليس منه**) أي: ليس من باب التنازع، إنما صرح المصنف باسم القائل تنبيهًا على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه، وقوله «كفاني إلخ» بدل أو بيان لقوله «قول إمرء القيس» (**لفساد المعنى**) لأجل فساد معنى البيت على تقدير جعله من باب التنازع، حيث يلزم التناقض؛ وذلك لأن كلمة «لو» تجعل المثبتَ من شرطِه وجزائِه والمعطوفِ على أحدهما منفيًا والمنفيَ من ذلك مثبتاً، فإذا قلت «لو أكرمتني أكرمتك» فالإكرامان منفيان، وإذا قلت «لو لم تكرمني لم أكرمك» فالإكرامان مثبتان، فعلى هذا قوله «ولو إنما أسعى لأدنى معيشة» يستلزم انتفاء سعيه لأدنى معيشة، أي: انتفاءَ طلبه لقليل من المال؛ إذ المراد بالسعي الطلب، وأدنى معيشةٍ قليلٌ من المال، وقوله «كفاني قليل من المال» يستلزم انتفاءَ كفاية قليل من المال،

مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فعل......................

فلوكان قوله «ولم أطلب» متوجهاً إلى «قليل من المال» يستلزم كونه طالباً لقليل من المال، فيلزم من المصراع الأول أن لا يكون طالبا لقليل من المال، ومن المصراع الثاني أن يكون طالبا له، وهو تناقض بين، فثبت أن الفعل الثاني غير متوجه إلى «قليل من المال» بل إلى «المجد المؤثل» المحذوف بقرينة ذكره في البيت الثاني وهو قوله ÷ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ÷ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي ÷ فيكون المعنى أنه لو ثبت سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب المجد المؤثل، ولكنما أسعى لمجد مؤثل، ولما أخرج مفعول مالم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله «على جهة قيامه به» شرع في تعريفه بحد على حدة فقال (**مفعول ما لم يسم فاعله**) أي: مفعول فعل أو شبهِه لم يُذكر فاعله، وإنما لم يَفصِله عن الفاعل بقوله «ومنه إلخ» كما فصل المبتدأ بقوله «ومنها المبتدأ»؛ لشدة اتصاله بالفاعل لكونه قائما مقامه ومشتركا معه في الأحكام حتى سماه الزمخشري فاعلاً (**كل مفعول**) يرد عليه أن المنظور في التعريف الجنس لا الفرد؛ لأن التعريف بيانُ الماهية المجملة بالماهية المفصلة وكشفُها بها من غير ملاحظة الأفراد في الماهيتين، فلا يصح إيراد لفظة «كل» في التعريف؛ لأنه لحصر أفراد الشيء، والجواب أنه أدخل لفظة «كل» في التعريف للإشعار بالطرد والجمع، أي: لإشعار أن الحد جامع لجميع الأفراد مانع عن دخول غير المحدود فيه؛ بناء على أنه قد يكون التعريف بالأعم أو بالأخص إذا كان المقصود التمييز في الجملة، وإطلاق «المفعول» على القائم مقام الفاعل باعتبار أصله (**حذف فاعله**) أي: فاعل المفعول بالمعنى المذكور في تعريف الفاعل لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بـ«أنبت الربيع البقل»؛ لأن الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف، وأيضًا لا يوجد فيه شرط قيام المفعول مقام الفاعل وهو تغيّر صيغة الفعل إلى «فُعِل» كما سيجيء، أمّا إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول مع أن الأصل أن يضاف إلى الفعل فلأدنى تعلق له به؛ لأن الفاعل يتعلق بالفعل والفعل يتعلق بالمفعول، فيتعلق الفاعل بالمفعول بواسطة الفعل (**وأقيم هو**) أي: المفعول، إنما أكّد الضمير المستتر بالمنفصل؛ لئلا يتوهم إسناد «أقيم» إلى قوله «مقامه» إسناد الفعل إلى ظرف المكان فلم يعلم القائم مقام الفاعل (**مَقامه**) أي: مقام الفاعل، والمقام هاهنا بفتح الميم سواء كان من القيام أو الإقامة، ثم هذه الإقامة إنما هي في إسناد الفعل أو شبهِه إليه لا في جميع الأحكام، ولما فرغ عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال (**وشرطه**) أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقامه إذا كان العامل فعلاً (**أن تغيّر صيغة الفعل إلى «فُعِلَ»**) المراد بـ«فُعِلَ» الماضي المجهول من قبيل ذكر العلَم وإرادة الوصف

أو يفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب «علمت» والثالث من باب «أعلمت» والمفعول له والمفعول معه كذلك وإذا وجد المفعول به تعين له.......................................

المشهور هو به، أو من قبيل ذكر الشخص وإرادة جنسه، أو من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، ويمكن تقدير المعطوف، أي: «إلى فُعِل ونحوه» فيتناول مثل «فُعِل وأُفْعِل وفُعْلِل وتُفُعْلِل» وغيرها من الأفعال الماضية المجهولة المجردة والمزيد فيها (**أو**) إلى (**يُفعَل**) المراد بـ«يُفعَل» المضارع المجهول على ما قلنا، فيتناول مثل «يُفعَل ويُفَعْلَل ويُتَفَعْلَل» وغيرها من الأفعال المضارعة المجهولة المجردة والمزيد فيها، ولما كان قوله «كل مفعول إلخ» مظنة أن يتوهم أن كل مفعول صالح لإقامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يصح وقوعه موقعَ الفاعل وما لا يصح دفعًا للتوهم فقال (**ولا يقع المفعول الثاني من**) مفعولي (**باب «علمت»**) أي: لا يصح وقوعه موقع الفاعل؛ لأنه مسند إلى المفعول الأول فلو أسند إليه الفعل لزم كونه مسندًا ومسندًا إليه معًا، ونقل أن المتأخرين جوّزوا وقوعه موقع الفاعل، وقالوا لا امتناع في أن يكون المسند إلى أمر مسندًا إليه باعتبار أمرآخركما لا امتناع في أن يكون الشيء مضافًا ومضافًا إليه بالنسبة إلى شيئين، نعم لا يجوز أن يكون مسندًا إليه باعتبار ذلك الأمر (**و**) لا المفعول (**الثالث من**) مفاعيل (**باب «أعلمت»**)؛ لأنه كالمفعول الثاني من باب «علمت» في كونه مسندًا (**والمفعول له**) بلا لام (**والمفعول معه كذلك**) أي: كلٌّ من المفعول له والمفعول معه مثلُ المفعول الثاني من باب «علمت» والمفعولِ الثالثِ من باب «أعلمت» في عدم صحة وقوعهما موقع الفاعل، وإنما لم يعطف المصنف قوله «والمفعول له والمفعول معه» على قوله «المفعول الثاني» مع أنه أخصر، بل فصله وشبه امتناع وقوعهما موقع الفاعل بامتناع وقوعهما موقعه بقوله «كذلك»؛ تنبيهاً على أنه يصحّ الادعاء بأن الامتناع في المفعول الثاني والثالث أقوى من الامتناع في هذين المفعولين وإن اتفق جميع المفاعيل المذكورة في أصل الامتناع، فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيام المفعول الثاني والثالث موقع الفاعل، أما صحة الادعاء فلوضوح الدليل، وأما استفادة التنبيه عليها فلأن المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه غالبًا، ولما بين المفاعيل التي لا تقع موقع الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال (**وإذا وجد**) في الكلام (**المفعول به**) بلا واسطة مع غيره من المفاعيل التي تقع موقع الفاعل وهي المفعولُ المطلق الذي ليس للتأكيد، والزمانُ والمكانُ الغير المبهمين، والمفعولُ بواسطة حرف الجر (**تعيّن**) المفعول به بلا واسطة (**له**) أي: لوقوعه موقع الفاعل خلافًا للكوفيين وبعضِ المتأخرين؛ فإنهم ذهبوا إلى أنه أولى مستدلين

تقول ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره فتعين «زيد» فإن لم يكن فالجميع سواء والأوّل من باب «أعطيت» أولى من الثاني..

بالقراءة الشاذة في قوله تعالى ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْاٰنُ﴾ [الفرقان:٢٢] بنصب «القرآن» حيث أقيم «عليه» مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو القرآن، وبقراءة أبي جعفر المدني ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوْا يَكْسِبُوْنَ﴾ [الجاثية:١٤] حيث أقيم «بما كانوا يكسبون» مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو «قومًا»، أما تعين المفعول به في الصورة المذكورة فلأن إسناد الفعل المجهول إلى المفعول به حقيقة عقلية لأنه بني له، وإسناده إلى ما سواه من الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة مجاز عقلي، ولايصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة (**تقول «ضُرِب زيد**) برفع «زيد» بإقامته مقام الفاعل (**يومَ الجمعة أمامَ الأمير ضربًا شديدًا في داره» فتعين**) فيه (**«زيد»**) لإقامته مقام الفاعل مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للإقامة، فإنّ قوله «يوم الجمعة» ظرف زمان، و«أمام الأمير» ظرف مكان، و«ضربًا شديدًا» مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، و«في داره» جار ومجرور شبيه بالمفاعيل، ويقام مثله مقام الفاعل، وإنما وصف المصنف «ضربًا» بـ«شديدًا» تنبيهًا على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصّص، ثم الفاء في قوله «فتعين» للتعليل على التمثيل، أي: يتعين المفعول به للإقامة عند وجود غيره معه من المفاعيل الصالحة للإقامة؛ لأنه تعين من بينها في المثال المذكور كما ترى (**فإن لم يكن**) أي: فإن لم يوجد المفعول به في الكلام (**فالجميع**) أي: فجميع المفاعيل الموجودة في الكلام الصالحة للإقامة مقام الفاعل، وهي الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة (**سواء**) أي: مستوية في جواز وقوعها موقع الفاعل، ولما فرغ من بيان ما يتعين لوقوعه موقع الفاعل وما يستوي شرع في بيان ما هو أولى بالإقامة مقام الفاعل وما ليس فقال (**و**) المفعول (**الأول من**) مفعولي (**باب «أعطيت»**) والمراد بـ«باب أعطيت» كل فعل يتعدى إلى مفعولين لا يصح حمل ثانيهما على الأول نحو «أعطيت زيدًا درهمًا» (**أولى**) بإقامته مقام الفاعل (**من**) المفعول (**الثاني**) من مفعوليه مع جواز إقامته مقام الفاعل عند الأمن من اللبس نحو «أعطي زيد درهمًا» و«أعطي درهم زيدًا»، وإن خفت اللبس وجب إقامة الأول نحو «أعطي بكر زيدًا»، أما أولوية الأول بالإقامة فلأنه فاعل بالنسبة إلى الثاني، وأما جواز إقامة الثاني عند الأمن فلأنه مفعول به مع عدم المانع، وأما وجوب إقامة الأول عند خوف اللبس فلدفع الالتباس، ولما فرغ عن تفصيل مفعول ما لم يسم فاعله شرع في تفصيل المبتدأ والخبر وجمعهما في فصل واحد

ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف ......

لاشتراكهما في العامل المعنوي وهو التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد أي: لإسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه، فقال (**ومنها**) عطف على قوله «منه الفاعل» أي: ومن المرفوعات (**المبتدأ والخبر**) وفي بعض النسخ «ومنه المبتدأ والخبر» وهو على قياس «فمنه الفاعل» (**فالمبتدأ**) الفاء للتفصيل (**هو**) فصل (**الاسم**) المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف، ثم الاسم أعم من أن يكون لفظًا أي: بلا تأويل نحو «زيد قائم»، أو تقديرًا أي: تأويلاً كما في قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤] فإنه في تأويل «صيامكم خير لكم» وكقول الشاعر ÷ تسمع بالمُعَيديّ خير من أن تراه ÷ وستعرف قَدْرَه إن فتح فاه ÷ فإنه في تقدير «سماعك بالمعيدي إلخ» (**المجرد عن العوامل اللفظية**) هذه العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم؛ لأن التجريد سلب الوجود معنى، وسلب الكل يوجب سلب العموم كما في قولنا «لم يقم كل إنسان»، فيصدق التعريف على اسم لم يوجد معه بعض العوامل وإن وجد البعض، لكنّ المراد هاهنا هو عموم السلب؛ إمّا لأن اللام في «العوامل» أبطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفياً، وسلب الجنس عموم السلب لا سلب العموم، أو لأن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة شهرة أنه لا يوجد في المبتدأ عامل لفظي، فمعنى العبارة أن المبتدأ اسم لا يوجد فيه عامل لفظي أصلاً، ثم إطلاق التجريد هاهنا من قبيل إطلاق التضييق والتصغير والتكبير في قولك «ضيِّقْ فمَ البير» و«سبحان الذي صغّر جسم البعوضة وكبّر جسم الفيل» أي: من قبيل تنزيل ممكن الموجود ومحتمله منزلة الموجود، أو قوله «المجرد» من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فإن التجريد عن العوامل ملزوم ولازمه الخلو عنها (**مسندًا إليه**) حال من الضمير في «المجرد» الراجع إلى الاسم، ثم قوله «الاسم» شامل لجميع الأسماء من معمولات النواسخ والقسمين من المبتدأ وخبرِ المبتدأ، وقوله «المجرد عن العوامل اللفظية» احتراز عن جميع معمولات النواسخ، وقوله «مسندًا إليه» احتراز عن خبر المبتدأ، وعن القسم الثاني من المبتدأ الخارج عن هذا القسم (**أو الصفة الواقعة**) عطف على قوله «الاسم»، و«أو» للانفصال الحقيقي وللإشارة إلى قسمي المبتدأ فأشار بقوله «الاسم إلخ» إلى القسم الأول، وبقوله «أو الصفة إلخ» إلى الثاني، لا للشك أو للتشكيك فلا ينافي مقصود التعريف، والصفة أعم من أن تكون مشتقة كـ«ضارب» و«مضروب» و«حسن»، أوجارية مجراها كـ«قريشي» فإنه في قوة «منسوب إلى قريش» أو «منتسب إلى قريش» (**بعد حرف النفي**) ونحوه من كلمات النفي كـ«ما» و«لا» و«إنما» و«غير» (**أو ألف**

الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان وأقائم الزيدان فإن طابقت مفردا جاز الأمران والخبر هو المجرد المسند به المغائر للصفة المذكورة ....

(**الاستفهام**) ونحوها من كلمات الاستفهام كـ«هل» و«أين» و«متى» و«كيف» و«كم» و«أيان» و«ما» و«من»، والأولى حذف لفظ «حرف» و«ألف»؛ ليكون أحصر وأشمل، فيدخل «إنما» و«غير» و«هل» وغيرها من كلمات والاستفهام، وقد أجاز سيبويه الابتداء بالصفة الرافعة لظاهر من غير سبق نفي واستفهام مع قبح والأخفش والكوفيون بلا قبح كما في قول الشاعر ÷ فخير نحن عند الناس منكم ÷ إذا الداعي المثوّب قال يا لا ÷ أي: يا قوم لا فرار (**رافعة لـ**) اسم (**ظاهر**) أو لما يجري مجرى الظاهر وهو الضمير المنفصل، فيشمل نحو قوله تعالى ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم:٤٦] كذا في بعض الشروح، ثم قوله «الصفة» إدخال بعض أفراد المعرَّف الخارج عن القسم الأول، وهذا شامل لجميع الصفات، وقوله «الواقعة بعد إلخ» احتراز عن نحو «ضارب زيد»، وقوله «رافعة لظاهر» احتراز عن نحو «أقائمان الزيدان» و«أقائمون الزيدون»؛ لأن «أقائمان» و«أقائمون» ليسا برافعين لظاهر؛ إذ لو كانا رافعين لما جاز التثنية والجمعية على اللغة المشهورة (**مثل «زيد قائم»**) مثال للقسم الأول من قسمي المبتدأ (**و«ما قائم الزيدان»**) مثال للقسم الثاني من المبتدأ والصفة الواقعة بعد حرف النفي (**و«أقائم الزيدان»**) مثال للقسم الثاني من المبتدأ والصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام (**فإن طابقت**) الصفةُ الواقعة بعد النفي والاستفهام اسمًا (**مفردًا**) واقعًا بعدها بأن كان الصفة والاسم الواقع بعدها كلاهما مفردين نحو «أقائم زيد» و«ما قائم زيد» (**جاز الأمران**) أحدهما أن تكون الصفة مبتدأ والاسمُ فاعلاً لها سادًا مسد الخبر في إتمام الجملة، والثاني أن تكون الصفة خبرًا والاسمُ مبتدأ مؤخرًا عنه، وإنما قال «إن طابقت مفردًا إلخ»؛ لأنها إن طابقت مثنى أو مجموعًا نحو «أقائمان الزيدان» و«أقائمون الزيدون» لم يجز الأمران بل تعين كون الصفة خبرًا والاسمِ مبتدأ مؤخرًا عنه لما عرفت، ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف خبره فقال (**والخبر**) أي: خبر المبتدأ (**هو المجرد**) عن العوامل اللفظية (**المسندُ به**) أي: الذي أوقع به الإسناد (**المغائرُ للصفة المذكورة**) في تعريف المبتدأ، بأن لم يكن صفة واقعة بعد النفي والاستفهام رافعة لظاهر، ثم قوله «المجرد» شامل للمعرَّف وقسمي المبتدأ، وقوله «المسند به» احتراز عن القسم الأول من المبتدأ؛ لأنه لا يكون إلاّ مسندًا إليه، وقوله «المغائر إلخ» احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ؛ لأنه عين الصفة المذكورة لا المغائر لها، ثم العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، وهو تجريد الاسم

وأصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز «في داره زيد» وامتنع «صاحبها في الدار» وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثل ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ ....

عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء كما في الخبر والقسم الثاني من المبتدأ، أو ليسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ، فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين، ولما فرغ عن تعريفي المبتدأ والخبر شرع في بيان أحكامهما فقال (**وأصل المبتدأ**) أي: الأولى في المبتدأ (**التقديم**) أي: تقديمه على الخبر لفظاً؛ لأن مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال غالبًا، والذات مقدمة على الحال، فالأولى تقديم ما هو دال على الذات على ما هو دال على الحال (**ومن ثَمَّ**) لفظة «من» للتعليل متعلقة بقوله الآتي «جاز»، وكلمة «ثم» إشارة إلى الحكم السابق بطريق الاستعارة حيث شبه الحكم السابق وهو أن الأصل في المبتدأ التقديم بالمكان باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء من المكان وأشار إليه بما يشار به إلى المكان، أي: ومن أجل أن أصل المبتدأ التقديم (**جاز**) قولك (**«في داره زيد»**) مع عود الضمير إلى «زيد» المتأخر لفظًا؛ لأنه مقدم رتبة لأصالة التقديم في المبتدأ، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة بل لفظًا فقط وهو جائز، وإنما لم يقل «في داره رجل» لإمكان المناقشة في أصالة تقديمه لوجوب تأخيره، واعلم أنهم اختلفوا في جواز «في داره قيام زيد» منعه بعضهم لأن ما أضيف إليه المبتدأ ليس له التقديم، وجوزه الأخفش؛ لأن المضاف إليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ، وقد جاء في كلام العرب تركيب «في أكفانه درج الميت» (**و**) من ثم (**امتنع**) قولك (**«صاحبها في الدار»**) لرجوع الضمير إلى «الدار» المتأخرة لفظًا ورتبة، أما لفظًا فظاهر، وأما رتبة فلوقوعها في حيز الخبر وهو متأخر رتبة؛ لأنه لما كان الأصل في المبتدأ التقديم كان الأصل في الخبر التأخير فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وهو غير جائز (**وقد يكون المبتدأ نكرة**) لفظة «قد» للتحقيق مع التقليل، أي: قلما يكون المبتدأ نكرة، وفيه إشارة إلى أن الأصل في المبتدأ التعريف لكونه محكومًا عليه، والأمر المُهِمُّ الكثيرُ الوقوعِ أن يحكم على الأمر المعين (**إذا**) لمجرد الظرفية مفعول فيه لقوله «يكون» (**تخصصت**) تلك النكرة، أي: إذا قل شيوع النكرة وحصل فيها نوع تعين (**بوجه**) أي: بطريق (**مّا**) اسم نكرة صفة لـ«وجه» لزيادة العموم، وقيل بدل منه، وقيل حرف زائد للتأكيد، أي: قد يكون المبتدأ نكرة في وقت قلة أفرادها وحصول نوع تعين فيها بأي طريق من طرق التخصيص؛ فإنها تقرب حينئذ من المعرفة، وهذه الطرق ستة أحدها التخصيص بالصفة سواء كانت ملفوظة (**مثل**) قوله تعالى (**﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾**)

و«أرجل في الدار أم إمراة»؟ وما أحد خير منك وشر أهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك ....

[البقرة:٢٢١] فـ«عبد» نكرة مبتدأ لتخصصه بالصفة الملفوظة وهو قوله «مؤمن»، وقوله «خير» خبره، أوكانت مقدرة نحو «السمن منوان بدرهم» فـ«منوان» نكرة مبتدأ لتخصصه بالصفة المقدرة وهو «منه»، و«بدرهم» خبره، أوكانت مستفادة من معنى المبتدأ نحو «رجيل قائم» فـ«رجيل» نكرة مبتدأ لتخصصه بالصفة المستفادة من «رجيل»؛ فإنه بمعنى «رجل صغير»، وكذا قولهم «كوكب انقض الساعة» أي: كوكب عظيم إلخ، (**و**) ثانيها التخصيص بعلم المتكلم إذا وجد قرينة على علم المخاطب مثل قولك (**«أرجل في الدار أم امرأة»**) فـ«رجل» نكرة مبتدأ لتخصصه بالعموم؛ إذ لا يخرج فرد مّا عن هذا الحكم بناء على أن النكرة الموصوفة تعم، والعموم فيه أظهر من عموم نحو «تمرة خير من جرادة» لاحتمال خروج المُدوّد عنه. وقوله «في الدار» ظرف مستقر فاعله فيه «هو» راجع إلى أحد الأمرين المفهوم من «أم»، وقوله «أم» عاطفة متصلة و«امرأة» عطف على «رجل» (**و**) ثالثها التخصيص بالعموم والاستغراق مثل قولك (**ما أحد خير منك**) فـ«أحد» نكرة مبتدأ لتخصصه بالعموم لأن النكرة الواقعة في حيز النفي تعم ولا تعدّد في مجموع الأفراد بل هو أمر واحد، وقد يقصد بالنكرة العموم في الإثبات نحو «تمرة خير من جرادة» أي: «كل تمرة خير من كل جرادة»، ثم مثال المتن على مذهب بني تميم لأنه لم تعمل «ما» (**و**) رابعها التخصيص بكونه فاعلاً في الأصل مثل قولهم (**«شر أهر ذا ناب»**) فإن «شر» نكرة مبتدأ لتخصصه بكونه فاعلاً في الأصل؛ لأنه يستعمل في معنى «ما أهر ذا ناب إلا شر» فعلم أن أصله «أهر شر ذا ناب» فأفاد التقديم الحصر، ومعناه أن شرًا لا خيرًا أهر ذا ناب، ثم هذا القول مَثَل يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة (**و**) خامسها التخصيص بتقديم الخبر مثل قولك (**«في الدار رجل»**) فإن «رجل» نكرة مبتدأ لتخصصه بتقديم الخبر وهو «في الدار» فإنك إذا قلت «في الدار» علم أن ما يذكر بعده يصح أن يحكم عليه بكونه مستقرًا في الدار فإذا قلت «رجل» فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالاستقرار في الدار، وكذا قولك «قائم رجل» (**و**) سادسها التخصيص بالنسبة إلى فاعل الفعل المقدر مثل قولك (**«سلام عليك»**) فإن «سلام» نكرة مبتدأ لتخصصه بالنسبة إلى الفاعل؛ إذ أصله «سلمت سلامًا عليك» فحذف الفعل والفاعل وعدل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار، وهذا هو المشهور فيما بين النحاة من أن النكرة لا تقع مبتدأ إلاّ إذا تخصصت بوجه من وجوه التخصيص، وقال بعض المحققين إن مدار وقوع النكرة مبتدأ على الفائدة فحيث حصلت الفائدة صح وقوع النكرة مبتدأ وحيث لا

والخبر قد يكون جملة مثل زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه فلا بد من عائد وقد يحذف وما وقع ظرفا ....

فلا، وقد ورد الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وُجُوۡهٌ يَّوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢] و﴿هَلۡ مِنۡ مَّزِيۡدٍ﴾ [ق:٣٠] فإن «مزيد» مصدر بمعنى الزيادة و«من» زائدة، أي: هل زيادة لي، وكقول الشاعر ÷ فيوم لنا ويوم علينا ÷ يوم نساء ويوم نسر ÷ ولما كان الخبر المعرَّف فيما سبق مطلق الخبر كما هو الظاهر من إطلاق لفظ «الخبر»، وكان مطلق الخبر على قسمين مفرد وجملة، أشار إلى تقسيمه إليهما وكونِ إفراده أصلاً فقال (**والخبر قد يكون جملة**) لم يقل «جملة خبرية» فكأنه تبع جمهور النحاة في أن الجملة الإنشائية وإن كانت قسمية صح أن تكون خبراً للمبتدأ، وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين إنه لا يصح أن يكون الخبر جملة إنشائية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، والإنشاء لا يحتملهما، وتبعهم السيد الشريف متمسكًا بأن الخبر يجب أن يكون حالاً من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس حالاً من الأحوال بدون التأويل، ثم الجملة تكون اسمية (**مثل «زيد أبوه قائم» و**) فعلية مثل (**«زيد قام أبوه»**) وظرفية مثل «زيد في الدار» وشرطية مثل «زيد إن تكرمه أكرمه»، وإنما لم يذكرهما المصنف لأن الظرفية راجعة إلى الفعلية كما أشار إليه بقوله الآتي «وما وقع ظرفًا إلخ»، والشرطية عند أهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور، والجزاء إما جملة اسمية أو فعلية، وذهب كثير من أهل العربية إلى أن الجزاء قيد للشرط، والشرط جملة فعلية (**فلا بد**) أي: إذاكان الخبر جملة فلا بد في تلك الجملة (**من عائد**) أي: رابط، وهذا الرابط قد يكون ضميرًا كما في المثالين، وقد يكون اللام كما في «نعم الرجل زيد»؛ لأن اللام فيه للعهد الذهني كما ذهب إليه جماعة منهم ابن الحاجب، والمعهود هو المخصوص، وقد يكون وضع المظهر موضع المضمر كما في ﴿اَلۡحَآقَّةُ مَا الۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١،٢] و﴿اَلۡقَارِعَةُ مَا الۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة:١،٢] أي: ما هي، وهذا الوضع إن كان في معرض التفخيم جاز قياساً في الخبر وغيره وفي السعة والشعر، وإن لم يكن في معرض التفخيم فعند سيبويه يجوز في الشعر في الخبر وغيره بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش يجوز مطلقًا، وعليه قوله تعالى ﴿اِنَّ الَّذِيۡنَ اٰمَنُوۡا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ اِنَّا لَا نُضِيۡعُ اَجۡرَ مَنۡ اَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف:٣٠] أي: لا نضيع أجرهم، وقد يكون كون الخبر تفسيرًا للمبتدأ نحو قوله تعالى ﴿قُلۡ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] (**وقد يحذف**) العائد لقيام قرينة، وهذا إذا كان العائد ضميرًا كقول البائع: «السمن منوان بدرهم»، و«البر الكر بستين درهمًا»، أي: منوان منه إلخ، والكر منه إلخ، فحذف الضمير الراجع إلى السمن والبر لقرينة أن بائع السمن والبر إنما يسعرهما (**وما**) أي: والخبر الذي (**وقع ظرفًا**) نحو «زيد خلفك» و«مجيئك ضحوة»، أو وقع جاريا مجرى الظرف وهو الجار والمجرور نحو «زيد من الكرام»

فالأكثر على أنه مقدر بجملة وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من أبوك أو كانا معرفتين أو متساويين نحو أفضل منك أفضل مني أو كان الخبر فعلا له مثل زيد قام ....

(**فالأكثر**) من البصريين، والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط؛ لأن «ما» موصولة أو موصوفة والصلة أو الصفة فعل (**على أنه**) أي: الخبرَ الواقع ظرفًا أو جاريًا مجرى الظرف (**مقدر**) أي: مؤول، فالتقدير بمعنى التأويل (**بجملة**) أي: يقدر فيه عندهم فعل، فإنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة، والكوفيون على أنه مقدر بمفرد، أي: يقدر فيه عندهم شبه الفعل، فإنه إذا قدر فيه شبه الفعل يصير مفردًا، أمّا تقدير الفعل فلأن الظرف لا بد له من متعلَّق عامل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب تقدير العامل فالأصل في العمل أولى به، وأما تقدير شبهه فلأن الظرف خبر والأصل في الخبر الإفراد، ولايخفى أن عدم إفادة الزمان والتقوي يقوي الإفراد، ولما كان تقديم المبتدأ واجبًا في مواضع لعارض شرع في بيانها فقال (**وإذا كان المبتدأ مشتملاً**) اشتمالَ الدال على المدلول؛ لأن المبتدأ لفظ، واشتمال اللفظ على المعنى اشتمال الدال على المدلول (**على ما**) أي: على معنى يجب (**له صدر الكلام**) كالاستفهام والقسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط والتعجب مما يغير أصل الكلام ويجعله نوعًا آخر (**مثل «من أبوك»**) و«والله لأجتهدن» و«ليت الشباب يعود» و«لعل زيدًا ذاهب» و«هو زيد قائم» و«لزيد منطلق» و«من يكرمني فإني أكرمه» و«ما أحسن زيدًا»، ثم كون «من» مبتدأ في مثال المتن على مذهب سيبويه، أما عند غيره فهو خبر مقدم وجوبًا و«أبوك» مبتدأ مؤخر عنه، وإنما لم يمثل بالمثال المتفق عليه نحو «من جاءك» للإشارة إلى أن المختار عنده هو مذهب سيبويه (**أو كانا**) أي: المبتدأ والخبر (**معرفتين**) نحو «زيد المنطلق» و«المنطلق زيد»، والضابطة في جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا أن ما زعمت أن السامع يطلب العلم بكونه وصفًا للآخر تجعله خبرًا وقدمت الآخر عليه (**أو**) كانا (**متساويين**) في أصل التخصيص (**نحو «أفضل منك أفضل مني»**) و«غلام رجل صالح خير منك»، وهذا القول مغن عن قوله «أوكانا معرفتين» على إرادة التساوي في التعريف والتخصيص، اللهم إلاّ أن يقال إنه لم يكتف به لفوات التفصيل، ثم وجوب تقديم المبتدأ في هاتين الصورتين إذا لم يوجد قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، أما إذا وجدتْ فلا نحو «أبو حنيفة أبو يوسف» و«بنونا بنو أبنائنا» و«لعاب الأفاعي القاتلات لعابه» أي: مداد قلمه مثل لعاب الأفاعي القاتلات (**أو كان الخبر فعلاً له**) أي: للمبتدأ بأن كان الخبر فعلاً وضميره المرفوع راجعًا إلى المبتدأ (**مثل «زيد قام»**) وقوله «له» احتراز عما إذا لم يكن الخبر فعلاً

وجب تقديمه وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل أين زيد أو كان مصححا له مثل في الدار رجل أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا أو كان خبرا عن «أنّ» مثل «عندي أنك قائم»

للمبتدأ نحو «زيد قام أبوه» فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز أن يقال «قام أبوه زيد» بتقديم الخبر لعدم الالتباس (**وجب تقديمه**) أي: تقديم المبتدأ في جميع الصور الأربع المذكورة، أما وجوب تقديمه في الصورة الأولى فلحفظ صدارة ما له صدر الكلام، وأما في الثانية والثالثة فلدفع التباس أحدهما بالآخر، وأما في الرابعة فلدفع التباس المبتدأ بالفاعل أو بالبدل، إن قيل: ينبغي أن يقول أيضًا «أو كان الخبر بعد «إلاّ» أو معناها» لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ نحو «ما زيد إلاّ قائم» و«إنما زيد شاعر»، أجيب بأن ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي فهو داخل في الصورة الأولى فلا حاجة إلى ذكره على حدة، وإنما لم يقل «وجب تأخير الخبر»؛ لأن البحث عن المبتدأ، ولما فرغ عن بيان المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ شرع في بيان المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر فقال (**وإذا تضمن**) تَفنَّنَ في العبارة حيث قال «تضمن» ولم يقل «اشتمل» (**الخبرُ المفردُ**) نفسُه، لا متعلقه؛ إذ لو تضمن متعلق الخبر ما له صدر الكلام وجب تقديم ذلك المتعلق لا تقديم الخبر نحو «على ما زيد راكب؟»، والمفرد هاهنا مقابل الجملة، أي: الخبر الذي ليس بجملة، وإنما قيد الخبر بالمفرد؛ لأنه إذا كان جملة لا يجب تقديمه ولو تضمن ما له صدر الكلام نحو «زيد من أبوه»، وبالجملة ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدرَ جملة من الجمل (**ما**) أي: معنىً وجب (**له صدر الكلام**) كالاستفهام، سواء كان الخبركلمةَ الاستفهام (**مثل «أين زيد»**) و«متى القتال» و«كيف الحال»، أو مضافًا إليها نحو «غلام من زيد» (**أوكان**) الخبر (**مصحّحًا له**) أي: مصحّحًا لوقوع المبتدأ مبتدأً بأن كان الخبر ظرفًا أو جاريًا مجرى الظرف وكان المبتدأ نكرة، فيصحّح الخبر بتقديمه لوقوع المبتدأ مبتدأً (**مثل «في الدار رجل»**) فـ«في الدار» جار ومجرور خبر حصل بتقديمه التخصيص في «رجل» فصح وقوعه مبتدأً، ولولا التقديم لما صحّ وقوعه مبتدأً لعدم حصول التخصيص فيه (**أو**)كان (**لمتعلِّقه**) أي: لِما تعلّق بالخبر مثلَ تعلّقِ الجزء بالكل بحيث لا يصح تقديم الخبر عليه (**ضمير**) كائن (**في المبتدأ**) يعود هذا الضمير إلى ذلك المتعلِّق (**مثل «على التمرة مثلها زبدًا»**) فقوله «على التمرة» خبر، وقوله «مثلها زبدًا» مبتدأ، وفيه ضمير يعود إلى متعلِّق الخبر وهو «التمرة»؛ إذ هي جزء الخبر، والجزء متعلِّق بالكل (**أو كان**) الخبر (**خبرًا عن «أنّ»**) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها مبتدأً (**مثل «عندي أنك قائم»**) فإنّ الخبر فيه أعني «عندي»

وجب تقديمه وقد يتعدد الخبر مثل «زيد عالم عاقل» وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف أو النكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم ....

خبر عن «أنّ» المفتوحة (**وجب تقديمه**) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع الصور الأربع المذكورة، أما وجوب تقديم الخبر في الصورة الأولى فلحفظ الصدارة، وأما في الثانية فليحصل بتقديم الخبر التخصيص في المبتدأ فيصح وقوعه مبتدأ، وأما في الثالثة فلئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وأما في الأخيرة فلئلا يلتبس «أنّ» المفتوحة بالمكسورة (**وقد يتعدّد الخبر**) فيكون اثنين فصاعدًا، وذلك التعدد على وجهين الأول بالعطف نحو «زيد عالم وعاقل»، وهذا ليس بتعدد الخبر في الاصطلاح؛ لأن المعطوف على الخبر لا يسمّى خبرًا اصطلاحًا ولذا ترك مثاله، والثاني بغير العطف، وهذا التعدد جائز إن تمّ المعنى بدونه (**مثل «زيد عالم عاقل»**)، وواجب إن لم يتمّ المعنى بدونه مثل «هذا حلو حامض» و«الأبلق أسود أبيض» (**وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط**) وهو لزوم الثاني للأوّل (**فيصح**) عطف على قوله «يتضمن»، أو الفاء جوابية أي: إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح (**دخول الفاء في الخبر**)؛ لأن المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط أشبه بالشرط وصار الخبر بمنزلة الجزاء فصح دخول الفاء فيه نحو قوله تعالى ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [النحل:٥٣] واعلم أن ظاهر كلام جماعة وكذا ظاهر كلام ابن الحاجب في شرح الكافية أنّ دخول الفاء في الخبر عند قصد معنى الشرط واجب، وظاهر كلام ابن مالك بل صريحه في التسهيل وصريح كلام الزمخشري في المفصل وصريح كلام الرضي أنه جائز لا واجب (**وذلك**) المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط هو (**الاسمُ الموصول بفعل أو ظرف**) أي: الاسم الذي كان صلته جملة فعلية أو جملة ظرفية، وكذا الاسم الموصوف باسم الموصول بفعل أو ظرف نحو قوله تعالى ﴿قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِیْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِیْكُمْ﴾ [الجمعة:٨] وكقولك «إن الرجل الذي في الدار فله درهم»، وإنما اشترط أن يكون صلته فعلاً أو ظرفاً ليتأكد مشابهته بالشرط فإن الشرط لا يكون إلاّ فعلاً (**أو**) ذلك المبتدأ هو (**النكرةُ الموصوفة بهما**) أي: بأحد المذكورين من الفعل والظرف، وكذا الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بهما نحو «كل غلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم» (**مثل «الذي يأتيني**) فله درهم» مثال الاسم الموصول بفعل (**أو**) «الذي (**في الدار فله درهم**)» مثال الاسم الموصول بظرف

وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق وألحق بعضهم «إن» بهما وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا مثل خرجت فإذا السبع

(و) مثل («**كل رجل يأتيني**) فله درهم» مثال النكرة الموصوفة بفعل (**أو**) «كل رجل (**في الدار فله درهم**») مثال النكرة الموصوفة بظرف، وقوله «أو» في الموضعين ليس للترديد بل للتخيير بين العبارتين، ولما بيّن صحة دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور أراد أن يبيّن بعض الموانع عن الدخول فقال (**و«ليت» و«لعل» مانعان**) عن دخول الفاء في الخبر إذا دخلا على المبتدأ (**بالاتفاق**) أي: باتفاق النحاة، فلا يقال «ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم» ولا «ليت أو لعل كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم» (**وألحق بعضهم**) أي: بعض النحاة (**«إنّ»**) المكسورة (**بهما**) أي: بـ«ليت» و«لعل» في المنع عن دخول الفاء في الخبر، وقد ألحق بعضهم «أنّ» المفتوحة و«لكنّ» بهما، والأصح عدم المنع، قال الله تبارك وتعالى ﴿قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِىْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِيْكُمْ﴾ [الجمعة:٨] وقال تعالى ﴿اِنَّ الَّذِيْنَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِيْنَ وَ الْمُؤْمِنٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوْبُوْا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَ لَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيْقِ﴾ [البروج:١٠] وقال تعالى ﴿اِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَمَاتُوْا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُّقْبَلَ﴾ [آل عمران:٩١] وقال تعالى ﴿وَاعْلَمُوْۤا اَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَاَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهٗ﴾ [الأنفال:٤١] وقال الشاعر ÷ والله ما فارقتكم قاليا لكم ÷ ولكنّ ما يقضى فسوف يكون ÷ ولما فرغ عن ذكر المبتدأ والخبر شرع في بيان حذفهما فقال (**وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة**) اللام للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحّح للحذف لا مقتض وداع له، ودواعي الحذف مذكورة في علم البلاغة (**جوازًا**) أي: حذفًا جائزًا (**كقول المستهلّ**) أي: مثل المبتدأ المحذوف في مقول الرافع صوته عند رؤية الهلال (**«الهلال والله»**) أي: «هذا الهلال»؛ فإنّ هذا القول إنما يقال إذا اجتمع الناس للنظر إلى مطلع الهلال فاستغني عن ذكر المبتدأ لوجود القرينة الحالية، وإنما لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير «الهلال هذا»؛ لأن مقصود المستهلّ الحكم بالهلالية لا بالهذية، وإنما لم يذكر حذف المبتدأ وجوبًا لغاية قلته، أو لأنه لا يجب حذفه أصلاً لأنه ركن أصيل أي: مقصود لذاته بخلاف الخبر فإنه دخيل أي: مقصود لأجل المبتدأ، أمّا نحو «الحمد لله أهلُ الحمد» فمحمول على حذف الخبر والتقدير «أهلُ الحمد هو»، والقول بحذف المبتدأ وجوبًا في نحو «نعم الرجل زيد» غير معتدّ به بل المخصوص مبتدأ، وجملة المدح والذم خبر مقدم عليه (**و**) قد يحذف (**الخبر جوازًا**) أي: حذفًا جائزًا إذا وجدت القرينة من غير قائم مقامه (**مثل**) الخبر المحذوف في قولك (**«خرجت فإذا السبع»**) فإنّ «السبع»

ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لأفعلن كذا ....

مبتدأ حذف خبره جوازًا لقرينة «إذا» المفاجاة؛ لأنها للظرف فتدل على الفعل العام كالوجود والحصول فالتقدير «فإذا السبع موجود» (**و**) قد يحذف الخبر إذا وجدت القرينة (**وجوبًا**) أي: حذفًا واجبًا (**فيما**) أي: في خبر (**التزم**) والالتزام «لازم گرفتن» أي: جعل لازمًا (**في موضعه**) أي: في موضع الخبر (**غيرُه**) أي: غير الخبر، وهذا أي: وجودُ القرينة والتزامُ غير الخبر في موضع الخبر يكون في أربعة أبواب الأول: كل مبتدأ وقع بعد «لولا» وكان الخبر عامًا (**مثل «لولا زيد لكان كذا»**) تقديره «لولا زيد موجود إلخ» فحذف الخبر وجوبًا لقرينة «لولا» لأنه لامتناع الشيء الثاني لوجود الأول فيدل على الوجود، وقد التزم موضع الخبر غيره وهو جواب «لولا»، وإنما قلنا «وكان الخبر عامًا»؛ لأنه إذا كان خاصًا لم يجب حذفه لأن «لولا» لايدل على الخبر الخاص كقول الإمام الشافعي ÷ لولا الشعر بالعلماء يذري ÷ لكنت اليوم أشعر من لبيد ÷ (**و**) الباب الثاني: كل مبتدأ كان مصدرًا حقيقة أو تأويلاً، منسوبا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما ويكون بعده حال عن الفاعل أو المفعول أو كليهما، أو كان اسمَ تفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور مثل (**«ضربي زيدًا قائمًا»**) أصل هذا التركيب عند البصريين «ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائما» أي: إذا ثبت قائمًا فـ«ضربي» مبتدأ مصدر حقيقية منسوب إلى الفاعل و«زيدًا» مفعول و«حاصل» خبره، و«إذا» ظرف و«كان» تامة بمعنى «ثبت» و«قائما» حال من الضمير المستتر في «كان»، فحذف «حاصل» كما يحذف متعلّقات الظروف نحو «زيد عندك»، فبقي «ضربي زيدًا إذا كان قائمًا» ثم حذف «إذا» مع شرطه الذي هو عامل في الحال وأقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائمًا مقام الخبر، وكذا قولك «ضربي زيدًا قائمين» و«أن ضربت زيدًا قائمًا أو قائمين» و«أكثر ضربي زيدًا قائمًا أو قائمين» و«أكثر أن ضربت زيدًا قائمًا أو قائمين»، وهاهنا مذاهب كثيرة واختلافات وفيرة مذكورة في المطولات (**و**) الباب الثالث:كل مبتدأ كان خبره مشتملاً على معنى المقارنة وعطف على المبتدأ بالواو التي بمعنى «مع» مثل (**«كل رجل وضيعته»**) فـ«كل رجل» مبتدأ، و«مقرون» خبره مشتمل على معنى المقارنة، و«وضيعته» معطوف على المبتدأ بالواو بمعنى «مع»، فحذف الخبر وجوبًا لدلالة الواو على الخبر وإقامةِ المعطوف مقامه، ثمّ الضيعة في اللغة العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع، وهي هاهنا كناية عن الصنعة والحرفة (**و**) الباب الرابع: كل مبتدأ كان مقسمًا به ومتعيّناً للقسم بأن لا يستعمل إلاّ للقسم وكان الخبر قسمًا مثل (**«لعمرك لأفعلن كذا»**) العُمر بضم

خبر إنّ و أخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل إن زيدا قائم وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفا **خبر لا التي لنفي الجنس** هو المسند بعد دخولها ....

العين وفتحها بمعنى البقاء، ويستعمل في القسم مفتوحًا أبدًا، والتقدير «لبقائك قسمي لأفعلنّ كذا» فـ«لعمرك» مبتدأ و«قسمي» خبره، و«لأفعلنّ كذا» جواب القسم، فحذف الخبر لدلالة القسم عليه وإقامةِ الجواب مقامه، ولما فرغ من بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبر «إنّ» وأخواتها فقال (**خبر «إنّ» وأخواتها**) أي: من المرفوعات خبر «إنّ» وخبرُ نظائر «إنّ»، وهي الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل من «أنّ» و«كأنّ» و«لكنّ» و«ليت» و«لعلّ» (**هو**) أي: خبر «إنّ» وأخواتها (**المسند**) إلى شيء، وهذا شامل للأخبار كلّها، وقوله (**بعد دخول**) أحد (**هذه الحروف**) المشبهة بالفعل احترازٌ عن الأخبار كلّها إلاّ المعرَّف (**مثل**) «قائم» في (**«إنّ زيدًا قائم»**) فإنه مسند بعد دخول «إنّ» فهو خبرها (**وأمره كأمر خبر المبتدأ**) أي: حكم خبر «إنّ» وأخواتها مثل خبر المبتدأ حيث قد يكون مفردًا أوجملة ونكرة أومعرفة، وقد يكون واحدًا أو متعددًا ومذكورًا أو محذوفًا كما أنّ خبر المبتدأ يكون كذلك، ويلزم العائد فيه إذا كان جملة كما في خبر المبتدأ، وليس المراد أنّ كل ما يصحّ أن يكون خبرًا للمبتدأ يصحّ أن يقع خبرًا لباب «إنّ» فلا يجوز أن يقال «إنّ أين زيدًا» و«إنّ من أباك» ولو جاز أن يقال «أين زيد» و«من أبوك» (**إلاّ في تقديمه**) استثناء مفرّغ، أي: أمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأوقات إلاّ في وقت تقديمه فإنه لا يجوز تقديم الخبر لباب «إنّ» على اسمه وقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ فلا يقال «إنّ شاعر زيدًا» (**إلاّ إذا كان ظرفًا**) استثناء مفرّغ، أي: لا يتقدّم خبر باب «إنّ» على اسمه في جميع الأوقات إلاّ في وقت كونه ظرفًا فإنّ حكمه حينئذ حكم خبر المبتدأ حيث يجوز تقديمه على الاسم إذا كان الاسم معرفة كقوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية:٢٥] ويجب إذا كان نكرة كقوله عليه الصلاة والسلام «إنّ من البيان لسحرًا» و«إنّ من الشعر لحكمة»، ولما فرغ عن بحث خبر «إنّ» وأخواتها شرع في بحث خبر «لا» التي لنفي الجنس فقال (**خبر «لا» التي لنفي الجنس**) أي: من المرفوعات خبر «لا» الكائنة لنفي الصفة عن الجنس؛ إذ معنى قولك «لا رجلَ قائم» أنّ القيام منفي عن جنس الرجل لا أن جنس الرجل نفسَه منفي، ولكنه لما كان الشائع الغالب في خبرها أن يكون من الأفعال العامّة من الوجود والثبوت والحصول والكون وكان نفي وجود الشيء نفي الشيء نفسِه قال «لنفي الجنس» ولم يقل « لنفي صفة الجنس» (**هو المسند**) شامل لجميع الأخبار، وقوله (**بعد دخولها**) أي: بعد دخول «لا»

مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه اسم «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» هو المسند إليه بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل أفضل منك وهو في «لا» شاذ المنصوبات...

احترازٌ عن الأخبار كلّها إلاّ المعرَّف (**مثل**) «ظريف و«فيها» في قولك (**«لا غلام رجل ظريف فيها»**) أي: في الدار، وإنما جاء بخبرين؛ إشارةً إلى نوعي خبرها وهما الظرف وغيرُ الظرف، وإنما عدل عن مثال النحاة «لا رجل في الدار»؛ لأن المثال للتوضيح فالمناسب أن يكون ظاهرًا فيما مثّل له ونصًّا عليه، وقولهم «لا رجل في الدار» يحتمل حذفَ الخبر وكونَ «في الدار» صفةً لاسم «لا» فإنّ خبر «لا» يحذف كثيرًا فلا يكون نصًّا على المقصود، بخلاف مثال المصنف فإنه لا يحتمل «ظريف» فيه إلاّ الخبرَ لأن المضاف المنفي بـ«لا» لايوصف إلاّ بمنصوب خلافاً لجماعة (**ويحذف**) خبر «لا» هذه حذفًا (**كثيرًا**) إذا كان الخبر من الأفعال العامة؛ لأن النفي يدل عليه لاقتضائه منفيًّا نحو «لا إله إلاّ الله» أي: لا إله موجود إلاّ الله (**وبنو تميم لا يثبتونه**) أي: لا يظهرون خبرَ «لا» هذه في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب مطلقًا أو بشرط أن يكون الخبر ظرفًا، ولما فرغ عن بحث خبر «لا» لنفي الجنس شرع في بحث اسم «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» فقال (**اسم «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»**) في أصل معنى النفي وفي الدخول على المبتدأ والخبر (**هو المسند إليه**) شامل لكلّ ما أسند إليه شيء من الفاعل والمبتدأ واسم باب «إنّ» واسم «لا» لنفي الجنس واسم كان وأخواتها والمعرَّف، وقوله (**بعد دخولهما**) احترازٌ عن الجميع إلاّ المعرَّف (**مثل «ما زيد قائمًا»**) فـ«زيد» مسند إليه بعد دخول «ما» فهو اسمها ومرفوع بها (**و«لا رجلٌ أفضلَ منك»**) فـ«رجل» مسند إليه بعد دخول «لا» فهو اسمها ومرفوع بها، وإنما أتى المصنف لتمثيل اسم «لا» بالنكرة؛ إشارةً إلى أنّ «لا» لا تعمل إلاّ في النكرة بخلاف «ما» فإنّها تعمل في المعرفة والنكرة كليهما، واعلم أن إعمال «ما» و«لا» عملَ «ليس» لغةُ أهل الحجاز وعليه ورد القرآن نحو ﴿مَا هٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] وأمّا بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويرفعون الاسمين الواقعين بعدهما بالابتداء كما كانا قبل دخولهما (**وهو**) أي: عمل «ليس» (**في «لا» شاذّ**) أي: قليل، أو على خلاف القياس؛ وذلك لنقصان مشابهة «لا» بـ«ليس» فإن «ليس» لنفي الحال و«لا» للنفي مطلقًا بخلاف «ما» فإنه أيضًا لنفي الحال، ولما فرغ عن المرفوعات شرع في المنصوبات فقال (**المنصوبات**)

هو ما اشتمل على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد يكون للتأكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالأول لا يثنى ولا يجمع بخلاف ....

وقدّمها على المجرورات؛ لأنها كثيرة والعزّة للتكاثر (**هو**) أي: المنصوب (**ما**) أي: اسم معرب (**اشتمل على علم المفعولية**) أي: على علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة كما في المفاعيل الخمسة، أو حكمًا كما في الملحقات (**فمنه**) أي: من المنصوب، والفاء للتفسير (**المفعول المطلق**) سمّي به لصحة إطلاق المفعول عليه بغير تقييده بشيء من «به» و«فيه» و«له» و«معه» بخلاف البواقي من المفاعيل (**وهو**) أي: المفعول المطلق (**اسم ما**) أي: اسم حدث، وإنما زاد لفظ «اسم» لأنّ ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، والحق أولويّة ترك هذه الزيادة؛ لأنّ إجراء صفة المدلول على الدال شائع فيما بينهم فهذه الزيادة خلاف الشائع فيشوّش ذهن المحصلين (**فعله فاعل فعل**) المراد بفعل الفاعل إياه أن يقوم ذلك الحدث بالفاعل سواء أن يكون الفاعل مؤثرًا فيه كـ«ضربت ضربًا»، أو لا كـ«مات موتًا» و«جسم جسامة» و«شرف شرافة»، وأما «ضُرِبَ ضربًا» على صيغة المجهول فالمفعول فيه قائم مقام الفاعل فحكمه حكمه، وأما نحو «ترابًا وجندلاً» ممّا ليس اسم حدث فلا يرد به؛ لأنه حدث حكمًا لأنه دعاء يراد به المعنى المجازي وهو الهلاك، أي: هلكت هلاكًا بالتراب والجندل (**مذكورٍ**) صفة لـ«فعل»، والمذكور أعم من أن يكون مذكورًا بعينه أو مقدرًا كما في قوله تعالى ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد:٤] أي: اضربوا ضرب الرقاب (**بمعناه**) صفة ثانية، أي:كائنٍ بمعنى ذلك الاسم، والمراد بكون الفعل بمعنى ذلك الاسم أن يكون الفعل مشتملاً عليه اشتمالَ الكل على الجزء، أما «ضربته سوطًا» فأصله ضربته ضربًا بالسوط، أو ضربَ سوط (**وقد يكون**) المفعول المطلق (**للتأكيد**) هذا إذا لم يكن مفهومه زائدًا على مفهوم الفعل (**و**) قد يكون لـ(**النوع**) هذا إذا دل على نوع الفعل (**و**) قد يكون لـ(**العدد**) هذا إذا دل على عدد الفعل (**مثل**) «جلوسًا» في (**«جلست جلوسًا» و**) مثل «جِلسة» بكسر الجيم في «جلست (**جِلسة» و**) مثل «جَلسة» بفتح الجيم في «جلست (**جَلسة**») الأول للتأكيد والثاني للنوع والثالث للعدد (**فالأول**) أي: المفعول المطلق الذي للتأكيد (**لا يثنّى ولا يجمع**) لأنه إنّما يدل على الماهية العارية عن الدلالة على التعدد، والتثنيةُ والجمعُ يستلزمان التعدد فبينهما تناف (**بخلاف**

أخويه وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم «خير مقدم» ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا..

أخويه) وهما المفعول المطلق للنوع والمفعول المطلق للعدد، فإنّ كلاًّ منهما يحتمل التعدد فيثّنى ويجمع نحو «جلست جلوسين أو جلوسات» أي: جلست على نوعي الجلوس أو على أنواع الجلوس، أو جلست مرتين أو مرات (**وقد يكون**) المفعول المطلق (**بغير لفظه**) أي: بغير لفظ الفعل، إمّا باعتبار المادّة (**مثل «قعدت جلوسًا»**) وإمّا باعتبار الباب نحو «أنبته الله نباتًا» وهذا عند المبرّد والكسائي وعليه الأكثرون، وعند سيبويه المفعول المطلق يجب أن يكون من لفظ الفعل إذا وجد الفعل من لفظه، وهو يقدر في أمثال هذا فعلاً من بابه فتقدير المثالين عنده «قعدت وجلست جلوسًا» و«أنبته الله فنبت نباتًا»، أمّا إذا لم يوجد الفعل من لفظه نحو «حلفت يمينًا» فهو عنده أيضًا من غير لفظه للضرورة (**وقد يحذف الفعل**) الناصب للمفعول المطلق (**لقيام قرينة**) أي: وقت حصول قرينة دالة على الفعل المحذوف حاليةً كانت أو مقاليةً (**جوازًا**) أي: حذفًا جائزًا (**كقولك لمن قدم**) من سفره (**«خيرَ مقدمٍ»**) تقديره «قدمت قدومًا خيرَ مقدمٍ» فإنّ «خير» وإن كان اسم تفضيل لكنه مصدر باعتبار الموصوف فإنه لما حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه أخذ حكمه، ثم حذف «قدمت» للقرينة الحالية وهي القدوم من السفر (**ووجوبًا**) أي: حذفًا واجبًا (**سماعًا**) أي: سماعيًا لايعلم وجوب حذفه إلاّ بطريق السماع لعدم ثبوت ضابطة حذفه، بخلاف الحذف القياسيّ فإنّ له ضابطةً فيعلم بها بطريق الاستدلال (**مثل «سقيًا»**) تقديره «سقاك الله سقيًا» (**و«رعيًا»**) أي: رعاك الله رعيًا (**و«خيبةً»**) أي: «خاب خيبةً» (**و«جدعًا»**) أي: «جدع جدعًا» والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد (**و«حمدًا»**) أي: «حمدت حمدًا» (**و«شكرًا»**) أي: شكرت شكرًا (**و«عجبًا»**) أي: عجبت عجبًا (**و**) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفًا واجبًا (**قياسًا**) أي: قياسيًّا يعلم وجوب حذفه بطريق الاستدلال لثبوت ضابطته (**في مواضع**) متعددة (**منها**) أي: من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسًا، وإنما جاء بـ«من» التبعيضية تنبيهًا على أن تلك المواضع لا تنحصر فيما ذكر، فإنّ منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو «أ قعودًا والناس قيام» (**ما**) أي موضع (**وقع**) فيه المفعول المطلق (**مثبتًا**)

بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه أو وقع مكررا نحو ما أنت إلا سيرا وما أنت إلا سير البريد وإنما أنت سيرا وزيد سيرا سيرا ومنها ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة مثل ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾..................

احترازٌ عمّا وقع منفيًّا نحو «ما زيد يسير سيرًا» فإنه لا يجب حذف الفعل فيه (**بعد نفي أو**) بعد (**معنى نفي**) احترازٌ عن نحو «زيد يسير سيرًا» فإنه أيضًا لا يجب الحذف فيه (**داخل**) ذلك النفيُ أو معنى النفي (**على اسم**) احترازٌ عن نحو «ما سرت إلاّ سيرًا» و«إنّما سرت سيرًا» فإنه ليس من هذا الباب (**لا يكون**) أي: لا يصلح أن يكون المفعول المطلق (**خبرًا عنه**) أي: عن ذلك الاسم بأن يكون ذلك الاسم عينًا والمفعول المطلق حدثًا محضًا فإنه لا يخبر عن الجثة بالحدث المحض، وفيه احترازٌ عن نحو «ما سيري إلاّ سيرٌ شديدٌ»؛ فإنّه لايصح نصبه فضلاً عن وجوب حذف ناصبه (**أو وقع**) المفعول المطلق (**مكررًا**) بعد اسم لا يصلح أن يكون المفعول المطلق خبرًا عنه، وفي الجمع بين الضابطتين إشارة لطيفة وهي أنهما قد تجتمعان نحو «ما زيد إلاّ سيرًا سيرًا» (**نحو «ما أنت إلاّ سيرًا»**) أي: تسير سيرًا (**وما «أنت إلاّ سيرَ البريد»**) أي: تسير سيرَ البريد، وإنما أورد مثالين لِما وقع مثبتًا بعد نفي؛ إشارةً إلى أنه قد يكون نكرة كما في المثال الأول، وقد يكون معرفة كما في الثاني (**و«إنما أنت سيرًا»**) أي: تسير سيرًا، مثال لما وقع بعد معنى النفي، وكذا قولك: «إنما أنت سيرَ البريد» (**و«زيد سيرًا سيرًا»**) أي: يسير سيرًا، مثال لما وقع مكررًا، وهذه الأمثلة يقال للمسافر الذي لا يزال يسافر (**ومنها**) أي: من تلك المواضع (**ما**) أي: موضع (**وقع**) فيه المفعول المطلق حال كونه (**تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة**) أي: سابقة على المفعول المطلق خبريةً كانت نحو «زيد يكتب فإمّا قرأةً بعدُ أو بيعًا» و«يشري طعامًا فإمّا بيعًا بعدُ وإمّا أكلاً» أو إنشائية (**مثل**) قوله تعالى (**﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾**) أي: بعد شدّ الوثاق (**﴿وَإِمَّا فِدَاءً﴾**) [محمد:٤] فقوله «فشدوا الوثاق» جملة إنشائية متقدمة على المفعول المطلق وهو «منًّا» و«فداءً»، ومضمونها «شدّ الوثاق»؛ إذ المراد بمضمون الجملة المصدرُ المفهوم منها المضافُ إلى الفاعل أو المفعول، وأثر هذا المضمون القتلُ أو الاسترقاقُ أو المنُّ أو الفداءُ؛ إذ المراد بأثر مضمون الجملة الغرضُ المطلوب من المضمون، وقوله «فإمّا منًّا بعد أو فداءً» تفصيل هذا الأثر؛ إذ المراد بالتفصيل بيان أنواع الغرض المحتملةِ، فوجب حذف فعلهما والتقدير: «فإمّا تمنّون منًّا بعد شدّ الوثاق وإمّا

ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فإذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له ....

تفدون فداءً» (**ومنها**) أي: من تلك المواضع (**ما**) أي: موضع (**وقع**) فيه المفعول المطلق (**للتشبيه**) أي: لأجل أن يشبّه به شيء آخر، وهذا احتراز عن نحو «مررت بزيد فإذا له صوت صوت حسن»؛ إذ الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل من الأول، ويجوز أن يكون تاكيدًا (**علاجًا**) أي: حال كونه فعلاً من أفعال الجوارح، هذا احتراز عن نحو «مررت بزيد فإذا له زهد زهد الصلحاء» فإن الزهد الثاني وإن وقع للتشبيه لكنه ليس من أفعال الجوارح بل من أفعال القلوب (**بعد جملة**) ظرف «وقع» واحترز به عن نحو «صوت زيد صوت حمار» فإن الصوت الثاني وقع للتشبيه علاجًا لكنه ليس بعد جملة (**مشتملة**) صفة «جملة» (**على اسم**) متعلق بـ«مشتملة» (**بمعناه**) صفة «اسم»، أي: اسمٍ كائنٍ بمعنى المفعول المطلق، وفيه احتراز عن نحو «مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار» فإن الصوت وإن وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم وهو «ضرب»، لكنه ليس بمعناه (**وصاحبِه**) عطف على «اسمٍ»، أي: مشتملة على اسم وعلى صاحب ذلك الاسم، والمراد به الذي قام به معنى المفعول المطلق، وفيه احتراز عن نحو «مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار» فإن الصوت الثاني وإن وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم وهو الصوت الأول لكنها ليست بمشتملة على صاحبه أي: على من قام به الصوت الأول (**نحو «مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار»**) فقوله «صوتَ حمار» مفعول مطلق وقع للتشبيه أي: لأجل أن يشبّه به شيء آخر وهو الصوت الأول، علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم وهو الصوت الأول وعلى صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله «له»؛ فإن الصوت الأول قائم به، فوجب حذف فعله، أي: «يصوت صوتَ حمار» (**و**) نحو «مررت به فإذا له (**صراخ صراخَ الثكْلى**)» أي: «يصرخ صراخ الثكلى»، والثكلى امرأة مات ولدها، وإنما أورد مثالين لأنّ الأول نكرة والثاني معرفة (**ومنها**) أي: من تلك المواضع (**ما**) أي: موضع (**وقع**) فيه المفعول المطلق حال كونه (**مضمون جملة لا محتمل لها غيرَه**) أي: لا احتمال للجملة من المصادر غيرَ المفعول المطلق فـ«محتمل» مصدر ميمي و«غيره» مفعوله، وفيه احتراز عما سيأتي في الموضع الآتي (**نحو «له**

عليّ ألف درهم اعترافا ويسمى تأكيدا لنفسه ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى تأكيدا لغيره ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك ....

عليّ ألف درهم اعترافًا) فقوله «اعترافًا» مضمونُ جملةِ «له على ألف درهم»، ولا احتمال لهذه الجملة مصدرًا من مصادر سوى الاعتراف، فوجب حذف فعله والتقدير «اعترفت اعترافًا»، وكذا قولك «إنّ زيدًا لقائم قسمًا»، وقول المجيب «الله أكبر دعوةَ الحق» لأن «الله أكبر» أوّل أذان الصلاة فهو دعاء إلى الصلاة لايحتمل غير كونه دعوةَ الحق (**ويسمّى**) هذا النوع من المفعول المطلق (**تأكيدًا لنفسه**) أي: تأكيدًا لذات المفعول المطلق؛ لأنه يؤكّد نفسه كما يؤكّد «ضربًا» في «ضربت ضربًا» نفسَه إلاّ أنّ المؤكَّد هاهنا مضمونُ المفرد أعني الفعل، وفي مسئلتِنا مضمونُ الجملة الاسمية، واعلم أن هذه التسمية من المتأخرين وإليه أشار بقوله «يسمّى» بصيغة الاستقبال، وسمّى سيبويه الأول بـ«التأكيد الخاص» والثاني بـ«التأكيد العام» (**ومنها**) أي: من تلك المواضع (**ما**) أي: موضع (**وقع**) فيه المفعول المطلق حال كونه (**مضمون جملة لها محتمل غيرَه**) أي: غير المفعول المطلق، وفيه احتراز عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو «القهقرى» في «رجع القهقرى» فإنّ مضمون المفرد أعني الفعل من غير اعتبار إسناده إلى الفاعل أي: الرجوعَ يحتمل القهقرى وغيرَه (**نحو «زيد قائم حقًّا»**) فإنّ «حقًّا» مفعول مطلق وقع مضمونَ جملةِ «زيد قائم»؛ لأن مضمونها الحقّ، ولهذه الجملة محتمل غيرَ الحق وهو الباطل، فوجب حذف فعله والتقدير: «أحقّ حقًّا» بمعنى أثبت هذا القول إثباتًا، ويحتمل أن يكون صفةَ مصدر محذوف فالتقدير: «أقول قولاً حقًّا» لما قاله الرضي من أن جميع الأمثلة الواردة للمؤكِّد لغيره إمّا صريح القول مثل قوله تعالى ﴿ذٰلِكَ عِيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [مريم:٣٤] أي: «قلته قولَ الحقّ» أو ما في معنى القول كقولك «لأفعلنّه البتّة» أي: بتت الفعل البتة، أي: قطعته (**ويسمّى**) هذا النوع من المفعول المطلق (**تأكيدًا لغيره**) إن قلت محتمل الشيء لايكون غيرَه وهذا المفعول يؤكِّد أحد محتملاته فكيف يسمّى تأكيدًا لغيره؟ قلت: المغايرة بينهما اعتبارية فإنّ المؤكِّد «حقًّا» باعتبار أنه منصوص عليه بلفظ المصدر والمؤكَّد أيضًا «حقّ» باعتبار أنه محتمل الجملة (**ومنها**) أي: من تلك المواضع (**ما**) أي: موضع (**وقع**) فيه المفعول المطلق حال كونه مضافًا و(**مثنّى**) أي: على صيغة التثنية وإن لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير (**مثل «لبيك»**) فإنه وقع مضافًا ومثنّى فوجب حذف فعله والتقدير «ألبّ لك إلبابين» أي: أقيم لطاعتك إقامة كثيرة (**و**) كذا (**«سعديك»**) أي: أسعدك إسعادًا بعد إسعاد

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا وقد يتقدم على الفعل مثل زيدا ضربت وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك «زيدا» لمن قال «من أضرب»؟ ووجوبا في أربعة مواضع..

بمعنى أعينك إعانة بعد إعانة، فحذف الفعل والزوائد وحرفُ الجر، وأضيف المصدر إلى ضمير الخطاب، وكلّ ذلك لأجل أن يفرغ المجيب بالسرعة لاستماع المأمور به حتى يمتثل الأمر، ولمّا فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في بحث المفعول به فقال (**المفعول به**) سمي به لأنه يتعلق الفعل به أوّلاً بلا واسطة حرف الجر (**هو**) فصل (**ما وقع عليه**) احتراز عن المفعول فيه وله ومعه؛ إذ لايصدق عليها الوقوع عليه (**فعل الفاعل**) يخرج به المفعول المطلق؛ لأن الواقع والموقوع عليه يجب أن يتغايرا والمفعول المطلق عين فعل الفاعل، والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يتعلّق به الفعل بحيث لا يعقل إلاّ به، سواء كان وقوع الفعل إثباتاً (**نحو «ضربت زيدًا»**) أو نفيًا نحو «ما أكرم زيد بكرًا»، ولمّا فرغ من تعريف المفعول به شرع في أحكامه فقال (**وقد يتقدّم**) المفعول به، وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه؛ لمراعاة أصل الواو فإنّها في الأصل للعطف فموضعها أثناء الكلام (**على الفعل**) العامل فيه، إمّا جوازًا (**مثل زيدا ضربت**) أو وجوبًا إذا كان متضمنًا لمعنى الاستفهام نحو «من ضربت»، أو الشرط نحو «من تكرم يكرمك»، أو كان مفعولاً لفعل يلي الفاءَ التي في جواب «أمّا» كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى:٩]، وهذا أي: جواز تقدم المفعول على الفعل ووجوبه إذا لم يكن مانع عن التقدم، وإذا وجد المانع كوقوع المفعول في حيّز «أنْ» نحو «من البرّ أن تكفّ لسانك» أو وقوع فعله مؤكّدًا بالنون نحو «لأضربنّ زيدًا» فلا يجوز التقدم فضلاً عن الوجوب (**وقد يحذف الفعل**) العامل في المفعول به (**لقيام قرينة**) أي: وقت وجود قرينة دالة على تعين المحذوف مقاليةً كانت أو حالية (**جوازًا**) أي: حذفًا جائزًا (**كقولك «زيدًا» لمن قال**) سائلاً (**«من أضرب»**) تقديره: «اِضْرِبْ زيدًا» فحذف الفعل للقرينة المقالية وهي السؤال، وكذا قولك «المدينةَ» للمتوجّه إليها، تقديره: «تريد المدينةَ»، فحذف الفعل للقرينة الحالية وهي قصد المخاطب إلى المدينة، (**و**) يحذف الفعل العامل في المفعول به (**وجوبًا**) أي: حذفًا واجبًا (**في أربعة مواضع**) ذكرُ العدد ليس للحصر لأنه يجب حذف الفعل في باب الإغراء نحو «أخاك أخاك» أي: الزمه، وفي المنصوب على المدح نحو «الحمد لله الحميدَ» وعلى الذم

الأوّل سماعي مثل «امرأً ونفسه» و﴿إِنْتَهُوْا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ وأهلا وسهلا والثاني المنادى وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب «أدعو» ....

نحو «أتاني زيد الفاسقَ» وعلى الترحم نحو «مررت بزيد المسكينَ» فإن هذه المنصوبات تُنصب بفعل محذوف وجوبًا وهو أعني أو أخصّ أو أمدح أو أذمّ أو أترحّم على حسب المواضع، وكلّها بمعنى الإنشاء لا الإخبار (**الأول**) من المواضع الأربعة (**سماعيّ**) أي: مقصور على السماع من العرب (**مثل**) قول العرب (**«امرأً ونفسَه»**) الواو فيه إمّا للعطف فيفيد الحثّ على الفرار عن نفسه؛ لأنّ عطف نفسِه على امرء بمنزلة تكرير امرء، فكأنه قيل: اترك امرأً اترك امرأً، وإمّا بمعنى «مع» فيفيد قصر اليد واللسان عنه أي: «اترك امرأً مصاحبًا مع نفسه»، (**و**) مثل قوله تعالى ﴿**إِنْتَهُوْا خَيْرًا لَّكُمْ**﴾ [النساء:١٧١] أي: «انتهوا يامعشر النصارى عن التثليث أي: عن قولكم إنّ الله ثالث ثلاثة واقصدوا خيرًا لكم وهو التوحيد»، واعلم أنّ وجوب الحذف سماعًا إنما يكون إذا تُرك الفعل في جميع الاستعمالات، فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر؛ إذ ليس الكريمة موارد في كلامهم لكون المخاطب فيها معيّنًا أعني النصارى، فالظاهر أن الحذف فيها على الجواز لوجود القرينة وهي أنه إذا نُهي عن شيء وجِيء بما لا ينهى عنه فهو ممّا يؤمر به، وقال الفرّاء: إنّ «خيرًا» صفة مصدر محذوف أي: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وعلى هذا لايكون من باب حذف الفعل (**و**) مثل (**«أهلاً وسهلاً»**) أي: أتيت أهلاً لا أجانب ووطيت سهلاً لا حزْنًا، والسَهْل نقيض الجبل والحزْنُ المكان الصلب، هذا الكلام يقوله المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه وإصابة الأنس إليه من جهته، يعني: أنا من أهلك لا من الأجانب ومنزلي لك سهل ليّن لا مشقّة عليك فيه، (**و**) الموضع (**الثاني**) من تلك المواضع (**المنادى**) إنّما وجب حذف الفعل لأن حرف النداء نائب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النائب والمنوب (**وهو**) أي: المنادى (**المطلوب إقبالُه**) الإقبال هو التوجه، أي: المنادى ما طلب توجّهه إمّا بوجهه نحو قولك «يا زيد» إذا لم يكن متوجهًا إليك بوجهه، وإمّا بقلبه كقولك «يا زيد» إذا كان متوجهًا إليك بوجهه، وبه خرج المندوب عن التعريف، أمّا مثل «يا سماء» و«يا ليل» فالنداء فيه من باب التخييل تشبيهًا بمن له صلوح التوجه، وأما قولك «يا الله» فقيل ندائه أيضًا على التشبيه (**بحرف**) متعلق بـ«المطلوب» (**نائب**) صفة حرف (**منابَ**) ظرف «نائب» (**«أدعو»**) الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية، فالأولى تقدير مثل «دعوت»؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى، والحروف النائبة مناب «أدعو» خمسة

لفظا أو تقديرا ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد ويفتح لإلحاق ألفها ولا لام فيه مثل يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا ....

وهي يا وأيا وهيا وأي و أ، وفيه احتراز عما طُلب توجهه بغير هذه الحروف نحو «ليقبل زيد» و«أطلب إقبال زيد» (**لفظًا أو تقديرًا**) أي: حال كون الحرف ملفوظًا نحو «يا زيد»، أو مقدرًا نحو قوله تعالى: ﴿يُوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾ [يوسف:٢٩] أي: يا يوسف إلخ، أو حال كون المطلوبِ إقبالُه ملفوظًا نحو «يا زيد»، أو مقدرًا نحو «ألا يا اسجدوا» أي: ألا يا قوم اسجدوا، ولمّا فرغ عن تعريف المنادى شرع في حكمه فقال (**ويبنى**) المنادى وجوبًا (**على ما يرفع به**) أي: على حركة أو حرف يرفع به المنادى في غيرحالة النداء فهو من قبيل «أرضعت هذه الامرأة هذا الشاب» أي: في غير حالة الشباب، والحركة الضمة والحرف الألف أو الواو (**إن كان**) المنادى (**مفردًا**) أي: غير مضاف ولا مشابهٍ بالمضاف، وفيه احتراز عن المنادى المضاف والمشابهِ به (**معرفةً**) صفة «مفردًا»، أو خبر بعد خبر لـ«كان»، وكونه معرفة أعمّ من أن يكون قبل النداء أو بعده (**نحو «يا زيد» و«يا رجل»**) مثالان للمنادى المفرد المبني على الضمة أولهما معرفة قبل النداء والثاني بعده (**و«يا زيدان»**) مثال للمنادى المفرد المعرفة المبني على الألف (**و«يا زيدون»**) مثال للمنادى المفرد المعرفة المبني على الواو، لا يقال إنّ العلَم إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام بدلاً عن تعريفه الزائل بالتنكير فلا يصحّ هذان المثالان؛ لأنا نقول إنّ لفظة «يا» قائمة مقام اللام (**ويخفض**) أي: ينجر المنادى (**بلام الاستغاثة**) ولام التهديد، ولم يذكره للقلة (**مثل «يا لزيدٍ»**) و«يا لَزيدٍ لأقتلنّك»، وأمّا لام التعجّب في قولهم «يا لَلماءِ» و«يا لَلدواهِي» فليس من قبيل خفض المنادى عند المصنف بل المنادى فيه محذوف والتقدير: «يا قوم تعجبوا للماء والدواهي» (**ويفتح**) أي: يبنى المنادى على الفتح (**لإلحاق ألفها**) أي: ألف الاستغاثة بآخر المنادى (**و**) حين إلحاق ألف الاستغاثة بآخر المنادى (**لا لام**) للاستغاثة (**فيه**) أي: أول المنادى؛ لأن بين أثري الألف واللام تنافيًا فإنّ أثر الألف الفتح وأثر اللام الجر فلا يجتمعان (**مثل «يا زيداه»**) بإلحاق الهاء به للوقف (**وينصب**) على المفعولية (**ما**) أي: منادى (**سواهما**) أي: سوى المنادين الذكورين المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث، وهو المنادى المضاف (**نحو «يا عبد الله» و**) المنادى المشابه للمضاف مثل (**يا طالعًا**

جبلا ويا رجلا لغير معين وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل «يا زيد العاقل والعاقل» ....

جبلاً» و) المنادى المفرد النكرة مثل (**«يا رجلاً»**) حال كونه مقولاً (**لـ**) رجل (**غير معيّن**) والمنادى الذي لم يكن مفردًا ولا معرفة مثل «يا حسنًا وجهُه» لغير معين، ولمّا فرغ عن بحث المنادى شرع في توابعه فقال (**وتوابع المنادى المبنيّ**) بالجر صفة «المنادى»، واحترز به عن توابع المنادى المعرب؛ فإنه لا يجوز فيها الوجهان الآتيان بل هي تابعة للفظ فقط، أما توابع المنادى المبني على الفتح فأيضًا لا يجوز فيها الرفع، فالمراد بالمنادى المبني هاهنا المنادى المبني على ما يرفع به بناءً على أنّ اللام في «المبني» للعهد (**المفردة**) بالرفع صفة «توابع»، والمراد بكون التوابع مفردة هاهنا أن لا تكون مضافة بالإضافة المعنوية، فخرج به التوابع المضافة بالإضافة المعنوية فإنها منصوبة فقط، ودخل فيه التوابع المضافة بالإضافة اللفظية والتوابع المشابهة للمضاف فإنها حكمها الحكم الآتي (**من التأكيد**) المعنوي واللفظي، لكنّ التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم المؤكَّد إعرابًا وبناءً (**والصفةِ**) خلافًا للأصمعي فإنه يجعل رفع «العالم» ونصبه في مثل «يا زيد العالم» على الاختصاص؛ لأنه لا يوصف عنده المنادى المضمون لشبهه بالمضمر (**وعطفِ البيان**) وهو عند الرضي بدل، فحكمه حكم البدل أي: حكم المنادى المستقل عنده (**والمعطوفِ بحرف الممتنع دخولُ «يا» عليه**) وهو المعطوف المعرَّف باللام، ولم يقل والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر؛ ليشعر إلى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول «يا» عليه، وليخرج عنه مثل «يا محمّدُ واللهُ» فإن لفظ الجلالة فيه في حكم منادى مستقل فلا يجوز فيه النصب، فلو قال «المعطوف المعرف باللام» لدخل في ضابطة جواز الوجهين عند من يجعله معرّفًا باللام، وبقي من التوابع البدل والمعطوف المعرّف باللام، وحكمهما حكم المنادى المستقل كما سيجيء (**ترفع**) التوابع المذكورة حملاً (**على لفظه**) أي: لفظ المنادى، وهو مضموم لفظًا أو تقديرًا (**وتنصب**) التوابع المذكورة حملاً (**على محلّه**) أي: محلّ المنادى، وهو النصب على المفعولية (**مثل**) «يا قومُ أجمعون وأجمعين» في التأكيد، و(**«يا زيد العاقلُ والعاقلَ»**) بالرفع والنصب في الصفة، و«يا غلامُ بشرٌ وبشرًا» في عطف البيان، و«يا زيد والحارثُ والحارثَ»، وإنّما اقتصر المصـ على تمثيل الصفة لكونها أكثر،

والخليل في المعطوف يختار الرفع وأبو عمرو النصب وأبو العباس إن كان كـ«الحسن» فكالخليل وإلا فكأبي عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا إلى علم آخر يختار فتحه ....

وللرد على من لا يجوّز توصيفَ المنادى المضموم كالأصمعي، ولما فرغ عن جواز الوجهين من الرفع والنصب في التوابع المذكورة أراد أن يبين الاختلاف الواقع بين النحاة في اختيار أحد الوجهين في المعطوف المعرّف باللام فقال (**والخليل**) بن أحمد أستاذ سيبويه (**في المعطوف**) المعرّف باللام (**يختار الرفع**) مع تجويز النصب نظرًا إلى جانب المعنى وتنبيهًا على استقلاله معنى (**و**) يختار (**أبو عمرو**) بن العلاء النحوي أحد القرّاء السبعة المتقدّم على الخليل زمانًا (**النصبَ**) مع تجويز الرفع نظرًا إلى جانب اللفظ وتنبيهًا على عدم استقلاله لفظًا (**وأبو العباس**) المبرّد (**إن كان**) المعطوف المذكور اسمًا جائزًا نزعُ اللام عنه (**كـ«الحسن»**) فإنه يجوز نزع اللام عنه فيقال «حسن» (**فكالخليل**) أي: فأبو العباس يختار الرفع مثل الخليل (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور كـ«الحسن» بأن لم يجز نزع اللام عنه (**فكأبي عمرو**) أي: فأبو العباس يختار النصب مثل أبي عمرو، ولا يخفى أنّ كلام أبي العباس المبرد لا يدل على ما نسب إليه في المتن بل يدل على أنه إن كان المعطوف المذكور علمًا فهو يختار مذهب الخليل وإن كان جنسًا فهو يختار مذهب أبي عمروكذا قال الرضي (**و**) توابع المنادى المبني (**المضافةُ**) بالإضافة المعنوية (**تنصب**) نحو «يا قومُ كلَّهم» في التأكيد، و«يا زيدُ صاحبَ الجود» في الصفة، و«يا غلامُ أبا زيد» في عطف البيان، و«يا بكرُ وعبدَ الله» في المعطوف بحرف (**والبدل والمعطوف غير ما ذكر**) أي: المعطوف الذي لايمتنع دخول «يا» عليه (**حكمه**) أي: حكم ما ذكر من البدل والمعطوف غير ما ذكر (**حكم**) المنادى (**المستقل**) إعرابًا وبناءً (**مطلقًا**) أي: زمانًا مطلقًا، يعني سواء كانا مفردين نحو «يا زيدُ بكرُ» و«يا زيدُ وخالدُ» أو مضافين نحو «يا زيدُ أخا خالد» و«يا زيدُ وأبا بكر» أو مشابهين للمضاف نحو «يا زيدُ ضاربًا بكرًا» و«يا زيدُ وطالعًا جبلاً» أو نكرتين نحو «يا زيدُ رجلاً ناصرًا» و«يا زيدُ ورجلاً صالحًا» (**والعلَم**) المنادى المبني على الضم (**الموصوفُ بابن**) حال كون الابن (**مضافًا إلى علَم آخر**) وكذا العلَم المنادى الموصوف بابنة مضافةً إلى علَم آخر (**يختار فتحه**) أي: فتح العلَم المنادى مع جواز الضم كما يشعره لفظ «يختار»، واختيار الفتح لأن ذلك كثير

وإذا نودي المعرف باللام قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا أيّهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود بالنداء وتوابعه لأنها توابع معرب وقالوا «يا الله» خاصة ولك في..................

الوقوع والكثرة يناسبها التخفيف، ولأجل التخفيف يحذف الألف أيضًا في ابن وابنة خطًّا، فإن لم يكن المنادى علَمًا، أو لم يكن موصوفًا أصلاً، أولم يكن موصوفًا بابن أو ابنة، أولم يكن الابن أو الابنة مضافًا إلى علَم آخر لايختار الفتح، بل لا يجوز (**وإذا نودي المعرّف باللام**) أي: إذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلٰوةِ﴾ [المائدة:٦] أي: إذا قصدتم القيام إليها، وقوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْاٰنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ﴾ [النحل:٩٨] أي: إذا قصدت قرأته إلخ، (**قيل**) بتوسط «أيّ» مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمعرّف باللام نحو (**«يا أيها الرجل»**) وقد حذف حرف النداء في التشهد «السلام عليك أيّها النبيّ» أي: السلام عليك ياأيها النبي، (**و**) بتوسط «هذا» مثل (**«يا هذا الرجل»**) (**و**) بتوسط الأمرين معًا مثل (**«يا أيهذا الرجل»**) وإنّما وسّط هذه المبهمات؛ لئلا يقف الذهن عندها ويقع النداء على ما قصد نداؤه، فإنّ النداء لا يقع إلاّ على ما هو معلوم الماهية، ولذا لا يقال «يا شيء» إلاّ إذا قصد التحقير (**والتزموا**) أي: النحاة (**رفع الرجل**) أي: رفع المعرّف باللام المقصود بالنداء مع أنه صفة المنادى وحقّه جواز الوجهين الرفع والنصب (**لأنه**) أي: المعرّف باللام (**المقصودُ بالنداء**) بحسب الواقع لا «أيّ» ولا اسم الإشارة؛ فإنهما إنّما لدفع التقاء آلتي التعريف، فالتزموا رفعه تنبيهًا على أنه المنادى حقيقةً وإن كان صفة بحسب اللفظ (**وتوابعِه**) بالجر عطف على «الرجل»، أي: التزم النحاة رفع توابع الرجل سواء كانت مفردة نحو «يا أيها الرجلُ الكريمُ» أو مضافة مثل «يا أيها الرجل ذو الكرم» ولم يجوّزوا الوجهين فيها (**لأنها**) أيّ توابعَ الرجل (**توابع**) منادى (**معربٍ**) مرفوعٍ، وجواز الوجهين إنّما في توابع المنادى المبني (**وقالوا**) أي: النحاة (**«ياالله»**) بغير توسيط المبهم وبقطع الهمزة (**خاصّة**) أي: خصّ خصوصًا، وهذا بمنزلة الاستثناء من قاعدة نداء المعرّف باللام، ووجه الاستثناء امتناع توسيط «أيها» بين لفظ الجلالة وحرف النداء؛ لأن «أيّ» مبهم يحتمل التعدد و«ها» للتنبيه، والله سبحانه تعالى عن الإبهام واحتمال التعدد والتنبيه، وإليه أشار مجدّد المائة الماضية قامع الفرق الضالّة إمام أهل السنة الشيخ الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمٰن في "الملفوظ"، وأما «هذا» فإنه وإن جاز الإشارة به إليه تعالى تجوّزًا كما في «ذلكم الله ربي» لكنه يحمل على «أيها» في هذا الباب طردًا للباب (**و**) جاز (**لك**) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب (**في**) منادى مفرد معرفة قُصِد ذكرُه مضافًا وكُرّر قبل ذِكر المضاف إليه

مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا أبي ويا أمي ويا أبت ويا أمت فتحا وكسرا وبالألف دون الياء

كما في (**مثل**) قول جرير خطابًا لبني تميم ÷ (**يا تيم تيم عدي**) لا أبا لكم ÷ لا يلقينّكم في سوءة عمرو ÷ (**الضم والنصب**) فجاز في «تيم» الأول الضم والنصب، أمّا الضم فلكونه منادى مفردًا معرفة، وأمّا النصب فلكونه مضافًا إلى «عديّ»، أمّا «تيم» الثاني فتأكيد لفظي للأول فصار كأنه الأوّل ولذلك جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه كما تقول «إنّ إنّ زيدًا قائم» مع امتناع الفصل بين «إنّ» واسمها إلاّ بالظرف، ويتعين في «تيم» الثاني النصب؛ لأنه تابع مضاف، وهذا على مذهب سيبويه والخليل (**و**) المنادى (**المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه**) أربعة أوجه أحدها: فتح الياء، وهو الأصل كما هو المشهور؛ لأن كل كلمة على حرف واحد أصلها الحركة لئلا يلزم إجحاف الكلمة وأصل حركتها الفتح لأن الحرف الواحد لاسيّما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة الثقيلة مثل (**«يا غلاميَ»**) (**و**) الثاني: سكون الياء، وهو الأكثر والأولى هاهنا؛ لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون ولا مقتضِي للحركة مثل (**«يا غلاميْ»**) (**و**) الثالث: إسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة إذا كان قبلها كسرة مثل (**«يا غلامِ»**) وقد يضم بعد حذف الياء للعِلم بالمراد، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافةُ إلى ياء المتكلم، ومنه القراءة الشاذة «ربُّ احكم» بضم الباء، أما إذا كان ما قبل الياء ساكنًا فلا يحذف الياء ولا تسكن نحو «يا فتايَ»، (**و**) الرابع: قلب الياء ألفًا مثل (**«يا غلاما»**) ويكون المنادى في هذه الأوجه المذكورة (**وبالهاء وقفًا**) أي: حالة الوقف، تقول «يا غلاميَهْ ويا غلاميْهْ ويا غلامِهْ ويا غلاماهْ» (**وقالوا**) أي: العرب في محاوراتهم (**«يا أبي» و«يا أمّي»**) يعني إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لفظَ «أب» و«أم» يجوز فيه ما جاز في سائر الأسماء المضافة إلى الياء من الأوجه الأربعة المذكورة مع زيادة وجوه أُخَرَ لكثرة ندائهما وورودِ السماع على ذلك فقالوا «يا أبي» و«يا أمي» على الوجوه المذكورة (**و**) قالوا (**«يا أبتِ» و«يا أمتِ»**) بتعويض التاء عن الياء، ولما كانت التاء عوضًا من الياء غيرَ متمحّضة للتأنيث فإنها للتفخيم كما في «العلامة» طولت التاء، لكنها يوقف عليها بالهاء (**فتحًا وكسرًا**) أي: حال كون التاء مفتوحة ومكسورة، وقد يضم التاء أيضًا وعليه قُرء «يا أبتُ» بالضم (**وبالألف**) معطوف على محذوف أي: قالوا «يا أبت» و«يا أمت» بغير الألف وبالألف نحو «يا أبتا» و«يا أمتا» (**دون الياء**) أي: حال كونهم متجاوزين عن الياء، يعني لم يقولوا «يا أبتي» و«يا أمتي» تحرزًا عن الجمع بين البدل والمبدل عنه

ويا ابن أم ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن أم ويا ابن عم وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة وهو حذف في آخره تخفيفا وشرطه أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون إما علما زائدا على ثلاثة أحرف..........................

(**و«يا ابنَ أمّ» و«يا ابن عمّ» خاصّة**) أي: يخصّونهما خاصّة، وهذا الاختصاص بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه كليهما فلا يقال «يا غلام أم» ولا «يا ابن أخ» بل يقال «يا غلام أمي» و«يا ابن أخي»، والبنت حكمه حكم الابن (**مثلُ باب «يا غلامي»**) في جميع وجوهه، يعني إذا كان المنادى لفظَ ابن أو بنت مضافًا إلى أمّ وعمّ مضافين إلى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من الوجوه الأربعة فيقال «يا ابنَ أميْ» و«يا ابنَ عميْ» بسكون الياء وفتحها، و«يا ابنَ أمِّ» و«يا ابنَ عمِّ» بحذف الياء، و«يا ابنَ أمّا» و«يا ابنَ عمّا» بإبدال الياء ألفًا (**وقالوا**) في «يا ابنَ أمّا» و«يا ابنَ عمّا» بزيادة وجه آخر (**«يا ابنَ أمَّ» و«يا ابنَ عمَّ»**) أي: بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة، ولما كان الترخيم في السعة من خصائص المنادى شرع في بيانه فقال (**وترخيم المنادى جائز**) وواقع في سعة الكلام، وهذا شروع في حكم الترخيم قبل تعريفه والأظهر عكسه؛ لأن الحكم على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح عليه أولى، لكنه قدم الحكم لكونه مقصودًا بالذات والتعريف من مبادي الأحكام (**و**) يرخّم (**في غيره**) أي: غير المنادى (**ضرورةً**) أي: لضرورة داعية إليه (**وهو**) أي: ترخيم المنادى (**حذف**) أي: حذف حرف واحد أو حرفين أو اسمٍ (**في آخره**) أي: آخر المنادى (**تخفيفًا**) أي: لمجرّد التخفيف لا لقانون صرفيّ ولا سماعٍ لغويّ (**وشرطه**) أي: شرط جواز ترخيم المنادى أربعة أمور أحدها: (**أن لا يكون**) المنادى (**مضافًا**) لا حقيقة كما في «يا غلام زيد» ولا حكمًا كما «يا طالعًا جبلاً» خلافًا للكوفيين فإنه لا يشترط عندهم نحو قول الشاعر «خذوا حظّكم يا آل عكرم» أي: يا آل عكرمة، ولو قال «أن يكون مفردًا» لكان أظهر (**و**) الثاني: أن (**لا**) يكون (**مستغاثًا**) لا مجرورًا كما في «يا للكريمِ للفقير» ولا مفتوحًا كما في «يا كريمَا للمسكين»، ولم يقل «ولا مندوبًا»؛ لأنه خارج عن المنادى عند المصـ (**و**) الثالث: أن (**لا**) يكون (**جملة**) كما في «يا تأبّط شرًّا» و«يا شاب قرناها» و«يا برق نحره»؛ لأنّ الأعلام المنقولة تحكى كما هي (**و**) الرابع: أحد الأمرين وهو أن (**يكون**) المنادى (**إمّا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف**) نحو «يا زين» في «يا زينب»، وأجاز الكوفيون ترخيم العلم الثلاثي المتحرّك الأوسط نحو «يا

وإما بتاء التأنيث فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كـ«أسماء» و«مروان» أو حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة أحرف حذفتا ....

عُم» في «يا عمر»، وأجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الأوسط أيضًا نحو «يا زَي» في «يا زيد»، لكنّ الأول ضعيف والثاني أضعف (**وإمّا**) اسمًا متلبّسًا (**بتاء التانيث**) وإنْ لم يكن علمًا ولا زائدًا على ثلاثة أحرف نحو «يا شَا» في «يا شاة» و«يا ثُبَ» في «ياثُبَةُ»، والثبة بالفارسية «گروه»، ولما فرغ من بيان شرط الترخيم شرع في بيان مقدار المحذوف بسبب الترخيم فقال (**فإن كان في آخره**) أي: آخر المنادى (**زيادتان**) ثابتتان (**في حكم**) الزيادة (**الواحدة**) بأن تكونا زيدتا معًا لمعنى، واحترز بقوله «زيادتان في حكم الواحدة» عمّا لا زيادة فيه كـ«جعفر»، وعمّا فيه زيادة واحدة كـ«زرقم»، وعمّا فيه زيادتان لكن لم يزادا معًا كما لو جمع «زرقم» على «زراقم» ثم أُشبِع كسرة القاف حتى يصير «زراقيم» فإن الياء لم تزد مع زيادة الميم بل بعد زيادتها، وعمّا فيه زيادتان معًا لكن لا لمعنى كـ«عَصَبْصَب» بمعنى شديد، فإنّ الصاد والباء زيدتا معًا لكن لا لمعنى بل للإلحاق بـ«سفرجل»، ثمّ هاتان الزيادتان على سبعة أصناف: (١) زيادتا التثنية كـ«مسلمان» علمًا، فإنّ الألف فيه زيدت لمعنى التثنية والنون للعوض عن تنوين المفرد، و(٢) زيادتا جمع المذكر السالم كـ«مسلمون» علمًا، و(٣) زيادتا جمع المؤنث السالم كـ«مسلمات» فإن مجموعهما لمعنى وهو تانيث الجمع، و(٤) زيادتا «مروان» و«عثمان» و«خراسان» فإنهما لتذكير، و(٥) زيادتا الاسم المنسوب ونحوِه مثل «كوفيّ» و«كرسيّ» فإنهما للنسبة، و(٦) زيادة ألف التانيث الممدودة والهمزة كـ«صحراء» فإنهما للتانيث، و(٧) زيادة همزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كـ«علياء» و«خشناء» فإنها محمولة على الممدودة، فإذا رخّم أحدها يحذف الحرفان (**كـ«أسماء»**) على وزن «فَعْلاَء»، ففي آخره زيادتان -الألف والهمزة- في حكم الواحدة لأنهما زيدتا معًا لمعنى وهو التأنيث (**و«مروان»**) على وزن «فَعْلاَن» ففيه زيادتان أيضًا -الألف والنون- في حكم الواحدة لأنهما زيدتا معًا لمعنى وهو التذكير (**أو**) كان في آخر المنادى (**حرف صحيح**) أي: أصليّ (**قبله**) أي: قبل ذلك الحرف (**مدّة**) زائدة، والمدّة حرفُ علّةٍ ساكنٌ توافقه حركةُ ما قبله (**وهو**) أي: والحال أنّ هذا المنادى (**أكثر من أربعة أحرف**) كـ«منصور» و«عمّار» و«مسكين» (**حذفتا**) أي: الزيادتان في القسم الأوّل والحرفان الأخيران في القسم الثاني، تقول في ترخيم «أسماء ومروان ومنصور وعمار ومسكين»: «يا أسمَ ومروَ ومنصُ وعمَّ ومسكِ»، واعلم أن بين القسمين عمومًا وخصوصًا من وجه لتصادقهما في «أسماء» و«مروان»

وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير وإن كان غير ذلك فحرف واحد وهو في حكم الثابت على الأكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي وياكرا وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه...........

وتَفارُق الأول في «منصور» وتفارق الثاني في «بصريّ» (**وإن كان**) المنادى الذي أريد ترخيمه (**مركبًّا**) غيرَ المركب الإضافي والإسنادي نحو «بعلبكّ» و«خمسة عشر» علمين (**حذف**) في الترخيم (**الاسم الأخير**) فيقال في «بعلبكّ» «يا بَعْلَ» وفي «خمسة عشر» «يا خَمْسَةَ» (**وإن كان**) المنادى المقصود ترخيمه (**غيرَ ذلك**) أي: غير ما ذكر من الأقسام الثلاثة (**فـ**) يحذف (**حرف واحد**) فيقال في «حارث» و«مالك»: «يا حارِ» و«يا مالِ» (**وهو**) أي: المنادى المرخّم (**في حكم**) المنادى (**الثابت**) أي: الموجود بجميع أجزائه (**على**) الاستعمال (**الأكثر**) فيبقى الحرف الأخير بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم (**فيقال**) في ترخيم «يا حَارِثُ» (**«يا حَارِ»**) بكسر الراء (**و**) يقال في ترخيم «يا ثَمُوْدُ» (**«يا ثَمُوْ»**) بدون قلب الواو ياءً مع وقوعها في الطرف بعد ضمّة لكونه في حكم الثابت (**و**) يقال في ترخيم «يا كَرَوَانُ» (**«يا كَرَوَ»**) بدون قلب الواو ألفا مع كونها متحرّكة بعد فتحة لِما ذُكر (**وقد يُجعل**) المنادى المرخّم على الاستعمال الأقلّ (**اسمًا برأسه**) أي: اسمًا مستقلاً بجعل المحذوف نسيًا منسيًّا كأنه لم يحذف عنه شيء، فيكون له في البناء والإعلال حكمُ نفسه لا حكم أصله (**فيقال**) في ترخيم «ياحارث» (**«يا حارُ»**) بضم الراء على أنه المنادى المفرد المعرفة فبُني على الضم (**و**) يقال في ترخيم «يا ثمود» (**يا ثَمِيْ**) بقلب الواو ياءً فإنه لمّا جُعل «ثَمُوْ» اسمًا برأسه صارت الواو طرفًا بعد ضمة فقلبت ياءً وجوبًا وكُسر ما قبلها فصار «ثَمِيْ» كما في «الأَدْلِيْ» جمع «دلو» (**و**) يقال في ترخيم «يا كروان» (**«ياكَرَا»**) بقلب الواو ألفًا فإنّ «كَرَوَ» لمّا جُعل اسمًا برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الألف بعد الواو فقلبت الواو ألفًا وجوبًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ولمّا كان المندوب موافقًا للمنادى في مباحث كثيرة كالاختصاص والإعراب والبناء أورده في اثناء مباحث المنادى فقال (**وقد استعملوا**) أي: العرب (**صيغة النداء**) يعني «يا» خاصّة؛ لأنها لما كانت أشهر صيَغ النداء صح إرادتها بمطلق صيغة النداء، وفي هذا التعبير إشعار بأن «يا» أصل في هذا الباب كأنها الصيغة للنداء (**في المندوب وهو**) في اللغة: ميت يبكي عليه أحد ويعدّ محاسنه، وفي الاصطلاح: (**المتفجع عليه**) أي: الذي يتحزّن بسبب عدمه كما في قولك

بـ«يا» أو «وا» واختص بـ«وا» وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الألف في آخره فإن خفت اللبس قلت وا غلامكيه ووا غلامكموه ولك الهاء في الوقف ولا يندب إلا المعروف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه ....

«وازيداه»، ويسمّى هذا المندوب «المتفجع عليه عدمًا»، أو بسبب وجوده كقولك «وامصيبتاه»، ويسمّى هذا «المتفجع عليه وجودًا» (**بـ«يا» أو «وا»**) الجار والمجرور صفة «المتفجع عليه» والباء للإلصاق، أي: المندوب هو المتفجع عليه الملتصق بـ«يا» أو «وا»، (**واختصّ**) المندوب (**بـ«وا»**) الباء داخلة على المقصور، يعني: يدخل «وا» على المندوب لا على المنادى، بخلاف «يا» فإنه مشترك بينهما (**وحكمه**) أي: حكم المندوب (**في الإعراب والبناء حكم المنادى**) يعني: إن كان المندوب مفردًا معرفة يضم مثل «وأزيدُ»، وإن كان مضافًا أو مشابهًا له ينصب نحو «وا عبدَ الله» و«وا طالعًا جبلاً»، ولا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلاّ المعرفة، وكذا حكم توابع المندوب حكم توابع المنادى (**و**) جاز (**لك زيادة الألف في آخره**) أي: آخر المندوب، سواء كان المندوب مع «يا» أو «وا»، وقال الرضي الأولى أن يقال: إن دلّ قرينة حالية على الندبة كنتَ مخيّرًا في زيادة الألف مع «يا» أيضًا، وإلاّ لوجب الزيادة مع «يا» (**فإن خفت**) عند زيادة الألف (**اللبس**) أي: التباسَ ذلك اللفظ بغيره تركتَ زيادة الألف وزِدت حرفًا من حروف المدّ مناسبًا لآخر حركة المندوب، فإذا ندبت «غلامكِ» بخطاب المؤنث (**قلت «وا غلامَكِيْه»**) بزيادة الياء المناسبة للكسرة؛ إذ لو زدت الألف وقلت «واغلامَكَاه» التبس خطابُ المؤنث بخطاب المذكر (**و**) إذا ندبت «غلامَكُمْ» بخطاب الجمع قلت (**«وا غلامَكُمُوْه»**) بزيادة الواو المناسبة للضمة فإنّ الميم أصله الضمة؛ إذ لو زدت الألف وقلت «واغلامَكُمَاه» التبس خطابُ الجمع بخطاب التثنية، (**و**) جاز (**لك الهاء**) أي: زيادة هاء السكْت في آخر هذه المدّات (**في**) حالة (**الوقف**) كما رأيت في الأمثلة (**ولا يُندب إلاّ المعروف**) أي: يجب أن يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة أو بعدها، وأن يكون المتفجع عليه مشهورًا بذلك الاسم سواء كان علمًا أو غير علم نحو «وا من قلع باب خيبر» و«وا من حفر بئر زمزم»؛ فإنه بمنزلة «وا عليّ» و«وا عبدَ المطلب» (**فلا يقال «وا رجلاه»**)؛ إذ ليس مندوب خاصّ مشهورًا بهذا الاسم (**وامتنع**) عطف على قوله «لايندب» (**«وا زيدُ الطويلاه»**) أي: لا يجوز إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب كما في المثال المذكور بل

خلافا ليونس ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿يُوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ هٰذَا﴾ وأيها الرجل وشذ أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا وقد ......

تلحق بالمندوب الموصوف فيقال «وازيداه الطويل» (**خلافًا ليونس**) أي: القول بامتناع إلحاق الألف بالصفة يخالف خلافًا لقول يونس؛ فإنه يجوّز هذا الإلحاق كالمضاف إليه نحو «وا أمير المؤمنيناه» و«وا عبد المطلباه»، ولكنّ الاتصال بين الموصوف والصفة ليس كالاتصال بين المضاف والمضاف إليه ولذا جاز الفصل بين الأولين دون الآخرين، قال الله تعالى ﴿وَاِنَّهٗ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُوْنَ عَظِيْمٌ﴾ [الواقعة:٧٦] (**ويجوز حذف حرف النداء**) عند قيام قرينة دالة على الحذف في جميع الأوقات (**إلاّ مع اسم الجنس**) أي: إلاّ وقتَ اقتران حرف النداء باسم الجنس سوى «أيّ»، والمراد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء، فإنه لا يجوز حذف حرف النداء معه اطرادًا؛ لأنه لم يكثر نداؤه فلا ينتقل إليه الذهن بسهولة فلا يقال «رجلُ» بتقدير «يا رجل» (**و**) إلاّ مع (**الإشارة**)؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام فلا يقال «هذا» بتقدير «يا هذا» (**و**) إلاّ مع (**المستغاث والمندوب**)؛ لأن المطلوب فيهما مدّ الصوت والحذف ينافيه، فلا يقال «للكريم» و«زيداه» بتقدير «يا للكريم» و«يا زيداه»، فيجوز حذف حرف النداء مقارنًا مع العلَم نحو «اللّهم» أي: «يا الله» و(**نحو**) قوله تعالى ﴿**يُوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ هٰذَا**﴾ [يوسف:٢٩] أي: يا يوسف (**و**) مع لفظة «أيّ»؛ إذا وصفت بذي اللام نحو (**«أيها الرجل»**) أي: يا أيها الرجل أو وصفت بالموصوف بذي اللام نحو «أيهذا الرجل» أي: يا أيهذا الرجل، ومقارناً مع المضاف إلى معرفة نحو قوله تعالى ﴿رَبَّنَآ اٰتِنَا فِى الدُّنْيَا حَسَنَةً وَّفِى الْاٰخِرَةِ حَسَنَةً وَّقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة:٢٠١] أي: يا ربنا إلخ، ومع «مَن» الموصولة نحو «من لا يزال محسنًا أحسن إلَيّ» أي: يا من لا يزال إلخ (**وشذّ**) حذف حرف النداء في قولهم (**«أصبح ليل»**) أي: أدخل في الصبح يا ليل، فحَذف حرف النداء فيه شاذّ؛ لأنه اسم جنس، قالته أولاً امرأة امرئ القيس حين كرهته فلمّا أصبحت أخذت منه الطلاق، ثم صار مَثَلاً يُضرب في شدّة طلب الشيء (**و**) كذا في قولهم (**«افتد مخنوق»**) أي: أعطني فديةً وخلّص نفسك يا من خُنق، أصله أنّ سارقًا نام في طريق فوقع عليه أحد فخنقه قائلاً ذلك، ثم صار مَثَلاً يُضرب في حثّ النفس على التخليص من الشدائد (**و**) كذا في قولهم (**«أطرق كرا»**) أي: اخفض عنقك يا كروان، والكروان طائر ضعيف طويل العنق، وهذا أيضًا مَثَلٌ يُضرب في من تكبّر وقد تواضع من هو أشرف منه (**وقد**

يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا مثل ﴿أَلَّا يَسْجُدُوْا﴾ والثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به................................

(**يحذف المنادى لقيام قرينة**) دالة على المحذوف (**جوازًا**) أي: حذفًا جائزًا (**مثل**) قرأة الكسائي ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوْا**﴾ [النمل:٢٥] بتخفيف «ألا» على أنه حرف تنبيه و«يا» حرف النداء، فعلى هذا كان المنادى محذوفًا، أي: «الا يا قوم اسجدوا» بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل، أما على قرأةِ ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطٰنُ اَعْمٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيْلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُوْنَ ﴿٢٤﴾ اَلَّا يَسْجُدُوْا﴾ [النمل: ٢٤،٢٥] بتشديد «ألا» و«يسجدوا» بصيغة المضارع فهو ليس من هذا الباب، (**و**) الموضع (**الثالث**) من المواضع الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به (**ما**) أي: مفعول به (**أضمر**) أي: قدّر (**عامله**) الناصب له بناءً (**على شريطة التفسير**) أي: على شرط أن يُفسّر ذلك العامل بما بعده، وإنما يجب هذا الحذف لئلا يلزم الاجتماع بين المفسَّر والمفسِّر (**وهو**) أي: ما قدّر عامله على شرط التفسير (**كلّ اسم**) أي: كلّ مفعول به (**بعده فعل أو شبهه**) أي: شبه الفعل، وهو هاهنا اسم الفاعل واسم المفعول دون المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأن الصفة المشبهة لا مفعول به له واسم التفضيل لا ينصب المفعول به البتّة والمصدر لا يتقدّم معموله عليه (**مشتغل**) صفة لـ«فعل أو شبهه» أي: مُعرِض ذلك الفعلُ أو شبهُه (**عنه**) أي: عن العمل في ذلك الاسم (**بضميره**) أي: بسبب العمل في الضمير الراجع إلى ذلك الاسم (**أو**) بسبب العمل في (**متعلّقه**) أي: متعلِّق ذلك الاسم (**لو سُلّط**) برفع العمل في الضمير أو المتعلِّق، صفة ثانية لـ«فعل أو شبهه» (**عليه**) أي: على ذلك الاسم (**هو**) تأكيد لضمير «سلّط»، وإنما أكّده لِيَعطف عليه قوله (**أو مناسبُه**) أي: مرادفُ ذلك الفعل أو شبهه أو لازمه (**لنصبه**) أي: لنصب الفعل أو شبهه أو مرادفه أو لازمه ذلك الاسمَ بالمفعولية (**مثل «زيدًا ضربته»**) فـ«زيدًا» اسم بعده فعل وهو «ضربت» وهو مُعرض عن «زيدًا» بسبب العمل في ضميره وهو الضمير المنصوب المتصل حيث لو سلّط هذا الفعل بعينه برفع العمل في الضمير بأن قيل «زيدًا ضربت» لنصب هذا الفعل «زيدًا»، فـ«زيدًا» في المثال المذكور ما أضمر عامله على شرط التفسير، فحذف عامله الناصب له وجوبًا، والتقدير «ضربت زيدًا ضربته» (**و«زيدًا مررت به»**) فـ«زيدًا» اسم بعده فعل مشتغل عنه بالضمير بحيث

وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده أي ضربت وجاوزت وأهنت ولابست ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها كـ«أمّا» مع غير الطلب ....

لو سلّط مرادفه وهو «جاوزت» على «زيدًا» برفع العمل في الضمير بأن قيل «زيدًا جاوزت» لنصب هذا المرادف «زيدًا»، فـ«زيدًا» في المثال المذكور ما أضمر عامله على شرط التفسير فحذف عامله الناصب وجوبًا، والتقدير «جاوزت زيدًا مررت به» (**و«زيدًا ضربت غلامه»**) فـ«زيدًا» اسم بعده فعل مشتغل عنه بسبب العمل في متعلِّقه وهو «غلامه» بحيث لو سلط لازمه وهو «أهنت» على «زيدًا» برفع العمل في المتعلِّق بأن قيل «زيدًا أهنت» لنصبه على المفعولية فـ«زيدًا» في المثال المذكور ما أضمر عامله على شرط التفسير فحذف عامله الناصب وجوبًا، والتقدير «أهنت زيدًا ضربت غلامَه» (**و«زيدًا حبست عليه»**) فـ«زيدًا» اسم بعده فعل وهو «حبست» مشتغل عنه بسبب العمل في الضمير في «عليه» بحيث لو سلط لازمه وهو «لابست» برفع العمل في الضمير بأن قيل «زيدًا لابست» لنصبه على المفعولية فـ«زيدًا» في المثال المذكور ما أضمر عامله على شرط التفسير فحذف عامله الناصب وجوبًا، والتقدير «لابست زيدًا حبست عليه» (**ينصب**) «زيدًا» في الأمثلة المذكورة (**بفعل مضمر يفسِّره ما بعده**) أي: فعل بعد «زيدًا» (**أي**) ينصب «زيدًا» في المثال الأول بـ(**«ضربت»**) المحذوف (**و**) في المثال الثاني بـ(**«جاوزت» و**) في المثال الثالث بـ(**«أهنت» و**) في المثال الرابع بـ(**«لابست»**) كما عرفت تقادير الجميع، واعلم أنّ الاسم قد يقع في مواقع يظن في بادي النظر أنه من قبيل الإضمار على شرط التفسير وإن لم يكن منه في الواقع (**ويختار**) في ذلك الاسم (**الرفع بالابتداء**) أي: بكونه مبتدأً (**عند عدم قرينة خلافه**) أي: عند انتفاء قرينة مرجِّحة للنصب على الرفع نحو «زيد ضربته» فإنّ الرفع والنصب كلاهما جائزان فيه لوجود قرينة جوازكل واحد منهما وقد انتفى قرينة ترجّح النصب على الرفع فيُرجّح الرفع لسلامته عن الحذف (**أو**) يختار الرفع بالابتداء (**عند وجود**) قرينة مرجِّحة للرفع (**أقوى منها**) أي: من قرينة مرجِّحة للنصب (**كـ**) دخول (**«أمّا»**) على ذلك الاسم إذا كانت (**مع**) فعل (**غير الطلب**) أي: لا يكون الفعل المذكور طلبًا كالأمر والنهي والدعاء نحو «لقيت القوم وأمّا زيد فأكرمته»، فالعطف فيه على الجملة الفعلية قرينة النصب، وكلمة «أمّا» قرينة الرفع، وهي أقوى من قرينة

و«إذا» للمفاجاة ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي والاستفهام و«إذا» الشرطية و«حيث» وفي الأمر والنهي إذ هي مواقع الفعل وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ ....

النصب؛ لأنها لا يقع بعد «أمّا» غالبًا إلاّ المبتدأ، بخلاف عطف الجملة الاسمية على الفعلية فإنه كثير الوقوع في كلامهم، وإنّما قال «مع غير الطلب»؛ لأن «أمّا» إذا كانت مع الطلب نحو «أمّا زيدًا فاضربه» فالمختار هو النصب لئلا يلزم وقوع الطلب خبرًا (و) كدخول (**«إذا» للمفاجاة**) نحو «خرجت فإذا زيد لقيته»، فالعَطف على الفعلية قرينة النصب، وكلمة «إذا» للمفاجاة قرينة الرفع، وهذه أقوى من تلك؛ لأنها لا يقع بعد «إذا» للمفاجاة غالبًا إلاّ الجملة الاسمية، بخلاف عطف الاسمية على الفعلية (**ويختار**) في ذلك الاسم (**النصب بالعطف**) أي: بسبب كون جملة هو فيها معطوفةً (**على جملة فعلية**) متقدمة (**للتناسب**) متعلّق بـ«يختار»، أي: يختار النصب في هذه الصورة ليحصل التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو «خرجت فزيدًا لقيته» (و) يختار النصب في ذلك الاسم (**بعد حرف النفي**) يعني: بعد «ما» و«لا» و«إن» خاصّة، نحو «ما زيدًا ضربته» و«لا زيدًا ضربته ولا عمروًا» و«إن زيدًا ضربته إلاّ تاديبًا» (و) بعد حرف (**الاستفهام**) نحو «أزيدًا ضربته» و«هل زيدًا ضربته»، أما بعد اسم الاستفهام فإن كان اسم الاستفهام هو الاسم المذكور يختار فيه الرفع نحو «من أكرمته»، وإلاّ يختار النصب نحو «متى زيدًا ضربته»، فلو قال المصـ «بعد كلمة الاستفهام» لكان أشمل، نعم! لو قال «مع الاستفهام» لم يصحّ لِما فصلنا (و) بعد (**«إذا» الشرطيّةِ**) نحو «إذا زيدا ضربته يضربك» (و) بعد (**«حيث»**) الشرطيّةِ نحو «حيث زيدًا تجده فأكرمه» (و) يختار النصب (**في**) موضع وقوع الاسم قبل (**الأمر والنهي**) نحو «زيدًا أكرمه» و«بكرًا لا تضربه»، وإنما اختير النصب في هذه المواضع (**إذ هي**) أي: هذه المواضع (**مواقع الفعل**) يكثر فيها وقوع الفعل، فإذا نُصب ذلك الاسم وقع فيها الفعل تقديرًا (**وعند**) عطف على قوله «في الأمر»، أي: ويختار النصب أيضًا عند (**خوف لبس المفسِّر**) يعني: إذا خيف التباس المفسِّر (**بالصفة**) على تقدير الرفع مع أنّ المقصود هو التفسير (**مثل**) قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] بنصب «كلّ شيء» على أنه مفعول لـ«خلقنا» المحذوف، يفسِّره «خلقنا» المذكور، وقوله «بقدر» حال، أي: إنا خلقنا كل شيء حال كونه كائنًا بقدر،

ويستوي الأمران في مثل زيد قام وعمروا أكرمته ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل إن زيدا ضربته ضربك وألا زيدا ضربته وليس «أزيد ذهب به» منه فالرفع وكذلك ....

فأفاد المقصود وهو كون كل شيء مخلوقًا بقدر، فلو رُفع «كل شيء» بالابتداء وجُعل «خلقناه» خبرًا له كان موافقًا للنصب في إفادة المقصود، لكن خيف على هذا التباسه بالصفة لاحتمال أن يكون قوله تعالى «خلقناه» صفة لـ«شيء»، وقوله «بقدر» خبرًا للمبتدأ، فيفيد أن كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر، وهو خلاف المقصود فإنه يوهم بطريق مفهوم المخالف أنّ بعض الأشياء المخلوقة غير مخلوقة لله كما هو مذهب المعتزلة الباطل في الأفعال الاختيارية للعباد، وإنما أتى بلفظ الخوف؛ للفرق بين تحقّق اللبس وبين توهّمه، فإن الأوّل إنما يكون عند تساوي الاحتمالات ودفعُه واجب، والثاني عند رجحان البعض على البعض كما فيما نحن فيه؛ لأن اللفظ إذا دار بين كونه خبرًا أو صفةً كان الأولى أن يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامّة (**ويستوي**) في الاختيار (**الأمران**) أي: الرفع والنصب (**في**) ذلك الاسم إذا وقع في جملة معطوفة على جملة ذات وجهين، وهي جملة اسمية خبرها جملة فعلية كما في (**مثل «زيد قام وعمروًا أكرمته»**) فإذا رفعت «عمروًا» تكون الجملة اسميةً معطوفةً على الجملة الكبرى وهي اسمية، وإن نصبته تكون فعليةً معطوفةً على الجملة الصغرى وهي فعلية، فاستوى الأمران (**ويجب النصب**) في ذلك الاسم إذا وقع (**بعد حرف الشرط**) وبعد الأسماء الراسخة في الشرطيّة كـ«متى» و«أينما» و«حيثما»، بخلاف الغير الراسخة كـ«إذا» و«حيث» الشرطيتين، فإنها قد مرّ حكمها، ثم المراد بحرف الشرط «إن» و«لو» خاصّة بقرينة سبق حكم «أمّا» (**و**) بعد (**حرف التحضيض**) وهو «ألاّ» بالتشديد، وجوّز الخليل فيها التخفيف، و«هلاّ» بالتشديد، و«لولا» و«لوما» (**مثل «إن زيدًا ضربته ضربك»**) مثال لِما وقع بعد حرف الشرط، أي: «إن ضربت زيدًا ضربته ضربك» (**و«ألاّ زيدًا ضربته»**) مثال لِما وقع بعد حرف التحضيض، أي: «ألاّ ضربت زيدًا ضربته»، وإنما وجب النصب في هذين الموضعين لوجوب دخول حروف الشرط والتحضيض على الفعل لفظًا أو تقديرًا (**وليس**) مثل (**«أزيد ذُهب به» منه**) أي: من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير حتى يكون النصب مختارًا في «زيد» لوقوعه بعد حرف الاستفهام، فإنه ليس «ذُهب به» بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن «ذُهب به» لا يعمل النصب، وكذا مرادفُه ولازمُه أعني: «أَذْهَب» و«ذَهَب»، فإذا لم يكن من هذا الباب (**فالرفع**) أي: رفع «زيد» في المثال المذكور واجب على الابتداء (**وكذلك**) أي: مثل «أزيد ذهب به» في عدم

﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ﴾ ونحو ﴿اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه وإلا فالمختار النصب الرابع التحزير وهو معمول بتقدير «اتّق» ....

كونه من باب الإضمار قولُه تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢] فإنه أيضاً ليس من هذا الباب؛ إذ المقصود أنّ كل شيء هو مفعول لهم مكتوب في صحائف أعمالهم، فلو سلّط «فعلوا» على «كل شيء» فإمّا أن يكون «في الزبر» متعلّقًا بـ«فعلوا» فيفسد المعنى؛ إذ يؤول إلى أنّ الزبر محلّ لفعلهم وليس كك، وإمّا أن يكون صفة لـ«شيء» فيفوت المقصود؛ إذ يصير المعنى: أن كل شيء مكتوب في الصحائف مفعول لهم، فإذا لم يكن من هذا الباب فالرفع واجب على أن «كل شيء» مبتدأ و«فعلوه» صفة لـ«شيء» و«في الزبر» خبرُ المبتدأ (ونحو) عطف على قوله «كل شيء إلخ» أي: ومثل «أزيد ذهب به» في عدم كونه من باب الإضمار نحوُ قوله تعالى (﴿اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢] الفاء) فيه (بمعنى الشرط) هذه الجملة تعليل لعدم كونه من باب الإضمار، أي: ليس من هذا الباب؛ لأن الفاء فيه كائن بسبب أنّ المبتدأ متضمّن لمعنى الشرط (عند) أبي العباس (المبرّد)، ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يصحّ تسليط «اجلدوا» على «الزانية والزاني» فلا يكون من هذا الباب فضلاً عن أن يكون النصب مختارًا فيه، فالرفع واجب (و) الآية (جملتان) تعليل ثان، أي: وليس من هذا الباب؛ لأن هذه الآية جملتان مستقلتان (عند سيبويه)؛ لأن قوله «الزانية» مبتدأٌ محذوفُ المضافِ والخبرِ، والتقدير «حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد»، وهذه جملةٌ أولى مستقلة، وقوله «فاجلدو إلخ» جملة أخرى مستقلة لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضًا سببية، أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا إلخ، فلو سلّط «اجلدوا» على «الزانية والزاني» يلزم إعمال جزء جملة في جزء جملة أخرى، وهو غير جائز، ولما امتنع التسليط لم يكن من باب الإضمار فضلاً عن أن يكون النصب مختارًا فيه، فتعين الرفع، ولم يكن اتفاق القرّاء السبعة على الرفع اتفاقًا على الوجه الغير المختار (وإلاّ) أي: وإن لم يحمل على ما حمله عليه المبرّد وسيبويه (فالمختار) حينئذ فيه (النصب) لدخوله تحت ضابطة اختيار النصب، ويلزم اتفاق القرّاء على الوجه الغير المختار وهو باطل، والموضع (الرابع) من المواضع الأربعة التي يجب فيها حذف الناصب للمفعول به (التحذير وهو) في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النحاة (معمول) أي: مفعول به (بتقدير «اتق») ونحوِه من «احذر» و«بعّد» و«اجتنب»

تحذيرا مما بعده أو ذكر المحذر منه مكررا مثل إياك والأسد وإياك وأن تحذف والطريق الطريق وتقول إياك من الأسد ومن أن تحذف وإياك أن تحذف بتقدير «من»..........................

(**تحذيرًا**) أي: ذُكر ذلك المعمول لتخويفه (**ممّا بعده**) أي: ممّا بعد ذلك المعمول، وهو المحذَّر منه، وهذا القسم من التحذير أي: الذي ذُكر فيه المحذَّر والمحذَّر منه كلاهما إمّا اسم ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلاّ مضافًا إلى المخاطَب مثل «رأسَك والسيفَ» و«عينَك والحجرَ»، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلاّ مخاطبًا مثل «إيّاك والنميمةَ»، وقد يجيء متكلِّمًا مثل «إياي والشرّ»، تقديره عند سيبويه «لأحذّر نفسي من الشر» (**أو ذُكر المحذَّر منه مكرّرًا**) بدون ذكر المحذَّر، عطف على «ذُكر» المحذوف، وهذا القسم من التحذير أي: الذي ذُكر فيه المحذَّر منه مكرّرًا بدون ذكر المحذَّر إمّا اسم ظاهر مضاف وغير مضاف، وإمّا مضمر متكلِّم ومخاطب وغائب، مثل «الأسدَ الأسدَ» و«نفسَك نفسَك» و«إيّاك إيّاك» و«إيّاه إيّاه» و«إيّاي إيّاي» (**مثل «إيّاك والأسدَ» و«إيّاك وأن تحذف»**) مثالان لأوّل قسمي التحذير، وتقدير الأول في الأصل: «بعّدك من الأسد» إلاّ أنّ ضميري الفاعل والمفعول إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس؛ لأنه من خواصّ أفعال القلوب، فصار «بعّد نفسك من الأسد»، فلما حذف الفعل وجوبًا لضيق المقام حُذف لفظ النفس لزوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول، وأبدل الضمير المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به، فصار «إيّاك والأسد»، وقس عليه الثاني، ومعنى الحذف الرمي بالعصا كما أن الخذف الرمي بالحصاة، قال سيّدنا عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه: «إياك أن تحذف الأرنب» أي: بعّد نفسك من ضرب الأرنب بالعصا لأنه يقتلها فلا يحل، وإنما جاء بالمثالين؛ إشارةً إلى أنّ المحذَّر منه فيه إمّا أن يكون مع «أنْ» أو بغيرها، والثاني يجوز فيه الوجهان فقط كونه مع الواو وكونه مع «مِنْ» مثل «إيّاك والأسدَ» و«إياك من الأسد»، والأوّل يجوز فيه الوجهان المذكوران مثل «إياك وأن تحذف» و«إياك من أن تحذف» مع جواز الوجه الثالث وهو حذف الجار مثل «إيّاك أن تحذف» (**و«الطريقَ الطريقَ»**) مثال لثاني قسمي التحذير، وتقديره «اتق الطريق الطريق»، وكذا «الصبيَّ الصبيَّ» و«الجدارَ الجدارَ» و«الأسدَ الأسدَ» (**وتقول**) أي: وجاز أن تقول في كلا المثالين لأوّل قسمي التحذير: (**«إياك من الأسد» و**) «إياك (**من أن تحذف»**) أي: بـ«من» الجارة مع المحذر منه كما جاز أن تقول «إياك والأسد» و«إياك وأن تحذف» بالواو معه (**و**) جاز أن تقول في ثاني المثالين لأول القسمين (**«إياك أن تحذف» بتقدير «من»**) كما جاز أن تقول «إياك من أن تحذف»

ولا تقول إياك الأسد لامتناع تقدير «من» المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان وشرط نصبه تقدير «في» وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان إن كان مبهما قبل ذلك ....

بذكر «من»؛ لأن تقدير حرف الجر مع «أنْ» و«أنّ» قياس (**ولا تقول**) أي: ولا يجوز أن تقول في أوّل المثالين (**«إياك الأسد»**) بتقدير «من» (**لامتناع تقدير «من»**) مع غير «أنْ» و«أنّ»، ولا بتقدير العاطف؛ لأنّ حذف العاطف أشدّ شذوذًا، ولمّا فرغ عن بحث المفعول به شرع في المفعول فيه فقال (**المفعول فيه**) أي: منه المفعول فيه، وقوله «فيه» مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد إلى اللام الموصول (**هو**) أي: المفعول فيه (**ما فُعل فيه فِعل**) المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الإصطلاحى الذي هو قسيم الاسم والحرف، فيتناول الفعل الاصطلاحي واسمي الفاعل والمفعول والمصدر، وقوله «ما فعل فيه فعل» يشمل أسماء الزمان والمكان كلّها، وقوله (**مذكور**) صفة «فعل» احتراز عن نحو «يومُ الجمعة يومُ العيد»، فإنه وإن كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه غير مذكور، وقوله (**من زمان أو مكان**) بيان «ما»، وكلاهما أعمّ من أن يكونا حقيقيين نحو «سرت يوم الجمعة خلف الإمام» فإن «يوم الجمعة» زمان حقيقي و «خلف الإمام» مكان حقيقي، أو اعتباريين نحو «جلست قدومَ زيد فى الشمس» فإن «قدوم زيد» زمان اعتباري؛ لأن المصدر قد يجعل حينًا بحذف المضاف، و«الشمس» مكان اعتباري؛ لأن العين قد يجعل مكاناً، فالمعنى: «جلست وقت قدوم زيد في مكان الشمس» إذا أريد بالشمس النور، و«في مكان أثر الشمس» إن أريد بها الجرم، ولما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرطه فقال: (**وشرط نصبه**) أي: نصب المفعول فيه (**تقدير «في»**) لأنك إذا أظهرتها كان مجرورًا، وفيه إشارة إلى أنك إذا أظهرت «في» فإنه وإن كان مجرورًا لكنه مفعول فيه البتّة؛ لأنه جَعل التقدير شرط النصب لا شرط كونه مفعولاً فيه، وهذا يخالف ما عليه الجمهور من أن تقدير «في» شرط كونه مفعولاً فيه، وإذا أظهرتها كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فيه (**وظروف الزمان كلها**) أي: مبهمًا كان أو محدودًا، والزمان المبهم ما لم يعتبر له حد ونهاية كـ«الحين»، والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كـ«يوم» و«شهر» (**تقبل ذلك**) أي: تقديرَ «في» نحو «صمت دهرًا» و«أفطرت اليوم» أي: في دهر وفي اليوم (**وظروف المكان إن كان**) المكان (**مبهماً قَبِل ذلك**) أي: تقديرَ

وإلا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه «عند» و«لدى» وشبههما لإبهامهما ولفظ «مكان» لكثرته وما بعد «دخلت» على الأصح وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير ....

«في»، نحو «جلست خلفك» (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن المكان مبهمًا بل كان محدودًا (**فلا**) يقبل تقديرَ «في» فلا يقال «صلّيت المسجد» بل يقال «صليت في المسجد» (**وفسّر**) المكان (**المبهم بالجهات الستّ**) وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت، وما في معناها كالعلو والسفل والجنوب والشمال بفتح الشين وقدام ووراء ونحوها، فإن الأمام مثلاً يتناول جميع ما يقابل الوجه إلى انقطاع الأرض فكان مبهمًا وكذا البواقي، ولما لم يكن نحو «عند» و«لدى» داخلاً في المكان المبهم على التفسير المذكور مع أنه يقبل التقدير قال (**وحمل عليه**) أي: على المكان المبهم (**«عند» و«لدى» وشبههما**) مثل «دون» و«سوى»، وكذا المقادير الممسوحة من «الفلوة» و«الفرسخ» و«الميل» و«البريد» عند من يجعلها منصوبة بتقدير «في» (**لإبهامهما**) أي:لمشابهة «عند» و«لدى» وشبههما بالمكان المبهم في الإبهام، فإن قولك «جلست عندك» يتناول جميع الأمكنة التي حوالي المخاطب كما يتناول «خلف زيد» ما يقابل ظهر زيد إلى انقطاع الأرض (**و**)كذا حُمل عليه (**لفظ «مكان»**) نحو «جلست مكانك» (**لكثرته**) أي: لكثرة استعماله كاستعمال الجهات لا للإبهام (**و**) كذا حمل عليه (**ما**) أي: المكان الذي (**بعد**) مثل (**«دخلت»**) و«نزلت» و«سكنت» نحو «دخلت الدار» و«نزلت الجبل» و«سكنت العرفة»، ولمّا كان ما بعد «دخلت» محمولاً على المكان المبهم كان مفعولاً فيه بتقدير «في» (**على**) المذهب (**الأصح**) وإن صحّ كونه مفعولاً به كما ذهب إليه بعض النحاة (**وينصب**) المفعول فيه (**بعامل مضمر**) أي: مقدّر جوازًا بلا شريطة التفسيركقولك «يومَ الجمعة» جوابًا لمن قال «متى سرت» أي: «سرت يوم الجمعة» (**و**) بعامل مضمر وجوبًا (**على شريطة التفسير**) نحو «يومَ الجمعة صمت فيه» تقديره: «صمت يومَ الجمعة صمت فيه»، فحذف عامل المفعول فيه وجوبًا لتفسيره بـ«صمت» المذكور، وفيه من التفصيل ما مرّ في المفعول به فيختار الرفع بالابتداء في «يوم الجمعة صمت فيه» و«أمّا يوم الجمعة فصمت فيه» و«لقيت زيدًا فإذا يوم الجمعة صام فيه»، ويختار النصب في «أفطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه» و«أمّا يوم الجمعة فصم فيه» و«ما يوم الجمعة صمت فيه» و«أيوم الجمعة صمت فيه» و«إذا يوم الإثنين تجده فصم فيه» و«حيث يوم الإثنين تجده فصم فيه» و«يوم الجمعة صم فيه» و«دهرًا لا تصم فيه» و«كل يوم صمت فيه في الصيف»، ويستوي الأمران في مثل «زيد صام ويوم الجمعة

المفعول له هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فإنه عنده مصدر وشرط نصبه تقدير اللام وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به...

صمت فيه»، ويجب النصب في «إن يوم الجمعة صمت فيه صمت فيه» و«هلاّ يوم الجمعة صمت فيه»، ولما فرغ عن بحث المفعول فيه شرع في بحث المفعول له فقال (**المفعول له**) أي: منه المفعول له، وقوله «له» مفعول ما لم يسم فاعله والضمير راجع إلى اللام الموصول (**هو**) فصل (**ما فعل لأجله**) أي: لتحصيله أو لوجوده، وهذا احتراز عن سائر المفاعيل لأنها ليست ما فعل لأجله بل ما فعل مطلقًا أو به أو فيه أو معه (**فعل**) أي: حدث، فيتناول الفعلَ وشبهَه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر (**مذكور**) صفة «فعل»، احترازٌ عن مثل «التأديب» في مثل «أعجبني التأديب» فإنه ما فعل لأجله فعل مّا لا محالة لكنه غير مذكور، ثم المذكور أعمّ من أن يكون حقيقة كـ«ضربت تأديبًا» أو حكمًا كـ«تأديبًا» في جواب من قال:«لِما ضربت زيدًا» (**مثل «ضربته تأديبا»**) مثال لما فعل لتحصيله فعل مذكور؛ لأن التأديب يحصل ويترتب على الضرب (**و«قعدت عن الحرب جبنًا»**) مثال لما فعل لوجود فعل مذكور؛ لأن الجبن حاصل قبل القعود حامل عليه، وكذا «حاربته شجاعة» (**خلافًا**) أي: يخالف القول بالمفعول له خلافًا (**لـ**) أبي إسحاق (**الزجاج**) وللجرميّ (**فإنه**) أي: المفعولَ له عند الجرمي حالٌ فيلزمه التنكير، و(**عنده**) أي: عند الزجاج (**مصدر**) أي: مفعول مطلق للنوع، ومعنى المثالين عنده «ضربت ضرب تأديب» و«قعدت عن الحرب قعود جبن» كما في «ضربته سوطًا» أي: «ضربته ضرب سوط»، ورُدّ قول الزجاج بأنه لا يلزم من اتفاق التركيبين فى المعنى المقصود اتفاقهما فى الإعراب، ألا ترى أن معنى «جئت راكبًا»: «جئت وقت الركوب» مع أن الأوّل حال والثاني مفعول فيه (**وشرط نصبه**) أي: شرط كون المفعول له منصوبًا (**تقدير اللام**) لأنها إذا أظهرتها كان مجرورًا، وفيه إشارة إلى أنك إذا أظهرت اللام فإنه وإن كان مجرورًا لكنه مفعول له البتة؛ لأنه جَعل التقدير شرطَ النصب لا شرط كونه مفعولاً له، وهذا يخالف ما عليه الجمهور من أن تقدير اللام شرط كونه مفعولاً له، وإذا أظهرتها لا يسمّى مفعولاً له (**وإنما يجوز حذفها**) أي: لا يجوز حذف اللام من المفعول له وتقديرها إلاّ (**إذا كان**) المفعول له (**فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل به**) أي: الفعلِ الذي بُيّن علته بالمفعول له، وحاصله أن يكون

ومقارنا له في الوجود المفعول معه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت أنا وزيد ....

فاعل المفعول به وفاعل فعله العامل فيه واحدًا (و) كان المفعول له (**مقارنًا له**) أي: للفعل المعلَّل به (**في الوجود**) بأن يوجد المفعول له وفعله في زمان واحد كما فى «ضربت تأديبًا» إذ الضرب والتأديب في زمان واحد؛ لأنه لا مغايرة بينهما فإنّ «زدن» باعتبار أنه ألم يسمّى ضربًا وباعتبار أنه سبب لاتصاف المضروب بالأخلاق الحسنة يسمّى تأديبًا، أو بأن يوجد أحدهما في بعض زمان الآخر كما في «قعدت عن الحرب جبنًا» فإن القعود يوجد في بعض زمان الجبن، وفي «شهدت الحرب إيقاعًا للصلح بين الفريقين» فإن الإيقاع يوجد في بعض زمن الشهود، واحترز بقوله «فعلاً» عما إذا كان المفعول له عينًا نحو «جئتك للسمن»، وبقوله «لفاعل الفعل المعلل به» عما إذا كان فعلاً لغير الفاعل المذكور نحو «كلّمتك لتكليمك إياي»، وبقوله «ومقارنًا له في الوجود» عما إذا لم يكن مقارنًا له فيه نحو «أكرمت اليوم لوعدي بذلك أمس» فإنه لا يجوز في جميع هذه الصور حذف اللام من المفعول له، ولما فرغ عن بحث المفعول له شرع في بحث خاتم المفاعيل فقال (**المفعول معه**) أي: منه المفعول معه، والظرف مفعول ما لم يسم فاعله مرفوع تقديرًا، بناءً على أن الظرف اللازمَ النصبِ وإن كان فاعلاً يجوز أن يترك منصوبًا في اللفظ جريًا على ما هو عليه في الأكثر كما في قوله تعالى ﴿لَقَدْ تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤] على قراءة النصب مع أنه فاعل، والضمير راجع إلى اللام الموصول (**هو**) اسم (**مذكور بعد الواو**) التي بمعنى «مع»، وفيه احتراز عن سائر المفاعيل وعن المذكور بعد صريح لفظ «مع» (**لمصاحبة معمول**) متعلِّق بـ«مذكور» أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمولَ (**فعل**) والمراد بالمعمول أعمّ من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل أن يكون مشاركًا له في الفعل في زمان واحد نحو «سرت وزيدًا» أو في مكان واحد نحو «لو تركت الناقة وفصيلتَها لرضعتها»، والمراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث فيشمل الفعل وشبهَه من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (**لفظًا أو معنى**) أي: سواء كان الفعل لفظيًا نحو «كفاك وزيدًا درهم» أو معنويًا نحو «مالك وزيدًا» أي: «ما تصنع وزيدًا» (**فإن كان**) أي: وُجد (**الفعل**) اللام للعهد (**لفظًا**) تمييز (**وجاز العطف**) أي: لا يكون العطف واجبًا ولا ممتنعًا، فيخرج عن الحكم الآتي مثل «ضربت زيدًا وبكرًا» و«جئت وزيدًا» (**فالوجهان**) جائزان أحدهما العطف والثاني النصب على أنه مفعول معه (**مثل «جئت أنا وزيد»**)

وزيدا وإلا تعين النصب مثل جئت وزيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو وإلا تعين النصب مثل ما لك وزيدا وما شأنك وعمروا لأن المعنى ما تصنع الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به ....

برفع «زيد» على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع و«جئت أنا (وزيدًا») بنصب «زيدًا» على أنه مفعول معه (وإلاّ) أي: وإن كان الفعل لفظًا ولا يكون العطف جائزًا بل كان ممتنعًا (تعيّن النصب) على أنه مفعول معه (مثل «جئت وزيدًا») فإن عطف «زيدًا» على الضمير المتصل ممتنع لعدم الفصل بالمنفصل ولا بغيره، ولا يخفى أنّ العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فصل غير ممتنع عند الجمهور وإن كان قبيحًا (وإن كان) أي: وجد الفعل (معنى) بأن كان مستنبطًا من اللفظ (وجاز العطف) بأن لم يكن واجبًا ولا ممتنعًا (تعيّن العطف) لئلا يلزم الحمل على عمل العامل المعنوي مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو «ما لزيد وعمرو») أي: ما يصنع زيد وعمرو، فإن جررت «عمرو» عطفًا على «زيد» كان معمولاً لعامل لفظي وهو اللام، وإن نصبته على أنه مفعول معه كان معمولاً لعامل معنوي وهو الفعل المفهوم من اللام، والأولى أن يقال: إنه إن قُصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب وإلاّ تعين العطف (وإلاّ) أي: وإن لم يجز العطف (تعيّن النصب) على أنه مفعول له لأنه لا وجه سواه (مثل «مالك وزيدًا» و«ما شأنك وعمروًا») فإن العطف على الضمير المجرور غير جائز بلا إعادة الجار ولم يجز أيضًا عطف «عمروًا» على «شأنك»؛ لأن المقصود السؤال عن شأنهما لا عن شأن المخاطب ونفس «عمرو»، فتعين نصب «زيدًا» و«عمروًا» فى المثالين على أنّ كليهما مفعول معه، والعامل فيهما معنوي (لأنّ المعنى: ما تصنع) وزيدًا، وما تصنع وعمروًا، ولما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات فقال (الحال) وهي فى اللغة الانقلاب من «حَالَ الشيءُ يَحُولُ» إذا انقلب، وإنما سمي هذا القسم بها لأنه لا يخلو عن انقلاب غالبًا، وفى الاصطلاح (ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به) المراد بالهيأة الحالة، وهي أعمّ من أن تكون لنفس الفاعل أو المفعول نحو «جاء زيد راكبًا» و«ضربت زيدًا مشدودًا»، أو لمتعلّقه نحو «جاء زيد راكبًا أبوه» و«ضربت زيدًا مشدودًا غلامه»، ومن أن تكون متحقّقة كما فى الأمثلة المذكورة، أو مقدّرة نحو قوله تعالى ﴿فَادْخُلُوْهَا خٰلِدِيْنَ﴾ [الزمر:٧٣] أي: مقدّرًا خلودُكم، وقولِه تعالى ﴿وَبَشَّرْنٰهُ بِاِسْحٰقَ نَبِيًّا﴾ [الصٰفٰت:١١٢] أي: مقدّرةً نبوتُه،

لفظا أو معنى مثل ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه وشرطها أن تكون نكرة وصاحبها

وكقولك «خط هذا الثوب قميصًا»، ومن أن تكون دائمة نحو «هذا أبوك عطوفًا» أو غير دائمة نحو «جاء زيد راكبًا»، وكلمة «أو» لمنع الخلو فيجوز أن يبيّن الحالُ هيأة الفاعل والمفعول كليهما جمعًا وتفريقًا نحو «ضربت زيدًا راكبين» و«لقيت هندًا منحدِرةً ومصعدًا»، والفاعل أوالمفعول به أعمّ من أن يكون حقيقةً كما فى الأمثلة المذكورة، أو حكمًا نحو «جئت وزيدًا راكبًا»، فإن «زيدًا» وإن كان مفعولا معه حقيقة لكنه لما كان شريكًا بالفاعل في صدور الفعل كان فاعلاً حكمًا، و«كفاك وزيدًا درهم» فإنّ «زيدًا» وإن كان مفعولاً معه حقيقةً لكنه لما كان شريكًا مع المفعول به في وقوع الفعل عليه كان مفعولاً به حكمًا (**لفظًا أو معنى**) تفصيل للفاعل والمفعول به، فإن قلت «زيد قائمًا أخوك» لم يجز؛ لأن «زيد» ليس بفاعل ولا مفعول لا لفظًا ولا معنى (**مثل «ضربت زيدًا قائمًا»**) مثال الحال عن الفاعل أو المفعول به اللفظي؛ لأن «قائمًا» حال عن «زيدًا» وهو مفعول به لفظًا، ويحتمل أن يكون حالاً عن ضمير «ضربت» وهو أيضاً فاعل لفظًا (**و«زيد في الدار قائمًا»**) جعله المصـ في شرحه مثالَ الحال عن الفاعل المعنوي، والأجود أن يقال إنّ الأول مثال الفاعل أو المفعول به اللفظي الملفوظ حقيقة، وهذا مثال الفاعل اللفظي الملفوظ حكمًا؛ لأن «قائمًا» حال عن الضمير المستكن في «في الدار» فإنه ظرف مستقر وضمير الفعل ينتقل إلى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي ملفوظ حكمًا لا فاعل معنوي (**و«هذا زيد قائمًا»**) مثال الحال عن المفعول معنى، فإن «قائمًا» حال عن «زيد» وهو إن كان خبرًا لفظًا لكنه مفعول به لمعنى «أشير» المفهوم من لفظ «هذا» من غير تقديره في نظم الكلام (**وعاملها**) أي: عامل الحال، وإنما فصل عامل الحال لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول به ومعنويتهما الماخوذتين في التعريف فكأنه من تتمة التعريف (**الفعل**) الملفوظ نحو «ضربت زيدًا قائمًا» أو الفعل المقدر نحو «زيد في الدار قائمًا» (**أوشبهه**) أي: شبه الفعل، وهو اسم الفاعل كـ«زيد ذاهب راكبًا»، واسم المفعول كـ«زيد مضروب قائمًا»، والصفة المشبهة كـ«زيد حسن ضاحكًا»، واسم التفضيل كـ«هذا بسرًا أطيب منه رطبًا»، والمصدر كـ«ضربي زيدًا قائمًا» (**أومعناه**) أي: معنى الفعل كمعنى «أشير» في «هذا زيد قائمًا»، ومعنى «أنادي» في «يازيد قائمًا»، ومعنى «أتمنّى» في «ليتك عندنا مقيمًا»، ومعنى «أترجى» في «لعله فى الدار قائمًا»، ومعنى «أشبه» في «كأنه أسد صائلاً» (**وشرطها**) أي: شرط الحال (**أن تكون**) الحال (**نكرة**) لأن النكرة أصل والمقصود وهو تقييد الحدث يحصل بها، فالتعريف زائد على المقصود، وقوله (**وصاحبها**)

معرفة غالبا وأرسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأوّل فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ولا تتقدم على العامل المعنوي..

أي: ذوالحال، مبتدأ وقوله (**معرفة**) خبره، والجملة معطوفة على قوله «وشرطها أن تكون نكرة»، وقوله (**غالباً**) قيد راجع إلى تعريف صاحب الحال لا إلى تنكير الحال فإنه واجب لا غالب، وهو إما ظرف مكان للنسبة بين المبتدأ والخبر أي: في غالب الموادّ، أو ظرف زمان لها أي: في غالب الأوقات، فإنّ ذا الحال يكون نكرة في بعض المواد أو الأوقات كقولك «جاءني رجل من بني تميم فارسًا» و«ما جاء ني رجل إلاّ فارسًا» و«هل أتاك رجل راكبًا » و«جاءني راكبًا رجل» (**وأرسلها العراك، و«مررت به وحده» ونحوه**) مثل «فعلته جهدَك» (**متأوّل**) هذا جواب سؤال وهو أن «العراك» في قول لبيد: أرسلها العراك إلخ و«وحدَه» في قولك «مررت به وحده» حالان مع أنهما معرفتان فقد انتقض اشتراط تنكير الحال، فأجاب بأن كل واحد منها متأوّل بالنكرة، وتأويلها على وجهين أحدهما أن هذه المصادر منصوبة على المصدرية لا على الحالية والتقدير: «تعترك العراك» و«ينفرد وحده» و«تجتهد جهدك»، وهذه الجمل هي الحال، والثاني أنّ هذه المصادر في معنى النكرة، أي: «أرسلها معتركة» و«مررت به منفردًا» و«فعلته مجتهدًا»، وكذا قولك «مررت بهم الجمَّ الغفيرَ» أي: كثيرًا ساترًا بكثرته وجهَ الأرض، و«دخلوا الأوّلَ فالأوّلَ» أي: أوّلاً فأوّلاً، أي: مُترتِّبين، و«جاء الرجال ثلثتَهم» إلى «عشرتهم»، أي: مُجتمِعين في المجيء، ثم تمام البيت هكذا: ÷ وأرسلها العراك ولم يذدها ÷ ولم يشفق على نغص الدخال ÷ والمراد بالإرسال الإيراد، والضمير المرفوع في «أرسلها» للحمار والمنصوب المتصل إلى الاتن، وهو جمع « اتان» وهو أنثى الحمار، والعراك الازدحام، والذود بفتح الذال المنع من «نصر»، والإشفاق الخوف، والنغص بفتح الغين من «نغص الرجل نغصًا» أي: لم يتم مراده، والمراد ههنا عدم تمام شرب البعير، والدِخال بكسر الدال المراد به ههنا مداخلة بعضها في بعض، يقول الشاعر: أورد الحمارُ الأتن متزاحمة ولم يمنعها من الازدحام ولم يخف على أنه لم يتمّ شرب بعضها للماء بالدخال (**فإن كان صاحبها**) أي: صاحب الحال (**نكرة**) محضة (**وجب تقديمها**) أي: تقديم الحال على صاحبها ليتخصّص النكرة بتقديمها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر مثل «جاء راكباً رجل»، وهذا إذا لم يكن صاحب الحال نكرة مخصّصة ولا الحال مشتركة بين المعرفة والنكرة ولا جملة؛ لأنه لايجب التقديم في هذه الصور ويجب الواو في الثالث نحو «جاءني رجل كريم راكبًا» و«جاءني رجل وزيد راكبين» و«جاءني رجل وقد ركب» (**ولا تتقدم**) الحال (**على العامل المعنوي**) قد عرفت المراد بالعامل المعنوي للحال في هذا الباب آنفًا فلا تغفل، وإنما لم يجز تقدم الحال على العامل المعنوي؛ لأنه ضعيف فلا يقال «قائمًا هذا

بخلاف الظرف ولا على المجرور على الأصح وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا مثل هذا بسرا أطيب منه رطبا ....

زيد» و« زيد قائمًا في الدار» و«قائمًا زيد في الدار» على أنّ الظرف والجار والمجرور عامل معنوي، ويستثنى من هذه القاعدة صورة وقوع الالتباس بين الحالين فتقول «زيد قائمًا كعمرو قاعدًا» بتقديم «قائمًا» على العامل المعنوي وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف؛ إذ لو قلت «زيد كعمرو قائمًا قاعدًا» لايتعين كون أحدهما حالاً عن زيد والآخر من عمرو، أمّا تقديم الحال على العامل اللفظي فجائز نحو «قائماً جاء زيد» إلاّ إذا وُجد مانع عن التقديم كتصدير الحال بالواو نحو «جاء زيد وقد ركب عليّ»، وكعدم تصرّف في الفعل كفعل التعجب، وكتصدير عاملها بحرف المصدر أو بلام الموصول نحو «أعجبني أنْ ضربتَ زيدًا راكبًا» و«أعجبني الضارب زيدًا راكبًا» (**بخلاف الظرف**) فإنه وإن كانت الحال مشابهة للظرف لِما فيها من معنى الظرفية إلاّ أنّ الحال لاتتقدم على عامله المعنوي والظرف يتقدم على عامله المعنوي نحو «زيد اليوم في الدار» و«كلَّ يوم لك ثواب»؛ وذلك لأن الظرف اتسع فيه ما لايتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام (**ولا**) تتقدم الحال أيضًا (**على**) صاحب الحال (**المجرور**) بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرورًا بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه اتفاقًا فلا يقال «جاءتني مشدودًا ضاربةُ زيدٍ»، ويستثنى منه ما إذا كان المضاف جزءَ المضاف إليه أو جاز قيام المضاف إليه مقام المضاف فإنه يجوز التقديم حينئذ ولو على قلة نحو «يتحرّك ماشيًا يدُ زيد» و«نتبع حنيفًا ملّةَ إبراهيمَ»، وإن كان مجرورًا بحرف الجر ففي جواز التقديم خلاف، نقل عن ابن كيسان وابن علي وابن برهان الجواز كما في قوله تعالى ﴿وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبا:٢٨] وسيبويه وأكثر البصرية يمنعون التقديم؛ لئلاّ يلزم جواز تقديم التابع والفرع على ما لايجوز تقديم المتبوع والأصل عليه، وهو المختار عند المصـ ولهذا أطلق المجرور وقال (**على**) القول (**الأصح**) لكنّ الآية حجّة عليهم، ولو تعسّفوا في الجواب عنها بجعل «كافة» بمعنى مانعًا عن الكفر والكبائر حالاً عن الكاف، أو بجعله صفة مصدر أي: رسالة كافة أي: عامّة شاملة للناس، أو بجعله مصدرًا كالكاذبة والعافية أي: تكفّ كفًّا (**وكل ما**) أي:كل لفظ (**دلّ على هيئة**) أي: صفة (**صحّ أن يقع حالاً**) سواء كان ذلك اللفظ مشتقًّا أو جامدًا، وفيه ردّ على جمهور النحاة؛ لأنهم شرطوا فى الحال أن تكون مشتقّة ويؤوّلون الجوامد بالمشتق (**مثل «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا»**) فإنّ «بسرًا» و«رطبًا» حالان لأنهما يدلان على صفة البسرية والرطبية مع أنهما جامدان، ومعناه أن هذا التمر المشار إليه أطيب حال كونه بسرًا من نفسه حال كونه رطبًا، والعامل فيهما «أطيب»، واعلم أنّ أول ما بدأ من النخل «طَلْع» ثم «خَلال» بالفتح ثم «بَلَح» بالتحريك ثم «بُسْر» ثم

وقد تكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير أو بالواو أو بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما ....

«رُطَب»، ومن الأحوال الغير المشتقة قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢] وقوله تعالى ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧] ونحو «جاء زيد رجلاً بهيًا» و«جاء زيد أسدًا» و«بعت الشاء شاةً ودرهمًا» و«بعت البر منًّا بدرهم» و«ادخلوا رجلاً رجلاً» أي: مترتبين، و«هذا حديدك خاتمًا» و«هذا تمرك عجوةً» (**وقد تكون**) الحال (**جملة خبرية**) لأن الهيأة كما يدل عليها المفرد تدل عليها الجملة، وإنما قيدها بالخبرية؛ لأن الجملة الإنشائية لا تقع حالاً ولا صفة ولا صلة، فإن الحال خبر عن ذى الحال فى المعنى والجملة الإنشائية لا تصلح خبرًا عن شيء (**فالاسمية**) أي: إذا وقعت الجملة حالاً فالجملة الاسمية متلبّسة (**بالواو والضمير**) معًا نحو «جئت وأنا راكب»؛ لأن الاسمية قويّة فى الاستقلال لاستقلال جزئيها فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة وهي الواو والضمير معًا (**أو**) متلبّسة (**بالواو**) وحدها، كقوله عليه الصلاة والسلام: «كنت نبيًّا وآدم بين الروح والجسد»؛ لأن الواو فى الأصل للجمع مع السابق وتقع فى الابتداء فهي تدلّ على الربط فى أول الأمر، ولايخفى أن ربط الاسمية الحالية بالواو والضمير معًا أو بالواو فقط إنما يكون فى الحال المنتقلة، وأمّا فى الحال المؤكِّدة فلا يجوز فيها الربط بالواو؛ لأنها لا تدخل بين المؤكَّد والمؤكِّد لشدة الاتصال بينهما نحو «هو الحق لا شك فيه» (**أو**) متلبّسة (**بالضمير**) وحده (**على ضعف**) لأن الضمير لا يجب أن يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط في أوّل الأمر نحو «كلمته فوه إلى فيّ» فلا بدّ من الواو على الصحيح، وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو «خرجت زيد بالباب» لكنه قليل، والجملة المصدرة بـ«ليس» وإن كانت فعلية حقيقة لكنه في حكم الاسمية (**والمضارع المثبت**) المراد به الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيه مضارعًا مثبتًا من قبيل ذكر الجزء وإرادة الكل، فهو إذا وقع حالاً متلبّس (**بالضمير وحده**) لأنه يشابه لاسم الفاعل لفظًا ومعنى وهو مستغن عن الواو فكذا المضارع نحو «جاءني عمرو يضرب غلامه»، ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوّه عن حرف الاستقبال كالسين و«لن» ونحوهما، وقد جاء المضارع المثبت بالواو أيضًا كما في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة:٤٤]، وفي قولهم «قمت وأصك وجهه» أي: أضرب وجهه، لانها جملة وإن شابهت مفردًا، أو محمول على حذف المبتدأ أي: وأنتم تنسون إلخ، وانا أصكّ إلخ، فيكون فى التقدير جملة اسمية فلا يرد نقضًا (**وما سواهما**) أي: سوى الجملة

بالواو والضمير أو بأحدهما ولا بد في الماضي المثبت من «قد» ظاهرة أو مقدرة ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة ....

الاسمية والمضارع المثبت وهو المضارع المنفيّ والماضي المثبت والماضي المنفيّ، متلبّسٌ (**بالواو والضمير**) معًا (**أو بأحدهما**) وحده من غير ضعف نحو «جاء زيد ولا يركب» و«جاء زيد ولايركب الغلام» و«جاء زيد لا يركب»، وكذا «جاء زيد وقد ركب» و«جاء زيد وقد ركب الغلام» و«جاء زيد ركب غلامه»، وكذا «جاء زيد وما ركب» و«جاء زيد وما ركب الغلام» و«جاء زيد ما ركب» (**ولا بد في الماضي المثبت**) الواقع حالاً (**من**) لفظة (**«قد»**)؛ لأن المتبادر أنّ الماضي المثبت الواقع حالاً سابق على زمان صدور الفعل من صاحب الحال وقد مُنع اختلاف الحال وعاملِها زمانًا فالتزمت «قد» لتقرب الحال إلى عاملها مجازًا، أمّا في الماضي المنفي فلا تجب لأن النفي فيه يستمرّ فيشمل زمان العامل بحكم الاستصحاب (**ظاهرةً**) أي: سواء كانت «قد» ظاهرة كما مرّ (**أو مقدّرة**) كما في قوله تعالى ﴿جَآءُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ﴾ [النساء:٩٠] أي: قد حصرت إلخ (**ويجوز حذف العامل**) في الحال عند وجود القرينة الحالية (**كقولك للمسافر**) أي: لمن يريد السفر (**«راشدًا مهديًّا»**) أي: اذهب حال كونك مدلولاً على الطريق المستقيم الموصِل إلى المقصود، فحذف «اذهب» بقرينة حال المخاطِب، أو المقالية كقولك «راكبًا» في جواب من قال «كيف جئت؟» أي: «جئت راكبًا»، فحذف «جئت» بقرينة السؤال، ويجب حذف العامل في مواضع منها: ما إذا بيّن الحالُ ازديادَ شيءٍ وكانت مقرونةً بالفاء أو بـ«ثم» نحو «بعت الكتاب بدرهم فصاعداً» أي: فذهب الثمن صاعداً، و«قرأت كل يوم جزءًا من القرآن فصاعداً» أي: فذهب الجزء صاعداً، ومنها ما وقع الحال نائبًا عن الخبر نحو «ضربي زيدًا قائمًا»، ومنها أسماء جامدة تتضمّنُ توبيخًا على ما لاينبغي من التقلّب في حال نحو «أ تميميًّا مرّةً وقيسيًّا أخرى» أي: أ تتحوّل تميميًّا إلخ، ومنها صفات تتضمّن توبيخًا على ما لاينبغي من الحال نحو «أقائمًا وقد قعد الناس» أي: تقوم قائمًا إلخ، وكون «تميميًّا» و«قائمًا» من قبيل الحال عند السيرافي، أمّا سيبويه فالأوّل عنده منصوب على المصدرية أي: «تحوّل هذا التحول» والثاني قائم مقام المصدر أي: «أ تقوم قيامًا إلخ» (**ويجب**) حذف العامل (**في**) الحال (**المؤكِّدة**) وهي الحال التي لا تنتقل من صاحبها غالبًا، وهي إمّا لتقرير مضمون الجملة كما في قوله تعالى ﴿هٰذِهٖ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ اٰيَةً﴾ [الأعراف:٧٣] وفي «أنت الرجل كاملاً» و«هو زيد معروفًا» و«هو الحجّاج سفاكَ الدماء»، وإمّا للاستدلال على مضمونها كما في قولك «هو

مثل زيد أبوك عطوفا أي: أحقه وشرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة فالأوّل عن مفرد ....

المسكين مرحومًا» و«أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد» و«هو الحق مصدِّقًا»، وإنما سمّي الكل مؤكِّدة لأن في الاستدلال أيضًا نوعَ تاكيدٍ للمدلول (**مثل «زيد أبوك عطوفًا»**) فـ«عطوفًا» حال مؤكِّدة لأن العطف لا ينتقل عن الأب غالبًا (**أي: أحقّه**) عطوفًا» أي: «أثبتّه عطوفًا»، فحذف «أحقّه» وجوبًا (**وشرطها**) أي: شرط الحال في وجوب حذف عاملها (**أن تكون**) الحال المؤكِّدة (**مقرّرة**) أي: مؤكِّدة (**لمضمون جملة**) فإن كانت مقررة لجزء الجملة لا يجب الحذف كما في قوله تعالى:﴿إِنَّآ اَرْسَلْنَآ اِلَيْكُمْ رَسُوْلًا﴾ [المزمل:١٥] (**اسمية**) صفة «جملة» فإن كانت مقرّرة لمضمون جملة فعلية لا يجب الحذف أيضًا كما في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهٗ لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ وَالْمَلٰٓئِكَةُ وَاُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨] و﴿وَلَّوْا مُدْبِرِيْنَ﴾ [النمل:٨٠] ولما فرغ عن الحال شرع في التمييز فقال (**التمييز**) أي: منه التمييز، ويقال له التبيين والتفسير والمميِّز بكسر الياء (**ما**) أي: هو اسم جنس (**يرفع الإبهام**) أي: يزيل الخفاء، وفيه احتراز عن البدل؛ لأنه لا يزيل الخفاء عن المبدل منه فإنه تركُ مبهمٍ وإيرادُ معيّنٍ (**المستقِرّ**) بكسر القاف صفة «الإبهام» أي: يرفع الإبهام الثابت في الوضع، وفيه احتراز عن صفةٍ لفظ مشترك في نحو «رأيت عينًا جارية» فإنّ «جارية» يرفع الإبهام عن «عينًا» لكنه ليس بمستقر في وضعه بل نشأ في الاستعمال لتعدد الموضوع له (**عن ذات**) متعلق بـ«يرفع»، وفيه احتراز عن الصفة والحال في قولك «جاءني رجل طويل» و«مررت بهند راكبةً» فانهما يرفعان الإبهام المستقر ولكن لا عن ذات بل عن وصف (**مذكورة**) صفة «ذات» نحو «عندي رطل زيتًا» فإن «زيتًا» اسم جنس يرفع الإبهام عن ذات «رطل» (**أو مقدّرة**) نحو «طاب زيد عِلمًا» فإنّ «علمًا» اسم جنس يرفع الإبهام عن ذات مقدّرة؛ إذ لا إبهام في «طاب» ولا في «زيد» ولا في النسبة بل المبهمُ هو الأمر المقدّر فإنه في قوة قولنا «طاب أمر من أمور زيد» وفُسّر ذلك الأمرُ بـ«علمًا»، فالمبهم في الحقيقة هو الأمر المنسوب إلى زيد لا النسبة، وقولهم: «إنه تمييز عن النسبة» مجاز نظرًا إلى أنّ الإبهام ناش عن جهة النسبة، وفي قوله «مذكورة أو مقدرة» إشارة إلى أن التمييز على قسمين أحدهما مايرفع الإبهام عن ذات مذكورة، والثاني ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة (**فـ**) القسم (**الأوّل**) أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة (**عن مفرد**) كلمة «عن» للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهٗ عَنْ اَمْرِيْ﴾ [الكهف:٨٢] وقوله تعالى: ﴿فَاَزَلَّهُمَا الشَّيْطٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة:٣٦] تفيد أنّ ما بعدها سبب

مقدار غالبا إمّا في عدد نحو عشرون درهما وسيأتي وإمّا في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا.................

لما قبلها أي: القسم الأوّل من التمييز لأجل المفرد والمفرد لإبهامه سبب للتمييز، أو هى بمعنى «بعد» كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الإنشقاق:١٩] أي: القسم الأوّل من التمييز بعد مفرد، أو معناه أن القسم الأوّل يرفع الإبهام عن مفرد، والمراد بالمفرد الاسم التامّ بالتنوين لفظًا أو تقديرًا أو بالإضافة أو بنون التثنية أو بنون مشابهة بنون الجمع، ثم ما يرفع الإبهام عن مفرد يرفع عن مفرد (**مقدار**) وهو ما يقدّر به الشيء وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس (**غالبًا**) أي: في أكثر المواضع؛ لأن الإبهام في المقدار أكثر (**إمّا في عدد**) حال عن «مفرد مقدار» أي: حال كونه متحقّقًا في عدد (**نحو «عشرون درهمًا»**) فـ«درهمًا» تمييز يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار حال كونه في عدد وهو «عشرون»، وهو تامّ بنون مشابهة بنون الجمع، إن قلت «عشرون» مفرد مقدار وهو بعينه العدد فكيف يصحّ أنه فيه وما هو إلاّ ظرفية الشيء لنفسه! قلت: لا، بل هو ظرفية الخاصّ للعامّ فإنّ المفرد المقدار عام يشمل العدد وغيره، و«عشرون» خاص (**وسيأتي**) بيان تمييز العدد في باب أسماء العدد (**وإمّا في غيره**) أي: غير العدد كالوزن وغيره (**نحو**) «عندي (**رطل زيتًا**») مثال لتحقّق المفرد المقدار في الوزن، وهو تامّ بالتنوين، والرطل بكسر الراء وفتحها نصف منّ، والمراد به الموزون وهو مبهم، وقوله «زيتًا» يرفع إبهامه (**و**) نحو «عندي (**منوان سمنًا**») مثال لتحقّق المفرد المقدار في الوزن، وهو تامّ بنون التثنية، والمنوان تثنية «منًا» بالقصر وهو أفصح من المنّ بالتشديد، وهو مرادف المدّ (**و**) نحو (**«على التمرة مثلها زبدًا»**) مثال لتحقّق المفرد المقدار في المقياس، وهو تامّ بالإضافة، ومثال تحقّق المفرد المقدار في الكيل نحو «عندي راقود برًا» فإنّ «راقود» مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعًا، ومثال تحقّقه في المساحة نحو «عندي ذراع ثوبًا»، وإنما اقتصر المصـ على الأمثلة الثلاثة؛ لأن مقصوده ليس استيفاء أقسام المقادير بل المقصود التنبيه على ما يتم به الاسم؛ لأنه الناصب للتمييز، وما يتمّ به الاسم هو التنوين كما في المثال الأوّل والنون كما في الثاني والإضافة كما في الثالث، وقد يتمّ الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز، وذلك في شيأين أحدهما الضمير المبهم فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجّب نحو «نعم رجلاً زيد» و«لله درّه رجلاً»، والثاني اسم الإشارة نحو قوله تعالى:﴿مَاذَآ اَرَادَ اللّٰهُ بِهٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة:٢٦] فالناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة لا الفعل، إن قلت: إنّ «عشرون» و«رطل» و«منوان» و«مثل التمرة» وكذا «راقود» و«ذراع» كلّها مقادير معيّنة معلومة لا إبهام فيها! قلنا المراد بها المعدود والموزون والمقيس والمكيل والممسوح وهي كلّها مبهمة خفيّة

فيفرد إن كان جنسا إلا أن يقصد الأنواع ويجمع في غيره ثم إن كان بتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة وإلا فلا وعن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض أكثر ....

غير معلومة، والتمييزات رافعة لإبهامها (**فيفرد**) الفاء للتفصيل، أي: لايثنى ولايجمع التمييز عن مفرد مقدار ولوكان مثنى أو مجموعًا (**إن كان**) التمييز (**جنسًا**) وهو ما يطلق مجردًا عن التاء على القليل والكثير كالماء يطلق على القطرة والبحر، فلا يقال «عندي رطلان زيتين أو أرطال زيوتًا» (**إلاّ أن يقصد الأنواع**) مستثنى مفرغ أي: يفرد التمييز في جميع الأوقات إلاّ وقت قصد الأنواع؛ لأنه لايدل لفظ الجنس مفردًا على الأنواع فلا بد من أن يُثنّى لقصد النوعين المختلفين ويُجمعَ لقصد الأنواع المختلفة، فيقال «عندي رطل زيتين أو زيوتًا» (**ويُجمع**) ويُثنّى التمييز على طبق القصد (**في غيره**) أي: غير الجنس، فيقال «عندي عدل ثوبين أو أثوابًا» (**ثم إن كان**) أي: إن وجد المفرد المقدار متلبسًا (**بتنوين**) لفظًا لا تقديرًا (**أو بنون التثنية جازت الإضافة**) أي: إضافة المفرد المقدار إلى التمييز جوازًا شائعًا كثيرًا لحصول الغرض ورفع الإبهام مع التخفيف وهو إسقاط التنوين ونون التثنية، تقول «عندي رطل زيتٍ أو رطلا زيتٍ» (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن المفرد المقدار متلبِّسًا بتنوين أو بنون التثنية بل كان متلبِّسا بنون مشابهة بنون الجمع أو بالإضافة (**فلا**) يجوز الإضافة، لأنه لو أضيف المفرد المقدار المتلبس بالإضافة يلزم إضافة المضاف وهو لا يجوز، أمّا المتلبِّس بنون مشابهة بنون الجمع فإنه قد يضاف إلى غير التمييز نحو «هذا عشرو رمضان» بمعنى أنه اليوم العشرون من رمضان، فلو أضيف إلى التمييز لم يعلم أنه من قبيل إضافة المميَّز إلى التمييز أو من غيره، إن قلت إنّ المميِّز في «الزيدون حسنون أوجهًا» ليس متلبِّسًا بتنوين ولا بالنون المشبابهة مع أنه يجوز إضافته إلى التمييز تقول «الزيدون حسنو أوجه» فقول المصـ «وإلاّ فلا» ليس بسديد، قلنا كلامنا في قسم التمييز الأول وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة، وهذا يرفع الإبهام عن النسبة، أو قلنا بحثُنا في المفرد المقدار التامّ بتنوين أو بنون التنثية أو بنون مشابهة و«حسنون» ليس بمقدار ولا تامّ بالمعنى المذكور، فلا يدخل في الحكم المذكور (**وعن غير مقدار**) عطف على قوله «عن مقدار» أي: القسم الأوّل من التمييز يرفع الإبهام عن مفرد مقدار وعن مفرد غير مقدار (**مثل**) «عندي (**خاتم حديدًا**)» فإن «خاتم» مفرد غيرُ مقدار تامّ بتنوين مبهمٌ باعتبار أنه من جنس الذهب أو الفضة أو غيرهما، و«حديدًا» يرفع إبهامه بأنه من جنس الحديد (**والخفض**) أي: جرّ التمييز لإضافة غير المقدار إليه (**أكثر**) في الاستعمال من نصبه على التمييز؛ وذلك لأن الأصل في المبهمات المقدار

والثاني عن نسبة في جملة أو ماضاهاها مثل طاب زيد نفسا وزيد طيب أبا وأبوة ودارا وعلما أو في إضافة مثل يعجبني طيبه أبا وأبوة ودارا وعلما ولله دره فارسا ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه

لتوغّله في الإبهام فهو طالب للتمييز فناسب نصب التمييز على التمييز للتنصيص على التمييز بخلاف غير المقدار فانه ليس بهذه المثابة فهو قاصر عن طلب التمييز فلا حاجة إلى نصب التمييز (**و**) القسم (**الثاني**) من التمييز أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة (**عن نسبة**) أي: لأجل نسبة كائنة (**في جملة أو**) في (**ماضاهاها**) من المُضاهاة وهي المشابهة أي: ماشابه جملة، وهو أسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفةُ المشبهة والمصدر وكل ما فيه معنى الفعل نحو «العين ممتلئة ماءًا» و«الأرض مفجرة عيونًا» و«زيد أفضل علمًا» و«العلم حسن نفعًا» و«أعجبني نفعه علمًا» و«حسبك الأمّة إجماعًا» أي: يكفيك الأمّة إجماعًا (**مثل «طاب زيد نفسًا»**) مثال تمييز عن نسبة كائنة في جملة، والتمييز فيه عين غير إضافي مختصٌّ بالمنتصب عنه وهو «زيد» أي: طاب نفسُ زيد (**و«زيد طيّب أبًا»**) مثال تمييز عن نسبة كائنة في شبه الجملة، والتمييز فيه عين إضافي، يحتمل أن يكون للمنتصب عنه وهو الضمير المستتر فالمعنى: طاب أبوةُ زيد، ويحتمل أن يكون لمتعلّقه فالمعنى: طاب أبو زيد (**و**) «زيد طيّب (**أبوةً**») مثال تمييز عن نسبة في شبه الجملة، والتمييز فيه عرض إضافي مختصٌّ بمتعلّقه فالمعنى: زيد طيّب أبوتُه (**و**) «زيد طيّب (**دارًا**») مثال تمييز عن نسبة في شبه الجملة، والتمييز فيه عين غير إضافي مختصٌّ بمتعلّق المنتصب عنه فالمعنى: طاب دارُ زيد (**و**) «زيد طيّب (**علمًا**») مثال تمييز عن نسبة في شبه الجملة، والتمييز فيه عرض غير إضافي مختصٌّ بمتعلّق المنتصب عنه (**أو**) عن نسبة كائنة (**في إضافة مثل «يعجبني طيبه**) نفسًا و(**أبًا وأبوةً ودارًا وعلمًا»**) هذه الأمثلة على وفق مامرّ، والتمييز فيها عن نسبة في إضافة وهو غير صفة مشتقة (**«ولله درّه فارسًا»**) مثال تمييز عن نسبة في إضافة وهو صفة مشتقة، ففيه إشارة إلى أنّ التمييز قد يكون صفة مشتقة، وكون «فارسًا» تمييزًا عن نسبة مبنيٌّ على أن يكون ضمير «درّه» معيّنًا معلومًا، وإن جعلته مبهمًا كضمير «ربّه رجلاً» كان تمييزًا عن مفرد كما ذهب إليه صاحب المفصّل، ثم الدرّ في الأصل ما يدر أي: ينزل من الضرع والغيم من اللبن والمطر، وهو ههنا كناية عن فعلِ الممدوح والصادرِ عنه، وإنما نسب فعله إليه تعالى قصدًا للتعجّب منه؛ لأن الله تعالى منشيء العجائبات فكل شيء يريدون التعجّب منه ينسبونه إليه ويضيفونه إليه، فمعنى «لله دره»: ما أعجب فعله (**ثم إن كان**) التمييز عن النسبة (**اسمًا**) غير صفة (**يصحّ جعله لِما انتصب عنه**) وهو ما نسب إليه عامل التمييز،

جاز أن يكون له ولمتعلقه وإلا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد إلا إذا كان جنسا إلا أن يقصد الأنواع وإن كان صفة كانت له ...

والمراد بصحّة جعل الاسم له أن يصحّ إطلاق التمييز عليه نحو «طاب زيد أبًا» فإنّ التمييز اسم غير صفة و«زيد» منتصب عنه ويصحّ جعل التمييز له بأن يقال: «زيد أب» (**جاز أن يكون**) التمييز (**له**) أي: للمنتصب عنه (**و**) جاز أن يكون (**لمتعلّقه**) أي: لمتعلّق ما انتصب عنه، فإن جعلت التمييز في المثال المذكور للمنتصب عنه كان معناه: طاب أبوةُ زيد، وإن جعلته لمتعلّقه كان معناه: طاب أبو زيد (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن التمييز اسمًا يصحّ جعله لِما انتصب عنه (**فهو لمتعلِّقه**) خاصّة، نحو «طاب زيد أبوة أو علمًا أو دارًا» فإن هذه الأسماء لايصحّ أن تجعل لزيد لعدم صحّة إطلاقها عليه فهي لمتعلّقه فمعناه: طاب أبو زيد أو علمُ زيد أو دارُ زيد (**فيطابق**) الفاء للتفصيل، أي: يطابق التمييز (**فيهما**) أي: في الصورتين المذكورين (**ما قصد**) من الإفراد والتثنية والجمع، أي: إن كان المقصود الإفرادَ يؤتى بالمفرد نحو «طاب زيد أبًا أو دارًا» وإن كان المقصود التثنيةَ يؤتى بالمثنّى نحو «طاب الزيدان أبوين أو دارين» وإن كان المقصود الجمعَ يؤتى بالمجموع نحو «طاب الزيدون آباءً أو أدورًا» لأن صيغة المفرد لا تصلح إطلاقًا على المثنّى والمجموع (**إلاّ إذا كان**) التمييز (**جنسًا**) استثناء مفرّغ أي: يطابق التمييز في الصورتين ما قصد في جميع الأوقات إلاّ وقت كون التمييز جنسًا فإنه يكفي حينئذ أن يؤتى به مفردًا ولو قصد التثنية أو الجمع؛ لأن الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى التثنية والجمع نحو «طاب الزيدان أبوة أو علمًا» و«طاب الزيدون أبوة أو علمًا» (**إلاّ أن يقصد**) بالتمييز (**الأنواع**) استثناء مفرّغ، والمراد بالأنواع ما فوق الواحد، أي: يفرد التمييز إذا كان جنسًا في جميع الأوقات إلاّ وقت قصد الأنواع المختلفة فإنه لا بدّ حينئذ من أن يؤتى به مثنّى إذا قصد نوعان ومجموعًا إذا قصد أنواع؛ لأن صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى نحو «طاب الزيدان علمين» إذا أردت أن أحد هما طيّب باعتبار علم الكلام مثلاً والثاني باعتبار علم الفقه، و«طاب الزيدون علومًا» إذا أردت أن كل واحد منهم طيّب باعتبار نوع من العلم (**وإن كان**) التمييز عن النسبة (**صفةً**) حقيقةً بأن كان التمييز اسم الفاعل أو المفعول أو التفضيل أو صفةً مشبهة نحو «طاب زيد معلّمًا»، أو تأويلاً نحو «كفى زيد رجلاً» فإن «رجلاً» مؤوّل بالكامل في الرجولية أي:كفى زيد كاملاً في الرجوليّة (**كانت**) الصفة (**له**) أي: لِما انتصب عنه لا لمتعلّقه؛ لأن الصفة تقتضي موصوفًا فالمذكور أولى بأن يحمل الصفة عليه، فإذا قلت «طاب زيد معلّمًا» كان المعلِّم هو زيدًا لا معلِّمَ زيد، بخلاف الاسم المحض نحو «طاب زيد أباً» فإنه يحتمل أن يكون الأب هو زيدًا

وطبقه واحتملت الحال ولا يتقدم التمييز على عامله والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد المستثنى متصل ومنقطع ....

ويحتمل أن يكون أبا زيد كما عرفت (**وطِبْقَه**) عطف على قوله «له»، والطبق بالكسر مصدر بمعنى المطابقة أي: إن كان التمييز صفة كانت تلك الصفة صفة للمنتصب عنه ومطابقة له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث؛ لأنها حاملة لضميره فلا بدّ من المطابقة تقول: «طاب زيد فارسًا» و«طاب الزيدان فارسَين» و«طاب الزيدون فارسِين» و«طابت هند معلمة» (**واحتملت الحالَ**) عطف على قوله «كانت له» أي: واحتملت تلك الصفة أن تكون حالاً؛ لأن المعنى كما يستقيم على التمييز يستقيم على الحال فمعنى «طاب زيد فارسًا» على الأول أنه طيّب من حيث إنه فارس، وعلى الثاني أنه طيّب حال كونه فارسًا (**ولا يتقدم التمييز على عامله**) بالاتفاق إذا كان العامل اسمًا تامًّا، فلا يقال: «عندي درهمًا عشرون» و«عندي زيتًا رطل» و«عندي سمنًا منوان» و«على التمرة زبدًا مثلها» و«عندي برًا راقود» و«عندي ثوبًا ذراع» (**و**) المذهب (**الأصح أن لا يتقدم**) التمييز (**على الفعل**) العامل فيه ولا على شبهه مطلقًا؛ وذلك لأن غرض التمييز سواء كان عامله جامدًا أو فعلاً أو شبهَه هو البيان بعد الإجمال ليكون أوقع، وعلى تقدير التقديم يفوت هذا الغرض كما لا يخفى، لكنّ البيان بـ«من» البيانية لا يمنع التقديم قال الله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه:٧٨] (**خلافًا**) أي: يخالف هذا المذهب خلافًا (**لـ**) مذهب أبي عثمان (**المازني و**) أبي العبّاس (**المبرّد**) فإنهما يجوّزان تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً أو شبهَه من اسم الفاعل واسم المفعول نظرًا إلى قوة العامل، أمّا الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فلا يتقدم عليها التمييز بالاتفاق؛ لأنها ضعيفة في العمل، ولما فرغ عن التمييز شرع في المستثنى المنصوب، وذكر سائر أحكام المستثنى اسطرادًا وتبعًا فقال (**المستثنى**) وهو في اللغة: المصروف، إنما سمّي هذا القسم من المنصوبات بذلك؛ لأن المتكلّم يصرفه عن الحكم أي: يمنعه عن الدخول فيه، وفي اصطلاح النحاة على قسمين أحدهما (**متصل و**) الثاني (**منقطع**) ويسمّى منفصلاً أيضًا، وإنما قسّمه أولاً ثم عرّف كل واحد منهما على حدة؛ لأن المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل وماهيتهما مختلفتان فإن الأول مخرج والثاني غير مخرج، فلم يمكن جمعهما في تعريف واحد بحيث يفيد تصوّر معنى كلٍّ منهما ممتازًا عن الآخر وإن أمكن تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما بأن يقال مثلا: هو المذكور بعد إلاّ وأخواتها، لكنه تعريف بالأعمّ لا يفيد تصوّر

فالمتصل هو المخرج عن متعدد لفظا أو تقديرا بـ«إلا» وأخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج وهو منصوب إذا كان بعد «إلا» غير الصفة في كلام موجب أو مقدما على المستثنى منه .....

ماهيّة كلّ منهما (**فالمتصل**) الفاء للتفسير (**هو**) الاسم (**المخرَج**) بفتح الراء، احتراز عن المستثنى المنقطع (**عن**) حكم شيء (**متعدد**) باعتبار الجزئيات نحو «ما جاء أحد إلاّ زيد» أو باعتبار الأجزاء نحو «ما اشتريت العبد إلاّ نصفه» (**لفظًا**) أي: ملفوظًا كان ذلك المتعدد كما في المثالين (**أو تقديرًا**) أي: مقدرًا نحو «ما جاء إلاّ بكر» تقديره «ما جاء أحد إلاّ بكر» (**بـ«إلاّ»**) متعلق بقوله «المخرج» أي: هو المخرج بواسطة «إلاّ» (**وأخواتها**) أي: أخوات «إلاّ»، وهي «غير» و«سوى» و«حاشا» و«ليس» و«لايكون»، وفيه احتراز عن مخرج عن متعدد لا بـ«إلاّ» وأخواتها بل بغيرها نحو «جاء القوم المخرج منهم زيد» و«جاء القوم المستثنى منهم زيد» فإنّ زيدًا ليس بمستثنى اصطلاحًا، وفي الاستثناء المتصل إشكال مشهور وهو أن «زيدًا» في «جاء القوم إلاّ زيدًا» لا يخلو إما أن يكون داخلاً في القوم أو خارجًا عنه، وعلى الثاني لا يكون مخرَجًا؛ لأن إخراج الشيء عن الشيء فرع دخوله فيه فلا يكو ن متصلاً، وعلى الأول يلزم الكذب والتناقض الصريح، مع أنه واقع في كلام العقلاء بل في كلام الخالق عز وجل، والجواب أن المنسوب إليه ههنا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض (**و**) المستثنى (**المنقطع**) هو الاسم (**المذكور بعدها**) أي: بعد «إلاّ» وأخواتها من «غير» و«بَيد» فإنّ المنقطع لا يقع إلاّ بعد هذه الثلاث (**غير مخرج**) عن متعدد، لكونه غير داخل في المستثنى منه فالمستثنى المنقطع هو الذي لم يكن داخلاً في المستثنى منه قبل الاستثناء سواء كان من جنس المستثنى منه كقولك مريدًا القومَ الخالين عن زيد «جاءني القوم إلاّ زيدًا» أو لم يكن من جنسه كقولك: «جاء القوم إلاّ حمارًا»، ولما كان المستثنى على خمسة أقسام في الإعراب شرع في بيان كل واحد منها تفصيلاً فقال (**وهو**) أي: المستثنى سواء كان متصلاً أو منقطعًا (**منصوب**) وجوبًا (**إذا كان**) المستثنى واقعًا (**بعد «إلاّ»**) خاصّة (**غير الصفة**) صفةُ «إلاّ»، وإنما قيدها به بيانًا للواقع، وإلاّ فلا يقع المستثنى بعد «إلاّ» التى هي للصفة بل المذكور بعدها تابع لما قبلها في الإعراب نحو «جاءني رجال إلاّ زيد» و«رأيت رجالاً إلاّ زيدًا» و«مررت برجال إلاّ زيدٍ»، فلاحاجة إلى التقييد (**في كلام موجب**) تام، والكلام الموجب في الاصطلاح ما لم يكن فيه نفي ولا نهي ولا استفهام، والتام في الاصطلاح ما يكون المستثنى منه مذكورًا فيه نحو «جاءني القوم إلاّ زيدًا» (**أو**) إذا كان المستثنى (**مقدمًا على المستثنى منه**) سواء كان في كلام موجب نحو «جاء إلاّ

أو منقطعا في الأكثر أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر أو ما خلا وما عدا وليس ولا يكون ويجوز فيه النصب ويختار البدل في ما بعد «إلاَّ» في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ....

زيدًا القومُ»، أو في غير موجب نحو «ما جاء إلاّ زيدًا القوم» (**أو**) إذا كان المستثنى (**منقطعًا**) واقعًا بعد «إلاّ»، سواء كان في كلام موجب نحو «جاء القوم إلاّ حمارًا»، أو في غير موجب نحو «ما جاء القوم إلاّ حمارًا» (**في الأكثر**) خبر مبتدأ محذوف، أي: النصب في المنقطع في أكثر اللغات، وهي لغات أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون، والجملة اعتراضية للتنبية على الخلاف (**أو**) إذا (**كان**) المستثنى واقعًا (**بعد «خلا»**) من «خلا يخلو خُلُوًّا» بضم الخاء وسكون اللام، يتعدى إلى المفعول بـ«من» نحو «خلت الديار من أنيس»، والتزموا في باب الاستثناء الحذفَ والإيصالَ فيتعدى بنفسه نحو «جاء القوم خلا زيدًا» (**و**) بعد (**«عدا»**) من «عدا يعدو عدوًا» بمعنى المجاوزة، يتعدى بنفسه نحو «جاء القوم عدا زيدًا»، والمستثنى الواقع بعدهما مفعول به وفاعلهما ضمير راجع إلى مصدر الفعل المقدم، وهما في محل النصب على الحالية أي: «جاء القوم قد خلا أو عدا مجيئهم زيدًا» (**في الأكثر**) خبر مبتدأ محذوف أي: النصب في المستثنى الواقع بعد «خلا» و«عدا» في أكثر الاستعمالات، والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف في الاستعمال، فإنه قد أجيز الجر بهما على أنهما حرفا جرٍّ (**أو**) كان واقعًا بعد (**«ما خلا» و**) بعد (**«ما عدا»**) بلا خلاف؛ لأن «ما» فيهما مصدرية مختصّة بالأفعال نحو «جاء القوم ماخلا أو ماعدا زيدًا» أي:جاء القوم وقتَ خلو مجيئهم أو وقت مجاوزة مجيئهم زيدًا، فهما في محل النصب على الظرفية بتقدير المضاف (**و**) كذا بعد (**«ليس»**) نحو «جاء القوم ليس زيدًا» (**و**) بعد (**«لايكون»**) نحو «جاء القوم لا يكون زيدًا»، وإنما وجب النصب بعدهما لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، والتزموا في باب الاستثناء أن يكون اسمها ضميرًا وهو راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المقدم، وهما في محل النصب على الحالية، فالمعنى: «جاء القوم ليس أو لايكون الجائي منهم زيدًا» (**ويجوز فيه**) أي: في المستثنى (**النصبُ**) على الاستثناء (**ويختار البدل**) أي: يختار جعله بدلَ البعض عن المستثنى منه، وهذه الجملة اعتراضية لبيان الوجه المختار (**في ما**) هذا الظرف بدل عن الظرف الأول بدلَ البعض أي: يجوز النصب مع كون البدل مختارًا في مستثنى واقع (**بعد «إلاّ»**) لا بعد غيرها من أدوات الاستثناء (**في كلام غير موجب**) حال من «ما»، أي: حال كون ذلك المستثنى واقعًا في كلام فيه نفي أو نهي أو استفهام (**و**) قد (**ذكر المستثنى منه**) الجملة حال من قوله «كلام غير موجب» بتقدير «قد» كما أشرنا إليه (**مثل**) قوله تعالى:

﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وإلا قليلا ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني إلا زيد إلا أن يستقيم المعنى مثل قرأت إلا يوم كذا ومن ثم لم يجز مازال زيد إلا عالما................................

(﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾) [النساء:٦٦] برفع «قليل» على أنه بدل من الضمير البارز المرفوع في «فعلوه» (**وإلاّ قليلاً**) بالنصب على أنه مستثنى عنه، وإيراد النصب في قوله «إلاّ قليلاً» إنما على سبيل المشاكلة لا على أنه يجوز في القران، ثم اعلم أنه لا بدّ في هذا القسم من اشتراطِ أن لا يكون المستثنى متراخيًا عن المستثنى منه؛ إذ لوكان متراخيًا عنه لم يكن البدل مختارًا نحو «ما جاءني أحد حين كنت جالسًا إلاّ زيدًا»، ومن اشتراطِ أن لا يكون الكلام ردًّا لكلام تضمّن الاستفهام؛ إذ لوكان ردًّا له فالأولى هو النصب نحو «ما قام القوم إلاّ زيدًا» في جواب من قال: «أقام القوم إلاّ زيدًا» (**ويعرب**) المستثنى (**على حسَب العوامل**) أي: وفق اقتضاء العامل، فإن اقتضى الرفعَ يُرفع، وإن اقتضى النصبَ ينصب، وإن اقتضى الجر يُجرّ (**إذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو**) أي: والحال أن يكون المستثنى واقعًا (**في**) كلام (**غير الموجب**)، وإنما اشترط كون المستثنى في كلام غير موجب (**ليفيد**) الكلام معنى صحيحًا (**مثل «ما ضربني إلاّ زيد»**) و«ما ضربت إلاّ زيدًا» و«ما مررت إلاّ بزيد»، فهذه الجمل مفيدة لمعنى صحيح لوجود الشرط؛ إذ يصحّ أن لا يضرب المتكلّمَ أحدٌ سوى زيد، بخلاف «ضربني إلاّ زيد» فإنه لايصحّ أن يضرب المتكلم كل واحد سوى زيد، ثم هذا المستثنى يسمّى «مفرَّغًا»؛ لأنه فُرّغ له العامل عن العمل في المستثنى منه فهو في الحقيقة «مفرَّغ له»، ويقال له «مفرَّغًا» على الاختصار كما يقال للمشترك فيه «مشتركًا» (**إلاّ أن يستقيم المعنى**) استثناء ممّا يفهم من التقييد بقوله «في غير الموجب» أي: لايعرب المستثنى في الموجب في وقت من الأوقات إلاّ وقت استقامة المعنى بأن يدلّ الكلام على المراد لظهوره، فإنه لايشترط حينئذ كونه في غير الموجب (**مثل «قرأت إلاّ يوم كذا»**) أي: قرأت في جميع أيام الشهر مثلاً إلاّ يوم الخميس مثلا؛ لأنه ظاهر أنه لا يريد المتكلم أنه قرء في جميع أيام الدنيا (**ومن ثَمّ**) أي: من أجل أن كون الكلام غير موجب شرط في المستثنى المفرَّغ (**لم يجز**) مثل (**«ما زال زيد إلاّ عالمًا»**)؛ لأن «عالمًا» مستثنى مفرَّغ والكلام موجب؛ إذ المعنى: أنّ زيدًا بقي على جميع الصفات سوى صفة العلم، فظهر أن الكلام موجب وأن المعنى غير مستقيم؛ إذ لايصح أن يكون شخص متصفًا بجميع

وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع مثل ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا عمرو وما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به لأن «من» لا تزاد بعد الإثبات و«ما» و«لا» لاتقدران عاملتين بعده لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلا» بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا لأنها

الصفات سوى العلم لما فيها من صفات متضادة (**وإذا تعذّر البدل**) أي: إذا امتنع جعل المستثنى بدلاً من لفظ المستثنى منه حملاً (**على اللفظ**) أي: حملاً على لفظ المستثنى منه (**فـ**) يجعل بدلاً منه حملاً (**على الموضع**) أي: حملاً على موضع المستثنى منه؛ لأن البدل وجه مختار فيعمل عليه على قدر الإمكان، واعلم أن البدل على اللفظ يمتنع في أربعة مواضع أحدها إذا كان المستثنى منه مجرورًا بـ«من» الاستغراقية (**مثل «ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدٌ»**) فـ«زيد» مرفوع على أنه بدل من «أحد» محمول على موضعه وهو مرفوع المحل على الفاعلية، والثاني إذا كان المستثنى منه مجرورًا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نفيًا كان أو استفهامًا نحو «ليس بشيء إلاّ شيئًا» و«هل زيد بشيء إلاّ شيئًا» (**و**) الثالث إذا كان المستثنى منه اسم «لا» التبرية مثل (**«لا أحد فيها**) أي: في الدار (**إلاّ عمرو»**) فـ«عمرو» مرفوع على أنه بدل من «أحد» محمول على موضعه، وهو مرفوع المحل على الابتداء، (**و**) الرابع إذا كان المستثنى منه خبرًا منصوبًا بـ«ما» الحجازية مثل (**«ما زيد شيئًا إلاّ شيء لا يعبأ به»**) أي:لا يعتدّ به، فـ«شيء» مرفوع على أنه بدل من «شيئًا» محمول على موضعه، ومرفوع المحل على الخبرية، وإنما تعذر البدل على اللفظ في هذه المواضع (**لأن «من»**) الاستغراقية (**لا تزاد**) اتفاقًا (**بعد الإثبات**) فلو جعل «زيد» في الموضع الأول بدلاً على اللفظ وقرء بالجر لكان في قوة قولنا «جاءني من زيد» فلزم زيادة «من» في الإثبات مع أنه غير جائز (**و**) لأن (**«ما» و«لا» لا تقدّران**) حال كونهما (**عاملتين بعده**) أي: بعد الإثبات؛ (**لأنهما**) أي: لأن «ما» و«لا» (**عملتا للنفي**) أي: إنهما عاملتان لأجل النفي؛ فإنّ «لا» التبريةَ إنما تعمل لكونها نقيضة «إنَّ» حملاً للنقيض على النقيض، و«ما» الحجازيةَ إنما تعمل لكونها شبيهة بـ«ليس» في النفي والدخول على الاسمية حملاً للنظير على النظير (**وقد انتقض النفي بـ«إلاّ»**) فلو جعل «عمرو» و«شيء» في الموضعين الأخيرين بدلين على اللفظ للزم تقديرهما عاملتين؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل مع انتقاض نفيهما بـ«إلاّ» الذي هو علّة عملهما، وهو غير جائز (**بخلاف «ليس زيد شيئًا إلاّ شيئًا»**) فإنه يجعل «شيئًا» الثاني بدلاً عن الأول على اللفظ وإن انتقض النفي؛ (**لأنها**) أي: لأن كلمة «ليس»

عملت للفعلية فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ومن ثم جاز ليس زيد إلا قائما وامتنع ما زيد إلا قائما ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الأكثر وإعراب «غير» فيه كإعراب المستثنى بـ«إلا» على التفصيل وغير صفة .....

(**عملت للفعلية**) أي: لكونها فعلاً لا للنفي (**فلا أثر**) في عمل «ليس» (**لنقض معنى النفي**) بـ«إلاّ» (**لبقاء الأمر العاملة هي لأجله**) أي: لأن الأمر الذى تعمل «ليس لأجله باق بعد انتقاض النفي أيضًا كما كان قبله، وهو الفعلية (**ومن ثَمّ**) أي: ومن أجل أن عمل «ليس» للفعلية وعملَ «ما» و«لا» للنفي (**جاز**) قولك («**ليس زيد إلاّ قائمًا**») بإعمال «ليس» في «قائمًا» لبقاء فعليتها (**وامتنع**) أي: لم يجز قولك («**ما زيد إلاّ قائمًا**») بإعمال «ما» في «قائمًا» لانتفاء النفي بعد «إلاّ» وهو علة عملها (**و**) المستثنى (**مخفوض**) أي: مجرور وجوبًا بالاضافة (**بعد «غير» و«سِوى»**) بكسر السين مع القصر، ويجوز فتحها (**و**) بعد (**«سَواء»**) بفتح السين مع المد، ويجوزكسرها (**وبعد «حاشا» في الأكثر**) أي: في الأكثر الاستعمالات؛ لأنها حرف جرّ بدليل قولهم «حاشاي» من دون نون الوقاية وإليه ذهب سيبويه، وإنما قال «في الأكثر»؛ لأن بعضهم جوّزوا النصب بها على أنها فعل متعدّ بدليل «حاشيت زيدًا وأُحاشيه» فإن التصريفَ ولحوقَ الضمائر المرفوعة خاصة الفعل، ومعناها تنزيه الاسم الذي بعدها عما نسب إلى المستثنى منه من سوء نحو «ما صلّى القوم حاشا زيد»، ولما أُدخل لفظ «غير» في الاستثناء وهو اسم متمكن لا بدّ له من إعراب شرع في بيان إعرابه فقال (**وإعراب «غير» فيه**) أي: في الاستثناء (**كإعراب المستثنى بـ«إلا» على التفصيل**) الذي سبق ذكره في المستثني بـ«إلاّ» وهو وجوب النصب في الكلام الموجب وفي المستثنى المقدم والمنقطع، وجوازه مع اختيار البدل في الكلام الغير الموجب التامّ، والإعراب على حسب العوامل في الكلام الناقص نحو «جاء القوم غير زيد» و«ما جاء غير زيد أحد» و«ما جاء القوم غير حمار» و« ما جاء أحد غير زيد» بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء، و«ما جاء غير زيد» و«ما رأيت غير زيد» و«ما مررت بغير زيد»، فكأنه انتقل إعراب المستثنى إليه لكون المستثنى غنيًّا عنه لاشتغاله بالجرِّ وكونِ «غير» محتاجًا إليه، فإعراب «غير» حقيقة لِما أضيف إليه، ولهذا جاز العطف على محلّه نحو «ما جاءني غير زيد وبكرٌ» بالرفع؛ لأن المعنى: «ما جاءني إلاّ زيد» (**و«غير»**) أي: كلمة «غير» (**صفة**) في الأصل بمعنى «مغائر» يقال «مررت برجل غير زيد» أي: مغائر له لكنها

حملت على «إلا» في الاستثناء كما حملت «إلا» عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿لَوْكَانَ فِيْهِمَآ اٰلِهَةٌ اِلَّا اللّٰهُ لَفَسَدَتَا﴾ وضعف في غيره ....

(حملت على «إلاّ») أي: استعملت مثل «إلاّ» حال كونها واقعة (في الاستثناء) على خلاف الأصل (كما حملت «إلاّ» عليها) أي: على كلمة «غير» حال كونها واقعة (في الصفة)؛ وذلك لأن كل واحد منهما يشترك الآخر في المغايرة، فإن «غير» تدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتًا أو وصفًا و«إلاّ» تدل على مغايرة مابعدها لما قبلها في الحكم، فجاز استعمال كل واحد منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة، ولا يخفى أن «إلاّ» إنما تحمل على الصفة (إذا كانت) «إلاّ» (تابعة لجمع) أي: واقعةً بعد متعدد سواء كان جمعًا لفظًا نحو «ما جاء رجال إلاّ زيد» أو جمعًا تقديرًا نحو «ما جاء قوم إلاّ زيد» أو مثنى نحو «ما جاء رجلان إلاّ زيد»، وإنما اشترط أن تكون تابعة لمتعدد لتكون حال «إلاّ» الوصفية موافقًا لحال «إلاّ» الاستثنائية؛ إذ لا بدّ لها من مستثنى متعدد، فلا تقول في الصفة «جاءني رجل إلاّ زيد» (منكور) احتراز عن الجمع المعرّف بلام العهد الخارجي أو الاستغراق؛ لأنه إن أُريد باللام الاستغراق يعلم التناول قطعًا فلا يتعذر الاستثناء المتصل، وإن أُريد بها المعهود الخارجي فيعلم قطعًا إمّا التناولُ فلا يتعذر أيضًا المتصل أو عدمُ التناول فلا يتعذّر المنقطع، مع أن مناط حمل «إلاّ» على الصفة تعذرُ الاستثناء مطلقًا، أمّا الجمع المعرّف بلام العهد الذهني فهو في حكم النكرة، والمعرّف بلام الجنس خارج بقوله «جمع»؛ لأن الجنس أمر واحد لا تعدد فيه أصلاً (غير محصور) احتراز عن جمع محصور بأن يكون الجمع جنسًا مستغرقًا نحو «ما جاء رجل إلاّ زيد» و«ما جاء رجال إلاّ زيد»، أو عددًا نحو «على زيد عشرون درهمًا إلاّ درهمًا» لأن ما بعد محصور داخل فيه قطعًا فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا يحمل «إلاّ» فيه على الصفة، وإنما يحمل «إلا» على الصفة عند وجود هذه الشرائط (لتعذر) كلا النوعين من (الاستثناء) لأنه إذا كان جمعًا منكورًا غيرَ محصور لم يعلم قطعًا أنّ ما بعد «إلاّ» داخل فيه حتى يمكن الاستثناء المتصل، ولا أنه غير داخل حتى يمكن المنقطع (مثل) قوله تعالى: ﴿لَوْكَانَ فِيْهِمَآ﴾ أي: في الأرض والسماء ﴿اٰلِهَةٌ﴾ جمع «إله» ﴿اِلَّا اللّٰهُ﴾ أي: غير الله ﴿لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] فكلمة «إلا» واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو «آلهة»؛ لأنه نكرة ولا دلالة فيها على عدد محصور، فهي صفة بمعنى «غير» لتعذر الاستثناء (وضعف) حمل «إلاّ» على «غير» (في غيره) أي: في غير الجمع المذكور؛ لأنه لا يتعذر الاستثناء في غيره فلا يحمل على خلاف الأصل من غير حاجة، وقد

وإعراب «سوى» و«سواء» النصب على الظرف على الأصح خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وأمره كأمر خبر المبتدأ ويتقدم معرفة وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون..

ذهب سيبويه إلى جواز حمل «إلاّ» على «غير» مع إمكان الاستثناء، فجوز في «ما جاء أحد إلاّ زيد» أن يكون «إلاّ زيد» صفة، وعليه أكثر المتأخرين، ولما فرغ عن إعراب «غير» شرع في إعراب «سوى» و«سواء» فقال (**وإعراب «سوى» و«سواء» النصب**) بناء (**على الظرف**) أي: على أنهما ظرفا مكان فكأن معنى «جاء القوم سوى زيد»: «جاء القوم مكان زيد» (**على**) المذهب (**الأصحّ**) وهو مذهب البصريين، فهما عندهم لازما الظرفية، ويدل عليه وقوعهما للموصول تقول: «رأيت الذي سواك» كما تقول: «رأيت الذي عندك»، وكل ظرف لم يلزم الظرفية لايقع صلة، وذهب الكوفيون إلى أنهما في حكم «غير» في التصريف فيهما رفعًا ونصبًا وجرًا، ولما فرغ عن المستثنى شرع في خبر «كان» وأخواتها فقال (**خبر «كان»**) أي: منه خبر «كان» (**وأخواتها**) وسيجيء بيانها في قسم الفعل إن شاء الله عزوجل (**هو المسند بعد دخولها**) أي: بعد دخول واحدة من «كان» وأخواتها، بأن كان إسناد المسند واقعًا بعد دخولها، وأمّا الإسناد الواقع بين الخبر والاسم فقد غيّر بدخولها (**مثل**) «قائمًا» في (**«كان زيد قائمًا»**) فإنه منصوب على أنه خبر «كان»؛ لأنه المسند بعد دخولها، وإنما ذكر خبر «كان» في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات على حدة؛ لأنه داخل في الفاعل، بخلاف خبرها فإنه ليس بمفعول بل ملحق به (**وأمره**) أي: حكم خبر «كان» وأخواتِها (**كأمر خبر المبتدأ**) أي: كما أن خبر المبتدأ يكون مفردًا وجملة ومعرفة ونكرة، وكما أن خبر المبتدأ يكون واحدًا ومتعددًا ومحذوفًا ومذكورًا، وكما أن خبر المبتدأ لا بدّ له من عائد إذا كان جملة فكذلك خبر «كان» (**و**) لكنه (**يتقدم**) خبر «كان» على اسمها مع كون الخبر (**معرفة**) إذا كان إعرابهما أو إعراب أحدهما لفظيًّا، ولا يجوز أن يتقدم خبر المبتدأ عليه معرفة؛ لأنه يلتبس أحدهما بالآخر ولا التباس بين خبر «كان» واسمها لاختلافهما في الإعراب نحو «كان المنطلق زيد» و«كان غلامي زيد» و«كان زيد غلامي» (**وقد يحذف**) للتخفيف (**عامله**) أي: عامل خبر «كان» وهو «كان» فقط، وإنما اختص «كان» بجواز الحذف لكثرة استعمالها (**في مثل**) أي: في صورة أن يجيء بعد «إن» الشرطية اسم ففاء فاسم مثل قول العرب (**الناس مجزيّون**)

بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ويجوز في مثلها أربعة أوجه ويجب الحذف في مثل أمّا أنت منطلقا انطلقت أي: لأن كنت اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها مثل إنّ زيدا قائم المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها ..

بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشرّ) أي: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شرّ (**ويجوز في مثلها**) أي: في مثل هذه الصورة، وإنما لم يقل «فيه» بإرجاع الضمير إلى المثل المضاف إلى قول العرب؛ لأن المراد به مَثَل من أمثال العرب والأمثال لا يتغيّر فيها (**أربعة أوجه**) أولها نصب اسم بعد «إنْ» على أنه خبر «كان» المحذوفة ورفع اسم بعد الفاء على أنه خبر المبتدأ المحذوف كما عرفت، والثاني نصبهما على تقدير «إن كان العمل خيرًا فكان الجزاء خيرًا»، والثالث رفعهما أي: «إن خير فخير» على تقدير «إن كان في العمل خير فالجزاء خير»، والرابع عكس الأول أي: «إن خيرًا فخير» على تقدير «إن كان في العمل خير فكان الجزاء خيرًا» (**ويجب الحذف**) أي: حذف «كان» (**في مثل «أما أنت منطلقًا انطلقتُ» أي: «لأنْ كُنْتَ**) منطلقًا انطلقتُ» يعني: انطلقت لأجل انطلاقك، فأصل «أمّا أنت»: «لِأَنْ كُنْتَ» حُذف منه اللام الجارّة لأن حذف حرف الجر من «أن» المصدرية قياس، ثم حذف «كان» اختصارًا لدلالة «أنْ» المصدرية؛ فإنها تقتضي الفعل كاقتضاء «إنْ» الشرطية إياه، وعوّض عنه لفظة «ما» لكونها مشابهة لأخت «كان» وهي «ليس»، وتقلب الضمير المتصل منفصلاً لعدم ما يتصل به أعني: الفعل، فصار «أنْ مَا أَنْتَ» ثم أدغم النون في الميم فصار «أمّا أنت»، ولما فرغ عن خبر «كان» وأخواتها شرع في بيان اسم «إنّ» وأخواتها فقال (**اسم «إنّ»**) أي: منه اسم «إنّ» (**وأخواتِها**) أي: أمثالِها، وسيجيء بيانها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى (**هو المسند إليه بعد دخولها**) أي: بعد دخول واحدة من «إنّ» وأخواتِها (**مثل**) «زيدًا» في (**«إنّ زيدًا قائم»**) فإنه منصوب على أنه اسم «إنّ»؛ لأنه مسند إليه بعد دخول «إنّ»، ولما فرغ عن اسم «إنّ» وأخواتِها شرع في المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس فقال (**المنصوب**) أي: منه المنصوب (**بـ«لا» التي لنفي**) حكم (**الجنس**) وإنما لم يقل «اسم «لا» التي إلخ»؛ لأن اسمها ليس منصوبًا على الإطلاق بل أكثره مبنيّ نحو «لا رجل في الدار» فلا بد من التعبير عنه بـ«المنصوب بلا إلخ» (**هو المسند إليه بعد دخولها**) أي: بعد دخول «لا» التي لنفي الجنس، وقد تمّ بهذا القدر تعريف اسم «لا» التي لنفي الجنس لكنه يريد تعريفَ المنصوب بها

يليها نكرة مضافا أو مشبها به مثل لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وإن كان معرفة أو مفصولا بينه وبين «لا» وجب الرفع والتكرير ومثل قضية ....

فزاد عليه قوله (**يليها**) أي: يتصلها، والضمير المرفوع فيه راجع إلى «المسند إليه» والمنصوب إلى «لا»، والجملة حال من الضمير المجرور في «دخولها» فإنه وإن كان مضافًا إليه لفظًا إلاّ أنه فاعل الدخول حقيقةً (**نكرة**) حال من الضمير المرفوع في «يليها» (**مضافًا**) حال بعد حال من ذلك الضمير، أو صفة «نكرة» وهو أنسب معنى، والتذكير مع كون الموصوف مؤنثًا؛ لأنه يجوز أن لا يعتبر تأنيث ما لا معنى له بدون التاء (**أو مشبّهًا**) عطف على «مضافًا» (**به**) متعلِّق بـ«مشبّهًا»، والضمير راجع إلى «مضافًا»، ومعنى كون النكرة مشبّهًا بالمضاف أن تتعلَّق بشيء هو من تمام معناها كما أنّ المضاف يتعلّق بالمضاف إليه وهو من تمام معناه (**مثل**) «غلام» في («**لا غلام رجل ظريف فيها**») فإنه منصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس؛ لأنه المسند إليه بعد دخولها والحال أنه يليها نكرة مضافًا (**و**) مثل «عشرين» في («**لا عشرين درهمًا لك**») فإنه منصوب أيضًا بها؛ لأنه المسند إليه بعد دخولها والحال أنه يليها نكرة مشبّهًا بالمضاف، ولما فرغ عن تعريف المنصوب بـ«لا» شرع في بيان فوائد القيود المذكورة فيه فقال (**فإن كان**) المسند إليه بعد دخول «لا» يليها نكرة (**مفردًا**) بأن لم يكن مضافًا ولا مشبّهًا به (**فهو مبنيّ على ما ينصب به**) ذلك المفرد في حالة عدم دخول «لا»، وما ينصب به المفرد هو الفتح في الموحد نحو «لا رجل في الدار» والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين؛ لأنه وإن لم يكن للتمكن لكنه مشابه به فمنع من الدخول على المبنيّ نحو «لا مسلماتِ في الدار»، والياءُ في المثنى والمجموع نحو «لا مسلمَين في الدار»، وإنما بني المفرد في هذه الصورة لتضمنه معنى «مِنْ» الاستغراقية (**وإن كان**) المسند إليه بعد دخول «لا» (**معرفة**) بأن لم يكن نكرة (**أو**) كان (**مفصولاً بينه**) الظرف مفعول ما لم يسمّ فاعله، والضمير راجع إلى اسم «كان»، أي: مفصولاً بين المسند إليه (**وبين «لا»**) بأن لم يكن المسند إليه متصلاً بـ«لا» بل كان بينهما فصل بشيء، و«أو» في قوله «أو مفصولاً إلخ» لمنع الخلو فيجوز الجمع (**وجب الرفع**) في المسند إليه على أنه مبتدأ (**و**) وجب (**التكرير**) أي: تكرير المسند إليه مع «لا» ليدل على إرادة نفي الجنس؛ فإنّ الدال عليها نصب المسند إليه أوبناؤه وقد انتفيا فلا بدّ من التكرير نحو «لا زيد في الدار ولا عمرو» و«لا في الدار رجل ولا إمرأة» و«لا في الدار زيد ولا بكر» (**ومثل**) قولهم: «هذه (**قضية**

ولا أبا حسن لها متأوّل وفي مثل لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه فتحهما وفتح الأول ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني ونعت المبني الأوّل مفردا....

ولا أبا حسن لها») جواب سوال مقدر، وهو أن «أبا حسن» في قولهم هذا معرفة؛ لأنه كنيةُ سيّدنا عليّ المرتضى رضي الله عنه مع أنه لا رفع فيه ولا تكرير؟ فأجاب بأنه (**متأوّل**) بصفة اشتهر بها مسمّى هذا العلمِ، والمعنى: أنّ هذه قضية لا فيصل لها؛ لأن عليًّا رضي الله تعالى عنه كان مشهورًا بفصل القضايا، وقال النبيّ الكريم عليه الصلوة والتسليم «أقضاكم عليّ»، ونظير هذا التأويل قولهم: «لكل فرعونٍ موسى» معناه: «لكل جبار ظالم قاهر عادل» فكذا فيما نحن فيه (**وفي مثل «لا حول ولا قوّة إلاّ بالله»**) أي: في تركيب تكرّر فيه النكرة مع «لا» على سبيل العطف غير مفصول بينهما يجوز (**خمسة أوجه**) أولها (**فتحهما**) أي: فتح كلتا النكرتين على أن «لا» فيهما لنفي الجنس (**و**) الثاني (**فتح الأول**) على أن «لا» فيه نافية للجنس (**ونصب الثاني**) على أن «لا» فيه زائدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على لفظ الأوّل والثالث فتح الأول على ما مرّ (**ورفعه**) أي: رفع الثاني على أن «لا» فيه زائدة والثاني معطوف على محل الأول (**و**) الرابع (**رفعهما**) على أنهما مبتدءان (**و**) الخامس (**رفع الأول**) على أن «لا» فيه بمعنى «ليس» (**على ضعف**) متعلِّق بقوله «رفع الأوّل»؛ وذلك لأن عمل «لا» بمعنى «ليس» ضعيف لقصور مشابهتها بها (**وفتح الثاني**) على أن «لا» فيه لنفي الجنس، ثم معنى القول المذكور: لاحول من معصية الله تعالى إلاّ بعصمته تعالى ولا قوة على طاعة الله إلاّ بعونه تعالى، أي: لا رجوع لنا من معصية الله إلى طاعته ولا طاقة لنا في طاعة الله إلاّ بتوفيقه (**وإذا دخلت الهمزة**) على «لا» النافية للجنس (**لم يتغيّر العمل**) أي: عمل «لا» فحالها بعد الدخول كحالها قبله (**ومعناها**) أي: معنى الهمزة إمّا (**الاستفهام**) نحو «ألا رجل في الدار؟» وهو معناها الحقيقي (**و**) إمّا (**العرض**) نحو «ألا تنزل بنا فتحسن إليك» (**و**) إمّا (**التمنّي**) نحو «ألا إتيان منك فتسرّنا»، ولما فرغ عن بحث اسم «لا» شرع في توابعها فقال (**ونعت**) اسم «لا» (**المبني**) احتراز عن نعت الاسم المعرب؛ لأنه معرب نحو «لا غلام رجل ظريفًا في الدار» (**الأول**) بالرفع صفة لـ«نعت»، وفيه احتراز عن النعت الثاني فصاعدًا؛ لأنه معرب فقط نحو «لا رجل ظريف كريمًا في الدار» (**مفردًا**) حال من قوله «نعت المبني» أي: حال كون نعت المبني مفردًا، وفيه

يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا مثل لا رجل ظريف وظريف وظريفا وإلا فالإعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا أب وابنا وابن ومثل لا أبا له ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه.................................

احتراز عمّا إذا كان النعت مضافًا أو مشبهًا به فإنه معرب فقط نحو «لا رجل حسن الوجه عندي» و«لا رجل أحسن منك عندي» (**يليه**) صفة «مفردًا» أي: يتصل ذلك المفرد بالاسم المبني بلا فصل، وفيه احتراز عمّا إذا لم يكن المفرد متصلاً به فإنه معرب فقط نحو «لا رجل في الدار ظريفًا» (**مبنيّ ومعرب**) خبر لقوله «نعت المبني» أي: يجوز أن يبنى على الفتح حملاً على المنعوت، ويجوز أن يعرب (**رفعًا**) حملاً على محل المنعوت (**ونصبًا**) حملاً على لفظه (**مثل «لا رجل ظريفَ**) في الدار» بفتح «ظريف» (**و**) «لا رجل (**ظريف**) في الدار» برفع «ظريف» (**و**) «لا رجل (**ظريفًا**) في الدار» بالنصب (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن النعت كذلك بأن كان نعتًا لاسم «لا» المعرب أو كان غير الأول أو كان مضافًا أو مشبهًا به أوكان مفصولاً بينه وبين المنعوت (**ف**) حكمه في جميع هذه الصور (**الإعراب**) فقط رفعًا ونصبًا كما عرفت؛ وذلك لعدم علة البناء، ولما فرغ عن حكم النعت شرع في حكم المعطوف فقال (**والعطف**) أي: وعَطْفُ نكرةٍ على اسم «لا» المبنيّ حملاً (**على اللفظ**) أي: على لفظ اسم «لا» (**و**) حملاً (**على المحل جائز**) فإذا يحمل المعطوف على لفظ معطوف عليه أي: على لفظ اسم «لا» يكون منصوبًا، وإذا يحمل على محلّه يكون مرفوعًا، ولا يجوز فيه البناء (**مثل «لا أب وابنًا وابن»**) في قول الفرزدق في مدح عبدالملك بن مروان ÷ لا أب وابنًا مثل مروان وابنه ÷ إذ هو بالمجد ارتدى وتأزّرا ÷ فقوله «وابنًا» يجوز بالنصب والرفع، وإنما قلنا «عطف نكرة»؛ لأنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو «لا غلام لك والفرسُ»، وإنما لم يذكر المصـ حكم سائر التوابع؛ لانه لا نصّ عنهم فيها، وينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى على ما ذكره الأندلسيّ (**ومثل «لا أبَا له» و«لا غلامَي له» جائز**) يعني: أنّ الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال «لا أبَ له» و«لا غلامَين له»؛ لأنّ اسم «لا» فيهما مفرد نكرة متصل فيبنى على ما ينصب به لكنه قد أجيز زيادة الألف في مثل «لا أبَ له» وإسقاطُ النون في مثل «لا غلامَين له» (**تشبيهًا له**) أي: تشبيهًا لاسم «لا» الذي مع لام الإضافة (**بالمضاف**) وإنما شبهه بالمضاف (**لمشاركته له**) أي: لمشاركة اسم «لا» الذي مع لام الإضافة للمضاف (**في أصل معناه**)

ومن ثم لم يجز لا أبا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ويحذف كثيرا في مثل لا عليك أي: لا بأس عليك خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» هو المسند بعد دخولهما وهي لغة حجازية...

أي: معنى المضاف وهو الاختصاص، فقولك «لا أبَ له» و«لا أباه» سيّان في الاختصاص (**ومِن ثَمّ**) أي: ومن أجل أنّ جواز مثل «لا أبَا له» و«لا غلامَي له» إنما هو لتشبيهه بالمضاف للمشاركة في أصل المعنى (**لم يجز**) قولك (**«لا أبَا فيها»**) بإثبات الألف، ولا «لا غلامَي فيها» بإسقاط النون؛ لأنه ليس مشاركًا للمضاف في معنى الاختصاص فلا تشبيه له بالمضاف فلا جواز (**وليس**) مثل «لا أبَا له» و«لا غلامَي له» (**بمضاف**) إلى الضمير (**لفساد المعنى**) على تقدير كونه مضافًا؛ لأن المقصود من تركيب «لا أبَا له» و«لا غلامَي له» نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع الضمير، وعلى تقدير الإضافة يفهم نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلامَيه المعلومين، ولأنه لو كان مضافًا لكان معرفة ولوَجَب الرفع والتكرير (**خلافًا**) أي: يخالف القول بعدم كونه مضافًا خلافًا (**لسيبويه**) فإنه ذهب إلى أنّ كلاًّ من «أبَا» و«غلامَي» مضاف حقيقة باعتبار المعنى واللام زائدة لتاكيد اللام المقدرة، ولأداء حقّ «لا» من صورة النكرة، وإليه ذهب الخليل وجمهور النحاة وإياه اختار صاحب المفصل، وعدم لزوم الرفع والتكرار لتشبيهه بالنكرة في الصورة (**ويحذف**) اسم «لا» حذفًا (**كثيرًا في مثل «لا عليك» أي: «لا بأس عليك»**) فحذف اسم «لا» وهو «بأس» والقرينة على الحذف دخول «لا» على الحرف، وهذا القول يقال لمن يخاف أمرًا، ولما فرغ عن اسم «لا» شرع في خبر «ما» و«لا» اللتين بمعنى «ليس» فقال (**خبر**) أي: منه خبر (**«ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»**) في النفي والدخول على الجملة الاسمية، وقد يلحق التاء بـ«لا» للمبالغة في النفي، ولا يستعمل «لات» إلاّ محذوفًا أحدُ جزئي الجملة إما الاسم وهو الغالب، وإما الخبر نحو «لات حين مناص» (**هو المسند بعد دخولهما**) أي: بعد دخول «ما» و«لا» مثل «ما زيد شاعرًا» و«ولا شجر مثمرًا» (**وهي**) أي: خبرية خبرهما لهما بأن كان الخبر منتصبًا بهما وكذا اسمية اسمهما لهما بأن كان مرتفعًا بهما (**لغةٌ حجازيةٌ**) أي: لغة أهل الحجاز، وعلى لغتهم ورد التنزيل قال الله تعالى ﴿مَا هٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] وقال تعالى ﴿مَا هُنَّ أُمَّهٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢] أمّا بنو تميم فلا يجعلون الخبر خبرًا لهما ولا الاسم اسمًا لهما فلا ينتصب الخبر ولا يرتفع الاسم بهما عندهم بل هما مرفوعان على أنهما

وإذا زيدت «إن» مع «ما» أو انتقض النفي بـ«إلا» أو تقدم الخبر بطل العمل وإذا عطف عليه بموجب فالرفع المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا مرادا ....

مبتدأ وخبر، ولما فرغ عن بيان عملهما شرع في بيان ما يبطل به عملهما فقال (**وإذا زيدت «إن» مع «ما»**) نحو «ما إن زيد قائم»، وفي قوله «زيدت» إشارة إلى أن «إنْ» هذه زائدة كما هو مذهب البصريين، وإنما قال «مع ما»؛ لأنها لا تزاد مع «لا» بحكم الاستقراء (**أو انتقض النفي**) أي: نفيهما (**بـ«إلاّ»**) الموجبة للإثبات بعد النفي نحو «ما زيد إلاّ شاعر» (**أو تقدم الخبر**) أي: تقدم خبرهما على اسمهما نحو «ما قائم زيد»، أو تقدم معمول الخبر على الاسم إن لم يكن المعمول ظرفًا نحو «ما زيدًا عمروٌ ضاربٌ» بخلاف ما إذا كان ظرفًا فلا يبطل العمل نحو قوله تعالى ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ اَحَدٍ عَنْهُ حٰجِزِيْنَ﴾ [الحاقة:٤٧] (**بطل العمل**) أي: بطل عملهما في جميع هذه الصور خلافًا ليونس في الصورة الثانية فإنه يُجيز الإعمال فيها (**وإذا عطف عليه**) أي: على خبر «ما» و«لا» (**بموجِب**) بكسر الجيم، أي: بحرف مثبِت، يعني: بحرف يفيد الإثبات بعد النفي كـ«بل» و«لكن» (**فـ**) حكم المعطوف (**الرفع**) فقط حملاً على محل الخبر سواء كان الخبر المعطوف عليه منصوبًا نحو«ما زيد جاهلاً بل عالم» أو مجرورًا بالباء الزائدة «ما زيد بمسافر بل مقيم»، وقال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف أي: «هو عالم» و«هو مسافر» فهو من عطف الجملة على الجملة، ولما فرغ عن المنصوبات شرع في المجرورات فقال (**المجرورات**) أي: هذه المجرورات (**هو**) أي: المجرور الدال عليه المجرورات دلالةَ الجمع على الجنس (**ما**) أي: اسم معرب (**اشتمل على علم المضاف إليه**) أي: على علامته، وهي الجر لفظًا نحو «غلام زيدٍ وعمرَ ومسلمَيْنِ» أو تقديرًا نحو «غلام الفتى ومسلمِي البلدِ» (**والمضاف إليه**) على مذهب سيبويه (**كل اسم نسب إليه شيءٌ**) أي: اسمٌ أو فعلٌ (**بواسطة حرف الجر**) احتراز عمّا نسب إليه شيء لا بواسطة حرف الجر كالفاعل في «جاء زيد» (**لفظًا أو تقديرًا**) خبر لـ«كان» المقدرة أي: ملفوظًا كان ذلك الحرف نحو «مررت بزيد» أو مقدرًا نحو «غلام زيد» و«خاتم فضة» و«ظلمة الليل» (**مرادًا**) صفة قوله «تقديرًا» أي: ما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر تقديرًا إنما يسمّى بـ«مضاف إليه» إذا كان حرف الجر المقدر مرادًا بأن يبقى أثرُه أي: الجرُّ نحو «غلام زيدٍ»، وفيه احتراز عن مثل «صمت

فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لأجلها وهي معنوية ولفظية فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها وهي إما بمعنى اللام في ما عدا جنس المضاف وظرفه وإمّا بمعنى «من» في جنس المضاف ....

يومًا» فإنه وإن نسب الصوم إلى «يومًا» بواسطة حرف الجر تقديرًا وهو «في» لكنه ليس بمراد؛ إذ لو كان مرادًا لظهر أثره أي: الجرُّ، وإذ ليس فليس (**فالتقدير**) أي: تقدير حرف الجر، والفاء للتفصيل (**شرطه**) أي: شرط جواز تقدير حرف الجرّ (**أن يكون المضاف اسمًا**) فإن كان فعلاً لا يجوز تقديره بل يجب التلفظ به نحو «مررت بزيد» (**مجرّدًا**) عنه (**تنوينُه**) بالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله «مجرّدًا»، وهو صفة لقوله «اسمًا» أي: شرط التقدير أن يكون المضاف اسمًا خاليًا عن التنوين وعمّا يقوم مقامه وهو نونا التثنيةِ والجمعِ نحو «غلاما زيد» و«مسلمو باكستان»، فإن لم يكن خاليًا عنه لم يجز التقدير بل يجب الإظهار نحو «غلامٌ لزيد» و«غلامان لزيد» (**لأجلها**) أي: لأجل الإضافة، متعلِّق بقوله «مجرّدًا» فإن كان مجردًا عنه تنوينُه لأجل غيرها فأيضًا لايجوز التقدير فلا يجوز «الغلامُ زيدٍ» لأن تجريد الغلام عن التنوين إنما لأجل اللام لا لأجل الإضافة (**وهي**) أي: الإضافة بتقدير حرف الجرّ على قسمين أحدهما إضافة (**معنوية**) نسبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد معنى التعريف أو التخصيص في المضاف (**و**) الثاني إضافة (**لفظية**) نسبة إلى اللفظ؛ لأنها تفيد التخفيف في لفظ المضاف (**فـ**) الإضافة (**المعنوية**) علامتها (**أن يكون المضاف**) في الإضافة (**غير صفة مضافة إلى معمولها**) أي: إلى فاعلها أو مفعولها، وهذا يتصور على وجهين أحدهما أن لا يكون المضاف صفة أصلاً بل كان جامدًا نحو «غلام زيد» و«خاتم فضة» و«ظلمة الليل»، والثاني أن يكون صفة ولكن مضافةً إلى غير فاعلها ومفعولها نحو «كريم البلد» فإنّ البلد ليس فاعل الكريم ولا مفعوله بل ظرف له كما لا يخفى (**وهي**) أي: الإضافة المعنوية (**إما بمعنى اللام**) أي: بتقدير اللام، وهي (**في ما**) أي: في المضاف إليه الذي (**عدا جنسَ المضافِ وظرفِه**) أي: ظرفِ المضاف، يعني إذا لم يكن المضاف إليه من جنس المضاف بأن لم يكن المضاف إليه صادقًا على المضاف، ولم يكن ظرفًا له نحو «غلام زيد» فإنّ «زيد» ليس صادقًا على الغلام ولا ظرفًا له فالإضافة فيه بمعنى اللام أي: «غلام لزيد» (**وإما بمعنى «من»**) أي: بتقدير «من» البيانية، وهي (**في جنس المضاف**) أي: في المضاف إليه الذي هو جنس المضاف بأن كان المضاف إليه صادقًا على المضاف

أو بمعنى «في» في ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب ....

وبينهما عموم وخصوص من وجه نحو «خاتم فضة» فإن «فضة» صادق على «خاتم» وبين الخاتم والفضة عموم وخصوص من وجه، فالإضافة فيه بمعنى «من» أي: «خاتم من فضة» (**أو بمعنى «في»**) أي: بتقدير «في»، وهي (**في ظرفه**) أي: في المضاف إليه الذي هو ظرف للمضاف نحو «ظلمة الليل» فإن الليل ظرف لـ«ظلمة»، فالإضافة فيه بمعنى «في» أي: «ظلمة في الليل» (**وهو**) أي: كون الإضافة بمعنى «في» (**قليل**) في الاستعمال حتى ردّ أكثر النحاة الإضافة إلى الظرف إلى الإضافة بمعنى اللام؛ لأنه يكفي في هذه الإضافة أدنى ملابسة بين المضاف والمضاف إليه ولايلزم فيها أن يصحّ التصريح باللام فيمكن أن يقال إن إضافة الظلمة إلى الليل بمعنى اللام لملابسة أن الظلمة واقعةٌ في الليل (**مثل «غلام زيد»**) مثال الإضافة بمعنى اللام (**و«خاتم فضة»**) مثال الإضافة بمعنى «من» (**و«ضرب اليوم»**) مثال الإضافة بمعنى «في» أي: «ضرب في اليوم» (**وتفيد**) الإضافةُ المعنوية (**تعريفًا**) في المضاف، والتعريف في عرف النحاة عبارة عن رفع الإبهام (**مع**) المضاف إليه (**المعرفة**) نحو «غلام زيد»، فإن كان لزيد غلمان فلا بدّ أن يشار به إلى غلام من بين الغلمان له مزيد خصوصية بزيد إمّا بكونه أعظم غلمانه، أو أشهر بكونه غلامًا له، أو بكونه معهودًا بين المتكلم والمخاطب، وبالجملة حيث يرجع إطلاق لفظ «غلام» إليه دون سائر غلمانه، هذا أصل وضع الإضافة المعنوية مع المعرفة (**و**) تفيد الإضافة المعنوية (**تخصيصًا**) في المضاف، والتخصيص في عرفهم عبارة عن تقليل الشركاء (**مع**) المضاف إليه (**النكرة**) نحو «غلام رجل» فإن «غلام» بدون الإضافة يعمّ كل غلام، وإذا أضيف إلى «رجل» خرج غلام إمرأة وقلّ الشركاء (**وشرطها**) أي: شرط الإضافة المعنوية (**تجريد المضاف**) أي: خلوه (**من التعريف**) لئلا يلزم طلب الأدنى أو تحصيل الحاصل، فإنه إذا كان المضاف معرفًا فإن أضيف إلى النكرة للتخصيص يلزم طلب الأدنى وهو مستنكر، وإن أضيف إلى المعرفة للتعريف يلزم تحصيل الحاصل وهو باطل، وإنما لم يقل «من حرف التعريف» ليتناول العلَم ونحوَه من المعارف، فلا يجوز إضافته مع بقاء التعريف (**وما أجازه الكوفيون من**) عدم تجريد العدد المضاف إلى المعدود من التعريف مثل (**«الثلاثة الأثواب»**)

وشبهه من العدد ضعيف واللفظية أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء..

(**وشبهه من العدد**) كـ«الخمسة الدراهم» و«المائة الدينار» (**ضعيف**)؛ لأنه خلاف القياس ويستلزم تحصيلَ الحاصلِ وخلافُ استعمال الفصحاء فإنهم يستعملونه مجردًا، وقوله عليه الصلاة والسلام «بالألف الدينار» فعلى البدل دون الإضافة، ولما فرغ عن الإضافة المعنوية شرع في الإضافة اللفظية فقال (**و**) الإضافة (**اللفظية**) علامتها (**أن يكون المضاف**) فيها (**صفة**) أي: اسمَ الفاعل أو اسم المفعول أو صفة مشبهة (**مضافة إلى معمولها**) أي: إلى فاعلها أو مفعولها (**مثل «ضارب زيد»**) فإن «ضارب» صفة مضافة إلى مفعولها، فالإضافة فيه لفظية (**و«حسن الوجه**) فإن «حسن» صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها، فالإضافة فيه لفظية أيضًا (**ولا تفيد**) الإضافة اللفظية فائدةً (**إلاّ تخفيفًا**) أي: لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا (**في اللفظ**) أي: في لفظ المضاف والمضاف إليه، أمّا التخفيف في لفظ المضاف فهو حذف التنوين ونوني التثنية والجمع، وأما التخفيف في لفظ المضاف إليه فهو حذف الضمير عنه واستتاره في الصفة مثل «حسنُ الوجهِ» أصله «حسنٌ وجهُه» (**ومن ثَمّ**) أي: ومن أجل أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا (**جاز**) قولك (**«مررت برجل حسن الوجهِ»**) بجعل «حسن» صفة لـ«رجل» النكرة مع كونه مضافًا إلى المعرفة؛ لأنه لم يفد إضافته إلى «الوجه» المعرفة تعريفًا لكون الإضافة لفظية فلو أفادته لم يجز هذا لعدم المطابقة بين الموصوف والصفة (**وامتنع**) أي: لم يجز قولك: «مررت (**بزيدٍ حسن الوجهِ**)» بجعل «حسن» صفه لـ«زيد» المعرفة مع كونه مضافًا إلى المعرفة؛ لأنه لم يفد إضافته إلى «الوجه» تعريفًا لما ذكر، فلو أفادته لجاز ذلك لحصول المطابقة (**و**) من أجل أن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفًا (**جاز**) قولك (**«الضاربَا زيدٍ» و«الضاربو زيدٍ»**) لحصول التخفيف بحذف النون (**وامتنع**) قولك (**«الضاربُ زيدٍ»**) لعدم حصول التخفيف؛ لأن التنوين إنما سقط للام، وكذا امتنع «الحسنُ وجهِه» و«الحسنُ وجهٍ» لما ذكر، وإنما جاز «الضاربُك» حملاً على «ضاربُك» (**خلافًا**) أي: يخالف القول بامتناع «الضاربُ زيد» خلافًا (**للفرّاء**) لأنه يجوّزه بادّعاء تأخّر دخول اللام عن

وضعف ع الواهب المائة الهجان وعبدها ÷ وإنما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه في من قال إنه مضاف حملا على ضاربك ....

الإضافة، وبدليل قول الأعشي ÷ الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ÷ فإن قوله «عبدِها» عطف على قوله «المائة» ومن أصول العطف أن ما قبل المعطوف عليه معاد ومعتبر مع المعطوف، فكأنه قال «الواهب عبدِها» فهو من قبيل «الضاربُ زيدٍ»، فلوكان ممتنعًا لَمَا وقع في كلام البلغاء، وبالقياس على «الضاربُ الرجلِ» و«الضاربُك»، وأجاب المصـ عن الاستدلال بقوله (**وضعف ع الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها**) ÷ عُوْذًا يُزجِي خلفها أطفالها ÷ أي: ضعف الاستدلال بهذا القول؛ لأنه يحتمل أن يكون «عبدِها» منصوبًا حملاً على محل «المائةِ»، ولأنه قد يتحمّل في التابع ما لا يتحمّل في المتبوع كما في «رُبّ شاةٍ وسخلتِها» و«يا زيدُ الحارثُ»، ثم قوله «الواهبُ المائةِ» من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي: الذي يَهب المائةَ الهجانَ، وهي النوق البيض وهو صفة «المائة»، وقوله «وعبدِها» عطف على «المائة» أي: عبدِ تلك المائةِ، والمراد بـ«عبدِها» راعيها على الاستعارة من قبيل ذكر المشبّه به وإرادة المشبّه، شبّهَ الراعيَ بالعبد في القيام بحقّ الخدمة، وقوله «عُوْذًا» جمع عائذ بمعنى «نوزائده» حالٌ من المائة، وقوله «يُزجِي» أي: يسوق، وضميره الفاعل للعبد، وأجاب عن القياس بقوله (**وإنما جاز**) قولك (**«الضاربُ الرجل» حملاً على**) الوجه (**المختار في «الحسن الوجه»**) وهو جرّ «الوجه» على الإضافة، أمّا الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير، وأمّا النصب ففيه تمحّل حيث جعل الفاعل مشبّهًا بالمفعول فنصب، ثُمّ وجه كونه محمولاً عليه أن المضاف في كليهما صفة والمضاف إليه في كليهما جنس معرّف باللام، فلما كان جواز «الضارب الرجل» حملاً على المذكور لا قياسًا لم يجز قياس الآخر عليه، وأيضًا كان قياسًا مع الفارق (**و**) إنما جاز قولك (**«الضاربك» وشبهه**) أي: «الضاربي» و«الضاربه» وغيرهما (**في**) قول (**من قال**) وهو سيبويه وأتباعه (**إنه**) أي: الضارب في «الضاربك» (**مضاف**) إلى كاف الضمير، لا في قول من قال إنه غير مضاف (**حملاً**) أي: لكونه محمولاً (**على «ضاربك»**) ووجه الحمل أن المضاف في كليهما اسمُ فاعلٍ مضافٌ إلى ضمير متصل ساقطٌ عنه التنوينُ لاتصال الضمير، بخلاف «الضارب زيد» فإنه ليس كك فلا يقاس عليه، وإنما جاز «ضاربك» مع عدم حصول التخفيف بالإضافة؛ لأن التنوين إنما سقط بنفس اتصال الضمير؛ لأنهم إذا وصلوا اسم الفاعل أو المفعول مجرّدًا عن اللام بمفعوله المضمر المتصل التزموا الإضافة ولم يبالوا بعدم حصول التخفيف فقالوا «ضاربك»، ولما جوّزواه

ولا يضاف موصوف إلى صفة ولا صفة إلى موصوفها ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة وأخلاق ثياب متأوّل ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص.................................

حملوا «الضاربك» عليه لِما عرفت، وإنما قال «فيمن قال إنه مضاف» لأن الحاجة إلى الحمل إنما على قوله، أما على قول غيره فلا إضافة ولاحاجة (**ولا يضاف موصوف إلى صفة**) لأن الموصوف يجب أن يكون أخصّ من الصفة أو مساويًا لها، والمضاف يجب أن يكون أعمّ من المضاف إليه أو مبائنًا فلا يجتمع في لفظٍ الموصوفيّةُ بصفة والإضافة إليها (**ولا**) يضاف (**صفة إلى موصوفها**) لأن إضافتها إليه يستلزم تقدّم الصفة على الموصوف وهو ممتنع، ويرد على قوله: «لا يضاف موصوف إلى صفة» أن «الجامع» و«الغربيّ» و«الأولى» و«الحمقاء» صفات، وقد أضيف إليها موصوفاتها في قولهم «مسجد الجامع» و«جانب الغربي» و«صلوة الأولى» و«بقلة الحمقاء»؛ إذ أصلها: «المسجد الجامع» و«الجانب الغربي» و«الصلوة الأولى» و«البقلة الحمقاء»، ويرد على قوله: «ولا صفة إلى موصوفها» أنّ «جرد» بالفتح و«أخلاق» صفتان، وقد أضيفتا إلى موصوفاتهما في قولهم: «جرد قطيفة» و«أخلاق ثياب»؛ إذ أصلهما: «قطيفة جرد» بمعنى «چادر پيچده» و«ثياب أخلاق» فأجاب عن الأول بقوله (**ومثل «مسجد الجامع» و«جانب الغربي» و«صلاة الأولى» و«بقلة الحمقاء» متأوّل**) بأنّ معنى الأول «مسجد الوقت الجامع» والثاني «جانب المكان الغربي» والثالث «صلوة الساعة الأولى» والرابع «بقلة الحبّة الحمقاء»، فالإضافة فيها كالإضافة في «سيفُ شجاعٍ» أي: «سيفُ رجلٍ شجاعٍ»، فلا موصوف أضيف إلى صفته، وأجاب عن الثاني بقوله (**ومثل «جرد قطيفة» و«أخلاق ثياب» متأوّل**) بأنه من باب إضافة الأعمّ إلى الأخصّ للتخصيص والبيان، وليس من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، وبيانه أنّ أصل «جرد قطيفة»: «قطيفة جرد» فلما حذفوا منه «قطيفة» بقي «جرد» مبهمًا يحتمل أن يكون صفة لموصوف آخر فأضيف إلى ما كان هو موصوفه للتخصيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفًا كإضافة خاتم إلى فضة في «خاتم فضة» (**ولا يضاف اسم مماثل**) أي: مشابه (**للمضاف إليه**) أي: لِما يصير مضافًا إليه على تقدير الإضافة (**في العموم والخصوص**) متعلّق بقوله «مماثل»، والمراد بالمماثلة في العموم والخصوص أن يكون الاسمان بحيث ما يطلق عليه أحدهما يطلق عليه الآخر وبالعكس، وكل ما لا يطلق

كليث وأسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف «كل الدراهم» و«عين الشيء» فإنه يختص به وقولهم سعيد كرز ونحوه متأوّل وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة فإن كان آخره ألفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء

عليه أحدهما لم يطلق عليه آخر وبالعكس (**كـ«ليث» و«أسد»**) مثال المماثلين من الأعيان (**و«حبس» و«منع»**) مثال المماثلين من المعاني، فيمتنع أن يقال «ليثُ أسدٍ» و«حبسُ منعٍ» بإضافة أحدهما إلى الآخر (**لعدم الفائدة**) المطلوبة من الإضافة، أي: التعريف أو التخصيص لامتناع أن يتعرّف أو يتخصّص الشيء بنفسه، وهذا أعني: إضافة أحد المماثلين إلى الآخر (**بخلاف**) إضافة العام إلى الخاصّ في مثل (**«كل الدراهم» و«عين الشيء» فإنه**) الفاء للتعليل، أي: لأن المضاف في هذه الإضافة (**يختصّ به**) أي: بالمضاف إليه؛ لأن «كل» أعمّ من الدراهم والدنانير، وكذا «عين» أعمّ من الموجود والمعدوم، فإذا أضيف «كلّ» إلى «الدراهم» اختصّ بالدراهم وإذا أضيف «عين» إلى «شيء» المختصّ بالموجود اختصّ بالموجود، ويرد على قوله «لايضاف اسم مماثل للمضاف إليه إلخ» أنه قد وجد هذه الإضافة في قولهم «سعيد كرز» فإنهما مماثلان لأن الأول اسم لشخص والثاني لقبه، فأجاب عنه بقوله (**وقولهم «سعيد كرز» ونحوه متأوّل**) بأن المراد بـ«سعيد» المسمّى وبـ«كرز» الاسم، فإذا قلت «جاءني سعيد كرز» فكأنك قلت «جاءني سعيد المسمّى بكرز» فهو في الحقيقة إضافة المسمّى إلى الاسم، ولا شك أن الاسم والمسمّى متغائران لا مماثلان (**وإذا أضيف الاسم الصحيح**) وهو في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة أصليًّا كان أو زائدًا؛ لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم (**أو الملحق به**) أي: بالاسم الصحيح، وهو ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن كـ«دلو» و«ظبي» (**إلى ياء المتكلم**) متعلِّق بقوله «أضيف» (**كسر آخره**) جزاء لقوله «إذا أضيف» أي: كسر آخر الاسم الصحيح أو الملحق به لا لعامل بل لموافقة الياء نحو «غلامِي» و«دلوِي» و«ظبيِي» (**والياء**) أي: والحال أن ياء المتكلم إمّا (**مفتوحة**) وهو الأصل (**أو ساكنة**) للتخفيف (**فإن كان**) يعني: إن لم يكن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم صحيحًا ولا ملحقًا به فإن كان (**آخره**) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (**ألفًا**) سواء كانت للتثنية أو لغيرها (**تثبت**) أي: لا تقلب بحرف نحو «عصايَ» و«غلامايَ» (**وهُذيل**) بضم الهاء وفتح الذال قبيلة من العرب (**تقلبها**) أي: تقلب تلك الألف حال كونها (**لغير التثنية ياءً**) وتدغم الياء

وإن كان ياء أدغمت وإن كان واوا قلبت ياء وأدغمت وفتحت الياء للساكنين وأمّا الأسماء الستة فأخي وأبي وأجاز المبرد أخيّ وأبيّ وتقول حمي وهني ويقال «فيّ» في الأكثر و«فمي» وإذا قطعت قيل أخ وأب وحم وهن وفم ....

المبدلة من الألف في ياء المتكلم فتقول «عصيّ»، وإنما قال «لغير التثنية»؛ لأنهم لا يقلبون ألف التثنية وذلك لأن ألف التثنية علامة الرفع فلو قلبوها ياءً لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور (**وإن كان**) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (**ياءً**) سواء كانت للتثنية أو للجمع أو لغيرهما (**أدغمت**) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين نحو «رأيت مسلمَيّ» بفتح الميم و«مسلمِيّ» بكسر الميم و«قاضِيّ» (**وإن كان**) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (**واوًا**) ساكنة (**قلبت**) الواو (**ياءً وأدغمت**) الياء المبدلة من الواو في ياء المتكلم نحو «جاء مسلمِيّ» أصله «مسلموي» فأُعِلّ إعلالَ «مرمِيّ» (**وفتحت الياء**) أي: ياءُ المتكلم في الصور الثلاث الأخيرة، أي: في ما كان آخر الاسم المضاف إلى الياء ألفًا أو ياءً أو واوًا (**لـ**) لزوم التقاء (**الساكنين**) على تقدير السكون (**وأمّا الأسماء الستة فـ**) يقال (**«أخِيْ» و«أبِيْ»**) بتخفيف الياء من غير ردّ الحرف المحذوف (**وأجاز**) أبو العباس (**المبرّد**) أن يقال (**«أخِيّ» و«أبِيّ»**) بتشديد الياء بردّ الحرف المحذوف فيهما فقط وهو الواو فجعلت ياءً وأدغمت في الياء (**وتقول**) امرأةٌ في إضافة «حم» و«هن» إلى الياء (**«حمِيْ» و«هنِيْ»**) بتخفيف الياء من غير ردّ المحذوف عند الجمهور والمبرّد في المشهور، وبهذا ظهر وجه فصل «حمي» و«هني» عن «أخي» و«أبي»، وإنما قال «تقول» لأن المذكر لا يقول «حمي» لأن الحم أخو الزوج (**ويقال**) في إضافة «فم» إلى ياء المتكلم (**«فِيّ»**) بكسر الفاء وتشديد الياء بردّ الواو المحذوفة وقلبها ياءً وإدغامها في الياء (**في الأكثر**) أي: في أكثر الاستعمالات (**و**) يقال فيه أيضًا (**«فمِيْ»**) من غير الردّ في بعض الاستعمالات (**وإذا قطعت**) هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة (**قيل «أخ» و«أب» و«حم» و«هن» و«فم»**) واعلم أن لام الأربعة الأُوَل واو بدليل أخوان وأبوان وحموان وهنوان، ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل «أفواه»، والثلاثة الأُوَل عينها مفتوحة بدليل «آباء» و«آخاء» و«أحماء» لأن قياس «فَعَل» صحيح العين أن يجمع على «أفعال»، وعين الرابعة والخامسة ساكنة؛ إذ لا دليل على حركتها والأصل هو السكون، ثم قوله «فم» قد جاء بفتح الفاء وضمها وكسرها تابعة للحركات الإعرابية أي: يجوز ضم الفاء حالة الرفع وفتحها حالة النصب وكسرها حالة

وفتح الفاء أفصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل «يد» مطلقا و«ذو» لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع التوابع ....

الجر (و) لكن (فتح الفاء أفصح منهما) أي: من ضم الفاء، وكسرها في جميع الأحوال (وجاء «حم» مثل «يد») في حذف اللام وإجراء الإعراب على العين فيقال: «هذا حم أو حمك» و «رأيت حما أو حمك» و «نظرت إلى «حم» أو «حمك» (و) جاء أيضا مثل («خَبْءٍ») في كونه مهموز الآخر ومعربًا بالحركات الثلاث فيقال: «جاء حمأٌ أو حمأُك» و«رأيت حمأً أو حمأَك» و«نظرت إلى حمأٍ أو حمأِك» (و) جاء مثل («دلوٍ») في كون آخره واوًا خالصة فيقال: «جاء حموٌ أو حموُك» و«رأيت حموًا أو حموك» و«نظرت إلى حمو أو حموك» (و) جاء مثل («عصًا») في كونه مقصورًا ومعربًا بالحركات التقديرية فيقال: «جاء حماً أو حمَاك» و«رأيت حماً أوحمَاك» و«نظرت إلى حماً أو حمَاك» (مطلقًا) متعلّق بالكل، أي: مجيء «حم» مثل هذه الأسماء الأربعة مطلق سواء كان «حم» مفردًا أو مضافًا كما عرفت من الأمثلة، ولا يخفى أنّ المصـ لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات وإلاّ فالحقّ أن يقال: «وجاء «حم مثل دلو وعصًا ويد وخبء» (وجاء «هن» مثل «يد» مطلقًا) أي: سواء كان «هن» مفرداً أو مضافاً فيقال: «هذا هنٌ أو هنُك» و«رأيت هناً أو هنَك» و«نظرت إلى هنٍ أو هنِك» (و«ذو») عينه واو ولامه ياء، أما الأوّل فلأن مؤنثه «ذات» وأصله «ذوات» بدليل أن مثناها «ذواتا» بحذف النون لِما أنها لا تستعمل إلاّ مضافاً، حذفت عين «ذوات» لكثرة الاستعمال، وأمّا الثاني فلأن باب الطيّ أي: ما عينه واو ولامه ياء أَغلَبُ من باب القوّة أي: ما عينه ولامه واو، والحمل على الأغلب أولى، وزنه «فرس» في المشهور (لا يضاف) لفظ «ذو» (إلى مضمر) بل يضاف إلى اسم الجنس الظاهر؛ لأنه وضع لأجل أن يتوصّل به إلى جعل اسم الجنس صفةً لاسم نكرة فإنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصًا بالمال مثلاً لم يتأتَّ لهم أن يقولوا «جاء رجل مال» فجاءوا بـ«ذو» فأضافوه إليه فقالوا «ذو مال»، والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف «ذو» إلى الضمير على سبيل الشذوذ في الدعاء الماثور «اللهم صلّ على محمد وذويه» أي: أصحابه (ولا يقطع) «ذو» عن الإضافة، وكذا متصرفاته؛ لأنه وضع لازمَ الإضافة فلو قطع لزم خلاف وضعه، وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعاً عن الإضافة على سبيل الشذوذ في قول الشاعر وهو الكميت ÷ ولكني أريد به الذوينا ÷ أي: أصحابنا، ولما فرغ عن المعربات التي إعرابها أصلي شرع في المعربات التي إعرابها تبعي فقال (التوابع) جمع تابع، وهو وإن كان وصفًا في الأصل والفاعل الوصفي لايجمع

كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وفائدته تخصيص أو توضيح وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم ....

على «فواعل» لكنه نقل في عرف النحاة من الوصفية إلى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع عليه، واللام في «التوابع» للجنس فلا يلزم تعريف الأفراد (**كل ثان**) أي: كل متأخّر، وهذا بمنزلة الجنس يشمل التابع وغيره من خبر «كان» و«إنّ» وخبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال ونحوِ ذلك لأن كلّها ثوان (**بإعراب سابقه**) الجار والمجرور صفة لـ«ثان» أي: كائن بإعراب سابقه، وفيه احتراز عن نحو خبرِ «كان» و«إنّ» ممّا ليس كائنًا بإعراب سابقه (**من جهة واحدة**) حال من «إعراب» أي: حال كون إعرابهما من مقتضٍ واحد كقولك: «جاءني رجل عاقل» فرفع «عاقل» من جهة فاعليّة لا من جهة أخرى، وفيه احتراز عن نحو خبر المبتدأ والمفعول الثاني ممّا ليس كائنًا بإعراب سابقه من جهة واحدة بل من جهة أخرى، فإن التجرّد عن العوامل اللفظية من حيث إنه يقتضي مسندًا إليه عامل في المبتدأ ورافع له، ومن حيث إنه يقتضي مسنداً عامل في الخبر ورافع له، وكذا «ظننت» مثلاً من حيث إنه يقتضي مظنوناً فيه عامل في المفعول الأوّل وناصب له، ومن حيث إنه يقتضي مظنونًا عامل في المفعول الثاني وناصب له، وكذا «أعطيت» مثلاً من حيث إنه يقتضي آخذاً عامل في المفعول الأول وناصب له، ومن حيث إنه يقتضي ماخوذاً عامل في المفعول الثاني وناصب له، فليس ارتفاع المبتدأ والخبر أو انتصاب المفعول الأول والثاني من جهة واحدة، واعلم أنّ التوابع على خمسة أقسام أحدها (**النعت**) قدمه على سائر التوابع؛ لأنه أكثر استعمالاً وأوفر متابعة كما سيجيء وهو (**تابع**) جنس شامل للتوابع كلّها (**يدلّ على معنى**) أي: على حالة ثابتة (**في متبوعه**) سواء كان باعتبار نفس المتبوع كقولك «جاءني رجل حسن» أو باعتبار متعلّقه كما في قولك «جاءني رجل حسن غلامه»، وفيه احتراز عن سائر التوابع، وقوله (**مطلقاً**) أي: دلالة مطلقة غير مقيد بزمانٍ صدورُ الفعل منه أو وقوعُه عليه، قيد احتياطي لدفع توهّم أنّ الحال أيضاً داخل في التوابع لا احترازي (**وفائدته**) أي: فائدة النعت، ولا يخفى أنه ليس بيان فائدة النعت من وظائف النحو (**تخصيص**) في المنعوت، والتخصيص في عرف النحاة عبارة عن تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في النكرات نحو «جاءني رجل صالح» (**أو توضيح**) فيه، والتوضيح في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو «جاءني زيد التاجر» (**وقد يكون**) النعت (**لمجرّد الثناء**) أي: لمحض المدح من غير قصد التخصيص والتوضيح نحو «بسم الله الرحمن الرحيم» (**أو**) لمحض (**الذم**) نحو «أعوذ بالله

أو التوكيد نحو ﴿نَفْخَةٌ وَّحِدَةٌ﴾ ولا فصل بين أن يكون مشتقا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو تميمي وذي مال أو خصوصا مثل مررت برجل أي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ....

من الشيطن الرجيم» (**أو**) لمحض (**التوكيد نحو**) قوله ﴿**نَفْخَةٌ وَّحِدَةٌ**﴾ [الحاقة:١٣] وقد يكون للتعميم نحو «كان ذلك في يوم من الأيام»، وقد يكون للترحّم نحو «أنا زيد الفقير»، وقد يكون لكشف الماهية نحو «الجسم الطويل العريض العميق»، وههنا بحث وهو أن كلاًّ من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفاً بل الكاشف هو المجموع وليس المجموع نعتاً، والجواب أنّ المجموع هوالنعت الواحد إلاّ أن إعرابه أجري على أجزائه كما في «قرأت الكتاب جزءً جزءً» و«البيت سقف وجدران»، ثم لمّا شَرط كثير من النحاة أن يكون النعت مشتقًّا حتى أوّلوا ما وقع غيرَ مشتق بالمشتق ردّه المصـ بقوله (**ولا فصل**) أي: لا فرق (**بين أن يكون**) النعت (**مشتقًّا أو غيرَه**) أي: غير مشتق، ولعل «أو» بمعنى الواو؛ لأن «بين» لايضاف إلاّ إلى متعدد و«أو» لأحد الأمرين، وإنما أتى بها دون الواو إشارة إلى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتاً من غير حاجة إلى التأويل للمبالغة في الردّ (**إذا كان وضعه**) متعلِّق بقوله «غيره» أي: وضعُ غير المشتق (**لغرض المعنى**) أي: لأجل الدلالة على المعنى الثابت في الغير (**عموماً**) أي: وضعاً عامًّا يعني في جميع الاستعمالات (**نحو «تميميّ» و«ذي مال»**) فإن كل واحد منهما يدل على المعنى الثابت في الغير في جميع الاستعمالات فتقول «جاءني رجل تميميّ أوذو مال» (**أو خصوصاً**) أي: أو وضعاً خاصًّا يعني في بعض الاستعمال (**مثل**) «أيّ رجل» في قولك: (**«مررت برجل أيّ رجل»**) أي: كامل في الرجولية، فإنه يدل في مثل هذا الاستعمال أي: في مقام المدح أو الذم على حالة ثابتة في المتبوع، ولا يدل عليها في قولك «أيّ رجل جاء» (**و**) مثل «الرجل» في قولك: (**«مررت بهذا الرجل»**) فإنه يدل في هذا التركيب على حالة ثابتة في المتبوع؛ لأن «هذا» يدل على ذات مبهمة و«الرجل» على خصوصية الرجلية، ولايدل عليها في قولك «مررت بزيد الرجل» (**و**) مثل «هذا» في قولك: «مررت (**بزيد هذا**») فإنه يدل في هذا الموضع على حالة ثابتة في المتبوع وهي كونه مشاراً إليه، ولا يدل عليها في قولك «هذا زيد» فصح في مواضع يدل الجامد فيها على حالة ثابتة في المتبوع وقوعه صفة ولا يصح ذلك في غيرها، ولا يخفى أن أكثر ما ذكره المصـ لا يصلح ردًّا؛ لأن كون الجامد نعتاً

وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالأوّل يتبعه في الإعراب والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع.....

فيه باعتبار أنه في قوّة المشتق (**وتوصف النكرة**) والمعرف بلام العهد الذهني (**بالجملة الخبرية**) وهي التي تحتمل الصدق والكذب، مثل «مررت برجل قام أبوه» أو «أبوه قائم»، وكقول الشاعر ع ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني ÷ وذلك لأن الدلالة على معنى ثابت في المتبوع كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما توصف بالجملة النكرةُ لا المعرفة؛ لأن الجملة في حكم نكرة، وإنما قيد الجملة بـ«الخبرية»؛ لأن الإنشائية لا تقع صفة ولا صلة ولا خبراً ولا حالاً بدون تأويل بعيد؛ لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب ليعرف المخاطبُ الموصوفَ المبهم بما يكون معلوماً له، والإنشائية لا يكون مضمونها معلوماً له قبل ذكرها، وكذا حكم الصلة (**ويلزم**) في الجملة الواقعة صفة (**الضمير**) الراجع إلى الموصوف المطابقُ له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو «جاءني رجل أبوه عالم» لأنه إن لم يكن فيها الضمير الرابط أو القائم مقام الضمير كانت الجملة أجنبية بالنسبة إلى الموصوف فلايصح أن يقال «جاءني رجل زيد عالم» (**ويوصف بحال الموصوف**) الجار والمجرور مفعول ما لم يسمّ فاعله، أي: بحال قائمة بالموصوف نفسِه نحو «جاءني رجل عالم»، فوُصِف الرجل بالعلم وهو حال قائم بالرجل نفسِه (**و**) يوصف أيضاً (**بحال متعلّقه**) أي: بحال قائمة بمتعلّق الموصوف والمتعلّق أعمّ من أن يكون مَا له نسبة إلى الموصوف (**نحو «مررت برجل حسن غلامُه»**) فوُصف الرجل بالحسن وهو قائم بمتعلقه الذي له نسبة إليه وهو «غلامه»، أو يكون ما له ربط إلى ما له تلك النسبة نحو «قام رجلٌ ضاربٌ أباه زيدٌ» فوُصف الرجل بالضرب وهو حال قائم بمتعلّقه الذي له ربط بأبي الرجل بوقوع ضربه عليه وله نسبة إلى الرجل (**فـ**) النعت (**الأوّل**) وهو النعت بحال الموصوف (**يتبَعه**) على حد «يسمع» أي: يتبع الموصوف (**في الإعراب**) أي: إذا كان الموصوف مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً كانت الصفة كذلك (**و**) في (**التعريف والتنكير**) أي: إذا كان الموصوف معرفة أو نكرة كانت الصفة كذلك، وأجاز بعض الكوفية وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى ﴿وَيۡلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ الَّذِیۡ جَمَعَ مَالًا وَّ عَدَّدَهٗ﴾ [الهمزة:١،٢] والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً، وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة (**و**) في (**الإفراد والتثنية والجمع**) أي: إذا كان الموصوف مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً كانت الصفة كذلك، وقد يوصف المفرد بالجمع

والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الأول وفي البواقي كالفعل ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه والمضمر لا يوصف ....

إذا كان ذلك المفرد مجموعاً من أجزاء كما في قوله تعالى ﴿مِنۡ نُّطۡفَةٍ اَمۡشَاجٍ﴾ [الدهر:٢] لأن النطفة مركبة من أشياء كل واحد منها مشيج أي: مختلط (و) في (**التذكير والتأنيث**) أي: إذا كان الموصوف مذكراً أو مؤنثاً كانت الصفة كذلك إلاّ إذا كان النعت «فَعُول» بمعنى «فاعل» كـ«رجل صبور» و«إمرأة صبور» أو «فَعِيل» بمعنى «مفعول» كـ«رجل قتيل» و«إمرأة قتيل» أوكان صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ«علامة» فإنه لايقع صفة للمؤنث، أوكان النعت اسمَ تفضيل مستعملاً بـ«من» نحو «صلوة خير من النوم» (و) النعت (**الثاني**) وهو النعت بحال متعلِّق الموصوف (**يتبعه**) أي: الموصوفَ (**في الخمسة الأُوَل**) جمع «الأولى»، والمراد بالخمسة الأول: الرفعُ والنصب والجر ذَكرها مجملاً بقوله «في الإعراب» والتعريفُ والتنكيرُ (و) النعت الثاني (**في**) الخمسة (**البواقي**) من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (**كالفعل**) مع الفاعل الظاهر في المطابقة في التذكير والتأنيث وفي تعيّن الإفراد، أي: كما أن الفعل يفرد إذا كان الفاعل ظاهراً سواء كان مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً كذلك يفرد هذا النعت سواء كان متعلِّق الموصوف مفرداً أومثنّى أو مجموعاً، وكما أن الفعل يذكر إذا كان الفاعل ظاهراً مذكراً ويؤنث إذا كان مؤنثاً كذلك هذا النعت، تقول «جاءتني إمرأة قائم غلامُها أو غلاماها أو غِلمانُها» و«جاءني رجل قائمة جاريتُه أو جاريتاه أو جواريه» (**ومِن ثَمّ**) أي: ولأجل أنّ النعت الثاني في الخمسة البواقي كالفعل (**حسُن**) أي: جاز قولك بلا ضعف (**«قام رجل قاعد غلمانه»**) بإفراد النعت مع كون المتعلِّق جمعاً كما حسُن قولك «قام رجل يقعد غلمانه» بإفراد الفعل مع كون الفاعل جمعاً (**وضعُف**) قولك «قام رجل (**قاعدون غلمانه**») كما ضعف قولك: «قام رجل يقعدون غلمانه»، وإنما لم يحكم بامتناعه لجواز كونه من باب «أكلوني البراغيث» (**ويجوز**) من غير ضعف قولك: «قام رجل (**قعود غلمانه**») بجمع النعت مطابقاً لفاعله؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع، ولأنه لا توازي الفعل في الحركات والسكنات فلم يكن «قعود غلمانه» كـ«يقعدون غلمانه»، بخلاف «قاعدون» فإنه يوازيه فيها فكان «قاعدون غلمانه» كـ«يقعدون غلمانه»، فضعف هذا دون ذاك (**والمضمر لايوصف**) أي: لايقع موصوفاً بشيء؛ لأن فائدة الصفة في المعارف التوضيح، وضمير المتكلم والمخاطب أوضح المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وهو باطل، وضمير الغائب محمول عليهما طرداً للباب، أما

ولا يوصف به والموصوف أخص أو مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله وإنما التزم وصف باب «هذا» بذي اللام للإبهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الأبيض وحسن بهذا العالم

التوصيف لمدح أو ذم أو تاكيد أو ترحم فأيضاً محمول على التوضيح لما ذكرنا، وأجاز الكسائي وصفَ الضمير الغائب كقوله تعالى ﴿لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ﴾ [آل عمران:٦] والجمهور يحملون مثله على البدل (**ولا يوصف به**) أي: لا يقع المضمر صفة لشيء؛ لأن الموصوف أعرف من الوصف أو مساوٍ له، ولا شيء أعرف من المضمر ولا مساو له حتى يصحّ وصفه به (**والموصوف**) المعرّف (**أخصّ**) تعريفاً من الصفة (**أو مساو**) لها؛ لأن الموصوف هو المقصود الأصلي فيجب أن يكون أكمل تعريفاً من الصفة ولا أقل من أن يكون مساوياً لها؛ لئلا يكون الأصل أدنى من الفرع، واعلم أن أعرف المعارف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول، وأمّا المضاف إلى أحدها فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه (**ومن ثَمّ**) أي: لأجل أن الموصوف يجب أن يكون أخصّ من الصفة أو مساوياً لها (**لم يوصف ذو اللام**) بشيء (**إلاّ بمثله**) أي: بذي اللام، نحو «جاءني الرجل العالم» (**أو بالمضاف إلى مثله**) أي: بالمضاف إلى ذي اللام بلا واسطة نحو «جاءني الرجل صاحب الفرس» أو بواسطة نحو «جاءني الرجل صاحب لجام الفرس»، وكذا يجوز وصف ذي اللام بالموصول لما عرفت من المساواة بينهما نحو «جاءني الرجل الذي حفظ الكافية»، ونحو قوله تعالى ﴿قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِیْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَاِنَّهٗ مُلٰقِیْكُمْ﴾ [الجمعة:٨] (**وإنما التزم**) جواب ما يقال إنه يقتضي القاعدة أن يجوز وصف اسم الإشارة بمثله وبذي اللام وبالموصول وبالمضاف إلى أحدها فلِمَا التُزِم وصفُه بذي اللام وبالموصول، وحاصل الجواب أنه إنما التزم (**وصف باب «هذا»**) أي: باب اسم الإشارة (**بذي اللام**) وبالموصول دون مثله أي: اسمِ الإشارة ودون المضاف إلى أحدها (**للإبهام**) الثابت في هذا الباب وهو يقتضي رفع الإبهام ببيان الجنس وهو لايتصور بمثله أي: باسم الإشارة الآخر؛ لأنه أيضاً مبهم، ولا بالمضاف إلى شيء من المعارف؛ لأنه يكون كالاستعارة من المستعير وكالسؤال من المحتاج الفقير، فتعيّن البيانُ والرفعُ بذي اللام وبما ألحق به من الموصول (**ومن ثم**) أي: لأجل أن التزام وصف باب «هذا» بذي اللام إنما هو للإبهام الثابت فيه المقتضي بيانَ الجنس (**ضعف**) قولك: (**«مررت بهذا الأبيض»**) بوصف «هذا» بـ«الأبيض»؛ لأنه وإن كان ذا لام لكنه لا يتبيّن به الجنسُ المرادُ بـ«هذا»؛ لأن «أبيض» لايختصّ بجنس دون جنس بل يعمّ الإنسان وغيره من الأجناس، (**وحسن**) قولك «مررت (**بهذا العالم**») ولما فرغ من النعت

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وسيأتي مثل قام زيد وعمرو وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل ضربت أنا وزيد إلا أن يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد

شرع في بيان العطف بالحرف فقال (**العطف**) وهو في اللغة الإمالة، وفي الاصطلاح لقب تابع مخصوص سيجيء في المتن، وإنما سمّي هذا التابع بالعطف؛ لأنه يُميل حرفُ العطف فيه ما بعده إلى ما قبله، ويسمّى أيضاً بـ«العطف بالنسق» لأنه يكون مع متبوعه على نسق واحد لأن كلاًّ منهما مقصود بالنسبة (**تابع مقصود بـ**) أصل (**النسبة**) الواقعة في الكلام، خرج به النعت والتاكيد وعطف البيان؛ لأنها غير مقصودة بالنسبة (**مع متبوعه**) أي:كما يكون هذا التابع مقصوداً بالنسبة كذلك يكون متبوعه مقصوداً بها، وخرج به البدل؛ لأن متبوعه غير مقصود بالنسبة (**ويتوسط**) أي: يقع (**بينه**) أي: بين هذا التابع (**وبين متبوعه أحد الحروف العشرة**) التي يسمّى بـ«حروف العطف» (**وسيأتي**) ذكرها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى (**مثل**) «عمرو» في قولك («**قام زيد وعمرو**») فإنه تابع قصد نسبة القيام إليه مع متبوعه الذي هو «زيد» وقد وقع بينهما أحد الحروف العشرة وهو الواو (**وإذا عطف**) أي: إذا أريد العطف (**على**) الضمير (**المرفوع المتصل**) بارزاً كان أو مستتراً (**أُكّد**) أولاً ذلك الضمير المرفوع (**بـ**) ضمير (**منفصل**) ثم عُطف عليه (**مثل «ضربت أنا وزيد»**) و«زيد ضرب هو وأنا»، وإذا أريد العطف على الضمير المنصوب أو على الضمير المنفصل فلا حاجة إلى تاكيده أولاً بشيء نحو «ضربتك وزيداً» و«ما ضرب إلاّ أنت وزيد»، وإذا أريد العطف على الضمير المجرور فأيضاً لايلزم التاكيد أولاً لكن يعاد الخافض مع المعطوف كما سيجيء (**إلاّ أن يقع فصل**) استثناء مفرّغ أي: أُكّد بمنفصل في جميع الأوقات إلاّ وقت وقوع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف عليه (**فـ**) إنه (**يجوز**) في وقت الفصل بينهما (**تركُه**) أي: ترك التاكيد، سواء كان الفصل قبل حرف العطف (**مثل «ضربت اليوم وزيد»**) أو بعده كقوله تعالى ﴿مَآ اَشْرَكْنَا وَ لَآ اٰبَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] ثم لا يخفى أن التاكيد بالمنفصل عند إرادة العطف على الضمير المرفوع المتصل هو الأولى عند البصريين وليس بواجب كما يفهم من قوله «أكد» فإنهم يجوّزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح، والكوفيون يجوّزونه بلا قبح (**وإذا عطف**) أي: إذا أريد العطف (**على الضمير المجرور**) لا يلزم تاكيده أولاً بشيء بل (**أعيد**

الخافض نحو مررت بك وبزيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في «ما زيد بقائم» أو قائما ولا ذاهب عمرو إلا الرفع وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأنها فاء السببية وإذا عطف على عاملين مختلفين ....

الخافض) سواء كان الخافض حرف جر (**نحو «مررت بك وبزيد»**) أو مضافاً نحو «المال بيني وبين زيد» وهذا عند البصريين، أما الكوفيون فيجوّزون العطف بلا إعادة الخافض مستدِلّين بقوله تعالى ﴿تَسَآءَلُوْنَ بِهٖ وَالْاَرْحَامَ﴾ [النساء:١] بجر «الأرحام» في قراءة حمزة عطفاً على الضمير المجرور، وأجيب بأنه معطوف على مقدّر والتقدير: «به وبالأبوين والأرحام» (**والمعطوف في حكم المعطوف عليه**) أي: ما وجب في المعطوف عليه باعتبار ماقبله يجب في المعطوف، وما يمتنع في المعطوف عليه يمتنع في المعطوف إن لم يكن علّة الوجوب والامتناع مختصّةً بالمعطوف عليه، كما إذا لزم الضمير في المعطوف عليه لكونه جملة حالاً عمّا قبله أو خبراً عنه أو صلة لزم مثله في المعطوف (**ومن ثم**) أي: لأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه (**لم يجز في**) قولك (**«ما زيد بقائم أو قائماً ولا ذاهب عمرو» إلاّ الرفع**) أي: رفع «ذاهب» على أنه خبر «عمرو» وهو مبتدأ، فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة، وإنما وجب الرفع؛ لأنه لو نصب أو خفض «ذاهب» لكان معطوفاً على «قائمٍ» أو «قائماً» وهذا غير جائز؛ لأنه خال عن الضمير الواقع في المعطوف عليه وجوباً، فتعيّن الرفع على ما ذُكر (**وإنما جاز**) قول العرب (**«الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ»**) جواب سؤال مقدّر، وهو أنّ هذا الأصل منقوض بقولهم هذا؛ لأن «يطير» في هذا الكلام صلة «الذي» وفيه ضمير ولا ضمير في ما عُطف عليه وهو «يغضب زيد»، فينبغي أن لا يجوز هذا الكلام وقد جاز بالاتفاق، فأجاب عنه بأنه إنما جاز (**لأنها**) أي: لأن الفاء في «فيغضب» (**فاء السببية**) التي تدل على أن ما قبلها سبب لِما بعدها، وهي وإن كانت عاطفةً أيضاً لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكفي الربط في إحدى الجملتين، ثم هذا القول تقوله إذا أردت الإخبار عن الشيء الذي يغضب بسبب طيرانه زيدٌ وكان ذلك الشيء ذباباً (**وإذا عطف**) شيئان بعاطف واحد (**على**) معمولي (**عاملين**) احتراز عن عطف شيئين بعاطف على معمولي عامل واحد فإنه جائز بالاتفاق نحو «ضرب زيد بكراً وخالد بشراً» (**مختلفين**) بأن لم يكن أحدهما عين الآخر كما في قولك «ضرب ضرب زيد بكراً وخالد بشراً» فإنه جائز إذ العامل فيه هو الأول والثاني تاكيد له فليس فيه تعدد العامل

لم يجز خلافا للفراء إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول وهو لفظي ومعنوي ....

(**لم يجز**) هذا العطف عند المتأخرين، فلا يقال «زيد في الدار وعمروٌ الحجرةِ»؛ لأن الحرف ضعيف لا يقوم مقام العاملين (**خلافاً**) أي: يخالف القول بعدم جواز هذا العطف خلافاً (**للفرّاء**) فإنه يجوّزه (**إلاّ**) أي: لم يجز هذا العطف عند الجمهور في صورة من الصور إلاّ (**في نحو**) أي: في صورة تقديم المجرور على المرفوع أو المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه فإنه جائز بالاتفاق مثل (**«في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو»**) فـ«الحجرةِ» معطوف على «الدارِ» وعامله «في» و«عمرٌو» معطوف على «زيد» وعامله ابتداء، والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه، وكذا قولك «إنّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمرواً»، وإنما جاز هذا العطف في هذه الصورة؛ لأنه مسموع من العرب كقولهم «ما كلُّ سوداءَ تمرةً وبيضاءَ شحمةً»، وكقول الشاعر ÷ أكلَّ إمرئٍ تحسبين إمرأً ÷ ونارٍ توقد بالليل ناراً ÷ (**خلافاً**) أي: يخالف القول بجواز هذا العطف في هذه الصورة أيضاً خلافاً (**لسيبويه**)؛ لأنه لايجوّز هذا العطف مطلقاً، ويحمل الأمثلة المذكورة على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على إعرابه على نحو ما جاء في بعض القرأة ﴿تُرِيْدُوْنَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللّٰهُ يُرِيْدُ الْاٰخِرَةِ﴾ [الأنفال:٦٧] بالجر، أي: عرض الآخرة، واعلم أنّ المفهوم من كلام الرضي أنّ الفرّاء موافق لسيبويه في عدم تجويز هذا العطف مطلقاً فنسبة المخالفة إلى الفرّاء في غير ما استثناه فقط ليس بسديد، ولما فرغ من العطف شرع في بيان التاكيد فقال (**التاكيد**) جاء بالهمزة وبالواو وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق، وإنما عقب العطف بالتاكيد؛ لأن العاطف وهو «ثم» والفاء قد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال «آمين ثم آمين» و«اللهم زد فزد» قال الله تعالى ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ۙ﴿۳﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾ [التكاثر:٣،٤] وهو في الاصطلاح (**تابع يقرّر أمرَ المتبوع**) أي: يُثبت عند السامع حالَ المتبوع المفهومةَ منه كما أنّ «نفسُه» في قولك: «جاء زيد نفسُه» مفهوم من «زيد» وكما أن الإحاطة مفهومة من قولك: «جاء القوم كلهم» لأن «القوم» حقيقة في مجموعهم (**في**) باب (**النسبة**) أي: في باب كون المتبوع منسوباً نحو «زيد قتيل قتيل» أو منسوباً إليه نحو «ضرب زيد زيد» (**أو**) في باب (**الشمول**) أي: في باب كون المتبوع شاملاً لجميع أفراده نحو «جاء القوم كلهم»، ولما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال (**وهو**) أي: التاكيد على قسمين أحدهما تاكيد (**لفظي**) سمّي به لحصوله بتكرير اللفظ (**و**) الثاني تاكيد (**معنوي**) سمّي

فاللفظي تكرير اللفظ الأوّل نحو جاءني زيد زيد ويجري في الألفاظ كلها والمعنوي بألفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع فالأوّلان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه ونفسها وأنفسهما وأنفسهم وأنفسهن والثاني ....

به لحصوله بملاحظة المعنى (فـ) التاكيد (**اللفظي تكرير اللفظ الأول**) حقيقة (**نحو «جاءني زيد زيد»**) أو حكماً نحو «ضربت أنا» لأنه وإن كان مخالفاً للأوّل حقيقة لكنه في حكم تكرير اللفظ الأوّل (**ويجري**) التكرير (**في الألفاظ كلّها**) أي: في الأسماء والأفعال والحروف والمركبات التقييدية والجمل نحو قوله تعالى ﴿دُكَّتِ الْاَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر:٢١] و«جاء زيد زيد» و«ضرب ضرب زيد» و«إنّ إنّ زيداً قائم» و«هذا رجل ظريف رجل ظريف» و«هذا غلام زيد غلام زيد» و«زيد قائم زيد قائم»، أما قوله تعالى ﴿وَّجَآءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] فليس من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع؛ لأنه مؤوّل بلفظ واحد أي: «جاء ربك والملك مصففين»، وكذا قولك «قرأت الكتاب سورة سورة» و «بيّنت له حسابه باباً باباً» و«جاء القوم ثلاثةً ثلاثةً» (**و**) التاكيد (**المعنوي**) يحصل (**بألفاظ محصورة**) أي: معدودة مخصوصة (**وهي «نفسه وعينه وكلاهما**) وكلتاهما (**وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع»**) قيل الثلاثة الأخيرة مؤكِّدات لـ«أجمع» ولا معنى لها مفردة كـ«حسن بسن» فإن قولك «بسن» لا معنى له مفرداً وإنما يضم إلى «حسن» لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى (**فالأوّلان**) أي: النفس والعين (**يعمّان**) أي: يجيئان لتاكيد الواحد والمثنّى والمجموع والمذكر والمؤنث (**باختلاف صيغتهما وضميرهما**) العائد إلى المؤكَّد (**تقول**) في تاكيد المذكر الواحد: «جاء زيد (**نفسه**)» بإفراد صيغة النفس وإفراد ضميره المذكر بحسب المؤكَّد (**و**) تقول في تاكيد المؤنث الواحد: «جاءت الإمرأة (**نفسها**)» بإفراد صيغة النفس وإفراد ضميره المؤنث (**و**) تقول في تاكيد مثناهما: «جاء الزيدان أوالإمرأتان (**أنفسهما**)» بجمع صيغة النفس وتثنيةِ الضمير، وإنما قيل في التثنية بصيغة الجمع لإلحاق التثنية بالجمع؛ لأنها أقل الجموع (**و**) تقول في تاكيد جمع المذكر السالم: «جاء الزيدون (**أنفسهم**)» بجمع الصيغة والضمير المذكر (**و**) تقول في تاكيد جمع المؤنث وجمع غير ذوي العقول: «جاءت النساء أو الأفراس (**أنفسهن**)» بجمع الصيغة والضمير المؤنث (**و**) اللفظ (**الثاني**) أي: «كلاهما»؛ لأن المصـ ـسمّى

للمثنى تقول كلاهما وكلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي نحو أجمع وجمعاء وأجمون وجمع ولا يؤكد بـ«كل» و«أجمع» إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسا أو حكما مثل أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله........................

«النفس» و«العين» كليهما بالأولين تغليباً فسمّى الثالث بالثاني (**للمثنّى تقول**) في تاكيد المثنى المذكر «جاء الرجلان (**كلاهما» و**) في تاكيد المثنى المؤنث: «جاءت الإمرأتان (**كلتاهما**») وفي ذكر «كلتا» ههنا إشارة إلى أنّ الاكتفاء بـ«كلاهما» في تعديد الألفاظ من باب الاكتفاء بالمذكر من المؤنث (**والباقي**) أي: باقي الألفاظ بعد الثلاثة وهو «كلّه» إلى «أبصع» (**لغير المثنى**) أي: للمفرد والجمع حقيقة أو حكماً (**باختلاف الضمير**) العائد إلى المؤكَّد (**في «كلّه» و«كلّها» و«كلّهم» و«كلّهن»**) متعلِّق بـ«باختلاف» أي: تقول في تاكيد المفرد المذكر: «قرأت الكتاب كلَّه» وفي المفرد المؤنث: «قرأت الصحيفة كلها» وفي تاكيد الجمع المذكر: «اشتريت العبيد كلهم» وفي الجمع المؤنث: «اعتقت الآماء كلّهن» (**و**) باختلاف (**الصِيَغ في**) الكلمات (**البواقي نحو أجمع وجمعاء وأجمعون وجمع**) تقول في تاكيد الواحد المذكر «اشتريت العبد أجمع» وفي المؤنث «اشتريت الأمة جمعاء» وفي المذكر الجمع «جاء القوم أجمعون» وفي المؤنث «جاءت المسلمات جُمع»، وكذا «أكتع وكتعاء وأكتعون وكتع» و«أبتع بتعاء أبتعون بُتع» و«أبصع بصعاء أبصعون بصع» (**ولا يؤكَّد بـ**) لفظ (**«كل» و«أجمع» إلاّ**) شيء (**ذو أجزاء**) أي: ذو تعدد، فيتناول الأجزاء والأفراد بطريق عموم المجاز (**يصحّ افتراقها**) أي: افتراق تلك الأجزاء (**حسًّا أو حكماً**) أي: افتراقَ حسٍّ كأجزاء القوم أو افتراقَ حكمٍ كأجزاء العبد في الشراء والبيع مثلاً، ولا يخفى أنه لا يكفي الافتراق الحسّي بدون الافتراق الحكميّ حتّى لوكان شيئ ذا أجزاء يصح افتراقها حسًّا ولم يصح افتراقها حكماً لم يصح تأكيده بـ«كل» و«أجمع»، فالمعيار إنما هو صحة الافتراق الحكميّ (**مثل**) «القوم» في قولك (**«أكرمت القوم كلهم»**) فإنه ذو أجزاء يصح افتراقها حسًّا وهي «زيد وبكر وعمرو وغيرهم» (**و**) مثل «العبد» في قولك (**«اشتريت العبد كله»**) فإنه ذو أجزاء يصح افتراقها حكماً أي: في حكم الاشتراء؛ لأنه يجوز اشتراء ربعه أو ثلثه أو نصفه، فصح تأكيده بـ«كل» (**بخلاف**) تاكيد «زيد» به في قولك (**«جاء زيد كله»**) فإنه ليس بصحيح؛

وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل مثل ضربت أنت نفسك وأكتع وأخواه أتباع لـ«أجمع» فلا تتقدم عليه وذكرها دونه ضعيف البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط فالأوّل مدلوله مدلول الأوّل

لأنه لا يصح افتراق أجزاء «زيد» في حكم المجيء بأن يجيء ربعه أو نصفه (**وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل**) أي: إذا أريد تاكيده بارزاً أو مستكنًّا (**بـ«النفس» و«العين» أُكِّد**) ذلك الضمير أوّلاً (**بـ**) ضمير مرفوع (**منفصل**) ثُم أُكِّد بـ«النفس» و«العين» (**مثل «ضربت أنت نفسك»**) و«زيد ضرب هو نفسه»؛ وذلك لئلا يلتبس التاكيد بالفاعل، ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل والمنصوب والمجرور بـ«النفس» و«العين» بلا تاكيدها بمنفصل لعدم الالتباس نحو «أنت نفسك قائم» و«ضربتك نفسك» و«مررت بك نفسك» (**و«أكتع» وأخواه**) أي: «أبتع» و«أبصع» (**أتباع**) بفتح الهمزة جمع «تَبَع» بمعنى تابع، كفرس وأفراس (**لـ«أجمع»**) أي: تستعمل هذه الكلمات الثلاث مع «أجمع» تابعةً له؛ لأن معنى الجميع الجمع و«أجمع» أظهر منها فيه (**فلا تتقدم عليه**) الفاء للنتيجة أي: فلا تتقدم «أكتع» وأخواه على «أجمع» لكونها تابعة له (**وذِكرُها**) أي: ذكر «أكتع» وأخويه (**دونه**) أي: بدون ذكر «أجمع» (**ضعيف**) لأنه لا يظهر حينئذ دلالتها على معنى الجمعية، ولما فرغ عن التاكيد شرع في بيان البدل فقال (**البدل تابع مقصود بما نسب**) «ما» فيه مصدريّة والجار والمجرور نائب الفاعل لقوله «مقصود» (**إلى المتبوع دونه**) أي: دون المتبوع، وخرج بقوله «مقصود بما نسب إلى المتبوع» سائر التوابع سوى العطف بالحرف؛ لأنها غير مقصودة بما نسب إلى متبوعاتها بل المقصود به هو المتبوعات، وخرج بقوله «دونه» العطف بالحرف؛ لأن المتبوع فيه أيضاً مقصود بما نسب إليه، وكذا خرج به المعطوف بـ«بل»؛ لأن المراد أن لا يكون المتبوع مقصوداً بما نسب إليه ابتداءً، والمتبوع في المعطوف بـ«بل» مقصود به ابتداءً (**وهو**) أي: البدل على أربعة أنواع أحدها (**بدل الكل**) أي: بدل هو كل المبدل منه (**و**) الثاني بدل (**البعض**) أي: بدل هو بعض المبدل منه (**و**) الثالث بدل (**الاشتمال**) أي: بدل يشتمل عليه المبدل منه بأنه يدل عليه إجمالاً ويتقاضى له بحيث يبقى النفس عند ذكره متشوقة إلى البدل كقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيْهِ﴾ [البقرة:٢١٧] (**و**) الرابع بدل (**الغلط**) أي: بدل جيء به بسبب الغلط (**فالأوّل**) أي: بدل الكل (**مدلوله مدلول الأوّل**) أي: المبدلِ منه، يعني أنهما

والثاني جزءه والثالث بينه وبين الأوّل ملابسة بغيرهما والرابع أن تقصد اليه بعد أن غلطت بغيره ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل ﴿بِالنَّاصِيَةِنَاصِيَةٍكَٰذِبَةٍ﴾

متّحدان ذاتاً ولو كانا مختلفين صدقاً نحو «أكرمت زيداً أخاك»، فمدلول «أخاك» ههنا هو مدلول «زيداً» فهما متحدان ذاتاً وإن كان مختلفين صدقاً (**والثاني**) أي: بدل البعض مدلولُه (**جزءه**) أي: جزء مدلول المبدل منه نحو «ضربت زيداً رأسه» (**والثالث**) أي: بدل الاشتمال (**بينه وبين الأوّل**) أي: المبدلِ منه، و«بين» الثاني زائد جيء به لتصحيح العطف (**ملابسة**) أي: تعلق وارتباط بحيث توجب النسبةُ إلى المبدل منه النسبةَ إلى البدل إجمالاً فيبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة لذكر البدل نحو «أعجبني زيد علمه» فإنه إذ قيل «أعجبني زيد» عُلم أنه مُعجِب باعتبار صفة من صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها فأوجبت نسبةُ الإعجاب إلى زيد نسبتَه إلى صفة له إجمالاً، فإذا قلت «علمه» أو «جوده» إلى غير ذلك كان بدل الاشتمال، فإن لم يكن التعلق بينهما بالحيثية المذكورة نحو «قتل الأمير سيافه» و«ضربت زيداً حماره» لا يسمّى بدل الاشتمال (**بغيرهما**) صفة لقوله «ملابسة» أي: بينهما ملابسة مغائرة للكليّة والجزئيّة بأن لم يكن البدل كلاًّ مع كون المبدل منه كلاًّ كما يكون في بدل الكل، ولا جزءاً مع كون المبدل منه كلاًّ كما يكون في بدل البعض، فيجوز أن يكون كلاًّ مع كون المبدل منه جزءاً نحو «رأيت درجة الأسد برجه» فإنّ برج الأسد عبارة عن مجموع الدرجات فيكون درجة الأسد جزءاً لهذه الدرجات (**والرابع**) أي: بدل الغلط (**أن تقصد**) بكسر الصاد من باب «ضرب» (**إليه**) أي: إلى البدل (**بعد أن غَلِطتَ**) أي: بعد غَلَطِك (**بغيره**) أي: بغير البدل وهو المبدل منه، نحو «أعجبني زيد غلامه»، وإنما لم يقل «بعد أن غلطت بالأوّل» أي: لم يعبِّر عن المبدل منه بـ«الأوّل» كما عبر فيما سبق للتفنّن في العبارة، ومع هذا لا يخلو عن نكتة، وهي أن ذكر المبدل منه فيه لا يكون بحيثية كونه مبدلاً منه بل بحيثية كونه غلطاً، وقد تسامح في حمل «أن تقصد إلخ» على بدل الغلط لظهور أن المراد أن بدل الغلط يحصل بأن تقصد إليه إلخ، لا أنه القصدُ نفسُه (**ويكونان**) أي: البدل والمبدل منه (**معرفتين**) نحو «أكرمت زيداً أخاك» (**و**) يكونان (**نكرتين**) نحو «جاء رجل غلام لك» (**و**) يكونان (**مختلفين**) بأن يكون معرفةٌ بدلاً من نكرةٍ نحو «جاء رجل غلام زيد» ونكرةٌ بدلاً من معرفة (**وإذا كان نكرةٌ**) بدلاً (**من معرفة فالنعت**) أي: فنعت البدل واجب؛ ليفيد البدل بواسطة النعت ما لم يفد المبدل منه المعرَّف (**مثل**) قوله تعالى ﴿لَنَسۡفَعًاۢ(**بِالنَّاصِيَةِنَاصِيَةٍكَٰذِبَةٍ**)﴾ [العلق:١٥،١٦] فقوله «ناصية» نكرة مبدلة من

ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل أقسم بالله أبو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل أنا ابن التارك البكري بشر ....

معرفة وهي «الناصية» فوصفت بصفة «كاذبة»، ونقل عن أبي علي الفارسي أنه قال يجوز ترك النعت إذا استفيد من البدل ما لم يُفده المبدل منه كقوله تعالى ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النّٰزعٰت:١٦] إذا جعل «طوى» بمعنى المكرر تقديسه لأنه نودي لموسى فيه ندائين (**ويكونان**) أي: البدل والمبدل منه اسمين (**ظاهرين**) نحو «أكرمت زيداً أباك» (**و**) يكونان اسمين (**مضمرين**) نحو «زيد لقيته إياه» (**و**) يكونان (**مختلفين**) بأن يكون البدل ظاهراً والمبدل منه مضمراً نحو «زيد أكرمته أخاك»، أو على العكس نحو «أخوك أكرمت زيداً إياه» (**ولا يبدل**) اسم (**ظاهر من**) أيِّ (**مضمر**) كان (**بدلَ الكل**) مفعول مطلق لقوله «لا يبدل» (**إلاّ من**) المضمر (**الغائب نحو «ضربته زيداً»**) فلا يقال «مرّ بِيْ بكراً» ولا «مررت بك زيداً»، وإنما قال «بدل الكل» لأن إبدال ظاهرٍ من مضمرٍ بدلَ البعض أو الاشتمال أو الغلط جائز مطلقاً نحو «اشتريتك نصفك» و«أعجبتَني علمك» و«ضربتك الحمار»، ولما فرغ عن البدل شرع في عطف البيان فقال (**عطف البيان تابع غير صفة**) خرج به الصفة (**يُوْضِح متبوعه**) خرج به البدلُ وعطفُ النسق والتاكيدُ؛ فإن هذه الثلاثة ليست لإيضاح متبوعاتها، ولا يلزم أن يكون عطف البيان أوضح من المبيّن بل يكفي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد (**مثل**) قول أعرابي أتى عمر بن الخطاب فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، فقال عمر رضي الله عنه: ما إنْ بها من نقب ولا دبر، فانطلق الأعرابي وجعل يقول ÷ (**أقسم بالله أبو حفص عمر**) ÷ ما مسّها من نقب ولا دبر ÷ فقوله «عمر» عطف بيان لقوله «أبو حفص» وهو كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه (**وفصله**) أي: فرق عطف البيان (**من البدل**) متعلِّق بقوله «فصله» (**لفظاً**) تمييز من إضافة الفصل إلى الضمير كما في «أعجبني طيبه أباً»، أو مفعول مطلق للفصل أي: فصلاً لفظيًّا، وإنما قيد به؛ لأن الفرق بينهما معنىً ثابت في كل موضع فإن عطف البيان إنما يكون للإيضاح ولا يكون مقصوداً بالنسبة بخلاف البدل فإنه مقصود بالنسبة (**في مثل**) خبرٌ، أي: فصله ثابت في مثل قول المرار ÷ (**أنا ابن التارك البِكْريّ بِشْرٍ**) فقوله «بشر» عطف بيان لـ«البكري» ولا يجوز أن يكون بدلاً

المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب وألقابه ضم وفتح وكسر ووقف وحكمه أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل وهي

منه؛ إذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير «التارك بشر» وهو غير جائز لكونه من باب «الضارب زيد»، وكذا يظهر فرقه منه لفظاً في النداء أيضاً نحو «يا غلام زيد» فإن جعل «زيد» بدلاً لا يجوز فيه إلاّ الضم لأن البدل في حكم المنادى المستقل مطلقاً، وإن جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب كما عرفت من قبل، ولما فرغ من الأسماء المعربات شرع في الأسماء المبنيّات فقال: (**المبني ما**) أي: اسم (**ناسب مبنيّ الأصل**) وهو الحرف والفعل الماضي والأمر بغير اللام، وقيل الجملة أيضاً، وفيه أن الجملة قد يكون لها إعراب ومبني الأصل لا إعراب له لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاًّ، ثم المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الإعراب بأن تضمّن الاسم معنى مبني الأصل نحو «أين» فإنه يتضمن معنى «إن» الشرطية أو حرف الاستفهام، وبأن يشبه الاسم مبني الأصل كالموصولات والإشارات فإنها تشبه الحرف في الاحتياج إلى الغير لأن الموصولات تحتاج إلى الصلة والإشارات إلى الصفة أو الإشارة الحسية، وبأن يقع موقعه كـ«نزال» الواقع موقع «انزل»، وبأن يُشاكل ما هو واقع موقع مبني الأصل لـ«فجار» المشاكل لـ«نزال» الواقع موقع «انزل»، وبأن يقع موقع ما يشبه مبني الأصل نحو «يا زيد» فإنه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للكاف الحرفية، وما وجب إضافته إلى الجملة وجب بناؤه كـ«إذ» و«إذا» و«حيث»، وما جاز إضافته إليها جاز بناؤه كـ«يوم» و«ليلة» و«حين» و«وقت»؛ لأنّ الجملة مبنيّة قويّة بالنسبة إلى غيرها من المبنيات (**أو**) ما (**وقع**) حال كونه (**غيرَ مركب**) أي: لم يكن مركباً بتركيب يوجد فيه عامله كالأسماء المعدودة من «زيد» و«شجر» و«هذا» إلى غير ذلك، و«أو» في قوله «أو وقع إلخ» مانعة الخلو دون الشك فلا ينافي التعريف، لا يقال إنّ مبني الأصل نوع من أنواع المبني وأخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور؛ لأنا نقول هذا تعريف الاسم المبني لا مطلق المبني فلا دور (**وألقابه**) أي: ألقاب المبني (**ضم وفتح وكسر**) للحركات الثلث (**ووقف**) للسكون، وإنما أضاف الألقاب إلى المبنّي مع أنها ألقاب الحركات والسكون في أواخره؛ لملابسة كونها في أواخره، وإنما عبر عن حركات البناء بالألقاب دون الأنواع كما عبّر به عن حركات الإعراب؛ لأنه لو قال «أنواع البناء» لسبق الذهن إلى أنّ كلاًّ من الضم والفتح والكسر والسكون نوع البناء كما في أنواع الإعراب، وليس الأمر كذلك بل هي ألقاب لما في آخره من حركة أو سكون (**وحكمه**) أي: حكم المبني (**أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل**) نحو «جاء هذا» و«رأيت هذا» و«مررت بهذا» (**وهي**) أي: المبني، وإنما أنّث الضمير

المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما وهو......................................

مع كونه راجعاً إلى المبني؛ لتأنيث الخبر وهو قوله (**المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات والكنايات**) الأولى أن يقال «بعض الكنايات»؛ لأن بعضها معرب كـ«فلان» و«فلانة» فإنه يكنى بهما عن أعلام الأناسي مجردين من اللام وعن أعلامِ البهائم باللام، إلاّ أن يقال إنه أعطى حكم الأكثر للكل (**وأسماء الأفعال والأصواتُ**) بالرفع عطفاً على «أسماء الأفعال» فإنها ليست أسماءً؛ لأنها ليست موضوعة، ويجوز بالجر عطفاً على «الأفعال»؛ لأن الأصوات وإن لم تكن أسماءَ لكنها جارية مجرى الأسماء المبنيّة في البناء فصح عدّها منها (**وبعض الظروف**) إنما قال «بعض الظروف»؛ لأن جميعها ليست بمبنية بل بعضها، وإنما لم يقل بعض المركبات وبعض الكنايات إعطاءً للأكثر حكم الكل، والنكتة للفار لا للقار (**المضمر**) قدمه على سائر المبنيات؛ إذ ليس في شيء منه إعراب ولا نزاع في بنائه، وعلة بنائه احتياجه إلى حضور أو تقدم مكني عنه (**ما**) أي: اسم، فلا يرد النقض بالكاف الحرفي واللام العهدي في «ذلك» و«جاء ني رجل فأكرمت الرجل» (**وضع**) على وجه الكناية (**لمتكلم أو مخاطب**) فيه احتراز عن الأسماء الظاهرة وأسماء الإشارة، وكذا عن لفظ «المتكلم» و«المخاطب»؛ لأنها كلَّها غيب في الاصطلاح (**أو**) لـ(**غائب تقدم ذكره**) احتراز عن لفظ «غائب»؛ لأنه وضع لغائب مطلقاً لا مقيّداً بتقدم ذكره (**لفظاً أو معنى أو حكماً**) خرج به «كم» و«كذا»؛ فإنه وضع لغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط فيه تقدم الذكر، والمراد بتقدم الذكر لفظاً أن يتقدم لفظ ما يرجع إليه الضمير تحقيقاً نحو «ضرب زيدٌ غلامَه» أو تقديراً نحو «ضرب غلامَه زيدٌ» وبتقدم الذكر معنى أن يتقدم ما يدل على مرجع الضمير من لفظ أو سياق كلام كقوله تعالى ﴿إِعۡدِلُوۡا هُوَ اَقۡرَبُ لِلتَّقۡوٰى﴾ [المائدة:٨] أي: العدل، وقوله تعالى ﴿وَلِاَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وٰحِدٍ مِّنۡهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء:١١] أي: لأبوي الميت، وبتقدم الذكر حكماً أن يعود الضمير إلى ما أحضر في الذهن من الشان أو القصة نحو قوله تعالى ﴿قُلۡ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] وكقولك «هي الدنيا تعطي وتمنع»، وكذا الحال في ضمير «نعم رجلاً» و«ربه رجلاً»، فالضمير في جميع هذه الأمثلة أُبهِم أوّلاً ثم فُسّر؛ ليكون أوقع في النفس فكأنه عائد إلى ما تقدم ذكر حكماً (**وهو**)

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل بنفسه وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالأوّلان متصل ومنفصل والثالث متصل فقط فذلك خمسة أنواع الأوّل ضربت وضربت إلى ضربن وضربن والثاني أنا إلى هن والثالث ضربني إلى ضربهن وإنّني ....

أي: المضمر على قسمين أحدهما مضمر (**متصل و**) الثاني مضمر (**منفصل**، **فالمنفصل**) الفاء للتفسير أي: فالمضمر المنفصل هو (**المستقل بنفسه**) في التلفظ به، أي: الذي يصح التلفظ به منفرداً لا يحتاج إلى كلمة أخرى نحو «ما أنت منطلقاً» و«ما ضربت إلاّ إياك» (**و**) المضمر (**المتصل**) هو (**غير المستقل بنفسه**) في التلفظ به، أي: الذي لا يصح التلفظ به منفرداً بل يحتاج إلى كلمة أخرى كـ«ضربتك» ورأيت غلامك» و«مررت به» و«إنك شاعر» (**وهو**) أي: المضمر باعتبار أنواع الإعراب على ثلاثة أقسام أوّلها مضمر (**مرفوع و**) الثاني مضمر (**منصوب و**) الثالث مضمر (**مجرور**، **فالأوّلان**) أي: المرفوع والمنصوب، والفاء للتفصيل (**متصل**) أي: كل واحد منهما نحو «ضربتك» (**ومنفصل**) نحو قوله تعالى ﴿هُوَ اللّٰهُ الْخٰلِقُ﴾ [الحشر:٢٤] وقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ﴾ [الفاتحة:٤] (**والثالث**) أي: المجرور (**متصل فقط**) نحو «مررت به أو بغلامك» (**فذلك**) الفاء فذلكة، وهي تدخل على الإجمال بعد التفصيل، أي: فالمضمر (**خمسة أنواع**) وهي المرفوع المتصل، والمرفوع المنفصل، والمنصوب المتصل، والمنصوب المنفصل، والمجرور المتصل (**الأوّل**) أي: النوع الأوّل يعني المرفوع المتصل هو ضمير (**«ضَرَبْتُ»**) بصيغة المتكلم المعروف (**و«ضُرِبْتُ»**) بصيغة المتكلم المجهول (**إلى**) ضمير (**«ضَرَبْنَ»**) بصيغة جمع المؤنث الغائب المعلوم (**«وضُرِبْنَ»**) بصيغة جمع المؤنث الغائب المجهول، ثم قوله «إلى ضربن» متعلِّق بـ«منتهياً» المحذوف، وهو حال من فاعل «والزائد عليهما» المقدرِ المعطوفِ على قوله «ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ»، فيكون المعنى: الأوّل ضمير «ضَرَبتُ» و«ضُرِبتُ» والزائد عليهما منتهياً إلى ضمير «ضَرَبنَ» و«ضُرِبنَ»، فكلمة «إلى» ههنا للإسقاط فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها (**و**) النوع (**الثاني**) أي: المرفوع المنفصل (**«أنا»**) وما بعده منتهياً (**إلى «هن»**) تقول: أنا نحن أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن هو هما هم هي هما هن (**و**) النوع (**الثالث**) أي: المنصوب المتصل، إمّا متصل بالفعل وهو ضمير (**«ضربني»**) منتهياً (**إلى**) ضمير (**«ضربهن»**) أو متصل بالحرف (**و**) هو ضمير (**«إنني»**)

إلى إنّهن والرابع إياي إلى إياهن والخامس غلامي ولي إلى غلامهن ولهن فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة و المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا ....

منتهياً (**إلى**) ضمير (**«إنهن»**) أي: إنني إننا إنك إنكما إنكم إنك إنكما إنكن إنه إنهما إنهم إنها إنهما إنهن (**و**) النوع (**الرابع**) أي: المنصوب المنفصل (**«إياي»**) منتهياً (**إلى «إياهن» و**) النوع (**الخامس**) أي: المجرور المتصل، إمّا متصل بالاسم أو الحرف وهو ضمير (**«غلامي» و«لي»**) منتهياً (**إلى**) ضمير (**«غلامهن» و«لهن»**) واعلم أن الضمير في «أنت» إلى «أنتن» هو «أَنْ» فقط بإجماع البصريين، والحروف الأواخر للدلالة على الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث، وذهب الفرّاء إلى أنّ «أنت» بكماله اسم، وقال بعضهم إنّ الضمير هو التاء و«أنْ» عماد، وكذا المختار أنّ الضمير في «إياي» إلى «إياهن» هو «إيّا» واللواحق للدلالة على الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة، ثم إنه بدأ بالمتكلِّم؛ لأنه أعرف المعارف، والصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرّده عن اللواحق ولو باعتبار بعض الصيغ، ولما فرغ عن بيان أقسام الضمير شرع في بيان مواضع استتار الضمير المرفوع المتصل فقال: (**فـ**) المضمر (**المرفوع المتصل خاصّةً**) منصوب على أنه حال من المستكن في «يستتر» الآتي، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، أو على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف أي: «أخصّ بالاستتار خاصّة»، وفيه احتراز عن المنصوب والمجرور المتصلين فإنهما لا يستتران (**يستتر في**) الفعل (**الماضي**) الكائن (**لـ**) الواحد المذكر (**الغائب**) نحو «زيد ضرب» (**و**) للواحدة المؤنث (**الغائبة**) نحو «هند ضربت» (**و**) في الفعل (**المضارع**) الكائن (**للمتكلم مطلقاً**) حال من «المتكلم» أي: سواء كان المتكلم واحداً أو فوق الواحد مذكراً أو مؤنثاً نحو «أضرب» و«نضرب» (**و**) للواحد المذكر (**المخاطب**) نحو «أنت تضرب» (**و**) للواحد المذكر (**الغائب**) نحو «زيد يضرب» (**و**) للواحدة المؤنث (**الغائبة**) نحو «هند تضرب» (**و**) يستتر (**في الصفة مطلقاً**) حال من «الصفة» لتأويلها بالوصف أو النعت، أي: سواء كان الوصف واحداً أو مثنّى أو مجموعاً ومذكراً أو مؤنثاً نحو «زيد ضارب» و«الزيدان ضاربان» و«الزيدون ضاربون» و«هند ضاربة» و«الهندان ضاربتان» و«الهندات ضاربات» وقس عليه الصفاتِ الباقيةَ، والألف والواو في «ضاربان» و«ضاربون» علامتا المثنّى والمجموع، وليستا بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل،

ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله أو بالفصل لغرض أو بالحذف أو بكون العامل معنويا أو حرفا والضمير مرفوع أو بكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من هي له ....

واعلم أن الضمير المرفوع المتصل يستتر في الفعل للواحد الغائب والواحدة الغائبة والصفة الواحدة جوازاً، وفي البواقي وجوباً (**ولا يسوغ المنفصل**) أي: لايجوز إتيان الضمير المنفصل (**إلاّ لتعذّر المتصل**) مستثنى مفرّغ ، واللام في «لتعذر» للتعليل أو للظرف بمعنى «في»، أي: لا يجوز إتيان الضمير المنفصل لشيء إلاّ لتعذّر إتيان المتصل، أو في وقت إلاّ في وقت تعذّر إلخ (**وذلك**) أي: تعذّرُ إتيان الضمير المتصل يكون (**بالتقديم**) أي: بسبب تقديم الضمير (**على عامله**) نحو قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٤] (**أو بالفصل**) بين الضمير وعامله، الواقع (**لغرض**) من الأغراض التي لاتحصل إلاّ بالفصل بين الضمير وعامله، كأن يكون الضمير تابعاً أو واقعاً بعد «إلاّ» كقوله تعالى ﴿اسْكُنْ اَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥] وقولك «جاءني زيد وأنت» و«ما ضرب زيداً إلاّ أنت»، وكذا ما وقع بعد «إمّا» المفيدةِ للشك في أول الأمر نحو «جاءني إمّا أنت أو زيد»، وإنما قال «لغرض»؛ لأنه لا يجوز المنفصل بالفصل الذي لا فائدة فيه فلا يقال «ضرب زيد إياك»؛ إذ لا غرض في الفصل لأن قولك «ضربك زيد» بمعناه (**أو بالحذف**) أي: بسبب حذف عامله فإنه لا يوجد حينئذ ما يتصل به نحو «إياك والأسد» (**أو بكون العامل**) أي: عامل الضمير (**معنويًّا**) فإنه يمتنع أن يتصل الضمير بالمعنى نحو «أنت كريم» (**أو**) بكون العامل (**حرفاً والضمير**) الواو حالية، أي: والحال أنّ الضمير المعمول له (**مرفوع**) نحو «ما أنت قائماً» إذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف في لغة العرب (**أو بكونه**) أي: بكون الضمير (**مسنداً إليه**) أي: إلى ذلك الضمير (**صفةٌ**) أي: اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، وقوله «صفة» مرفوع على أنه نائب الفاعل لقوله «مسنداً» (**جرت**) تلك الصفة (**على غير مَن هي**) ثابتة (**له**) والمراد بجَرَيان الصفة على غير مَن هي له أن تكون نعتاً للغير أو حالاً أو صلةً أو خبراً نحو «هند زيد ضاربتُه هي» فإنّ «هند» مبتدأ و«زيد» مبتدأ ثان و«ضاربته» خبر المبتدأ الثاني و«هي» فاعل «ضاربتُه»، فضمير «هي» أُسنِد إليه «ضاربتُه» وهي صفة جرت على غير مَن هي له؛ لأنها إنّما هي لـ«هند» وقد جَرَتْ على «زيد» حيث وقعت خبراً له وهو غير مَن هي له، وكذا «مررت بهند برجل ضاربتِه هي» و«زيد هند ضاربُها هو»، وإنما

مثل إياك ضربت وما ضربك إلا أنا وإياك والشر وأنا زيد وما أنت قائما وهند زيد ضاربته هي وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو أعطيتكه وأعطيتك إياه وضربيك وضربي إياك وإلا ....

وجب انفصال الضمير في هذه الصورة للزوم اللبس في بعض الصور نحو «زيد عمرو ضاربه هو» لو قيل «زيد عمرو ضاربه» لا يعلم أنّ الضارب زيد أو عمرو فجيء بالضمير المنفصل الذي هو خلاف الأصل؛ ليدلّ على عوده إلى البعيد الذي هو خلاف الأصل، وحُمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرداً للباب (**مثل «إياك ضربت»**) مثال تقديم الضمير على عامله (**و«ما ضربك إلاّ أنا»**) مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا، وكذا قولك «إنما ضربك أنا» (**و«إياك والشر»**) مثال حذف عامل الضمير؛ إذ أصله «اتق نفسك والشر» وقد مرّ بيانه (**و«أنا زيد»**) مثال كون العامل معنويًّا (**و«ما أنت قائماً»**) مثال كون العامل حرفاً والضمير مرفوع (**و«هند زيد ضاربته هي»**) مثال كون الضمير مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له، وإنما جاء بمثال لا لبس فيه؛ لِيَثْبُتَ الحكمُ في صورة اللبس بالطريق الأولى، بخلاف ما لو عكس، وردًّا على الكوفية حيث لا يوجبون الانفصال في صورة عدم اللبس (**وإذا اجتمع ضميران وليس**) الواو للحال، أي: والحال أنه ليس (**أحدهما**) ضميراً (**مرفوعاً**) أي: لم يكن شيء منهما مرفوعاً، فالإضافة استغراقية (**فإن كان أحدهما**) أي: أحد الضميرين (**أعرف**) من الآخر، واعلم أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب والغائب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب (**وقدّمته**) أي: الأعرفَ، عطف على الشرط في قوله «إن كان» (**فلك الخيار**) جزاء الشرط، أي: فلك الاختيار (**في**) اتصال الضمير (**الثاني**) وانفصاله؛ لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال، فإن شئت جئت به متصلاً (**نحو «أعطيتكه» و**) إن شئت جئت به منفصلاً نحو (**«أعطيتك إيّاه» و**) كذا (**«ضربيك» و«ضربي إياك»**) فاجتمع في المثالين ضميران وليس شيء منهما مرفوعاً لأن كليهما منصوبان في «أعطيتكه»، والأوّل مجرور والثاني منصوب في «ضربيك»، وأحدهما أعرف وهو ضمير الخطاب في المثال الأول وضمير المتكلم في الثاني، وقد قُدّم أعرف فيهما، فجاز في الضمير الثاني الوجهان الاتصال والانفصال، وإنما قال «وليس أحدهما مرفوعاً»؛ لأنه إذا كان أحدهما مرفوعاً فلا خيار في الثاني بل وجب اتصاله نحو «أعطيتك» (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن أحدهما أعرف من الآخر بل كانا متساويين أوكان أحدهما

فهو منفصل نحو أعطيته إياه أو إياك والمختار في خبر باب «كان» الانفصال والأكثر «لولا أنت» إلى آخره و«عسيت» إلى آخرها وجاء «لولاك» و«عساك» إلى آخرهما ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ....

أعرف ولكن لم تقدّمه (**فهو**) أي: فالضمير الثاني (**منفصل**) لا غير (**نحو «أعطيته إياه»**) مثال تساوي الضميرين (**أو**) «أعطيته (**إياك**») مثال عدم تقديم الأعرف (**والمختار في خبر باب «كان»**) أي: في خبر «كان» وأخواتها إذا كان الخبر ضميراً (**الانفصال**) تقول «زيد قائم وكنت إياه»، وفي قوله «والمختار» إشعار بأنه يجوز الاتصال أيضاً ولو على غير المختار فتقول «زيد قائم وكنته» (**والأكثر**) في الاستعمال بعد «لولا» الامتناعيّةِ مجيءُ الضمير منفصلاً، وهو الأولى؛ لأن ما بعد «لولا» إمّا مبتدأ أو فاعلُ فعلٍ محذوف أو مرفوع بـ«لولا» والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال نحو (**«لولا أنتَ»**) منتهياً (**إلى آخره**) أي: آخر لفظ «لولا أنتَ» يعني: لولا أنتما لولا أنتم لولا أنتِ لولا أنتما لولا أنتن لولاهو لولاهما لولاهم لولاهي لولاهما لولاهنّ لولا أنا لولانحن، وإنّما غيّر الترتيب ههنا تنبيهاً على أن الترتيب الأوّل ليس بواجب (**و**) الأكثر في الاستعمال بعد «عسى» مجيءُ الضمير متصلاً؛ لأن ما بعدها فاعل لها نحو (**«عسيتَ»**) منتهياً (**إلى آخرها**) أي: آخر «عسيتَ»، يعني «عسيتَ عسيتما عسيتم عسيتِ عسيتما عسيتنّ عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهنّ عسيتُ عسينا (**وجاء**) في بعض الاستعمالات بعد «لولا» و«عسى» ضميرٌ متصل يقال (**«لولاك» و«عساك»**) منتهيَيْنِ (**إلى آخرهما**) أي: لولاكَ لولاكما لولاكم لولاكِ لولاكما لولاكنّ لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهنّ لولاي لولانا، وعساكَ عساكما عساكم عساكِ عساكما عساكنّ عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهنّ عساي عسانا، فذهب سيبويه إلى أنّ الكاف بعد «لولا» ضميرٌ مجرور؛ لأنّ «لولا» في هذا المقام حرف جرّ، وبعد «عسى» ضميرٌ منصوب؛ لأن «عسى» ههنا محمول على «لَعَلّ»، وذهب الأخفش إلى أنّ الكاف في الأوّل ضمير مجرور وفي الثاني ضمير منصوب، وكلاهما واقعان موقع المرفوع؛ فإن الضمائر يقع بعضها موقع بعض كما في قولك «ضربتك أنت» و«أنا كأنت» (**ونون الوقاية**) وتسمّى أيضاً «نون العماد»؛ لأن العماد كما يحفظ السقف عن السقوط كذلك تحفظ تلك النون آخر الكلمة عن الكسر (**مع الياء**) أي: حال كونها مع ياء المتكلم (**لازمةٌ في**) الفعل (**الماضي**) لتحفظ هذه النون

وفي المضارع عريا عن نون الإعراب وأنت مع النون فيه و«لدن» و«إن» وأخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها «لعل» ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ويسمى فصلا ليفصل بين كونه خبرا ونعتا..................................

آخر الفعل عن أخت الجرّ وهي الكسرة ولهذا تسمّى «نون الوقاية» نحو «ضربني» و«ضربوني» (و) نون الوقاية مع الياء لازمةٌ (في) الفعل (المضارع) أيضاً لكن لا مطلقاً بل إذا كان الفعل (عريًّا) أي: خالياً (عن نون الإعراب) نحو «تضربني» و«يضربني» (وأنت) خطاب عام (مع) ظرف لقوله «مخيّر» (النونِ) أي: نونِ الإعراب الكائنة (فيه) أي: في الفعل المضارع (و) مع («لدن» و) مع («إنّ» وأخواتها) وهي «أنّ» و«لكنّ» و«ليت» و«لعلّ» (مخيّر) خبر لقوله «أنت»، أي: لك الخيار بين إتيان نون الوقاية وبين تركها، فإن شئت أتيت بها نحو «يضربانّي» و«يضربونّي» و«لدنّي» بالتشديد و«إنّني» و«كأنّني» و«لكنّني» وإن شئت تركتها نحو «يضرباني» و«يضربوني» و«لدني» و«إنّي» و«كأنّي» و«لكنّي» (ويختار) لحوق نون الوقاية (في «ليت») من بين أخوات «إنّ» حتّى قال سيبويه إنه لا يحذف النون في «ليت» إلاّ لضرورة الشعر، قال تعالى ﴿يٰلَيْتَنِيْ كُنْتُ تُرٰبًا﴾ [النبا:٤٠] (و) كذا يختار النون في («مِنْ» و«عَنْ» و«قد» و«قط») وهما بمعنى «حسب» تقول «مِنّي» و«عنّي»، و«قدني» و«قطني» كلاهما بمعنى «كفاني» (وعكسها) أي: عكس «ليت» («لعل») أي: يختار فيها ترك النون لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف، بخلاف «ليت» تقول «لعلّي» (ويتوسط) أي: يقع (بين المبتدأ والخبر قبل) دخول (العوامل) اللفظيّة عليهما (وبعدها) أي: بعد العوامل اللفظيّة (صيغةُ مرفوع منفصل مطابقٍ للمبتدأ) في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة؛ لأنها بمنزلة التاكيد له نحو «زيد هو القائم»، قال الله تعالى ﴿كُنْتَ اَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة:١١٧] (ويسمّى) هذا المرفوع (فصلاً) عند البصريين، و«عماداً» عند الكوفيين لكونه حافظاً لما بعده حتّى لا يسقط عن الخبرية، وإنما أتي للفصل بما هو في صورة الضمير؛ لأنه غير صالح لأنْ يوصف، وإنما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين أعني المبتدأ والخبر، وقوله (ليفصل) ذلك المرفوع، علّةٌ غائيّة للتوسط لا للتسمية، فيكون قوله «ويسمّى فصلاً» جملة معترضة بين الغاية والمغيّا (بين كونه) أي: كون الخبر (خبراً ونعتاً) نحو «زيد هو

وشرطه أن يكون الخبر معرفة أو أفعل من كذا مثل كان زيد هو أفضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان ....

القائم» و«هند هي القائمة» فإنّ «هو» و«هي» يفصلان ويبيّنان أنّ ما بعدهما ليس بنعت لما قبلهما، لامتناع الفصل بين الموصوف والصفة، أو لأن هذا المرفوع إنما وضع لهذا الغرض (**وشرطه**) الضمير راجع إلى الفصل المستفاد من قوله «ليفصل»، أي: وشرط الفصل بهذا المرفوع (**أن يكون الخبر معرفة أو «أفعل من كذا»**) أي: اسمَ تفضيل مستعملاً بـ«مِنْ» مثل «زيد هو العالم» و«كان زيد هو العالم» و«زيد هو أفضل من عمرو» و(**مثل «كان زيد هو أفضل من عمرو»**) وإنما ترك المصـ باقي الأمثلة لظهورها، وإنما اشترط للفصل بهذا المرفوع كون الخبر معرفة أو «أفعل من»؛ لأن نقل هذا المرفوع إلى معنى الفصل خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي أن يقتصر على مورد السماع، وأجاز أبو عثمان المازني وقوعَه قبل المضارع أيضاً لقوله تعالى ﴿وَمَكْرُ أُولَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠]، وفيه أنه يحتمل أن يكون مبتدأً بأن كان في الأصل تاكيداً للضمير المستكن في «يبور» فقُدّم للحصر كما في «أنا عرفت» (**ولا موضع**) أي: لا محلّ من الإعراب (**له**) أي: لهذا المرفوع (**عند الخليل**)؛ لأنه حرف وعلامةٌ وُضع للفصل على صيغة الضمير يتغيّر بتغيّر المبتدأ بمنزلة الكاف والتاء في «ذلك» و«أنت» (**وبعض العرب يجعله**) أي: هذا المرفوعَ (**مبتدأً وما بعده**) أي: بعد المرفوع (**خبرَه**) أي: خبر المرفوع، وذهب الكوفيون إلى أنه تاكيد لما قبله، فإن الضمير المرفوع قد يؤكَّد به المنصوبُ والمجرورُ كما في «ضربتك أنت» و«مررت بك أنت»، ويرد عليهم أنّ الظاهر لا يؤكَّد بالمضمر، ولما فرغ عن بيان صيغة الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصّة فقال (**و**) قد (**يتقدّم**) على المرجع، ولما كان هذا أعم من أن يكون قبل الجملة أو لا نحو «ربه رجلاً» قيده بقوله (**قبل الجملة**) فخرج نحو «ربه رجلاً» فإنه لا يسمى الشان أو القصة، ثم هذه الجملة خبرية اسمية البتّة إلاّ إذا دخلت على الضمير النواسخُ، فإنه حينئذ يجوز أن تكون فعليّة نحو قوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج:٤٦] (**ضميرُ غائب**)؛ لأن المراد به الشان أو القصة وهو مفرد غائب فيلزمه الإفراد والغيبة، بخلاف صيغة الفصل، فإنها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له (**يسمّى «ضمير الشان»**) إذا كان مذكراً كقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾

والقصة يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل مثل هو زيد قائم وكان زيد قائم وإنه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف إلا مع «أن» إذا خففت فإنه لازم أسماء الإشارة ما وضع لمشار إليه وهي «ذا» للمذكر ولمثناه ذان وذين

[الإخلاص:١] (و) يسمّى «ضمير (القصة») إذا كان مؤنثاً كقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج:٤٦]، وإنما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والإجلال؛ لأن ذكر الشيء مبهماً أولاً ثم ذكره مفصلاً يوجب في النفس تعظيماً وإجلالاً، وإنما يسمّى هذا الضمير ضمير الشان والقصة؛ لأنه عائد إلى ما هو معهود في الذهن من شان وقصة (يفسّر) ذلك الضميرُ (بالجملة) المذكورة (بعده) أي: بعد الضمير، ثم قوله «يسمّى ضمير الشان والقصة» جملة معترضة أدخلت بين الموصوف أعني قوله «ضمير غائب» وبين الصفة أعني قوله «يفسّر بالجملة بعده» لبيان الواقع (ويكون) الضمير الذي يسمّى بضمير الشان والقصة (منفصلاً ومتصلاً) وإذا كان متصلاً يكون (مستتراً وبارزاً على حسب العوامل) فإن كان عامل هذا الضمير معنوياً كان الضمير منفصلاً (مثل «هو زيد قائم» و) إن كان لفظياً فإن كان صالحاً لاستتار الضمير كان الضمير مستتراً مثل («كان زيد قائم» و) إن لم يكن صالحاً له كان الضمير بارزاً مثل («إنه زيد قائم») فإن الحرف لايصلح لاستتار الضمير فيه (وحذفُه) أي: حذفُ هذا الضمير حال كونه (منصوباً ضعيف) أي: جائز مع ضعف كقولك «إنّ زيد قائم» برفع الجزئين، أما حذفه مرفوعاً فلا يجوز أصلاً لكونه عمدة (إلاّ مع «أنّ») مستثنى مفرّغ، أي: حذفه منصوباً ضعيف مع كل عامل إلاّ مع «أنّ» المفتوحة (إذا خفّفت) أي: أسكنت «أنّ» (فإنه) الفاء للتعليل، أي: لأن حذفه منصوباً (لازم) لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كقوله تعالى ﴿وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ [يونس:١٠] ولما فرغ عن بيان المضمرات شرع في بيان أسماء الإشارة فقال (أسماء الإشارة ما) أي: أسماء (وضع) كل واحد منها (لـ) معنى (مشارٍ إليه) بالإشارة الحسّيّة، وهي الإشارة بالجوارح والأعضاء، وقوله تعالى ﴿ذٰلِكُمُ اللّٰهُ﴾ [الأنعام:١٠٢] محمول على التجوّز تنزيلاً له منزلة المحسوس المشاهد؛ إذ ما من شيء إلاّ ويدل عليه تعالى (وهي) أي: أسماء الإشارة (ذا) حال كونه (للمذكر) الواحد (ولمثنّاه) أي: لمثنّى المذكر («ذان») حالة الرفع (و«ذين») حالتي النصب والجر، واختلف النحاة في مثنّاه فذهب الأكثرون إلى بنائه لقيام علّة البناء وهي مشابهة الحرف في الاحتياج، واختلافه رفعاً ونصباً وجراً صيغيّ وضعي غير مضاف

وللمؤنث تا وذي وتي وته وذه وتهي وذهي ولمثناه تان وتين ولجمعهما أولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك ....

إلى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل «أنا» و«إياي»، وكذا الخلاف في «اللذان» و«الذين» (**وللمؤنث**) الواحدة (**«تا»**) بقلب ذالِ «ذا» تاءاً (**و«ذي»**) بقلب الألف ياءاً لانه قد يكون الياء والتاء علامة للتأنيث كما في «ضاربة» و«تضربين» (**و«تي»**) بقلب الذال تاءًا وقلب الألف ياء (**و«تهْ»**) بقلب الذال تاءاً وقلب الألف هاءاً (**و«ذِهْ»**) بقلب الألف هاءاً (**و«تِهِي» و«ذِهِي»**) بوصل الياء بالأخيرين (**ولمثنّاه**) أي: لمثنّى المؤنث (**«تان»**) حالة الرفع (**و«تين»**) حالتي النصب والجر، وإنما تثنّى من اللغات المذكورة «تا» لكثرة دورانها على الألسن وهذا يدلّ على أصالتها (**ولجمعهما**) أي: لجمع المذكر والمؤنث (**«أولاء» مداً**) أي: ممدوداً (**و**) «أولى» (**قصراً**) أي: مقصوراً، وإنما كتب الواو بعد الهمزة في «أولى» المقصورة لئلا تلتبس بـ«إلى» الجارّة، وحمل الممدودة على المقصورة (**ويلحقها**) أي: يدخل على أوائل أسماء الإشارة، وإنما عبّر عن الدخول باللحوق دفعاً لِما يتوهم من أنّ «ها» جزء اسم الإشارة، فإن اللحوق يقتضي اعتبار الأصل أوّلاً (**حرف التنبيه**) وهي كلمة «ها»؛ لأن الإشارة يلايمها تنبيهُ المخاطب أوّلاً نحو «هذا» و«هاتا» و«هؤلاء» وقد يفصل بين «ها» واسم الإشارة، وذلك بـ«أنا» وأخواته كثير كقولك «ها أنا ذا» و«ها أنتم أولاء» و«ها هو ذا» وبغيرها قليل (**ويتّصل بها**) أي: بأواخر أسماء الإشارة (**حرف الخطاب**) وهو الكاف للتنبيه على أحوال المخاطَب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقال «ذاك» و«ذاكما» و«ذاكم» و«تاكِ» و«تاكما» و«تاكن»، وإنما جعلت هذه الكاف حرفاً؛ لأن معناها غير مستقل بالمفهومية، وأيضاً لوكانت اسماً لصحّ وقوع الظاهر موقعها كما في «ضربتك» و«بك» (**وهي**) أي: حرف الخطاب، فإنّ لفظ «حرف» يذكر ويؤنث كما في الفوائد الشافية عن الهندي والجار بردي، ولله درّ المصـ حيث أشار إلى تانيث «حرف» بقوله «هي» وإلى تذكيره بقوله: (**خمسة**) وهي «كَ» «كُمَا» «كُمْ» «كِ» «كُنّ» مضروبة (**في خمسة**) وهي «ذا» «ذان» «تا» «تان» «أولاء» (**فيكون**) الفاء تفصيل، أي: فيكون المجموع الحاصل بضرب حروف الخطاب الخمسة في أسماء الإشارة الخمسة (**خمسة وعشرين**) لفظاً (**وهي**) أي: تلك الخمسة والعشرون لفظاً (**«ذَاكَ»**)

إلى ذاكن وذانك إلى ذانكن وكذلك البواقي ويقال «ذا» للقريب و«ذلك» للبعيد و«ذاك» للمتوسط وتلك وتانك وذانك مشددتين و«أولالك» مثل «ذلك» وأمّا «ثم» و«هنا» و«هنّا» فللمكان خاصة الموصول ما لايتم جزء إلا بصلة وعائد ....

وما بعده منتهياً (إلى «ذَاكُنَّ») أي: «ذاكَ ذاكما ذاكم ذاكِ ذاكُنّ» (و«ذانِكَ») وما بعده منتهياً («إلى ذانِكُنّ») أي: «ذانكَ ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكنّ» (وكذلك البواقي) يعني «تَاكَ» إلى «تَاكُنّ» و«تَانِكَ» إلى «تانِكُنّ» و«أولئك» إلى «أولئكُنّ» (ويقال «ذا» لـ) المشار إليه (القريب و«ذلك» للبعيد و«ذاك» للمتوسط) وإنما أخرّ ذكر المتوسط عن الطرفين لتأخّر تحقّقه عن تحققهما، وإنما قال «يقال إلخ» إشارة إلى الاستعمال، ولو قال «ذا للقريب إلخ» لم يفهم منه إلاّ الوضع (و«تلك» و«تانّك» و«ذانّك») حال كون الأخيرتين (مشددتين و«أولالك») أي: هذه الكلمات الأربع (مثل) كلمة («ذلك») أي: كما أنّ «ذلك» يقال للمشار إليه البعيد كذلك هذه الكلمات تقال للمشار إليه البعيد (وأمّا «ثَمَّ») بفتح الثاء والميم المشددة (و«هُنَا») بضم الهاء وتخفيف النون (و«هَنّا») بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر، وجاء بكسر الهاء أيضاً (فلـلمكان) أي: فللإشارة إلى المكان فـ«هُنا» للمكان القريب و«هُنَاك» و«ههُنا» للمتوسط و«هنالك» و«ثَمَّ» و«هَنّا» بالتشديد للبعيد، قال الله ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران:٣٨] (خاصّة) أي: أخصّ خصوصاً، أي: لا تستعمل هذه الكلمات في غير المكان إلاّ مجازاً كما استعمل «هنالك» في الزمان في قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلَيَةُ لِلّٰهِ﴾ [الكهف:٤٤] أي: حينئذ إلخ، وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء «مواقيت الإحرام» أي: مواضعها، بخلاف سائر أسماء الإشارة فإنها تستعمل في المكان وغيره على السواء، ولما فرغ عن أسماء الإشارة شرع في بيان الموصولات فقال (الموصول ما) أي: اسم (لا يَتِمّ جزءً) أي: لا يكون جزءً تاماً من مبتدأ أو خبر أو فاعل أو مفعول إلى غير ذلك (إلاّ بصلة) استثناء مفرّغ، أي: لا يتمّ جزءً بشيء من الأشياء إلاّ بصلة أي: بجملة بعده، وفيه احتراز عن سائر الأسماء التي تتم جزءاً بدون صلة (وعائد) فيه احتراز عن الأسماء التي لاتتم جزءً إلاّ بجملة وليست بموصولة في الاصطلاح كـ«حيث» و«إذ» و«إذا»؛ لأنها لا تحتاج إلى عائد، وكذا احتراز عن الموصول الحرفي، وهو ما أُوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر، فإنه أيضاً لايحتاج إلى عائد، والصحيح أنه خارج من قبل؛ لأنه لا يكون جزءً تاماً

وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول وهي الذي والتي واللذان واللتان بالألف والياء والأولى والذين واللائي واللاء واللاي واللاتي واللواتي ومن وما وأي وأية وذو الطائية

أصلاً بل الجزء هو المؤوّل بالمصدر لا الحرف المصدري المنضمّ إليه الجملة (**وصلتُه**) أي: صلة الموصول (**جملةٌ خبريةٌ**) معلومٌ مضمونُها للمخاطب، أما كونها جملة فلأن وضع الأسماء الموصولات لغرض وصف المعارف بالجمل، وأما كونها خبرية فلأن الجملة الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، أما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء:٧٢] فلأن الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية، وأما كون مضمونها معلوماً للمخاطب فللقياس على سائر الصفات، فإنّ الصفة من شانها أن تكون معلومة للمخاطب قبل إجرائها على الموصوف فلا يقال «جاءني الذي ضرب» إلاّ لمن عرف ضرْبه وجهل مجيئه (**والعائد**) إنما هو (**ضمير**) كائن (**له**) أي: للموصول، وإنما وجب العائد لترتبط الصلة بالموصول وإلاّ لكانت أجنبية غير مفيدة (**وصلة الألف واللام**) اللذَين بمعنى الموصول (**اسمُ فاعل أو**) اسم (**مفعول**) وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله «وصلته جملة خبرية» كأنه قال: إلاّ صلة الألف واللام فإنها اسم فاعل أو مفعول، وهما بمعنى الفعل، وإنما أُورد الفعل على صورة اسم الفاعل أو المفعول؛ لأن اللام الموصولة وإن كانت اسماً موصولاً حقيقة ولكنها تشبه اللام الحرفية أعني لام التعريف صورةً وهي إنما تدخل على المفرد فأُورد الفعل على صورة المفرد (**وهي**) أي: الموصولات (**«الذي»**) للمفرد المذكر، وأصله «لذي» عند البصرية زيدت عليه اللام تحسيناً للفظ (**و«التي»**) بقلب ذال «الذي» تاءاً، للمفرد المؤنث (**و«اللذان»**) لمثنّى المذكر (**و«اللتان»**) لمثنّى المؤنث، وقد يشدّد النون فيهما بدلاً من الياء في المفرد، ويكونان (**بالألف**) حالة الرفع (**و**) بـ(**الياء**) حالتي النصب والجر (**و«الأولى»**) على وزن «العُلى» و«الهُدى» (**و«الذين»**) كلاهما لجمع المذكر، والأول قد يجيء لجمع المؤنث (**و«اللائي»**) بالهمزة والياء (**و«اللاءِ»**) بالهمزة المكسورة وحذفِ الياء (**و«اللاي»**) بحذف الهمزة وإبقاءِ الياء مكسورةً أو ساكنةً (**و«اللاتي» و«اللواتي»**) خمستها لجمع المونث، وقد يجيء الثلاثة الأُوَل لجمع المذكر (**و«من» و«ما»**) هما بمعنى الموصول يستوي فيهما المفرد والمثنّى والمجموع والمذكر والمؤنث، غيرَ أنّ «مَن» يختصّ بذوي العلم و«ما» لغيرها بطريق الحقيقية، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر مجازاً (**و«أيّ»**) بمعنى الذي (**و«أيّة»**) بمعنى «التي» (**و«ذو» الطائيّةُ**) أي: المنسوبة إلى بني طيّ، قلبت في النسبة إحدى اليائين ألفاً والأخرى همزةً تحرزاً

وذا بعد «ما» للاستفهام والألف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه وإذا أخبرت بـ«الذي» صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها وأخرته خبرا فإذا أخبرت عن ....

عن اجتماع الياءات، يعني إذا كان «ذو» منسوبة إلى قبيلة بني طيّ تكون من الموصولات كقول الشاعر ÷ وبيري ذو حفرت وذو طويت ÷ أي: بيري التي حفرتها والتي طويتها (**و«ذا» بعد**)كلمة (**«ما»**) الكائنة (**للاستفهام**) نحو «ماذا صنعتَ» أي: «ما الذي صنعت»، جوز الكوفيون كون «ذا» وجميع أسماء الإشارة موصولةً سواء كانت بعد «ما» الاستفهامية أو لا نحو قوله تعالى ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يٰمُوْسٰى﴾ [طه:١٧] أي: ما التي بيمينك، وقوله تعالى ﴿ثُمَّ اَنْتُمْ هٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُوْنَ﴾ [البقرة:٨٥] أي: أنتم الذين، ولم يجوّز البصريون إلاّ في «ذا» بشرط كونه بعد «مَا» أو «مَن» الاستفهاميتين إذا لم يكن «ذا» زائداً كما في قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِیْ يُقْرِضُ اللّٰهَ﴾ [البقرة:٢٤٥] أي: من الذي إلخ، فـ«ذا» فيه زائد (**والألف واللام**) عطف على ما ذكر من الموصولات، أي: مجموعهما موصول واحد بمعنى الذي أو التي أو مثنّاهما أو مجموعهما (**والعائد المفعول**) أي: والضمير العائد إلى الموصول إذا كان مفعولاً (**يجوز حذفه**) كقوله تعالى ﴿اَهٰذَا الَّذِیْ بَعَثَ اللّٰهُ رَسُوْلًا﴾ [الفرقان:٤١] أي: بعثه الله رسولاً، وقوله تعالى ﴿اَللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَّشَآءُ مِنْ عِبَادِهٖ﴾ [العنكبوت:٦٢] أي: لمن يشاؤه، ولكنّ هذا الجواز مشروط بأن لا يكون العائد بعد «إلاّ» نحو «جاءني الذي ما ضربت إلاّ إياه»، وبأن لا يكون العائدان مجتمعَين في الصلة نحو «الذي ضربته في داره زيد»، وبأن لم يكن العائد عائداً إلى الألف واللام، وقد يحذف العائد المبتدأ عند طول الصلة نحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِیْ فِی السَّمَآءِ اِلٰهٌ وَّ فِی الْاَرْضِ اِلٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤] أي: الذي هو الآية، وكذا إذا كان في صلة «أيّ» نحو قوله تعالى ﴿اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩] أي: هو أشد، ثم اعلم أن النحاة وضعوا باباً لتمرين الطلاّب وتدريبهم فيما تعلّموه من مسائل هذا الفن، ويسمّونه «باب الإخبار بـ«الذي» وفروعِه»، وطريق التمرين أنهم يقولون لأحد مثلاً: أخبر عن زيد الواقع في جملة «ضربت زيداً» باستعانة كلمة «الذي»، فأراد المصـ أن يبيّن ضابطتَه فقال (**وإذا أخبرت**) أي: إذا أردت الإخبار عن جزءٍ جملة (**بـ«الذي»**) أي: باستعانة كلمة «الذي» وفروعِها (**صدّرتها**) أي: جئت بكلمة «الذي» في صدر الجملة الجوابيّة (**وجعلتَ موضع المخبر عنه ضميراً لها**) أي: ثم جئت في موضع ما تريد الإخبار عنه أي: في موضعه الذي كان له في الجملة السواليّة، بضمير راجع إلى كلمة «الذي» (**وأخّرته خبراً**) أي: ثم جعلت المخبر عنه خبراً متأخّراً لـ«الذي» (**فإذا**) الفاء للتفصيل وتفهيم الضابطة بالمثال، أي: فإذا (**أخبرت**) مثلاً (**عن**

زيد من «ضربت زيدا» قلت «الذي ضربته زيد» وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل أو المفعول فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان ....

«زيد» من) جملة («ضربت زيداً» قلت «الذي ضربته زيد») بتصدير «الذي» وجعلِ الضمير في موضع «زيد» وتاخيرِ «زيد» خبراً لـ«الذي» (وكذلك الألف واللام) أي: كما تخبر بـ«الذي» كذلك تخبر بالألف واللام الموصول، بأن تصدر الألف واللام وتبني من الفعل اسمَ الفاعل أو المفعول؛ لأن صلة اللام إنما هو اسم الفاعل أو المفعول، ثم تفعل كما ذُكر، فإذا أخبرت مثلاً عن «زيد» من جملة «ضربت زيداً» أو عن «بكر» من جملة «ضُرِب بكر» قلت «الضاربه أنا زيد» أو «المضروب بكر» (في الجملة الفعلية) متعلّق بالمُماثلة المفهومة من كاف التشبيه أو بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر، أي: قوله «كذلك الألف اللام»، أي: الألف واللام مثل «الذي» في صحّة الإخبار بهما إذا كانت الجملة السوالية فعلية (خاصّة) أي: خصّت الألف واللام بالجملة الفعلية خصوصاً (ليصحّ) متعلّق بفعل مفهوم من فحوى الكلام أي: شُرط كون الألف واللام في الجملة الفعلية ليصحّ (بناء اسم الفاعل) أي: أخذ اسم الفاعل منها إذا كان الفعل فيها معروفاً (أو) اسم (المفعول) إذا كان الفعل مجهولاً، فإذا أخبرت بهما عن «زيد» مِن «ضربت زيداً» قلت: «الضاربه أنا زيد»، وإذا أخبرت عن «بكر» من «قام بكر» قلت «القائم بكر»، وإذا أخبرت عن «خالد» مِن «ضُرِب خالد» قلت «المضروب خالد»، بخلاف ما إذا كانت الجملة السوالية اسميةً فإنه لا يصح أخذ اسم الفاعل أو المفعول منها، مع أنه لا بد من أن يكون صلة اللام اسمَ الفاعل أو المفعول، ويفهم من التعليل المذكور أنه لا بد أيضاً من أن يكون الفعل فيها متصرفاً؛ إذ لوكان غير متصرف نحو «ليس زيد منطلقاً» لم يصح البناء أيضاً (فإن تعذّر) أي: لم يمكن (أمر منها) أي: من الأمور الثلاثة المذكورة في الضابطة، وهي تصدير الموصول وجعل الضمير في موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه خبراً للموصول (تعذّر الإخبار) بـ«الذي» وفروعِها (ومِنْ ثَمّ) أي: لأجل أنه إذا تعذّر أمر منها تعذّر الإخبار (امتنع) الإخبار بـ«الذي» (في ضمير الشان) نحو «هو زيد قائم»؛ لأنه يجب أن يتقدم هذا الضمير قبل الجملة، فيتعذر تاخيره خبراً فامتنع الإخبار فيه، وهذا تفريع بالنظر إلى الأمر الثالث الأخير، ولو قال «في الضمير المبهم» ليشمل مثل ضمير «نعم رجلاً» و«ربه رجلاً» لكان أعمّ

والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه و«ما» الاسمية موصولة واستفهامية ....

فائدةً، ويمكن أن يقال إنه أراد به إيّاه مجازاً من قبيل ذكر الخاصّ وإرادة العام (و) من ثَمّ امتنع الإخبار بـ«الذي» في (**الموصوف**) بدون الصفة (و) في (**الصفة**) بدون الموصوف، فلا يجوز أن يخبر بـ«الذي» عن «زيد» أو عن «العاقل» من جملة «ضرب زيد العاقل»؛ لامتناع جعل الضمير موضع أحدهما فإنه لو جعل الضمير موضع الموصوف وقيل «الذي ضرب هو العاقل» لزم وقوع الضمير موصوفاً، ولو جعل الضمير موضع الصفة وقيل «الذي ضرب زيد هو» لزم وقوع الضمير صفةً وقد عرفت أنّ الضمير لايوصف ولا يوصف به، نعم! لو أخبر عن الموصوف مع الصفة فجعل الضمير في موضعهما وقيل «الذي ضرب زيد العاقل» لجاز لعدم تعذّر أمر، وكذا امتنع الإخبار في ألفاظ التاكيد في الأشهر، وفي عطف البيان دون المعطوف، وأما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما (و) من ثَمّ امتنع الإخبار في (**المصدر العامل**) بدون المعمول، فلا يجوز أن يخبر عن «ضرب زيد» من «عجبت من ضرب زيد بكراً»؛ لأنه لو أخبر عنه وقيل «الذي عجبت منه بكراً ضربُ زيد» لزم إعمال الضمير وهو ممتنع، فتعذر جعل الضمير موضع المخبر عنه فتعذر الإخبار (و) من ثم امتنع الإخبار في (**الحال**) فلا يجوز الإخبار عن «راكباً» من «جاءني زيد راكباً»؛ لأنه لو أخبر عنه وقيل «الذي جاءني زيد هو راكب» لزم وقوع الضمير حالاً وهو ممتنع؛ لأن الحال لا يكون إلاّ نكرة (و) ومن ثم امتنع الإخبار في (**الضمير المستحقّ لغيرها**) أي: في الضمير الذي استحقّه غير كلمة «الذي»، كالضمير المنصوب في قولك «زيد ضربته»، فإنه يستحقّه غيرها وهو «زيد» فلا يجوز الإخبار عنه؛ لأنه لو أخبر عنه وقيل «الذي زيد ضربته هو» لزم عود الضمير إلى «الذي» فبقي ذلك الغير بلا ضمير، فتعذّر تصدير «الذي»، فتعذر الإخبار (و) من ثم امتنع الإخبار في (**الاسم المشتمل عليه**) أي: على ذلك الضمير، فلا يجوز الإخبار عن «غلامه» من جملة «زيد ضربت غلامه» بأن يقال «الذي زيد ضربته غلامه»؛ لأن الضمير إن عاد إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإن عاد إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكلاهما ممتنعان، فتعذّر تصدير «الذي» فتعذر الإخبار، ثُمّ لما كان في المبنيات ما يوافق لفظُه لفظَ الموصول كـ«ما» و «من» لم يجعل له باباً برأسه بل ذكره في ضمن الموصولات فقال (**و«ما» الاسمية**) احتراز عن «ما» الحرفية؛ لأن بيانها يجيء في بحث الحرف (**موصولة**) نحو «عجبت مما فعلت» أي: من الذي إلخ، (**واستفهامية**) نحو قوله تعالى ﴿وَمَا

وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى «شيء» وصفة و«من» كذلك إلا في التامة والصفة وأي وأية كـ«من» وهي معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها ....

تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يٰمُوْسٰى﴾ [طه:١٧] (**وشرطية**) نحو «ما تقل أقل» (**وموصوفة**) نحو «مررت بما مُفرح لك» أي: بشيء مفرح لك (**وتامّة**) غير محتاجة إلى صلة وصفة (**بمعنى «شيء»**) منكر عند أبي علي الفارسي، وبمعنى «الشيء» المعرّف عند سيبويه نحو قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١] أي: فنعم شيئاً هي، أو فنعم الشيء هي (**وصفة**) نحو «أكرمته بوجه مّا» أي: بوجه أيّ وجه، وقد اختلف في «ما» هذه أي: التي تلي النكرةَ لإفادة الإبهام، فقال بعضهم هي حرف، وقال بعضهم اسم، وفائدتها إمّا التحقير أو التعظيم أو التنويع نحو «أعطيته عطية مّا» أي: لا تعرف من حقارتها، و«جئتك لأمر مّا» أي: لأمر عظيم لا يعرف عظمته، و«ضربته ضرباً مّا» أي: ضرباً مجهولاً غير معين (**و«مَن» كذلك**) أي: مثل «ما» في أوجهها، فتكون موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة نحو «أكرم مَن جاءك» و«مَن أكرمتَ؟» و«مَن تَزُر أَزُر» وقول الشاعر ÷ وكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنَا ÷ حبّ النبيّ محمد إيّانا ÷ أي: على شخصٍ غيرنا (**إلاّ في التامة والصفة**) فإن كلمة «مَنْ» ليست فيهما مثل «ما» أي: لا تجيء «مَن» تامة ولا صفة خلافاً لأبي علي، فإنه جوّز كونها نكرة غير موصوفة (**و«أيّ»**) للمذكر بمعنى «الذي» (**و«أيّة»**) للمؤنث بمعنى «التي» (**كـ«مَن»**) في أوجهها أي: تكونان موصولتين نحو «اضرب أيّهم أو أيّتهن لقيت»، واستفهامتين نحو «أيّهم أخوك» و«أيّتهن أختك»، وشرطيتين نحو قوله تعالى ﴿اَيًّا مَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰى﴾ [بني إسرائيل:١١٠] ونحو قولك «أيّة طريقة سلكت سلكت»، وموصوفتين نحو «يا أيها الرجل» و«يا أيتها المرأة»، ولا تكونان تامّتين وصفتين (**وهي**) أي: كل واحدة من «أيّ» و«أية» (**معربة وحدها**) من الموصولات بالاتفاق، بخلاف «اللذان» و«اللتان» و«ذو» الطائيّةِ منها، فإن في كونها معربة خلافاً، وإنما أُعرب «أيّ» و«أيّة» لالتزام إضافتهما إلى المفرد وهو من خواصّ الاسم المتمكّن (**إلاّ إذا حذف صدر صلتها**) استثناء مفرّغ أي: كل واحدة منهما معربة في جميع الأوقات إلاّ في وقت حذف صدر صلتها، فإنها حينئذ يجوز بناؤها على الضم بشرط أن تكون «أيّ» مضافة نحو قوله تعالى ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩] أي: لننزعن من كل طائفة من طوائف أهل البغي والفساد الذي هو أشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فنعذّبه، ونحو «أكرم أيّهم أفضل» أي: هو أفضل، وإن لم تكن مضافة كانت معربة وإن حذف صدر صلتها نحو «أكرم أيًّا أفضل» أي:

وفي «ماذا صنعت» وجهان أحدهما «ما الذي» وجوابه رفع والآخر «أي شيء» وجوابه نصب أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويد زيدا أي أمهله وهيهات ذاك أي بعد ....

هو أفضل (**وفي**) معنى قولهم (**«ماذا صنعت» وجهان أحدهما**) أنّ معناه (**«ما الذي**» صنعت) بناء على أن «ما» استفهامية و«ذا» موصولة، أي: أيّ شيء الذي صنعته (**وجوابه**) أي: جواب «ماذا صنعت» على هذا الوجه (**رفع**) أي: مرفوع على الأولوية، فإذا أجبت عن هذا السوال وقلت «الإكرام» مثلاً رفعته على أنه خبر للمبتدأ المحذوف فيكون تقدير الجواب: «الذي صنعته الإكرام» فيكون الجواب مطابقاً للسوال في الاسميّة (**و**) الوجه (**الآخر**) أنّ معناه (**«أيَّ شيءٍ**» صنعت) بناء على أنّ «ماذا» بمعنى «أيّ شيء» أو على أن «ما» بمعنى «أيّ شيء» و«ذا» زائدة، فيكون «ماذا» منصوبة المحل على أنه مفعول به لـ«صنعت» (**وجوابه**) أي: جواب «ماذا صنعت» على هذا الوجه (**نصب**) أي: منصوب على الأولوية، فإذا أجبت عنه وقلت «الإكرام» مثلاً نصبته على أنه مفعول لفعل محذوف فيكون التقدير: «الإكرام صنعت»، فيكون السوال مطابقاً للجواب في الفعلية، وقد قرئ قوله تعالى ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ في جواب ﴿مَاذَا يُنْفِقُوْنَ﴾ [البقرة:٢١٩] بالرفع والنصب، وأيضاً يجوز في الجواب النصب على الوجه الأول والرفع على الوجه الآخر كما أشرنا إليه، ولما فرغ عن الموصولات شرع في بيان أسماء الأفعال فقال (**أسماء الأفعال**) فإنها لما كانت بمعنى الماضي أو الأمر كان حقّها أن لا تكون لها محلّ من الإعراب كالأمر والماضي كما أشار بقوله (**ما**) أي: اسم (**كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل «رويد زيداً»**) مثال لما هو بمعنى الأمر (**أي: «أمهله»، و«هيهاتَ ذاك»**) بفتح التاء وكسرها، وبالضمة في لغة بعضهم، مثال لما هو بمعنى الماضي (**أي: «بَعُد»**) ويحتمل «كان» في قوله «ما كان بمعنى إلخ» أوجهَها الأربعةَ أن تكون ناقصة أو تامة أو بمعنى «صار» أو زائدة، أي: «مايكون كائناً بمعنى الأمر إلخ» أو «ما وجد بمعنى الأمر إلخ» أو «ما صار بمعنى الأمر إلخ» أو «ما كائن بمعنى الأمر إلخ»، إن قلت إنّ اسم الفعل قد يكون بمعنى المضارع نحو «أفٍّ» بمعنى «أتضجّر» و«أُوْه» بمعنى «أتوجّع» فلِما لم يقل «أو المضارع»، قلنا أصل معناهما «تضجرت» و«توجعت» عبر عنه بالمضارع مجازاً، وفي المثالين إشارة إلى أقسامها الستّة: الكائنة بمعنى الأمر، والكائنة بمعنى الماضي، والمتعدية، واللازمة، والمستعملة في المعنى الأصليّ،

وفعال بمعنى الأمر من الثلاثي قياس كـ«نزال» بمعنى «انزل» وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للأعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب في تميم إلا ما كان في آخره راء ....

وغير المستعملة فيه (**و«فَعَالِ»**) الذي (**بمعنى الأمر**) المشتقّ (**من الثلاثي**) المجرّد (**قياس**) أي: قياسيّ، يعني أنّ كلّ فعل ثلاثي يصحّ أن يشتق منه اسم على وزن «فَعَالِ» بمعنى الأمر (**كـ«نزال» بمعنى «انزل»**) و«ضراب» بمعنى «اضرب» و«أكال» بمعنى «كل» إلى غير ذلك، ولكن هذا باعتبار الأكثر والأغلب، فلايرد عليه أنه لا يصحّ أن يشتق «قوام» و«قعاد» من القيام والقعود بمعنى «قم» و«اقعد»، وإنما قال «من الثلاثي»؛ لأنّ اسم الفعل من الرباعيّ لم يأتِ إلاّ نادراً وهو ثلاث كلمات «قَرْقَارِ» أي: صوّت، و«عَرْ عَارِ» أي: تلاعبوا بالعرعرة، وهي لعب الصبيان، و«جَرْجَارِ» (**و«فَعَالِ»**) مبتدأٌ (**مصدراً معرفةً**) حالٌ من ضمير قوله الآتي «مبنيّ»، أي: حال كونه علماً للمعنى (**كـ«فَجَارِ»**) فإنه علَم للفجور، وكـ«سبحان» لأنه علَم للتسبيح، وهذا صفة ثانية لـ«مصدراً» (**و**) «فَعَالِ» حال كونه (**صفة**) لمؤنث، سواء كانت لازمة للنداء (**مثل «يا فساق»**) بمعنى «يا فاسقة»، و«يا خَبَاثِ» بمعنى «يا خبيثة»، أو غير لازمة للنداء مثل «قَطَامِ» أي: قاطعة كافية، و«جَنَارِ» للشمس، و«جَبَاذِ» للمنيّة (**مبنيّ**) خبر المبتدأ، أي:كل من «فعال» مصدراً معرفة و«فَعَال» صفة مبنيّ (**لمشابهته**) أي: لكون كل منهما مشابهاً (**له**) أي: لـ«فعال» بمعنى الأمر (**عدلاً**) تمييز عن نسبة المشابهة (**وزنةً**) أي: وزناً، معطوف على «عدلاً»، يعني كما أنّ «فَعَالِ» بمعنى الأمر معدول عن الأمر فكذا «فَعَالِ» مصدراً معدول عن المصدر المعرفة، و«فَعَالِ» صفة معدول عن «فاعلة»، والأولى أن يقال إنّ «فَعَالِ» مصدراً وصفةً تبنى لمشابهة «فَعَالِ» بمعنى الأمر زنة ومبالغة؛ لأن في جميع أسماء الأفعال مبالغة (**و**) «فَعَالِ» حال كونه (**علماً للأعيان**) صفة لـ«علماً»، وقوله (**مؤنثاً**) معنوياً، صفة أخرى له، واللام في قوله «للأعيان» للجنس يبطل الجمعية، أي: و«فعال» علماً للعين المؤنث المعنويّ (**كـ«قَطَامِ»**) علماً للمؤنث (**و«غَلاَبِ»**) كذلك (**مبنيّ**) على الكسر (**في**) استعمال أهل (**الحجاز ومعرب**) إعرابَ غير منصرف (**في**) استعمال بني (**تميم**) لأنّ العدل التقديريّ لا يؤثّر في البناء (**إلاّ ما كان**) استثناء مفرّغ من قوله «معرب في تميم»، أي: «جميع فَعَالِ علماً للأعيان مؤنثاً معرب في لغة بني تميم إلاّ «فَعَالِ» يكون (**في آخره راءٌ**) فإنّ أكثرهم يبنونه على الكسر كأهل

نحو حضار الأصوات كل لفظ حكي به صوت أو صوت به البهائم فالأوّل كـ«غاق» والثاني كـ«نخ» المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة...................................

الحجاز لقصد إمالة الفتحة إلى الكسرة في ذي الراء؛ إذ هي أمر مستحسن، والمصحِّح للإمالة كسر الراء، وهي لا تحصل إلاّ بتقدير البناء (نحو «حَضَارِ») علماً للكوكب، و«طمار» اسماً للمكان المرتفع، و«كَرَارِ» اسماً لحرزة تسحر بها النساء أزواجهن، ولما فرغ عن أسماء الأفعال شرع في بيان الأصوات فقال (الأصوات) اعلم أنها ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع، وذِكرها في باب أسماء الأفعال لإجرائها مجرى الأسماء، وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء المعدودات كزيد وحجر وماء (كل لفظ) لم يقل «كل اسم» لعدم الوضع فيها (حكي به صوت) من أصوات الحيوانات أو الجمادات، ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه بأخذ الصوت في حد الصوت؛ لتغايرهما لغةً واصطلاحاً (أو صُوِّت به البهائم) والحيواناتُ لإناختها أو زجرها أو دعائها أو غير ذلك (فالأول) أي: ما حكي به صوت (كـ«غاق») إذا صوّيت به للتشبيه بالغراب (والثاني) أي: ما صوّت به الحيوانات (كـ«نخ») لإناخة البعير، وإنما لم يذكر المصـ قسماً ثالثاً وهو ما كان صوت الإنسان ابتداءً من غير تعلّق بالغير كقول المتعجّب «وي ما أغفله» أي: أتعجّب من كمال غفلته، قال الله تعالى ﴿وَيْكَاَنَّهٗ لَا يُفْلِحُ الْكٰفِرُوْنَ﴾ [القصص:٨٢] وكقول المتوجّع «أوه»؛ لأنه لما كان القسمان الأولان ملحقَين بالأسماء المبنيّة مع كونهما متعلقين بالغير فهذا القسم أولى بالإلحاق؛ لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بالغير، ولما فرغ عن الأصوات شرع في بيان المركبات فقال (المركبات) أي: المركبات المعدودة من المبنيات (كل اسم) حاصل (من) اجتماع (كلمتين) جعلتا كلمة واحدة، حقيقةً كانت الكلمتان أو حكماً فيدخل فيه مثل «سيبويه» لأن الثاني منه وإن لم يكن كلمة حقيقة لكونه صوتاً لكنه كلمة حكماً لإجرائها مجرى الأسماء المبنية (ليس بينهما نسبة) أصلاً، لا في الحال ولا قبل التركيب والعلمية، لأن «نسبة» نكرة في سياق النفي فتعمّ، وفيه احتراز عن «غلام زيد» و«رجل صالح» و«عبد الله» و«تأبّط شرًّا» علمين؛ لأن بين جزئي كل واحد من الأولين نسبة في الحال، وبين جزئي كل واحد من الأخيرين نسبة قبل العلمية، وأمّا مثل «خمسة عشر» ممّا بين جزئيه نسبة العطف، إن كان علماً فقبلَ العلمية وإن لم يكن علماً فحالَ التركيب فظاهراً يخرج عن الحد مع كونه من أفراد المحدود، وجه الخروج أن «نسبة» نكرة، والنكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فتشمل جميع النسب، أللّهم إلاّ أن يقال إنّ

فإن تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر وأخواتها إلا اثني عشر وإلا أعرب الثاني كبعلبك وبني الأوّل في الأصح

الكنايات كم وكذا.................................

المراد بالنسبة نسبة تفهم من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى، وظاهر تركيب «خمسة عشر» تركيب مزجي كـ«بعلبكّ» لا تفهم منه النسبة إلاّ إذا لوحظ أنّ معناه مجموع العددين فيفهم منه أنّ الواو مقدرة والأصل «خمسة وعشر» (**فإنْ تضمن**) الجزء (**الثاني**) من المركّب (**حرفاً**) أي: حرف عطف كـ«أحد عشر» فإنّ أصله «أحد وعشر» أو حرف جرّ كـ«بيت بيت» فإنّ أصله «بيت لبيت» أو «بيت إلى بيت» (**بنيا**) أي: بني كلا الجزئين من المركب على الفتح (**كـ«خمسة عشر»**) فالجزء الثاني منه يتضمن حرف عطف؛ لأن أصله «خمسة وعشر» بناء على أنّ معناه مجموع العددين (**و**) كـ(**«حادي عشر»**) بفتح الجزئين، وهو الأفصح، وجاز سكون الياء تخفيفاً، وكذا في «ثماني عشر» (**وأخواتها**) عطف على «حادي عشر»، والضمير أيضاً راجع إليه باعتبار الكلمة، وأخوات «حادي عشر» هي «ثاني عشر» إلى «تاسع عشر»، وإنما خص بالذكر أخوات «حادي عشر» مع أنّ أخوات «خمسة عشر» أيضاً كذلك للخفاء في تضمنها الحرف، بخلاف «خمسة عشر» وأخواتها، (**إلاّ «اثني عشر»**) و«اثنتي عشرة»، استثناء من قوله «بنيا» لا من «أخواتها»؛ لأن «اثني عشر» ليست من أخوات «حادي عشر»، أي: بني الجزءان مما تضمن فيه الثاني حرفاً إلاّ «اثني عشر»؛ فإنها لا يبنى الجزءان منها بل يبنى الثاني، والأول يعرب، وكذا «اثنتي عشر» (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن الجزء الثاني متضمناً لحرف (**أعرب**) الجزء (**الثاني**) إعرابَ غير منصرف؛ لتحقق سببي منع الصرف العلمية والتركيب وعدمِ تحقق علة البناء (**كـ«بَعْلَبَكَّ» وبني**) الجزء (**الأول**) على الفتح لوقوع آخره في وسط الكلمة (**في الأصح**) أي: إعراب الثاني وبناء الأول في هذه الصورة في أفصح اللغات، وفيه إشارة إلى أنّ فيه لغةً أخرى أيضاً صحيحة وهي إعراب الأول بحسب العوا مل وإعراب الثاني إعرابَ غير منصرف أو منصرف، ولما فرغ عن المركبات شرع في بيان الكنايات فقال (**الكنايات**) جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح تعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة على ذلك الشيء، كما يعبّر بـ«فلان» و«فلانة» عن الأعلام وبـ«هن» و«هنة» عن الأجناس، والمراد بالكناية ههنا ما يكنى به من اللفظ لا معناها المصدري، ثم المراد بالكنايات بعض الكنايات؛ لأن بعض الكنايات معرب كـ«فلان» و«هن»، وإنما لم يعرّف ذلك البعض بل ذكر جزئياته لتعذر تعريفه لعدم وجود قدر مشترك فيه يخصصه فقال الكنايات (**«كم» و«كذا»**) تكون كل واحدة منهما

للعدد وكيت وذيت للحديث فـ«كم» الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل «من» فيهما ....

(**للعدد**) أي: للكناية عن العدد نحو «كم كتاباً قرأت» و«كم كتب درست» و«اشتريته بكذا درهماً»، وقد تجيء «كذا» لغير العدد نحو «خرجت يوم كذا» كناية عن يوم الإثنين أو الجمعة، وجاء في الحديث أنه «يقال للعبد يوم القيمة أتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا»، وأيضاً ليس لها الصدر تقول «قبضت كذا درهماً»، وتمييزها واجب النصب ولا يجوز جره بالإضافة ولا بـ«من»، وتستعمل غالباً بالعطف تقول «اشتريت الكافية بكذا وكذا روبية» ولا تقول «بكذا كذا روبية» (**و«كيت» و«ذيت»**) بفتح التاء وكسرها وقد تضمّ، أصلهما «كية» و«ذية» حذف لام الكلمة وعوض عنها التاء، فتكتب طويلاً ويوقف عليهما كما في «أخت» (**للحديث**) أي: كل واحدة منهما للكناية عن الجملة والقصة، ولا تستعملان إلاّ مكررتين بواو العطف نحو «قال فلان كيت وكيت» و«كان من الأمر ذيت وذيت» و«كان بيني وبين فلان كيت وكيت أو ذيت وذيت» كنايةً عما يجري بينك وبينه من الحديث والقصة، ومن الكنايات «كأين» ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بـ«من» غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويكون للتكثير غالباً نحو قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّنْ مِّنْ نَّبِيٍّ قٰتَلَ مَعَهٗ رِبِّيُّوْنَ﴾ [آل عمران:١٤٦] وقد تجيء للاستفهام نحو قول أبي بن كعب لابن مسعود «كأين تقرأ سورة الأحزاب آية» فقال «ثلاثاً وسبعين» (**فـ«كم» الاستفهامية**) الفاء تفصيل، أي: «كم» الدالة على الاستفهام واعلم أن «كم» الاستفهامية والخبرية تدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول فيهما عند المخاطب، فلهذا احتيج إلى التمييز، ولا يحذف إلاّ بدليل، والحذف في الاستفهامية أكثر (**مميزها**) أي: مميز «كم» الاستفهامية الرافعُ الإبهامَ عن معدودها (**منصوب**) على التمييز، ولا يجوز جره إلاّ إذا انجرت «كم» الاستفهامية بحرف الجر نحو «بكم رجل مررت» فيجوز في مميزها الجر أيضاً قصداً إلى التطابق بينهما (**مفرد**) نحو «كم درهماً عندك» و«كم رجلاً ضربت» (**و**) «كم» (**الخبريةُ**) مميزها (**مجرور**) لكونه مضافاً إليه لـ«كم» الخبرية (**مفرد**) تارة (**ومجموع**) أخرى، نحو «كم مفازةٍ جاوزت» و«كم غلمانٍ اشتريت» (**وتدخل**) كلمة (**«مِن»**) البيانية (**فيهما**) أي: في مميزي «كم» الاستفهامية والخبرية، نحو قوله تعالى ﴿وَكَم مِّنْ قَرْيَةٍ اَهْلَكْنٰهَا﴾ [الأعراف:٤] و﴿وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ﴾ [النجم:٢٦] وكقولك «كم من رجل ضربت؟»، وهذا الدخول جائز إذا لم يكن بين «كم» وبين مميزها فصل بفعل متعدّ، وإذا كان بينهما فصل به

ولهما صدر الكلام وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ماقبله حرف جر أو مضاف فمجرور.................

وجب الإتيان بـ«من» فيهما؛ لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعالى ﴿سَلْ بَنِيٓ اِسْرَآءِيْلَ كَمْ اٰتَيْنٰهُمْ مِّنْ اٰيَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة:٢١١] وقوله تعالى ﴿وَكَمْ اَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [القصص:٥٨] (**ولهما**) أي: لـ«كم» الاستفهامية والخبرية (**صدر الكلام**) أي: يجب أن تقع في ابتداء الكلام الذي وقعت فيه كما ترى في الأمثلة المذكورة كلِّها (**وكلاهما**) أي: كلا النوعين لـ«كم» المفهومين من توصيف «كم» بالخبرية والاستفهامية؛ فإن التقييد بالوصف يوجب النوعية، فإيراد «كلا» بتأويلها بالمذكر، ولكنّ الأوفق للتعبير السابق حيث قال «كم الاستفهامية كذا والخبرية كذا» أن يقول «كلتاهما» (**يقع**) خبر لقوله «كلاهما»، والضمير المستكن راجع إلى «كلا» وهو مفرد لفظاً ومثنّى معنى ويجوز مراعاة لفظه بأن يعامل معه معاملة المفرد، ومراعاة معناه بأن يعامل معاملة المثنّى كما صرّح في مغني اللبيب، وقد عامل المصـ ههنا معاملة المفرد، فلا ضير فيه، وفيه نكتة لطيفة وهي أنّ الحكم الآتي ثابت لكل واحد من النوعين مع قطع النظر عن الآخر ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعالى ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ اٰتَتْ اُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣]، أي: يقع كل واحد منهما حال كونه (**مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً**) وفَسّر وقوعَه مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً بقوله (**فكل ما**) أي: كل نوع من نوعي «كم» وقع (**بعده فعل غير مشتغل عنه**) أي: فعل لم يكن فارغاً عن العمل فيه بسبب تعلق ذلك الفعل (**بضميره**) أو بمتعلِّقه (**كان منصوباً معمولاً على حسَبه**) الضمير راجع إلى العمل المفهوم من قوله «معمولاً»، و«معمولاً» خبر بعد خبر لـ«كان»، أي: على وفق عمل ذلك الفعل باعتبار المميِّز فإن كان المميِّز مفعولاً فيه كان «كم» منصوباً على الظرفية نحو «كم يوماً سرت» و«كم يوم صمت»، وإن كان مفعولاً به كان منصوباً على المفعولية نحو «كم رجلاً لقيت» و«كم رجل لقيت»، وإن كان مفعولاً مطلقاً كان منصوباً على المصدرية نحو «كم ضربة ضربت» و«كم ضربة ضربت»، وإن كان خبراً لـ«كان» كان منصوباً بناء عليه نحو «كم رجلاً كان من جاءك» و«كم رجل كان من حضرني» (**وكل ما**) أي: وكل نوع من نوعي «كم» وقع (**قبله حرف جرّ**) نحو «بكم درهماً اشتريت؟» و«بكم رجل مررت» (**أو**) قبله (**مضاف**) نحو «غلام كم رجلاً ضربت؟» و«عبد كم رجل اشتريت» (**فـ**) هو (**مجرور**) بحرف الجر أو بالإضافة، ولا يخفى أنه إذا وقع قبل «كم» حرف جر أو مضاف انتقل صدارتها إلى الجار والمضاف؛ لمكان الاتحاد والجزئية بين الجار

وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفا وخبر إن كان ظرفا وكذلك أسماء الاستفهام والشرط وفي مثل ع كم عمة لك يا جرير وخالة ثلاثة أوجه...

والمجرور وبين المضاف والمضاف إليه، فلا تفوت الصدارة، وإن سلم الفوات فهو أهون من تقديم المجرور أو المضاف إليه على الجار أو المضاف (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن بعد «كم» فعل مشتغل عنه بضميره ولا قبله حرف جر أو مضاف (**ف**) هو (**مرفوع، مبتدأٌ إن لم يكن**) «كم» باعتبار المميِّز (**ظرفاً**) نحو «كم رجلاً أخوتك» و«كم رجلٍ إخوة زيد» (**وخبرٌ إن كان**) «كم» باعتبار المميِّز (**ظرفاً**) نحو «كم يوماً سفرت» و«كم يوم صومي» (**وكذلك**) أي: مثل «كم» (**أسماء الاستفهام و**) أسماء (**الشرط**) أي: كما أن «كم» يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً على التفسير المذكور فكذلك أسماء الاستفهام وأسماء الشرط يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على التفصيل المسطور، فإن كان بعدها فعل مشتغل عنها بضميرها أو بمتعلّقها كانت منصوبة معمولة على حسبه، وإن كان قبلها حرف جر أو مضاف كانت مجرورة بحرف الجر أو بالإضافة، وإلا كانت مرفوعة على الابتداء أو الخبرية، واعلم أنّ الجمع المضاف في قوله «أسماء الاستفهام والشرط» للاستغراق بمعنى الكل المجموعي، لا بمعنى كل واحد، أي: يجري الوجوه المذكورة في جميع هذه الأسماء، لا في كل واحد من هذه الأسماء، فإن «من» و«ما» لا يجري فيهما الرفع على الخبرية، و«أين» و«أنى» و«متى» و«إذا» و«كيف» و«أيان» لكونها لازمة الظرفية لا يجري فيها إلا النصب على الظرفية أو الرفع على الخبرية، إن قلت إنه لا يصح قول المصـ «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»؛ لأنه تشبيه أسماء الاستفهام والشرط بـ«كم»، و«كم» أيضاً من أسماء الاستفهام فيلزم تشبيه الشيء بنفسه وهو باطل، قلنا خص منه «كم» بهذه القرينة العقلية كما في قوله تعالى ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر:٣] (**وفي مثل ع كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ**) ÷ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِيْ ÷ أي: في تركيبٍ احتمل «كم» أن تكون استفهامية أو خبرية، واحتمل ذكرَ المميِّز وحذفَه (**ثلاثةُ أوجه**) أحدها أن تكون «كم» مرفوعة بالابتداء، والثاني أن تكون منصوبة على الظرفية، والثالث أن تكون منصوبة على المصدرية، ثم البيت للفرزدق يهجو جريراً، والفدعاء المرأة التي اعوجّت رسغ يدها أو رجلها كأنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، والعِشَارِيْ جمع عُشَرَاءَ، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر، واحتمل «كم» أن تكون استفهامية على سبيل التهكّم، كأنه غفل عن كمية عدد عماته وخالاته لكثرتهنّ فسأل عنها، وأن تكون خبرية على التحقيق أي: كثير من عماتك وخالاتك حلبت

وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت الظروف منها ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد وأجري مجراه «لا غير» و«ليس غير» و«حسب» ومنها «حيث» ولا يضاف إلا إلى جملة في الأكثر ومنها إذا ....

عليّ عشاري، واحتمل أيضاً أن يكون المميّز محذوفاً أي: كم مرّةً أو كم حَلَبَةً أوكم مَرَّةٍ أو حَلَبَةٍ، وأن يكون مذكوراً وهو «عمّة» (**وقد يحذف**) مميِز «كم» سواء كانت استفهامية أو خبرية (**في مثل «كم مالك» و«كم ضربت»**) أي: في كل تركيب قامت فيه قرينة على الحذف وتعيين المحذوف، فإذا سئل بـ«كم مالك» عن الروبيات أو الدولار أو أخبر به عنها كان معناه «كم روبيةً أو دولاراً أو كم روبيةٍ أو دولارٍ مالك»، وإذا سئل بـ«كم ضربت» عن كمية ضرباتك أو أخبر به عن كثرتها كان معناه «كم مرةً أو مرةٍ ضربت أو كم ضربةً أو ضربةٍ ضربت»، ولما فرغ عن الكنايات شرع في بيان الظروف المبنية فقال (**الظروف**) اللام للعهد، والمراد به الظروف التي مرّ ذكرها في تعديد المبنيات أي: بعض الظروف (**منها**) أي: من تلك الظروف المبنية (**ما**) أي: ظرف (**قطع عن الإضافة**) أي: حذف المضاف إليه له عن اللفظ مع كونه منويًّا مقصوداً، فإن حذف عن اللفظ والقصدِ كان الظرف معرباً لا مبنيًّا نحو «رُبَّ بُعْدٍ كان خيراً من قَبْلٍ» أي: «رب متأخّر كان خيراً من متقدّم» (**كـ«قبل» و«بعد»**) وما أشبههما مثل «تحت» و«فوق» و«قدام» و«خلف» و«وراء» مما سُمع من العرب قطعُه عن الإضافة، تقول «جاءك زيد وجئت من قبلُ» بضم اللام (**وأجري مجراه**) أي: مجرى الظرفِ المبنيّ المقطوعِ عن الإضافة في حذفِ المضاف إليه والبناءِ على الضم (**«لاغير» و«ليس غير»**) تقول «رأيت زيدا لا غيرُ» أي: لا غيرَه، و«جاءني زيد ليس غيرُ» أي: ليس الجائي غيرَه (**و**) أجري مجراه (**«حسب»**) تقول «مررت بخالد فحسبُ» (**ومنها**) أي: من الظروف المبنية (**«حيث»**) للمكان (**ولا يضاف**) إلى شيء من الأشياء (**إلاّ إلى جملة**) اسمية أو فعلية نحو «اجلس حيث المنظر جميل» و«انظر حيث يطلع الشمس» (**في الأكثر**) أي: في أكثر الاستعمالات، إنما قيّد به؛ لأنه قد جاء إضافتها إلى مفرد شذوذاً كقوله ع أما ترى حيث سهيل طالعاً ÷ قوله «ترى» من الرؤية بمعنى العلم أو الإبصار أي: ألا تبصر أو ألا تعلم مكان سهيل حال كونه طالعاً، ومن العرب من يُعرب «حيث»، وقرأة من قرء ﴿مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُوْنَ﴾ [القلم:٤٤] بالكسر، يحتملها ويحتمل لغة البناء على الكسر (**ومنها**) أي: من الظروف المبنية (**«إذا»**) زمانية

وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها ومنها إذ للماضي ويقع بعدها الجملتان ....

كانت أو مكانية (**وهي**) وقت كونها زمانية (**لـ**) الزمان (**المستقبل**) وإن دخلت على الفعل الماضي كقوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق:١] فهي تقلب الماضي إلى المستقبل على عكس «إذ» قال الله تعالى ﴿إِذْ يَقُوْلُ لِصٰحِبِهٖ﴾ [التوبة:٤٠]، وقد استعملت للزمان الماضي كما في قوله تعالى ﴿حَتّٰۤى اِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾ [الكهف:٨٦]، وقد يفارقها الظرفية فتكون مفعولاً بها نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها ((إني لأعلم إذا كنتِ عني راضية وإذا كنتِ علي غضبي)) أي: أعلمُ وقت كونكِ راضية عني ووقت كونكِ غضباً عليّ، أو مجرورةً بـ«حتّى» كقوله تعالى ﴿وَسِيْقَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْۤا اِلٰى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتّٰۤى اِذَا جَآءُوْهَا فُتِحَتْ اَبْوَابُهَا﴾ [الزمر:٧١] أو مبتدأً كقوله تعالى﴿اِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة:١] في قرأة من نصب «خافضة رافعة» فقوله «إذا وقعت الواقعة» مبتدأ وقوله «إذا رجت» خبره، و«ليس» و«خافضة» و«رافعة» أحوال ثلاثة، والمعنى: «وقتُ وقوع الواقعة صادقةُ الوقوع خافضةٌ لقوم رافعةٌ لآخر وقتَ رجّ الأرض»، وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى ﴿وَاِذَا لَقُوا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا قَالُوْۤا اٰمَنَّا﴾ [البقرة:١٤] (**وفيها**) أي: في «إذا» (**معنى الشرط**) وهو ترتب مضمون جملة على مضمون أخرى، إنما غير الأسلوب السابق واللاحق ولم يقل «وللشرط» إشارةً إلى أن معنى الشرط عارض لها ليس راسخاً رسوخَه في سائر أسماء الجوازم (**ولذلك اختير بعدها**) أي: بعد «إذا» (**الفعل**) يعني: لأجل كون معنى الشرط في «إذا» وعدمِ رسوخه فيها جعل بعدها الفعل مختاراً ولم يجعل واجباً فجاز وقوع الاسم بعدها (**وقد تكون**) «إذا» (**للمفاجاة**) أي: للدلالة على وجود الشيء فجاءة وبغتة، وإذا كانت «إذا» للمفاجأة لا يحتاج إلى جواب ولايقع في الابتداء ومعناها الحال والاستقبال والأكثر الأول (**فيلزم**) عطف على قوله «قد تكون إلخ» أي: فيلزم (**المبتدأُ بعدها**) بعد «إذا» للمفاجأة في غالب الاستعمال نحو «خرجت فإذا زيد بالباب» و«خرجت فإذا السبع» أي: خرجت ففاجأت وقت وقوع السبع (**ومنها**) أي: من الظروف المبنية (**«إذ»**) الكائنة (**لـ**) الزمان (**الماضي**) وإن دخلت على الفعل المضارع نحو قولك «جئتك إذ تقوم» أي: إذ قمت، وقد تجيء للزمان المستقبل بناء على تجريدِه عن معنى المضي واستعمالِ المطلق في المقيد، قال الله جل شانه ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُوْنَ ۝ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِيْۤ اَعْنَاقِهِمْ﴾ [المؤمن:٧٠،٧١] (**ويقع**) يصح أن يقع (**بعدها**) أي: بعد «إذ» (**الجملتان**) الاسمية والفعلية، قال الله تعالى ﴿اِلَّا تَنْصُرُوْهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّٰهُ اِذْ اَخْرَجَهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ و﴿ثَانِيَ

ومنها أين وأنى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وأيان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما ومذ ومنذ بمعنى أوّل المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد..................................

اثْنَيْنِ اِذْ هُمَا فِي الْغَارِ اِذْ يَقُوْلُ لِصٰحِبِهٖ لَا تَحْزَنْ اِنَّ اللّٰهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] (ومنها) أي: من الظروف المبنية («أين» و«أنّى») هما (للمكان) حال كونهما (استفهاماً وشرطاً) أي: هما للمكان حال كونهما للاستفهام والشرط، وفي جعلهما عينَ الاستفهام والشرط إشارةٌ إلى رسوخهما فيهما، نحو «أين زيد» و«أين تذهب أذهب» و«من أنى عشرون» و«أنى تجلس أجلس»، في الرضي أنه لايستعمل «أنى» بمعنى «أين» إلاّ مع «مِنْ» ظاهرة أو مقدرة نحو قوله تعالى ﴿اَنّٰى لَكِ هٰذَا﴾ [آل عمران:٣٧] أي: من أنى لكِ هذا، ولايقال «أنى زيد» بمعنى «أين زيد»، وقد جاء «أنى» بمعنى «كيف» كقوله تعالى ﴿اَنّٰى يَكُوْنُ لِيْ وَلَدٌ﴾ [آل عمران:٤٧] وقوله تعالى ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاْتُوْا حَرْثَكُمْ اَنّٰى شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣] أي: كيف شئتم، وبمعنى «متى» نحو «أنى القتال» أي: متى القتال (و) منها («متى») هي (للزمان فيهما) أي: في الاستفهام والشرط نحو «متى الفوز» و«متى تمش أمش» (و) منها («أيان») الكائنة (للزمان) حال كونها (استفهاماً) لاشرطاً كقوله تعالى﴿اَيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ﴾ [الذّاريٰت:١٢] أي: متى يوم الجزاء (و) منها («كيف») الكائنة (للحال) حال كونها (استفهاماً) أي: للاستفهام عن حالة شيء وصفته نحو «كيف أنت»، وتستعمل للشرط على ضعف مع «ما» عند البصريين نحو «كيفما تجلس أجلس»، ومطلقاً عند الكوفيين نحو «كيف تجلس أجلس» (و) من الظروف المبنية («مذ» و«منذ») بنيا لموافقتهما «مذ» و«منذ» حرفين، وهما (بمعنى أوّل المدّة) أي: بمعنى أول مدّة زمان الفعل المذكور قبلهما (فيليهما) الفاء تفصيل أي: فيتصل بـ«مذ» و«منذ» (المفرد المعرفة) أي: لا المثنّى ولا المجموع ولا النكرة، أمّا كونه مفرداً فلأن أول المدة إنما يكون أمراً واحداً لا شيئين ولا أشياء، أمّا كونه معرفة فلأنه هو أول المدة، ولا فائدة في جعل الوقت المجهول أولَ مدة لانتفاء فعل؛ لأنّ كل أحد يعلم أنّ كل فعل منتف يكون ابتداءُ انتفائهِ في وقت مّا، فلا بد من التعيين، والمعرفةُ هو الأصل في التعيين نحو «ما رأيته مذ يوم الجمعة» أي: أولُ مدة عدم رؤيتي إياه يوم الجمعة (و) هما (بمعنى الجميع) أي: جميع مدة زمان الفعل (فيليهما) أي: فيتصل بـ«مذ» و«منذ» الزمان (المقصود) متلبساً (بالعدد) الدالِّ على جميع الزمان المقصود سواء كان معرفة أو نكرة

وقد يقع المصدر أو الفعل أو «أن» فيقدر «زمان» مضاف وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافا للزجاج ومنها لدى ولدن ....

أو مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً نحو «ما رأيته مذ يوم» أو «يومان» أو «أيام» أو «مذ يومنا هذا» (**وقد يقع**) عطف على ما يستفاد من سابق كلامه أي: فيقع بعد «مذ» و«منذ» على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما (**المصدر**) نحو «ما فرحت مذ ذهابك» (**أو**) يقع (**الفعل**) نحو «ما فرحت مذ ذهبت» (**أو**) يقع (**«أنَّ»**) المفتوحة مثقلةً كانت أو مخففةً نحو «ما فرحت مذ أنك ذاهب» و«ما فرحت مذ أن ذهبت»، وقد يقع بعدهما جملة اسمية نحو «ما فرحت مذ بكر مسافر»، ولم يذكره المصـ لقلته (**فيقدر**) الفاء عاطفة أي: فيقدر بعدهما (**«زمان» مضاف**) إلى ما بعدهما من المصدر أو الفعل أو «أنّ» أو الجملةِ الاسميةِ، فيكون تقدير الأمثلة: «ما فرحت مذ زمان ذهابك» أي: أول مدة عدم فرحي زمان ذهابك، و«ما فرحت مذ زمان ذهبت» بإضافة الزمان إلى الجملة كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ﴾ [النبا:١٨]، و«ما فرحت مذ زمان أنك ذاهب»، و«ما فرحت مذ زمان أن ذهبت»، و«ما فرحت مذ زمان بكر مسافر»، وإنما وجب تقدير لفظ «زمان» ليصحّ كون ما بعدهما محمولاً عليهما وخبراً لهما (**وهو**) أي: كل واحد من «مذ» و«منذ» (**مبتدأ**) لكونه اسماً معرفة (**وخبره**) أي: خبر كل واحد منهما (**ما**) يقع (**بعده**) أمّا كونه اسماً؛ فلأنه إمّا بمعنى «أول المدة» أو بمعنى «جميع المدة»، وأما كونه معرفة؛ فلأنه مضاف إلى جملة حذفت تلك الجملة لدلالة الجملة السابقة عليها، والجملةُ المضافُ إليها المحذوفةُ بتأويل المفرد المعرفة، والتقدير مثلاً: «ما رأيته مذ ما رأيته يوم الجمعة» أي: «مذ عدم رؤيتي»، فيكون معرفة بالإضافة إلى المعرفة (**خلافاً للزجاج**) فإنه يجعل «مذ» و«منذ» خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً، ولكنه سخيف جداً، قال المصـ هذا المذهب وَهْم لايساعده المعنى واللفظ، وتفصيل المقام على مذهب البصريين أنّ لـ«مذ» و«منذ» ثلاث حالات إحدها: أن يليها اسم مجرور، فهما حرفا جرٍّ بمعنى «مِنْ» إن كان الزمان ماضياً وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى «مِنْ» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً، والثانية: أن يليها اسم مرفوع نحو «مذ يومُ الخميس» و«مذ يومان» و«مذ ذهابُك»، والثالثة: أن يليها جملة فعلية أو اسمية، فقال البصريون: إنهما مبتدءان وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما إذا كان بعدهما اسم زمان نحو «مذ يوم الجمعة»، وبتقدير «زمان» فيما إذا كان بعدهما مصدر أو جملة، فقولنا: «ما رأيته مذ يومُ الجمعة» أو «مذ يومان» جملتان والثانية مفسِّرة للأولى ولذا لم تعطف عليها هذا. (**ومنها**) أي: من الظروف المبنية (**«لدى»**) بفتح اللام والألف المقصورة (**و«لَدُنْ»**) بفتح اللام وضم الدال

وقد جاء لدْن ولَدَنْ ولُدْن ولد ولد ولد ومنها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي والظروف المضافة إلى الجملة و«إذ» يجوز بناؤها على الفتح وكذلك «مثل» و«غير» مع «ما» و«أن» و«أنّ» ....

وسكون النون، وفي «لدن» تسع لغات ترك بعضَها لقلتها وذكر بعضاً بقوله (**وقد جاء «لَدْنِ»**) بفتحٍ فسكونٍ فكسرٍ (**و**) جاء (**«لَدَنْ»**) بفتحتين فسكونٍ (**و«لُدْنِ»**) بضمٍ فسكون فكسرٍ (**و«لَدْ»**) بفتحٍ فسكونٍ (**و«لُدْ»**) بضمٍ فسكونٍ (**و«لَدُ»**) بفتحٍ فضمٍ، وكلّها مشتركة في معنى «عند» إلاّ أن «لَدُنْ» ولغاتِه يلزمها معنى الابتداء، فلذا يلزمها «مِنْ» إمّا ظاهرةً وهو الأغلب أومقدرةً، فهو بمعنى «من عند»، وأمّا «لَدى» فهو بمعنى «عند» ولا يلزمه معنى الابتداء (**ومنها**) أي من الظروف المبنية (**«قَطُّ»**) بفتح القاف وضم الطاء المشددة، و«قُطَّ» بضم القاف وفتح الطاء المشددة، و«قَطْ» بفتح القاف وسكون الطاء، و«قُطُ» بضم القاف والطاء المخففة المضمومة، و«قَطُ» بفتح القاف وضم الطاء المخففة، فـ«قط» على كل لغة (**لـ**) الزمان (**الماضي المنفي**) أي: للزمان الماضي الذي نفي وقوعُ فعل فيه، وذلك ليشمل نفيُ وقوع الفعل جميعَ الأزمنة الماضية، والنفي أعمّ من أن يكون لفظاً نحو «ما رأيته قط» أو معنى نحو «هل رأيت الذئب قط» وربما استعمل «قط» بدون النفي نحو «كنت أراه قط» أي: دائماً (**و**) من الظروف المبنية (**«عَوْضُ»**) بفتح فسكون فضم، وقد جاء فتح الآخر وكسره، ومعنى «عوض» الدهر، سمّي الدهر به؛ لأنه كلّما مضى جزء عوضه جزء، وهو (**لـ**) الزمان (**المستقبل المنفي**) أي: للزمان القابل الذي نُفي وقوعُ فعل فيه، وذلك ليشمل نفيُ وقوع الفعل جميعَ الأزمنة الآتية نحو «لا أراه عوض» أي: «لا أراه في زمان من الأزمنة المستقبلة (**والظروف**) المعربة (**المضافة إلى الجملة**) الفعلية أو الاسمية (**و**) المضافة إلى كلمة (**«إذ»**) المضافةِ إلى الجملة (**يجوز بناؤها**) أي: يجوز جعل تلك الظروف مبنيةً (**على الفتح**) نحو قوله تعالى ﴿يَّوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ﴾ [النبا:١٨] وكقولك «يومئذ» و«حينئذ»، ولما جاز بناء تلك الظروف جاز إعرابها أيضاً (**وكذلك**) أي: ومثل ما ذكر من الظروف في جواز البناء على الفتح (**«مثل» و«غير»**) حال كونهما مقرونين (**مع**) لفظة (**«ما» و**) لفظة (**«أن»**) المفتوحة المخففة، (**و**) لفظة (**«أن»**) المفتوحة المشددة كقوله تعالى ﴿مِّثْلَ مَآ اَنَّكُمْ تَنْطِقُوْنَ﴾ [الذّاريٰت:٢٣] وكقول الشاعر ÷ لم يمنع الشراب منها غير أن نطقت ÷ الحمامة في غصون ذات أوقالٍ ÷ الأوقال جمع «وقل» شجر

المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرف باللام أو النداء والمضاف إلى أحدها معنى العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره ....

معروف، وفي الكلام قلب والأصل: «في أوقال ذات غصون»، وكقولك «ما منعني عن الجلوس غير أنك قائم»، ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني وبيان أحكامهما شرع في تقسيمه الآخر فقال (**المعرفة والنكرة**) أي: هذا باب المعرفة والنكرة (**المعرفة**) في اللغة مصدر «عرف»، بمعنى «شناختن»، وفي الاصطلاح (**ما**) أي: اسم (**وضع لشيء بعينه**) الجار والمجرور صفة لـ«شيء»، والعين بمعنى الذات، وإضافته إلى الضمير الراجع إلى الموصوف للعهد أي: المعرفة اسم وضع لشيء متلبس بذاته المعهودة بين المتكلم والمخاطب، وقوله «ما وضع لشيء» شامل للمعرفة والنكرة، وقوله «بعينه» يخرج النكرة (**وهي**) أي: المعرفة على ستة أقسام أحدها (**المضمرات**) نحو «أنا» و«أنت» و«هو» (**و**) الثاني (**الأعلام**) نحو «مكة» و«زيد» و«الكافية» (**و**) الثالث (**المبهمات**) يعني أسماء الإشارة والموصولات نحو «هذا» و«هؤلاء» و«الذي» و«الذين»، وإنما سمّيت بـ«مبهمات»؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب، ولا يقال للمضمر الغائب مبهم؛ لأن ما يعوده إليه مقدم فلا يكون مبهماً (**و**) الرابع والخامس (**ما عرّف**) أي: اسم جعل معرفة (**باللام**) العهدية أو الجنسية أو الاستغراقية نحو «الكتاب» و«الرجل» و«الانسان» (**أو**) ما عرّف بـ(**النداء**) أي: اسم جعل معرفة بندائه نحو «يارجل» إذا عَيّنتَه بالنداء، بخلاف «يارجلاً» لغير معيّن (**و**) السادس الاسم (**المضاف إلى أحدها**) أي: إلى أحد المعارف المذكورة (**معنى**) أي: إضافة معنوية نحو «كتابي» و«غلام زيد»، وهذا إذا لم يكن المضاف متوغّلاً في الإبهام فلا يتعرّف لفظ «مثل» و«غير» و«شبه» وشبهها بالإضافة إلى أحد المعارف، وإنما قال «معنى» احترازاً عن المضاف لفظاً أي: إضافة لفظية، فإنه لا يصير معرفة، ثم أشار المصـ بالترتيب الذكري بين المعارف إلى الترتيب الرتبي بينها عنده، فقدّم المضمر فالعلم فالمبهم فالمعرّف باللام فالمعرف بالنداء، وأخّر المضاف إلى أحدها، وتبع الزمخشريَّ في ذلك إلاّ في المضاف حيث جعل المصـ تعريفه بعد جميع الأنواع كما هو مذهب المبرّد، والزمخشريُّ جعله في مرتبة المضاف إليه كما هو مذهب سيبويه (**العلم ما**) أي: اسم (**وضع لشيء بعينه**) شامل لجميع المعارف (**غيرَ متناول غيرَه**) أي: حال كون ذلك الاسم غيرَ شامل لغير ذلك الشيء المعهود بين المتكلم والمخاطب، فخرج به المعارف كلها حتى الأعلام المشتركة،

بوضع واحد وأعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب النكرة ما وضع لشيء لا بعينه أسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء أصولها اثنتا عشرة كلمة «واحد» إلى عشرة ومائة وألف ....

فأدخلها بقوله (**بوضع واحد**) متعلِّق بـ«متناول» فهو قيد للمنفي لا للنفي، فيفيد عمومَ التعريف للأعلام المشتركة، والحاصل أنه لم يكن متناولاً للغير بوضع واحد، فإنْ تناول الغيرَ لا بوضع واحد بل بأوضاع كما يكون في الأعلام المشتركة فلا ضير (**وأعرفها**) أي: أعرف المعارف، أي: أكملها تعريفاً وأبعدها عن الإبهام (**المضمر المتكلم**) نحو «أنا» (**ثم**) المضمر (**المخاطب**) نحو «أنت»، ثم المضمر الغائب، ولم يذكره؛ لأنه لما عُلم أعرفية المتكلم والمخاطب عُلم أن الغائب أدون منهما (**النكرة**) في اللغة اسم لما ينكر كـ«الطلِبة» اسم لما يطلب، والنكرة والنكارة: «ناشناختن»، وفي الاصطلاح (**ما**) أي: اسم (**وضع لشيء**) شامل للمعرفة والنكرة (**لا بعينه**) أي: لا متلبسٍ بذاته المعهودة بين المتكلم والمخاطب، فخرج به المعرفة، ولما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار كونه موضوعاً لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية فقال (**أسماء العدد ما وضع لكميّة آحاد الأشياء**) الكمية المقدار، والآحاد جمع الأحد وهو الفرد، أي: أسماء العدد ما وضع ليدلّ على مقدار أفراد الجنس، واحترز بقوله «لكمية» عمّا وضع لغير الكمية سواء دلّ على العدد المعين نحو «رجل»، أو لا كصيغ الجمع ولفظِ «العدد»، واحترز بقوله «آحاد» عمّا وضع لكمية الأجزاء نحو «النصف» و«الثُلُث» و«الرُبُع»، واحترز بإضافة الآحاد إلى الأشياء عمّا وضع لكمية الآحاد في نفسها من غير نسبتها إلى جنس نحو «بِضْع» و«نِيْف»؛ فإنهما وضعا لعدد معين من غير نسبة إلى جنس، قال المصـ في إيضاح المفصل: العدد مقادير آحاد الأجناس فـ«الواحد» و«الاثنان» على ذلك ليسا بعدد، وإنما ذُكرا في العدد؛ لأنه محتاج إليهما فيما بعد العشرة فَهُما حينئذ من العدد، ولو قلنا: إن العدد عبارة عن مقدار عليه شيء من وحدة وغيرها لدخل الواحد والاثنان في العدد. ولا يخفى أنّ الواحد ليس بعدد عند جميع الحسّاب؛ لأن العدد قسم الكم والواحد ليس بكم، وأما الاثنان فليس عدداً عند بعضهم (**أصولها**) أي: أصول أسماء العدد (**اثنتا عشرة كلمة**) لأنه منها يتفرع باقي أسماء العدد، وهي («**واحد**») وما زاد عليه منتهياً (**إلى «عشرة»**) فهذه عشر كلمات (**و«مائة» و«ألف»**) وقوله «واحد» مع ما عطف عليه من المحذوف

تقول واحد واحدة اثنان وثنتان وثلاثة إلى عشرة وثلاث إلى عشر وأحد عشر اثنا عشر إحدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة وثلاثة عشر إلى تسعة عشر وثلاث عشرة إلى تسع عشرة وتميم تكسر الشين في المؤنث وعشرون وأخواتها فيهما وأحد وعشرون وإحدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم.......................

بدل الكل، أو عطف بيان لـ«اثنتا عشرة كلمة» (**تقول**) في العدد المفرد (**واحد اثنان**) للمذكر (**واحدة اثنتان وثنتان**) للمؤنث، وهذه الألفاظ جارية على قياس أنّ ذا التاء للمؤنث والمجردَ عنها للمذكر (**و**) تقول (**ثلاثة إلى عشرة**) بالتاء لجماعة المذكر، قال في شرح التسهيل: «الثلاثة» وأخواتها أسماء جماعات كـ«زمرة» و«أمة» و«فرقة» و«عصبة» و«سرية» و«فئة» و«قبيلة»، فالأصل أن تكون بالتاء لتكون موافقة للأسماء التي هي بمنزلتها، فلُوحِظ هذا الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء على خلاف الأصل مع المعدود المؤنث فرقاً بينهما، ويدل على أن أصلها التاء أن العرب إذا قصدت مجرد العدد تقول «ثلاثةٌ نصفُ ستةٍ» (**و**) تقول (**ثلاث إلى عشر**) أي: بإسقاط التاء لجماعة المؤنث (**و**) تقول في العدد المركب (**أحد عشر، اثنا عشر**) للمعدود المذكر (**إحدى عشرة، اثنتا عشرة وثنتا عشرة**) للمعدود المؤنث، وتغيير الواحد إلى «أحد» والواحدةِ إلى «إحدى» للتخفيف (**و**) تقول (**ثلاثة عشر إلى تسعة عشر**) للمذكر (**وثلاث عشرة إلى تسع عشرة**) للمؤنث (**وتميم**) أي: قبيلة تميم (**تُكسِر**) من باب الإفعال (**الشين في المؤنث**) أي: في «إحدى عشرة» إلى «تسع عشرة» تحرزاً عن توالي أربع فتحات فيهما، وخمسِ فتحات في «ثلاث عشرة» إلى «تسع عشرة»، وأهل الحجاز يسكنونها؛ لأن السكون أخفّ من الفتحة وهي اللغة الفصيحة، وهذه الجملة معترضة لبيان الخلاف (**و**) تقول في العقود (**عشرون وأخواتِها**) أي: أخوات كلمة «عشرون»، وهي إلى تسعون (**فيهما**) أي: في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما، ثم قوله «عشرون» مراد اللفظ منصوب تقديراً؛ لأنه مفعول لـ«تقول» وقوله «أخواتِها» منصوب بالكسرة عطفاً على «عشرون» المنصوب (**و**) تقول في ما زاد على «عشرون» وأخواتِها (**«أحد وعشرون»**) إلى «أحد وتسعون» في المذكر (**و«إحدى وعشرون»**) إلى «إحدى وتسعون» في المؤنث (**ثم**) تقول (**بالعطف**) أي: بعطف «عشرون» وأخواتها على النيف الكائن (**بلفظ ما تقدم**) من أسماء الأعداد، يعني «ثلثة» إلى «تسعة» بالتاء في المذكر، و«ثلث» إلى «تسع» بإسقاطها في المؤنث

إلى تسعة وتسعين ومائة وألف مائتان وألفان فيهما ثم بالعطف على ماتقدم وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز إسكانها وشذ حذفها بفتح النون ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظا أو معنى إلا في ثلاث مائة ....

نحو «ثلثة وعشرون رجلاً» و«ثلاث وعشرون امرأة» (**إلى «تسعة وتسعين**) رجلاً» و«تسع وتسعين امرأة» (**و**) تقول فيما زاد على تسعة وتسعين (**«مائة» و«ألف»**) بالوقف كسائر الأسماء السابقة، وإيراد الواو بينهما للإشعار بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة (**«مائتان» و«ألفان» فيهما**) أي: في المذكر والمؤنث بلا فرق بينهما، تقول «مائة أو ألف رجل أو امرأة» و«مائتا أو ألفا رجل أو امرأة» (**ثم**) تقول فيما زاد عليها (**بالعطف**) أي: بعطف النيف على المائة والألف وتثنيتهما، حال كون النيف (**على**) صورة (**ما تقدم**) من أسماء الأعداد، من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر وإفراد العدد والإضافة والتركيب والعطف كما تقدم، تقول في الإفراد «مائة وواحد واثنان» و«مائة وواحدة واثنتان»، وفي الإضافة «مائة وثلثة رجال» و«مائة وثلث نساء» إلى «مائة وتسعة رجال» و«مائة وتسع نساء»، وفي التركيب «مائة وأحد عشر رجلاً» و«مائة وإحدى عشرة امرأة» إلى «مائة وتسعة عشر رجلاً» و«مائة وتسع عشرة امرأة»، وقس عليه ألفاً وتثنيتهما، ويجوز أن تعطف المائة والألف وتثنيتهما على النيف في كلّها كأنْ تقول «أحد ومائة» و«إحدى ومائة» و«اثنان ومائة» و«اثنتان ومائة»، وعليك القياس والإجراء (**و**) الأصل (**في «ثماني عشرة» فتح الياء**) لأنه عدد مركب والأعداد المركبة مبني صدورُها على الفتح كـ«أحد عشر» (**وجاز إسكانها**) أي: إسكان الياء تخفيفاً (**وشذّ حذفها**) أي: حذف الياء (**بفتح النون**) أي: مع فتح النون، يعني أنّ القياس عند حذف الياء بقاء كسرة النون على حالها؛ لتدلّ على الياء المحذوفة، ولما فرغ من بيان أسماء العدد شرع في بيان مميِّزاتها فقال (**ومميز الثلاثة**) وما زاد عليها منتهياً (**إلى العشرة**) وكذا مميز الثلاث إلى العشر (**مخفوض**) أي: مجرور، وأجاز سيبويه النصب في الشعر، والفرّاء مطلقاً، ثم هذا إذا كان المعدود جامداً فإن كان صفة نحو قولك «ثلاثة صالحون» فالأحسن الاتباعُ ثم النصبُ على الحال ثم الإضافةُ وهو أضعفها (**مجموع لفظاً**) جمعَ التكسير إن وجد، فإن كان له جمع القلة يوتى بها وإلاّ فيوتى بجمع الكثرة نحو «ثلاثة رجال» و«ثلاث نساء»، وإن لم يوجد فبجمع المؤنث السالم نحو «ثلاث عورات»، وأما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما سيجيء (**أو**) مجموع (**معنى**) نحو «ثلاثة رهط» و«ثلاث فئة» (**إلاّ في «ثلاث مائة»**) استثناء من قوله «مجموع»

إلى تسع مائة وكان قياسها مئات أو مئين ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لإفادته النص المقصود بالعدد......................

أي: المميز مجموع في جميع التراكيب إلاّ في تركيب «ثلاث مائة» وما زاد عليه منتهياً (**إلى «تسع مائة»**) فإن المييز في هذه التراكيب يفرد (**وكان قياسها**) أي: قياس «المائة» في هذه التراكيب أن تجمع فيقال (**«مئات» أو «مئين»**) لكنّهم تركوا هذا القياس (**ومميز «أحد عشر»**) وما زاد عليه منتهياً (**إلى «تسعة وتسعين»**) ومميز «إحدى عشرة» إلى «تسع وتسعين» (**منصوب مفرد**) نحو قوله تعالى ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤] وقوله تعالى ﴿تِسْعٌ وَّتِسْعُوْنَ نَعْجَةً﴾ [ص:٢٣] (**ومميز «مائة» و«ألف» و**) مميز (**تثنيتهما و**) مميز (**جمعه**) أي: جمع «ألف»، ولم يقل «جمعهما»؛ لأن جمع «مائة» مع مميِّزها في الأعداد متروك الاستعمال فلا يقال «ثلاث مئات رجل» (**مخفوض**) أي: مجرور (**مفرد**) وقد جاء مميِّز «مائتين» منصوباً في قول شاعر ÷ إذا عاش الفتى مائتين عاماً ÷ فقد ذهب اللذاذة والفتاء ÷ وقد جاء جمعاً أيضاً كما في قرأة الكسائي ﴿ثَلٰثَ مِائَةٍ سِنِيْنَ﴾ [الكهف:٢٥] بالإضافة، وأجاز ذلك الفرّاء (**وإذا كان المعدود مؤنثاً و**) كان (**اللفظ**) الدالّ عليه (**مذكراً**) كلفظ «الشخص» إذا عُبِّر به المؤنث (**أو**) كان الأمر (**بالعكس**) بأن كان المعدود مذكراً وكان اللفظ الدالّ عليه مؤنثاً كلفظة «النفس» إذا عُبِّر بها عن رجل (**ف**) في العدد (**وجهان**) تذكير العدد وتأنيثه، لكن اعتبار اللفظ هو الأكثر في كلامهم تقول «ثلاثة أشخاص» مريداً النساء، وإن شئت قلت «ثلاث أشخاص» (**ولا يميز «واحد»**) و«واحدة» (**و**) لا (**«اثنان»**) و«اثنتان»، أي: لا يجمع بينهما كأن يقال «واحد رجل» و«اثنا رجلين» بل يترك الجمع بينهما بطرح «واحد» و«اثنان» (**استغناءً بلفظ التمييز**) كـ«رجل» و«رجلان» مثلاً (**عنهما**) أي: عن الواحد والاثنين (**مثل «رجل»**) فإنه يدل على الجنس والوحدةِ فبذكره استغناء عن ذكر «واحد» (**و«رجلان»**) فإنه يدل على الجنس والاثنينية فبذكره استغناء عن ذكر «اثنان»، وإلى هذا أشار بقوله (**لإفادته**) أي: لإفادة لفظ التمييز (**النصّ**) أي: التصريح (**المقصود بالعدد**) فإن المقصود بـ«واحد» التصريح بالوحدة ويفيدها لفظ «رجل»، والمقصود بـ«اثنان» التصريح بالاثنينية ويفيدها «رجلان»،

وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره «الثاني» و«الثانية» إلى «العاشر» و«العاشرة» لا غير وباعتبار حاله «الأوّل» و«الثاني» و«الأولى» و«الثانية» إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة...

فبذكرهما استغناء عن ذكر «واحد» و«اثنان»، أمّا ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدالّ على ذلك العدد تاكيداً وتوضيحاً فجائز لا بأس به كما في قوله تعالى ﴿وَاِلٰهُكُمْ اِلٰهٌ وّٰحِدٌ﴾ [البقرة:١٦٣] وقوله تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوْٓا اِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل:٥١] وقوله تعالى ﴿فَاِذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ نَفْخَةٌ وّٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣] (**وتقول**) عطف على «تقول» السابقِ (**في المفرد**) أي: في الواحد الكائن (**من المتعدد باعتبار تصييره**) أي: باعتبار أنّ ذلك المفرد يُصيِّر العددَ القليل زائداً بمرتبة واحدة كجعل الواحد الواحد اثنين والإثنين ثلاثةً إلى غير ذلك (**«الثاني»**) في المذكر، مفعول لقوله «تقول»، أي: إذا اعتبرتَ أنّ الواحد يجعل الواحد مثلاً إثنين عبّرت الواحد المُصيِّر بـ«الثاني» وأضفتَه إلى الواحد وقلت: «ثاني الواحد» معناه أنه مُصيِّر الواحد اثنين بانضمامه إليه (**و«الثانية»**) في المؤنث نحو «ثانية الواحدة» أي: مُصيِّرة الواحدةِ اثنتين بإنضمامها إليها، وهكذا (**إلى «العاشر»**) في المذكر تقول: «ثالث الاثنين» و«رابع الثلاثة» و«خامس الأربعة» و«سادس الخمسة» و«سابع الستة» و«ثامن السبعة» و«تاسع الثمانية» و«عاشر التسعة» (**و«العاشرة»**) في المؤنث تقول: «ثالثة الاثنين» و«رابعة الثلاث» إلخ (**لا غيرُ**) مبني على الضم وكلمة «لا» عاطفة، أي: لا تقول غير ذلك ممّا قبلَ «الثاني» وهو «الواحد» و«الواحدة»، وما بعدَ «العاشر» و«العاشرة»، وهو «أحد عشر» و«إحدى عشر» فصاعداً، فإنه لا يجري اعتبار التصيير في كلِّها، أمّا في ما قبل «الثاني»؛ فلأنه لا عدد أنقصُ من الواحد حتى يُصيِّره واحداً، وأمّا في ما بعده؛ فلأنه لا يشتق منها اسم الفاعل لكونها مركبات (**و**) تقول في المفرد من المتعدد (**باعتبار حاله**) أي: باعتبار بيان مرتبته في التعدد كما في «يَكُمْ» و«دُوُمْ» بالفارسيّة من غير اعتبار التصيير (**«الأول» و«الثاني»**) في المذكر إذا وقع في المرتبة الأولى والثانية (**و«الأولى» و«الثانية»**) في المؤنث إذا وقع في المرتبة الأولى والثانية، بمعنى «يَكُمْ» و«دُوُمْ» (**إلى «العاشر»**) في المذكر (**و**) إلى (**«العاشرة»**) في المؤنث (**و**) تقول في ما زاد على «العاشر» و«العاشرة» (**«الحادي عشر»**) بتذكير الجزئين في المذكر؛ لأن حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المُصيِّر أو لا حكم أسماء الفاعلين في التذكير والتانيث (**و«الحادية عشرة»**) بتانيث الجزئين في

والثاني عشر والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الأوّل ثالث اثنين أي مصيرهما ثلاثة من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلاثة أي أحدها وتقول حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة وإن شئت قلت حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر فتعرب الأوّل ....

المؤنث لما عرفت (**و**) كذلك (**«الثاني عشر» و«الثانية عشرة» إلى «التاسع عشر»**) في المذكر (**و**) إلى (**«التاسعة عشرة»**) في المؤنث، وتقول في المعطوف «الحادي والعشرون» و«الحادية والعشرون» إلى «التاسع والتسعون» و«التاسعة والتسعون»، وأما العقود من «العشرون» إلى «التسعون» و«المائة» و«الألفُ» فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد (**ومِنْ ثَمّ**) أي: لأجل اختلاف الاعتبارين اعتبارِ التصيير واعتبارِ بيان الحال اختلف إضافتاهما؛ لأن التصييرَ يقتضي الإضافة إلى الأقل بمرتبة، وبيانَ الحال يقتضي الإضافة إلى المساوي أو إلى ما فوقه؛ إذ لا مرتبة ولا معنى لـ«رابع» في «ثلاثة» مثلاً فـ(**قيل في**) المفرد (**الأوّل**) الذي أُخذ باعتبار التصيير (**«ثالث اثنين»**) بإضافته إلى العدد الأقل بمرتبة إضافةً لفظيةً (**أي: مُصيِّرهما ثلاثة**) أي: جاعل الاثنين ثلاثة بانضمامه إليهما، و«ثالث» اسم فاعل اشتقّ (**من**) قولهم (**«ثلثتهما»**) بالتخفيف، أي: صيّرت الاثنين ثلاثة، واعلم أنّ «ثالث» في أمثاله اشتقاقية إن كان أصل اسم الفاعل الفعل الماضي كما هو قول إمامنا الأعظم، وانتسابية إن كان أصله الفعل المضارع المعلوم فلا تغفل (**و**) قيل (**في**) المفرد (**الثاني**) الذي أُخذ باعتبار بيان الحال (**«ثالث ثلاثة»**) بإضافته إلى العدد المساوي له و«ثالث أربعة» بإضافته إلى ما فوقه من العدد (**أي: أحدها**) أي: أحد من الثلاثة واقع في المرتبة الثالثة، وأحد من الأربعة واقع في المرتبة الثالثة (**و**) إذا جاوزتَ العشرةَ وأردتَ هذه الإضافة (**تقول**) على ما أجاز سيبويه وحكاه عن العرب (**«حادي عشر أحد عشر»**) بإضافة «حادي عشر» إلى «أحد عشر»، أي: أحد من أحد عشر واقع في المرتبة الأخيرة (**على**) الاعتبار (**الثاني**) أي: على اعتبار بيان الحال (**خاصّة**)؛ لأن الأوّل لا يتجاوز العشرة كما عرفت (**وإن شئت قلت**) في أداء مؤدّاه على ما قال ثعلب وحكاه عن الكوفيين (**«حادي أحد عشر»**) بحذف الجزء الأخير من المركب الأول، وهو أيضاً كثير الاستعمال (**إلى «تاسع تسعة عشر» فتعرب**) عطف على «قلت»، أي: فتعرب الجزءَ (**الأوّل**) من المركب الأوّل؛ لانتفاء علة بنائه وهي التركيب، وتبني الجزئين من المركب الثاني

المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظا أو تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة أو ممدودة وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بإزائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه.................................

لوجود العلّة، ولما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار دلالته على العدد وعدمها وقد وقع فيه ذكر التذكير والتانيث شرع في تقسيمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فقال (**المذكر والمؤنث**) إنما قدم المذكر في التقسيم؛ لأنه أصل إذ لا يفتقر إلى زيادة والتانيث مفتقر إليها، واعلم أنه لا يتحقق التذكير والتانيث في الأسماء إلاّ إذا قصد مدلولاتها، فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وجاز تانيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف، وأمّا حروف الهجاء فيجوز فيها الوجهان (**المؤنث ما**) أي: اسم (**فيه علامة التأنيث**) وهي التاء والألف المقصورة والألف الممدودة كما سيجيء (**لفظاً**) أي: حال كونها ملفوظة حقيقةً نحو «امرأة» و«شجرة» أو حكماً نحو «عقرب» فإن الحرف الرابع فيه في حكم تاء التانيث (**أو تقديراً**) أي: مقدرة غير ظاهرة في اللفظ نحو «دار» و«شمس» و«نعل» و«قدم» (**والمذكر**) اسم متلبس (**بخلافه**) أي: بمخالفة المؤنث، أي: ما لم يكن فيه علامة التانيث لا لفظاً ولا تقديراً كـ«رجل» و«قلم» (**وعلامة التأنيث التاء**) التي تصير في الوقف هاء كما رأيت في الأمثلة (**والألف**) سواء كانت (**مقصورة**) كـ«سلمى» و«حبلى» (**أو ممدودة**) كـ«صحراء» و«حمراء»، واعلم أنّ علامة الشيء لا تكون مطردة ولا منعكسة فلا يرد أنّ التاء تجيء لأربعة عشر معنى، وأنّ الألف المقصورة قد تكون من نفس الكلمة كـ«عصا» و«فتى» وقد تكون زائدة للإلحاق نحو «أرطى» أو لتكثير حروف الكلمة نحو «قبعثرى»، وأنّ الممدودة قد تكون من نفس الكلمة نحو «رداء» و«كساء» وقد تكون للإلحاق كـ«حرباء» و«خبثاء» الملحقين بـ«قرطاس»، ثم الممدودة أصلها ألفان قلبت الثانية همزة فالممدودة مجموع الألف والهمزة، واختلفوا في علامة التانيث فقال سيبويه وعليه جمهور إنها الهمزة لكونها منقلبة عن الألف المقصورة، والزائد قبلها للمد (**وهو**) أي: المؤنث (**حقيقي ولفظي فـ**) المؤنث (**الحقيقي**) وهو الخلقي (**ما بإزائه**) أي: مؤنث في مقابلته (**ذكر من**) جنس (**الحيوان**) وهو الجسم النامي المتحرك بالإرادة الحساس (**كـ«امرأة»**) فإنها مؤنث بإزائه «رجل» وهو من جنس الحيوان (**و«ناقة»**) فإنها مؤنث بإزائها «جمل» (**و**) المؤنث (**اللفظي**) مؤنث متلبس (**بخلافه**) أي: بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي: ما لم يكن بإزائه

كظلمة وعين وإذا أسند الفعل إليه فالتاء وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والأيام ....

ذكر من الحيوان، (**كـ«ظلمة»**) فإن في مقابلتها «النور» وليس ذكراً، (**وعين**) فإنه لا شيء بإزائها فضلا من أن يكون ذكرا من الحيوان (**وإذا أسند الفعل**) المتصرف (**إليه**) أي: إلى المؤنث (**فالتاء**) واجبة في الفعل إذا كان المؤنث مضمراً حقيقياً كان نحو «فاطمة ذهبت»، أو لفظياً نحو «الشمس طلعت»، أمّا إذا أسند الفعل الغير المتصرف إليه فلا يجب التاء، فيجوز التاء وتركها في نحو «نعم المرأة» (**وأنت في ظاهر**) المؤنث (**غير الحقيقي بالخيار**) أي: أنت متلبس بخيارك في إلحاق التاء بالفعل وتركها، تقول «طلع الشمس» و«طلعت الشمس»، وهذا إذا لم يكن المؤنث علماً للمذكر ولم يكن منقولاً عمّا يغلب في أسماء الذكور وإلاّ فيجب ترك التاء في الأول وإلحاقها في الثاني تقول «جاء اليوم طلحة» و«جاءت اليوم زيد» لرفع الالتباس (**وحكم ظاهر الجمع**) أي: الجمع الظاهرِ لا المضمرِ كـ«رجال» و«أيام» و«نساء» (**غير**) جمع (**المذكر السالم مطلقاً**) أي: سواء كان واحده مؤنثاً كـ«نسوة» و«دور» أو مذكراً كـ«رجال» و«أيام»، وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الأمثلة أو جمعَ المؤنث السالم كـ«زينبات» و«الطلحات» و«الجميلات» و«الغرفات» (**حكمُ**) مؤنث (**ظاهر غير**) المؤنث (**الحقيقيّ**) وهو الخيار بين إلحاق التاء بآخر الفعل وتركها، فيجوز في جميع الصور المذكورة التاءُ وتركها تقول «جاء أو جاءت الرجال أو النساء أو الأيام»، ويستثنى من هذا «بنون» فإنه يجوز التاء فيه أيضاً قال الله تعالى ﴿ءَامَنَتْ بِهِ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠]، وكذا جمع المذكر السالم الذي واحده مؤنث نحو «أرضون» و«سنون» فإن حكمه حكم جمع المؤنث السالم من جواز التاء وتركها (**وضمير**) جمع الذكور (**العاقلين غير**) جمع (**المذكر السالم**) أي: الضمير العائد إلى جمع الذكور العاقلين سوى جمع المذكر السالم من جموع التكسير وجمع المؤنث السالم كـ«طلحات» ضميرُ (**«فعلت»**) المستترُ فيه وهو «هي» (**و**) ضميرُ (**«فعلوا»**) البارزُ وهو الواو، أي: يجوز إرجاع الضمير إليه واحداً مؤنثاً وجمعاً مذكراً تقول «الرجال أو الطلحات جاءت» و«الرجال أو الطلحات جاءوا» (**و**) ضميرُ (**«النساء»**) من جمع المؤنث، سواء كان عاقلاً أو غير عاقل كـ«العيون» (**و**) ضميرُ (**«الأيام»**) من جمع المذكر الغير العاقل، أي:

فعلت وفعلن **المثنى** ما لحق أخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه فالمقصور إن كانت ألفه...

الضمير الراجع إلى هذه الجموع ضميرُ («فعلت») وهو «هي» (و) ضميرُ («فعلن») وهو النون، أي: يجوز إرجاع الضمير إلى هذه الجموع واحداً مؤنثاً وجمعاً مؤنثاً تقول «النساء جاءت أو جئن» و«العيون جرت أو جرين» و«الأيام مضت أو مضين»، ولما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتأنيث شرع في تقسيمه باعتبار الدلالة على الإفراد والتعدد، والاسم بهذا الاعتبار على ثلاثة أقسام مفرد ومثنى ومجموع، وبين المصـ الأخيرين فقط ليعلم أن ما سواهما مفرد، روماً للاختصار، وقدم المثنّى على الجمع فقال (المثنى) لتقدم عدده على عدد الجمع ولقربه من المفرد ولسلامة المفرد فيه البتّة ولكثرته؛ لعدم اختصاصه بشيء بخلاف الجمع، والمثنّى في اللغة: «دوكرده شده» وفي الاصطلاح (ما) أي: اسم (لحق) أي: اتصل (آخرَه) أي: آخرَ مفرده، مفعول به لـ«لحق»، وإنما زاده؛ لأن اللحوق لا يختص بالآخر (ألفٌ) حالة الرفع، وهو مرفوع فاعل «لحق» (أو ياء مفتوح ما قبلَها) أي: حرف وقع (قبلَها) أي: قبل الياء، حالتي النصب والجر (ونون مكسورة) عطف على أحد الأمرين المفهوم من «أو»، وحكى النسائي أن فتحها مع الياء لغة، وقال ابن جني فتَحها بعضُهم في الأحوال الثلاث، وقال الشيباني: ومِن العرب مَن يرفع النون إذا كانت بالألف، ومن ذلك قول سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها «يا حسنانُ» و«يا حسينانُ»، وأمّا بالياء فلا يجوز، وبهذا القدر قد تمّ تعريف المثنّى ولكنه أراد أن ينبه على فائدة هذا اللحوق وعلى أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين غيرِ داخلين تحت جنس الموضوع له كـ«قرءان» لحيض وطهر، و«يدان» لنعمة وقدرة، «أسدان» لأسد ورجل شجاع، فقال (ليدل) متعلق بقوله «لحق» والضمير راجع إلى «ما»، أي: ليدل ذلك الاسم الملحوق به مع اللاحق به (على أن معه) أي: مع مفرد ذلك الاسم (مثلَه) أي: مثل المفرد في العدد وهو الواحد حقيقياً كما في «رجلين» أو اعتبارياً كما في «قومين» (من جنسه) بأن كان المثل داخلاً تحت الجنس الذي وضع ذلك المفرد له بوضع واحد سواء اتفقا في الحقيقة كـ«رجلين» أو اختلفا نحو «أبيضين» لإنسان وفرس، وفي شرح التسهيل أنّ مثنى التكثير كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك:٤] ومثنى التغليب كما في «أبوين» و«قمرين» و«عمرين» ملحق بالمثنّى في الإعراب وليس بمثنى حقيقة (فـ) الاسم (المقصور) الذي في أخره ألف مقصورة، وهي المفردة اللازمة بالآخر (إن كانت ألفه) أي: ألف الاسم المقصور

عن واو وهو ثلاثي قلبت واواً وإلا فالياء والممدود إن كانت همزته أصلية ثبتت وإن كانت للتأنيث قلبت واواً وإلا فالوجهان ويحذف نونه للإضافة وحذفت تاء التأنيث في «خصيان» و«أليان» ....

منقلبة (**عن واو**) حقيقة كـ«عصا» بدليل قولهم «عصوته» إذا ضربه بالعصا، أو حكماً بأن تكون غيرَ معلومةِ الأصل وغيرَ مُمالةٍ إلى الياء كـ«إذا» إذا سمّي به، لا «إلى» إلى أن يسمّى به (**وهو**) أي: والحال أن ذلك الاسم المقصور (**ثلاثي**) أي: ذو ثلاثة أحرف (**قلبت**) جزاء لقوله «إن كان إلخ»، أي: قلبت ألفه عند التثنية (**واواً**) اعتباراً للأصل، فتقول في تثنية «عصا»: «عصوان»، وفي تثنية «إلى»: «إلَوان»، وذهب الكسائي إلى أن الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمونة الأول كـ«ضُحى» أو مكسورة الأول كـ«رِبو» وجب قلبها ياءً، فيقال «ضُحَيانِ» و«رِبَيانِ» (**وإلاّ**) أي: وإن لم تكن الألف منقلبة عن الواو بل عن الياء حقيقة كـ«رحى» أو حكماً بأن كانت غير معلومة الأصل وكانت ممالة كـ«متى» مُمالاً (**فـ**) ألفه تقلب عند التثنية (**بالياء**) اعتباراً للأصل، فتقول في تثنية «رحى»: «رَحَيانِ» وفي تثنية «متى»: «مَتَيانِ» (**و**) الاسم (**الممدود**) الذي في آخره ألف ممدودة (**إن كانت همزته أصلية**) أي: ثابتة في محله بأن لم تكن زائدة ولا منقلبة عن حرف أصلي أو زائد كـ«قَرّاء» على زنة «عَلاَّم» لِحَسَنِ القرأة (**ثبتت**) تلك الهمزة لكونها أصلية، فيقال «قَرَّاءانِ»، وهو الأشهر (**وإن كانت**) الهمزة (**للتأنيث**) بأن كانت منقلبة عن ألف التانيث كـ«حمراء» و«صحراء» أصلهما «حمراا» و«صحراا» بالألفين إحداهما للمد والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزةً لوقوعه طرفاً بعد ألف زائدة (**قلبت**) الهمزة (**واواً**) فتقول في تثنية «حمراء»: «حَمْراوانِ» وفي تثنية «صحراء»: «صَحْراوانِ» وهو الأعرف (**وإلاّ**) أي: وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث بل كانت منقلبة عن الواو كـ«كساء» أصله «كساو» أو عن الياء كـ«رداء» أصله «ردای» أو كانت زائدة للإلحاق كـ«علباء» بمعنى «رگِ گردن»، فإنه ملحق بـ«قرطاس» (**فالوجهان**) وهما ثبوت الهمزة وقلبها واواً كلاهما جائزان تقول: «كساءان» أو «كساوان» و«علباءان» أو «علباوان» (**ويحذف نونه**) أي: نون التثنية (**للإضافة**) أي: لأجل إضافة المثنّى إلى الغير نحو «غلاما زيد» (**وحذفت تاء التأنيث**) الثابتة (**في**) مفرد (**«خصيان» و«أليان»**) على الشذوذ وخلافِ القياس؛ إذ القياس أن لا تحذف كما في «شجرتان» و«تمرتان»، ويجوز إثبات التاء فيهما على القياس اتفاقاً فيقال: «خصيتان» و«أليتان»،

المجموع مادل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما فنحو تمر وركب ليس بجمع على الأصح ونحو «فلك» جمع وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ولمؤنث فالمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه..

والخصيان: الجلدتان فيهما بيضتان، والأليان بفتح الهمزة بمعنى «هَردوسُرين»، ولما فرغ من المثنّى شرع في المجموع فقال (**المجموع ما**) أي: اسم (**دل على**) مجموع (**آحاد**) جمعُ «أحد» وهو الفرد (**مقصودة**) صفة «آحاد» (**بحروفِ مفردِه**) أي: بحروفٍ هي مادةٌ لمفرد ذلك الاسم، وهو متعلق بـ«مقصودة» (**بتغيرٍ مّا**) أي: بزيادة أو نقصان أو باختلاف في الحركات والسكنات حقيقة أو حكماً، وهذا أيضاً متعلق بـ«مقصودة» على سبيل التنازع نحو «رجال» فإنه اسم يدل على مجموع أفراد «رجل» وهي مقصودة بمادة مفرده وهو «رجل»، وقُصد أفراد «رجل» مع تغير فيه وهو كسر الراء وفتح الجيم وزيادة الألف بعدها فـ«رجال» هو المجموع، وكذا «مسلمون» و«أُسْد» و«فُلْك» (**فنحو «تمر»**) مما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء (**و**) نحو (**رَكْب**) مما يطلق على المتعدد ولا مفرد له (**ليس بجمع على**) القول (**الأصح**) بل الأول اسم جنس والثاني اسم جمع، وهو قول سيبويه، وقال الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تراكيبها جمع كـ«ركب» و«جامل» و«باقر» و«صحب» و«خدم» و«سفر»، وقال الفرّاء وكذا أسماء الأجناس لها آحاد من تراكيبها كـ«تمر» و«نخل»، أما اسم جنس أو اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو «إبل» و«غنم» فليس بجمع بالاتفاق (**ونحو «فُلْك»**) أي: ما صورة جمعه ومفرده متحدتان (**جمع**) لتحقق التغير فيه وصدق حد الجمع عليه؛ لأن ضمته مفرداً ضمةُ «قُفْل» وضمته جمعاً ضمةُ «أُسْد» فتحقق التغير تقديراً (**وهو**) أي: المجموع على قسمين أحدهما (**صحيح و**) الثاني (**مكسر فـ**) الجمع (**الصحيح**) قد يكون (**لمذكر و**) قد يكون (**لمؤنث فـ**) الجمع الصحيح (**المذكر ما**) أي: اسم (**لحق آخره**) أي: آخر مفرده (**واو مضمومٌ ما قبلها**) لفظاً أو تقديراً كـ«مسلمون» و«مصطفون» حالة الرفع (**أو ياء مكسور ما قبلها**) لفظاً أو تقديراً كـ«مسلمين» و«قاضين» حالتي النصب والجر (**ونون مفتوحة**) عطف على أحد الأمرين المفهوم من «أو» (**ليدل**) ذلك اللحوق (**على أنّ معه**) أي: مع مفرده (**أكثر منه**) أي: أكثر من الواحد، لم يقل «من جنسه» اكتفاءً بما سبق

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وإن كان آخره مقصورا حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون وشرطه إن كان اسما فمذكر علم يعقل وإن كان صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعل فعلاء مثل أحمر حمراء ولا فعلان فعلى مثل سكران سكرى ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ....

في التثنية (**فإن كان آخره**) أي: آخر مفرده (**ياءٌ**) لفظاً أو تقديراً (**قبلها كسرة**) نحو «القاضي» و«قاض» (**حذفت**) تلك الياء عند الجمع (**مثل «قاضون»**) أصله «قاضيون» نقلت الضمة إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا «القاضون»، وكذا في حالتي النصب والجر (**وإن كان آخره**) أي: آخر الاسم الذي أريد جمعه (**مقصوراً**) أي: ألفاً مقصورة نحو «مصطفى» (**حذفت الألف**) المقصورة لالتقاء الساكنين (**وبقي**) بعد الحذف (**ما قبلها**) أي: ما قبل الألف (**مفتوحاً**) في الأحوال الثلاث ليدل فتحه على الألف المحذوفة (**مثل «مصطفَوْنَ»**) حالة الرفع، وهو جمع «مصطفى» أصله «مصطفيون» قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، و«مصطفَيْنَ» حالتي النصب والجر (**وشرطه**) أي: شرط جمع اسم بالواو والنون (**إن كان**) الاسم (**اسماً**) غير صفة (**فمذكر علم**) أي: فكون ذلك الاسم مذكراً علماً (**يعقل**) فلا يجمع «عين» و«امرأة» و«يعفور» علماً للحمار و«أعوج» علماً للفرس بالواو والنون، ويشترط أيضاً أن لا يكون في آخره تاء فلا يجمع «طلحة» هذا الجمعَ خلافاً لكوفيين وابن كيسان، ولا يخفى ما في العبارة من سخافة، والصواب أن يقال «وهو إن كان اسماً فشرطه كونه مذكراً علماً يعقل» (**و**) شرطه (**إن كان صفة**) من الصفات كـ«ضارب» و«مضروب» و«حسن» (**فمذكر يعقل**) أي: فله شروط: الأول أن يكون مذكراً، والثاني أن يكون عاقلاً فلا يقال «حائضون» في جمع «حائض» و«جبال شامخون» في جمع «جبل شامخ» (**و**) الثالث (**أن لايكون**) ذلك الاسم على وزن (**«أفعل»**) الذي مؤنثه على وزن (**«فعلاء» مثل «أحمر» «حمراء»**) فلا يقال «أحمرون» (**و**) الرابع أن (**لا**) يكون على وزن (**«فَعْلان»**) الذي مؤنثه على وزن (**«فَعْلى» مثل «سكران» «سكرى»**) فلا يقال «سكرانون» (**و**) الخامس أن (**لا**) يكون مذكراً (**مستوياً فيه**) أي: في الوصف (**مع المؤنث مثل «جريح» و«صبور»**) فلا يقال «جريحون» أو «صبورون»؛ لأنه يستوي فيه

ولا بتاء التأنيث مثل علامة وتحذف نونه بالإضافة وقد شذّ نحو سنين وأرضين المؤنث ما لحق آخره ألف وتاء وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جمع بالواو والنون وإن لم يكن له مذكر فأن لايكون مجردا كحائض وإلا جمع مطلقا جمع التكسير

المذكر مع المؤنث يقال «رجل جريح صبور» و«امرأة جريح صبور» (**و**) السادس أن (**لا**) يكون متلبساً (**بتاء التأنيث مثل «علامة»**) فلا يقال «علامتون» ولا «علامون»، لا يقال إن «علامة» خارج بقوله «ولا مستوياً فيه مع المؤنث»؛ لأن «فعالة» يستوي فيه المذكر والمؤنث! لأنا نقول إنه ليس مذكراً مستوياً فيه مع المؤنث بل مؤنثاً مستوياً فيه مع المذكر (**وتحذف نونه**) أي: نون الجمع الصحيح (**بالإضافة**) أي: بإضافته إلى اسم آخر نحو «مسلو باكستان» (**وقد شذ نحو «سنين»**) بكسر السين جمع «سنة» بفتح السين (**و**) نحو (**«أرضين»**) بفتح الراء وإسكانها جمع «أرض»، أي: شذ جمعهما بالواو والنون؛ لانتفاء شرط صحة هذا الجمع فيهما وهو كونه مذكراً علماً يعقل، وكذا نحو «ثبون» و«قلون» و«بنون»، وقد يغلب العقلاء على غيرهم أو يصدر من غير العقلاء فعل العقلاء كالسجود من الشمس والكواكب فينزل غير العقلاء منزلة العقلاء فيجمع لهم هذا الجمع قال الله تعالى ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ [الفاتحة:١] وقال تعالى ﴿رَاَيْتُهُمْ لِيْ سٰجِدِيْنَ﴾ [يوسف:٤] (**المؤنث**) أي: الجمع الصحيح المؤنث (**ما**) أي: جمع (**لحق آخره**) أي: آخر مفرده (**ألف وتاء**) نحو «مسلمات» (**وشرطه**) أي: شرط جمع اسم بالألف والتاء (**إن كان**) ذلك الاسم (**صفة وله مذكر**) أي: والحال أن لذلك الاسم مذكراً (**فـ**) شرطه (**أن يكون مذكره**) أي: مذكر ذلك الاسم (**جُمع بالواو والنون**) فلا يجمع «حمراء» و«سكرى» بالألف والتاء (**وإن**) كان ذلك الاسم صفة و(**لم يكن له**) أي: لذلك الاسم (**مذكر**) جُمع بالواو والنون (**فـ**) شرطه (**أن لا يكون**) ذلك الاسم (**مجرداً**) عن التاء (**كـ«حائض»**) فلا يقال «حائضات» في جمعه (**وإلاّ**) عطف على قوله «إن كان صفة» أي: وإن لم يكن ذلك الاسم صفة بل كان اسماً محضاً (**جمع**) ذلك بالألف والتاء (**مطلقاً**) أي: جمعاً غير مقيد بشرط فيقال: «هندات» و«غرفات» و«طلحات» و«تمرات» و«رعدات»، ولكن هذا الإطلاق ليس بسديد؛ لأن الأسماء المؤنثة بالتاء المقدرة التي ليس تانيثها حقيقياً موقوف جمعها بالألف والتاء على السماع كـ«سماوات» في جمع «سماء»، فلا يقال: «نارات» و«شمسات»، ولما فرغ من جمع التصحيح شرع في جمع التكسير فقال (**جمع التكسير**) أي: الجمع

ما تغير بناء واحده كرجال وأفراس جمع القلة أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة المصدر اسم للحدث الجاري على الفعل ....

المكسر (**ما**) أي: جمع (**تغيّر**) فيه (**بناءُ واحده**) أي: صيغتُه وهيئتُه سواء كان التغيّر حقيقيًّا (**كـ«رجال» و«أفراس»**) أو تقديريًّا كـ«فُلْك» و«هِجَان» فإن «الفلك» إذا كان مفرداً فضمّته كضمة «قفل» وإذا كان جمعاً فضمته كضمة «أُسد»، وكذا «هِجان» إذا كان مفرداً فكسرته ككسرة «حمار» وإذا كان جمعاً فكسرته ككسرة «رجال»، فالحركة في الجمع مخالفة للحركة في المفرد تقديراً فالتغير فيهما تقديري، ثم الجمع مطلقاً ينقسم إلى جمع القلة والكسرة فـ(**جمع القلة**) جمع يطلق على الثلاثة فصاعداً إلى العشرة، وأبنيته (**«أفعل»**) كـ«أرجل» جمع «رِجل» (**و«أفعال»**) كـ«أقلام» جمع «قلم» (**و«أفعلة»**) كـ«أرغفة» جمع «رغيف» (**و«فعلة»**) كـ«غلمة» جمع «غلام» (**و**) الجمع (**الصحيح**) المذكر والمؤنث كـ«مسلمون» و«مسلمات»، وزاد الفرّاء «فَعَلَة» كـ«أكلة» جمع «آكل»، وزاد بعضهم «أَفْعِلاَء» كـ«أصدقاء» جمع «صديق»، ثم هذه الأوزان للقلة إذا جاء للمفرد جمع كثرة أيضاً ولم يدخلها اللام، وأما إذا انحصر جمع التكسير فيها أو دخلها اللام فهي للقلة والكثرة (**وما عدا ذلك**) أي: وما سوى المذكور من الأوزان وجمعي الصحيح (**جمعُ كثرة**) وهو يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، كـ«فعول» و«فعال» و«مفاعل» و«فعالل» و«أفاعل» إلى غير ذلك، وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود الآخر لنكتة كقوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِاَنْفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوْٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨] مع «وجود «أقراء»، والنكتة في ذلك التنبيه على أن الأقراء الثلاثة بالنسبة إلى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن، ولما فرغ من الأسماء الغير المشابِهة بالفعل شرع في الأسماء المشابِهة به، وإنما أخّر هذه الأسماء ليكون ذكر الأسماء المتصلة بالفعل متصلاً بذكر الفعل فقال (**المصدر اسم للحدث**) أي: اسم يدل على الحدث كالمشي والضرب والطول والقصر، وإنما قال «اسم»؛ لأن الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ لا المعنى، ثم اعلم أنّ الأسماء التي تدل على المعنى المصدري ولكن لا يشتق منها الفعل ثلاثة: أحدها ما في آخره ياء مصدري كـ«القادريّة» و«الفاعليّة»، والثاني ما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه كـ«الويل» و«الويح»، والثالث ما هو اسم المصدر، وهو شيئان أحدهما: ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله الميمُ الزائدة كـ«المقتل» و«المستخرج»، والثاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر كـ«العطاء» و«الكلام» و«الثواب» و«الطاعة»، وقوله «اسم للحدث» شامل لجميع هذه الأسماء، وقوله (**الجاري على الفعل**)

وهو من الثلاثي المجرد سماع ومن غيره قياس ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره إذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز إضافته إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول وإعماله باللام قليل.........................

بأن يكون الفعل مشتقًّا منه، احتراز عن الجميع، ولو أريد اشتقاق الفعل منه حقيقة أو تقديراً يدخل في التعريف أسماء المصادر (**وهو**) أي: المصدر (**من الثلاثي المجرد سماع**) أي: سماعي، أي: يحفظ كما سُمع من العرب ولا يقاس عليه، ويرتقي عدده إلى ثلاثين ونيف (**ومن غيره**) أي: من غير الثلاثي المجرد (**قياس**) أي: قياسي، أي: من شأنه أن يَثبُت من غير سماع بالقياس على ما سُمع كأن تقول كل ما كان ماضيه على «أَفْعَلَ» فمصدره على «إِفْعَال» إلى غير ذلك (**ويعمل**) المصدر (**عملَ فعله**) الذي اشتقّ من ذلك المصدر سواء كان المصدر (**ماضياً**) نحو «سرّني تاديب زيد بكراً أمس» و«أعجبني ذهاب زيد» (**وغيرَه**) أي: غير ماض، مستقبلاً كان أوحالاً نحو «يُعْجِبك رؤية خالد بكراً غداً أو الآن» و«يعجبني مجيء راشد غداً أو الآن» (**إذا لم يكن**) المصدر (**مفعولاً مطلقاً**) أي: عملُ المصدر عملَ فعله إنما إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً فإنّ العمل حينئذ للفعل (**ولا يتقدم معموله**) أي: معمول المصدر (**عليه**) أي: على المصدر العامل فيه؛ لكونه حين العمل بتقرير الفعل مع «أن»، و«أن» موصول وما بعدها صلة ولا يتقدم ما في حيز الصلة على الموصول، فلا يقال «أعجبني زيدٌ ضربُ بكراً»، والأوجه جوازُ ذلك في الظرف والجار والمجرور كما في قوله تعالى ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ﴾ [النور:٢] (**ولا يضمر**) معمول المصدر (**فيه**) أي: في المصدر، أي: لا يكون الضمير مستتراً في المصدر بخلاف البارز نحو «ضربي زيداً ليس بحسن» (**ولا يلزم ذكر الفاعل**) أي: لا يجب ذكر فاعل المصدر، فلك الخيار في ذكره وحذفه تقول «عجبت من ضربِ زيداً» (**ويجوز إضافته**) أي: إضافة المصدر (**إلى الفاعل**) نحو «أعجبني شربك ماءً»، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول كما يشير إليه قوله (**وقد يضاف**) المصدر (**إلى المفعول**) أي: إلى مفعوله إذا قامت قرينة على كونه مفعولاً، والمراد بالمفعول أعمّ من أن يكون مفعولاً به أو ظرفاً أو مفعولاً له نحو «ضربُ اللِصِّ الجلادُ» و«ضربُ يومِ السبت» و«ضربُ التأديبِ» (**وإعماله**) أي: إعمال المصدر حال كونه مقروناً (**باللام**) أي: إعمال المصدر المعرف باللام (**قليل**) أي: جائز على قلة، وورد في القرآن الكريم إعماله بمقارنة حرف الجرّ نحو قوله تعالى ﴿لَا يُحِبُّ اللّٰهُ

فإن كان مطلقا فالعمل للفعل وإن كان بدلا منه فوجهان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على «فاعل» ومن غيره على صيغة المضارع بميم..

الْجَهْرَ بِالسُّوٓءِ مِنَ الْقَوْلِ اِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ [النساء:١٤٨] (**فإن كان**) المصدر مفعولاً (**مطلقاً**) ولم يكن بدلاً من الفعل بأن حذف فعله لزوماً وأقيم هو مقامه، والفاء نتيجة التقييد بقوله «إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً» (**فالعمل للفعل**) لا للمصدر سواء كان الفعل مذكوراً نحو «أكرمت إكراماً زيداً»، أو محذوفاً جوازاً نحو «ضرباً زيداً» في جوابِ «مَن ضربتَ؟» فـ«زيداً» في المثالين منصوب بـ«أكرمت» المذكور و«ضربت» المحذوف، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ«إكراماً» و«ضرباً» (**وإن كان**) المصدر مفعولاً مطلقاً وكان (**بدلاً منه**) أي: من الفعل بأن حذف الفعل وجوباً وأقيم مقامه نحو «سقياً له» و«حمداً لك» (**فـ**) يجوز فيه (**وجهان**) أحدهما أن يكون العمل للفعل المحذوف؛ لأنه الأصل في العمل، والثاني أن يكون العملُ للمصدر؛ لأنه نائب عن الفعل المقدر، ولما فرغ من المصدر شرع في اسم الفاعل فقال (**اسم الفاعل ما**) أي: اسم (**اشتق من فعل**) أي: من حدث، وهو المصدر، وإنما قال «من فعل» ولم يقل «من مصدر» إشارةً إلى جريان الاصطلاح على أنّ اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل (**لمن قام**) متعلِّق بـ«اشتق» بتضمين معنى الوضع، أي: حال كون ذلك الاسم موضوعاً لمن قام الفعل (**به**) وفيه احتراز عن ما عدا الصفة المشبهة من أسماء المفعول والظرف والآلة والتفضيل؛ لأنها أسماء مشتقة لا لمن قام به الفعل (**بمعنى الحدوث**) متعلِّق بـ«قام»، والمراد بالحدوث أن يكون قيام الفعل به مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة، وفيه احتراز عن الصفة المشبهة؛ لأنها لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت، أي: قيامها غير مقيد بأحد الأزمنة، وكما يخرج اسم التفضيل بقوله «لمن قام به»؛ لأنه لمن قام به مع الزيادة كذلك يخرج به صيغ المبالغة؛ لأنها أيضاً كذلك، ولكن لا ضير في ذلك؛ لأن اسم الفاعل غيرُها كما قال ابن مالك في شرح التسهيل، وعليه يدل حصرُ المصـ اسمَ الفاعل فيما حصر، وجعلُ أحكام صيغ المبالغة مثلَ أحكام اسم الفاعل (**وصيغته**) أي: صيغة اسم الفاعل (**من**) الفعل (**الثلاثي المجرد على**) وزن (**«فاعل»**) كـ«ضارب» و«واق» و«آكل» و«قائل» و«فارّ»، وهذا هو القياس، وقد يجيء على «مُفْعِل» نحو «حَبَّ يَحُبُّ فهو مُحِبٌّ» فلا يقال «حَابّ»، وقد تجيء على «مِفْعَل» بكسر الميم وفتح العين نحو «عَمَّ الرجلُ بمعروفه فهو مِعَمٌّ» (**و**) صيغته (**من غيره**) أي: من غير الثلاثي المجرد، من الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما (**على صيغة المضارع**) المعروف (**بميم**) الباء بمعنى «مع» والجار والمجرور

مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو مدخل ومستغفر ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على صاحبه أو الهمزة ..

صفة لـ«صيغة»، أي: على صيغة المضارع الكائنة مع ميم (**مضمومة**) مكانَ حرف المضارعة (**و**) بـ(**كسر ما قبل الآخر**) أي: بكسر حرفٍ قبلَ الحرف الآخر (**نحو «مُدْخِل» و«مستغفر»**) و«متقابل»، وربما يكسر ميم «مفعل» اتباعاً للعين أو يضم عينه اتباعاً للميم، قالوا في «مُنْتِنٌ»: «مِنْتِنٌ» و«مُنْتُنٌ»، وربما استغني عن «مُفْعِل» بـ«فاعل» نحو «أَعْشَبَ فهو عَاشِبٌ»، وربما استغني عن «مُفْعِل» بـ«مُفْعَل» نحو «أَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ» (**ويعمل**) اسم الفاعل (**عملَ فعله**) الذي اشتق منه، فإن كان فعله لازماً يرفع اسمُ الفاعل الفاعلَ نحو «أ ذاهب الرجلان»، وإن كان متعدياً إلى مفعول واحد يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد نحو «أ ضارب زيد بكراً» وعلى هذا القياس نحو «أ معط زيد بكراً درهماً» و«أ معلم خالد زيداً بكراً عالماً»، وكما يتعدى الفعل مطلقاً إلى الجار والمجرور والظرف والحال والمصدر والمفعول له ومعه وسائر الفضلات كذلك اسم فاعله المشتق منه يتعدى إليها، وعمل اسم الفاعل هذا إذا لم يكن مصغّراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فإنه جوّز عمل المصغّر والموصوف (**بشرط**) حال، أي: يعمل اسمُ الفاعل عملَ فعله حال كونه متلبساً بشرط (**معنى الحال أو الاستقبال**) إضافة «شرط» إلى «معنى» وإضافة «معنى» إلى «الحال» كلتاهما بيانيتان، أي: يعمل اسم الفاعل عمل فعله بوجود شرط وهو معنى وهو زمان الحال أو الاستقبال، ولا يشترط ذلك عند الكسائي لقوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُمْ بٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيْدِ﴾ [الكهف:١٨] والجواب أنه حكاية الحال، ومعنى حكاية الحال أن يفرض المتكلم أن المعنى المُضِيَّ الزمانِ واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى ﴿فَلِمَ تَقْتُلُوْنَ اَنْبِيَآءَ اللّٰهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة:٩١] فهو بمعنى الحال حكايةً، وظاهر كلام المصـ أنه يشترط ذلك في عمله في جميع المعمولات، والتحقيق أنه شرط عمله في المفعول به، لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فإنه يكفيه رائحة من الفعل، ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله مدلولَه، وحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفع الفاعل إذا كان مضمراً بدون هذا الشرط، وإن كان مظهراً فظاهر كلام سيبويه أنه يرفعه أيضاً (**و**) بشرط (**الاعتماد**) أي: اعتماد اسم الفاعل (**على صاحبه**) أي: على صاحب اسم الفاعل المتصف به، وهو المبتدأ نحو «زيد ذاهب أبوه» أو الموصول نحو «جاء الذاهب أبوه» أو الموصوف نحو «جاء رجل ذاهب أخوه» أو ذو الحال نحو «يذهب زيد راكباً حمارَه»، ومعنى اعتماد اسم الفاعل على المبتدأ أن يقع خبراً له ومعنى الاعتماد على الموصول أن يقع صلة له وعلى هذا القياس (**أو**) على (**الهمزة**) الاستفهامية ونحوها من

أو «ما» فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى خلافا للكسائي فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما أمس فإن دخلت اللام استوى الجميع وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله ....

ألفاظ الاستفهام نحو «أ ضارب زيد بكراً» و«هل آمر خالد عامراً» و«مَن ضارب زيداً» (**أو**) على («**ما**») النافية ونحوها من حروف النفي نحو «ما ضارب زيد بكراً» و«لا ناصر عمرو زيداً» و«إن شارب زيد ماءً»، ولوقال «أو الاستفهام أو النفي» لكان أولى وأشمل، ويمكن أن يراد بـ«الهمزة» الدال على الاستفهام وبـ«ما» الدال على النفي من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام فيشمل ما ذكر (**فإن كان**) الفاء للتفصيل، أي: فإن كان اسم الفاعل (**لـ**) الزمان (**الماضي**) وأردتَ أن تذكر مفعوله (**وجبت**) عليك (**الإضافة**) أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (**معنى**) أي: إضافة معنوية، أي: تكون هذه الإضافة إضافة معنوية بتقدير اللام نحو «زيد ضارب بكر أمس»، ولا يجوز أن تقول «زيد ضارب بكراً أمس» بإعمال «ضارب» في «بكراً» لفقدان الشرط الأول (**خلافاً للكسائي**) فإنه لايوجب الإضافة حينئذ؛ لأنه يُعمِله مطلقاً سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أولا كما مرّ (**فإن كان له**) أي: لاسم الفاعل (**معمولٌ**) باعتبار المعنى؛ لأنه لا عمل له في اللفظ (**آخرُ**) أي: سوى ما أضيف إليه (**فـ**) هو منصوب (**بفعل مقدر**) لا باسم الفاعل، ويكون الفعل المقدر من مادة اسم الفاعل (**نحو «زيد معطي عمروٍ درهماً أمس»**) فـ«درهماً» منصوب بفعل مقدر وهو «أَعْطَى»، والتقدير: «زيد مُعطِي عمروٍ أَعْطَى درهماً» كأنه لما قيل «زيد معطي عمروٍ» قيل «ما أعطاه؟» فأجيب «أَعْطَى درهماً» وحذف الفعل بقرينة السوال المقدر، ويكون هذا جملتين (**فإن**) الفاء للتفصيل، أي: فإن (**دخلت اللام**) الموصولة على اسم الفاعل (**استوى الجميع**) أي: جميع الأزمنة، أي: يعمل في المفعول سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي نحو «مررت بالضارب أبوه زيداً أمس» (**وما وضع**) أي: وصِيَغ جُعلت (**منه**) أي: من اسم الفاعل، و«من» فيه للابتداء، وهي تدل على أنّ ابتداء متعلَّقها من مجرورها، ولا شك أنّ ابتداء جعل صيغ المبالغة من اسم الفاعل بأن يغيّر فيه بحيث يخرج من كونه اسم الفاعل إلى كونه اسم المبالغة (**للمبالغة**) في المعنى الاشتقاقي، والمبالغة وصول الشيء إلى كماله، ففيها قوة معنى الحدث (**كـ«ضرّاب» و«ضروب» و«مِضراب»**) بمعنى كثير الضرب (**و«عليم»**) أي: كثير العلم (**و«حذر»**) معناه كثير الحذر (**مثله**)

والمثنى والمجموع مثله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على «مفعول» ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل ....

خبر «ما»، أي: الصيغ الموضوعة من اسم الفاعل مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط تقول «زيد ضرّابٌ أبوه خالداً الآن أو غداً» و«زيد الضرّاب أبوه خالداً الآن أو غداً أو أمس» و«زيد مِعطاءُ بكرٍ درهماً أمس»، ولا تقول «زيد مِعطاءٌ بكراً درهماً أمس» (**والمثنى والمجموع**) من اسم الفاعل واسم المبالغة (**مثله**) أي: مثل اسم الفاعل المفرد في العمل والاشتراط تقول «الزيدون ضاربون بكراً الآن أو غداً» و«الزيدون هم الضاربون بكراً الآن أو غداً أو أمس» و«الزيدون ضاربو خالدٍ أمس» ولا تقول «الزيدون ضاربون خالداً أمس»، وقس عليه باقي الأمثلة (**ويجوز حذف النون**) من مثنّى اسم الفاعل واسم المبالغة ومجموعهما السالم (**مع العمل**) في المفعول بدون الإضافة؛ لأنه عند الإضافة يجب الحذف (**و**) مع (**التعريف**) باللام، أي: يجوز هذا الحذف بدون الإضافة بشرطين أحدهما أن يكون عاملاً في المفعول، والثاني أن يكون معرّفاً باللام (**تخفيفاً**) مفعول له لقوله «يجوز»، أي: هذا الجواز لتحصيل التخفيف كقرأة من قرء ﴿الْمُقِيْمِى الصَّلٰوة﴾ [الحج:٣٥] بنصب «الصلوة» على المفعولية، ولما فرغ من اسم الفاعل شرع في اسم المفعول فقال (**اسم المفعول**) أي: اسم المفعول به، على حذف الجار والمجرور واستتار الضمير، يقال «فعلت به الضرب» أي: أوقعته عليه، فالمفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به (**ما**) أي: اسم (**اشتق من فعل**) أي: من حدث وهو المصدر (**لمن وقع عليه**) متعلّق بـ«اشتق» بتضمين معنى الوضع، أي: حال كون ذلك الاسم موضوعاً لمن وقع عليه الفعل حقيقةً أواعتباراً ليشمل «أوجدت ضرباً فهو مُوجَد» و«علمت عدم خروجك فهو معلوم» فإن الإيجاد والعلم تعلّقا بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقةً لكن العقل يعتبره واقعاً عليه ويعتبر عنه بما يدل على الوقوع، وقوله «ما اشتق من فعل» شامل لجميع الأسماء المشتقة، وقوله «لمن وقع عليه» احتراز عن ما سوى المحدود؛ لأنها مشتقة لا لمن وقع عليه الفعل (**وصيغته**) أي: صيغة اسم المفعول (**من الثلاثي**) المجرد (**على**) وزن (**«مفعول»**) كـ«مضروب» و«مرميّ» و«مبيع» و«مدعوّ» (**ومن غيره**) أي: من غير الثلاثي المجرد، من الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيدِ فيه والملحقِ بهما (**على صيغة**) اسم (**الفاعل**) منه الكائنةِ (**بفتح ما قبل**

الآخر كمستخرج وأمره في العمل والاشتراط كأمر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل ....

(**الآخر**) للفرق بينه وبين اسم الفاعل (**كـ«مُستخرَج»**) بفتح الراء، وقد شذّ نحو «أضعف فهو مضعوف» و«أزكم فهو مزكوم» و«أحم فهو محموم» و«أحزن فهو محزون» و«أحب فهو محبوب» (**وأمره**) أي: شان اسم المفعول (**في العمل**) أي: في عمله النصب (**و**) في (**الاشتراط**) أي: في كون عمله مشروطاً بشرطين: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وكونه معتمِداً على صاحبه أو الاستفهام أو النفي (**كأمر**) أي: مثل شان اسم (**الفاعل**) فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل وإن كان هناك مفعول آخر فينصبه (**مثل «زيد معطى غلامُه درهماً**) الآن أو غدا»، و«زيد المعطى غلامُه الآن أو غداً أو أمس»، و«زيد معطى الغلام درهماً»، أي: «زيد معطى الغلام أعطى درهماً»، ولما فرغ من اسم المفعول شرع في الصفة المشبهة باسم الفاعل فقال (**الصفة المشبهة**) سميت بها لأنها مشبهة باسم الفاعل في أنها تثنّى وتجمع وتذكر وتؤنث مثل اسم الفاعل، لا يقال فليسم اسم المفعول أيضاً بها لكونه مثل اسم الفاعل في هذه الأمور؛ لأنا نقول إنه لا يشترط الاطراد ولا الانعكاس في وجه التسمية، أي: ليس كلما وجد الوجه وجد التسمية أو كلما انتفى التسمية انتفى الوجه، فمثل هذا الإيراد غير مسموع (**ما**) أي: اسم (**اشتق من فعل لازم**) حال كونه موضوعاً (**لمن قام**) الفعل (**به**) فيه احتراز عن اسمي الفاعل والمفعول المتعديين؛ لأنهما يشتقان من فعل متعدّ (**على معنى الثبوت**) أي: بمعنى الثبوت، متعلق بقوله «قام»، والمراد بقيام الفعل به بمعنى الثبوت أن يتصف الاسم بالفعل مع قطع النظر عن التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة، وفيه احتراز عن اسم الفاعل اللازم كـ«ذاهب» و«قائم»؛ لأنه وإن كان اسماً مشتقاً من فعل لازم لكنه ليس لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت بل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث (**وصيغتها**) أي: صيغة الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد (**مخالفة لصيغة «الفاعل»**) الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، أمّا صيغتها من غير الثلاثي المجرد فموافقة لصيغة اسم الفاعل منه كما صرح به ابن مالك (**على حسب السماع**) خبر بعد خبر، أي: صيغة الصفة المشبهة كائنة على وفق السماع، أي: مقصورة على السماع من العرب (**كـ«حسن» و«صعب» و«شديد»**) و«أحمر» و«سكران» (**وتعمل**) الصفة المشبهة (**عملَ**

فعلها مطلقا وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام أو مجردة ومعمولها مضافا أو باللام أو مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الإضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة ..

فعلها) الذي اشتقت منه (**مطلقاً**) أي: من غير اشتراط الأمرين معاً بل باشتراط الاعتماد فقط، إلاّ أن الاعتماد على الموصول لا يتأتّى فيها؛ لأن اللام الداخلة عليها غير لام الموصول بالاتفاق (**وتقسيم مسائلها**) ليس إضافة التقسيم إلى المسائل إضافةَ المصدر إلى المفعول كما يسبق إلى الفهم؛ لأن المذكور ههنا ليس تقسيم المسائل، بل الإضافة لأدنى ملابسة بين التقسيم المذكور وبين مسائل الصفة المشبهة، أي: أقسامِها، وهي أنّ أقسام الصفة المشبّهة تحصل بهذا التقسيم، فالمعنى: تقسيمُ الصفة المشبهة ومُحصِّلُ أقسامِها، وإنما سمّي الأقسام بالمسائل؛ لأن كل قسم يسأل عن حكمه ويبحث عنه فهو مسئلة (**أن تكون الصفة**) المشبهة (**باللام**) أي: مع لام التعريف كـ«الحسن» (**أو**) أن تكون (**مجردة**) عن اللام كـ«حسن» (**و**) على التقديرين تكون (**معمولها مضافاً**) نحو «الحسن وجهه» و«حسن وجهه» (**أو باللام**) نحو «الحسن الوجه» و«حسن الوجه» (**أو مجردا عنهما**) أي عن الإضافة واللام نحو «الحسن وجه» و«حسنٌ وجهٌ» (**فهذه**) الأقسام (**ستة والمعمول**) أي: معمول الصفة (**في كل واحد منها**) أي: من هذه الأقسام الستة (**مرفوع**) مرةً (**ومنصوب**) مرة (**ومجرور**) أخرى (**صارت**) جملة مستأنفة كأن سائلاً قال «كم صارت الأقسام» فقال: صارت الأقسام (**ثمانية عشر**) قسماً حاصلةً من ضرب الستة الأُوَل في الثلاثة الأخيرة (**فالرفع**) الفاء للتفصيل، أي: فرفع المعمول أي: كونه مرفوعاً (**على الفاعلية**) أي: على أنه فاعل الصفة المشبهة (**والنصب**) أي: كونه منصوباً (**على التشبيه**) أي: على أنه مشبّه (**بالمفعول في**) المعمول (**المعرفة**) لأنه لا يجوز تعريف التمييز عند البصريين خلافاً للكوفيين، (**وعلى التمييز في**) المعمول (**النكرة**) كـ«زيد حسن وجهاً» (**والجرّ**) أي: كونه مجروراً (**على الإضافة**) أي: على أن الصفة مضافة إليه (**وتفصيلها**) أي: مُفَصِّلُ هذه الأقسام في أمثلة جزئية هو قولنا (**«حسن وجهه» ثلاثة**) أمثلة، واعلم أنّ قوله «تفصيلها» مبتدأ، وقوله «حسن وجهه» مراد اللفظ مبتدأ، و«ثلاثة» خبر له، والجملة مع ما عُطف عليها مقول لـ«قولنا» المحذوف، وهو خبر للمبتدأ الأوّل

وكذلك حسن الوجه وحسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها أحسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها....

(**وكذلك**) أي: مثل قولنا «حسن وجهه» قولنا (**«حسن الوجه»**) في كونه أمثلة ثلاثة (**و**) كذلك (**«حسن وجه»**) و(**«الحسن وجهه»**) و(**«الحسن الوجه»**) و(**«الحسن وجه»**) وبعض هذه الأمثلة ممتنع وبعضها قبيح وبعض منها مختلف فيه والبعض حسن وبعض أحسن، وإليه أشار بقوله (**اثنان منها**) أي: من هذه الأقسام الثمانية عشر (**ممتنعان**) بالاتفاق، أحدهما (**«الحسنُ وجهه»**) أي: ما كان فيه الصفة باللام مضافة إلى المعمول وكان المعمول أيضاً مضافاً إلى ضمير الموصوف، والثاني (**«الحسنُ وجهٍ»**) أي: ما كان فيه الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام (**واختلف في «حسن وجهه»**) أي: في ما كان الصفة فيه مجرّدة عن اللام مضافةً إلى المعمولِ المضافِ إلى ضمير الموصوف، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى تجويزه على قبح في الضرورة، والكوفيون إلى تجويزه بلا قبح في السعة (**و**) المسائل (**البواقي**) من الثماني عشرة مسئلة بعد إسقاط ثلث مسائل، وهي خمس عشرة مسئلة (**ما كان فيه ضمير واحد منها**) أي: من تلك البواقي (**أحسن**) لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قلّ ودلّ، وذلك تسع مسائل «الحسنُ وجهُه» «حسنٌ وجهُه» و«الحسنُ الوجهَ» و«حسنٌ الوجهَ» و«الحسنُ وجهاً» و«حسنٌ وجهاً» و«حسنُ وجه» (**وما كان فيه ضميران**) منها (**حسن**) حُسنه لحصول المقصود، أمّا عدم الأحسنية فلوجود الزائد على المقصود، وذلك مسئلتان: «الحسنُ وجهَه» و«حسنٌ وجهَه»، وهذا إذا كان الضميران كلاهما للربط وإن كان أحدهما للربط والآخر لتعيين المضاف فلا وجود للزائد على المقصود نحو «زيد حسنٌ ضربُه مِن ضربِ أبيه» (**وما لا ضمير فيه**) منها (**قبيح**) لعدم حصول المقصود، وذلك أربع مسائل: «الحسنُ الوجهُ» و«حسنٌ الوجهُ» و«الحسنُ وجهٌ» و«حسنٌ وجهٌ»، وليس اللام فيهما رابطة؛ لأن إبدال اللام من الضمير فيما يَشترِط فيه الضميرُ قبيح عند البصريين، ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين «نعم الرجل زيد» على تقدير كون «نعم الرجل» خبراً لـ«زيد» فإن اللام فيه رابطة ابتداءً وليست بدلاً من الضمير، ثم بين المصـ ضابطةَ وجود الضمير في الصفة وعدمه بقوله (**ومتى رفعتَ بها**) المعمول بجعله فاعلاً للصفة

فلا ضمير فيها فهي كالفعل وإلا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثني وتجمع واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف............

(**فلا ضمير فيها**) أي: في الصفة (**فهي**) الفاء للتعليل، أي: لأن الصفة المشبّهة حينئذ (**كالفعل**) والفعل إذا رُفع به ما بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه الصفة، ولذلك لاتثنّى ولاتجمع هذه الصفة بتثنية فاعلها وجمعه تقول «زيد حسن أخوه وجهاً» و«زيد حسن غلمانه خلقاً» (**وإلاّ**) أي: وإن لم ترفع المعمول بل تنصبه أو تجرّه (**ففيها ضمير الموصوف**) أي: ضمير من اتصف بها سواء كان مبتدأ أو موصوفاً أو ذا حال، وهذا الضمير يكون هو الفاعل لها، والقياس يقتضي فيه تفصيلاً وهو أنه إن كان جُرّ المعمول للإضافة إلى الفاعل لا يكون فيها الضمير وإن كان للإضافة إلى التمييز أو إلى الشبه بالمفعول يكون فيها الضمير، لكنه خولف للقياس وجعلت الإضافة إمّا من قبيل الثاني أو الثالث لا غير (**فتؤنث**) الفاء للتفصيل، أي: إذا تحقّق وجود الضمير في الصفة فأنت تؤنث الصفة لتانيث المرجع فتقول «هند حسنةُ وجهٍ» (**وتثّني**) الصفة لتثنية المرجع مثل «الزيدان حسنا وجهٍ» (**وتجمع**) الصفة لجمع المرجع نحو «الزيدون حسنو وجه» (**واسما الفاعل والمفعول غيرُ المتعديين**) أي: غيرُ المتجاوزين عن الفاعل وعن مفعول ما لم يسم فاعله، وذلك إذا كان اسم الفاعل مشتقًّا من فعل لازم واسم المفعول مشتقًّا من فعل متعدّ إلى مفعول واحد (**مثلُ الصفة**) المشبهة (**فيما ذكر**) أي: ينقسم كل واحد منهما إلى الثمانية عشر قسماً يكون اثنان منها ممتنعين، والواحد مختلفاً فيه، والأقسام التسعة من الخمسة عشر الباقية حُسْنيات، والقسمان منها حَسَنين، والأقسام الأربعة الباقية قبيحة، ومتى رفعت به ما بعده فلا ضمير فيه وإلاّ ففيه ضمير فتؤنثه وتذكر وتفرد وتثني وتجمع على حسب الموصوف، وإنما قال «غير المتعديين»؛ لأنه لا يجري في المتعديين جميع ما ذكر من الأقسام بل يجري فيهما إمّا نصب المفعول على المفعولية أو جرّه على الإضافة نحو «زيد ضاربٌ أباه أو ضربُ أبيه» و«زيد معطٍ درهماً أو معطي درهمٍ»، والاسم المنسوب أيضاً مثل الصفة المشبهة في ذلك تقول «زيد تميمي الأب» تدبّر، ولما فرغ من الصفة المشبهة شرع في اسم التفضيل فقال (**اسم التفضيل**) أي: اسم يدل على تفضيل شيء، وهو في الاصطلاح (**ما**) أي: اسم (**اشتق من فعل**) أي: حدثٍ وهو المصدر، حالَ كونه موضوعاً (**لموصوف**) إنما لم يقل «لمن قام به» أو «لمن وقع عليه» بل عدل إلى الموصوف؛ ليشمل التعريف كلا قسمي اسم التفضيل أعني الذي اشتق للفاعل والذي جاء للمفعول نحو «أكرم» و«أشهر»، ففي الأول قيام الفعل

بزيادة على غيره وهو «أفعل» وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لأن منهما «أفعل» لغيره مثل زيد أفضل الناس فإن قصد غيره ....

به وفي الثاني وقوع الفعل عليه (**بزيادة**) مفعولٌ لـ«موصوف»، أي: لموصوف متصف بزيادة (**على غيره**) أي: غير الموصوف، متعلق بـ«زيادة»، فقوله: «ما اشتق من فعل» شامل لجميع المشتقات، وقوله «لموصوف» احتراز عن أسماء الزمان والمكان والآلة، وقوله «بزيادة على غيره» احتراز عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (**وهو**) أي: اسم التفضيل وزنُه (**«أفعل»**) للمذكر، و«فُعْلى» للمؤنث كـ«أَفْضَل» و«فُضْلى»، وأما «خَيْر» و«شرّ» فأصلها «أَخْيَر» و«أَشَرّ» المستعملان بـ«مِنْ» المستوي فيهما المذكر والمؤنث (**وشرطه أن يبنى**) أي: شرط اسم التفضيل أن يشتق (**من**) مصدر (**ثلاثي**) فلا يشتق من اسم جامد ولا من رباعي، ونحو «أَحْنَكُ الشاتَيْنِ» و«آهل الناس» شاذّ، ولا يشتق أيضاً من فعل غير متصرف ولا من فعل منفي (**مجرّدٍ**) فلا يشتق من مزيد فيه (**ليمكن**) الجار مع المجرور خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا الاشتراط كائن ليمكن اشتقاق اسم التفضيل على وزن «أفعل» و«فعلى»؛ فإنه لا يمكن اشتقاقه على هذا الوزن من الثلاثي المزيد فيه والرباعي ومن جامد وغير متصرف ومنفي، ويشترط أيضاً أن يكون المصدر مما يقبل الزيادة والنقصان، فلا يقال «أَمْوَت» و«أحي»، و«أَغْرب» من الغروب، و«أَطلع» من الطلوع، وهذه الجملة اعتراض بين الموصوف والصفة الثانية، وهي قوله (**ليس بلون**) أي: من ثلاثي مجرد ليس بلون (**ولا عيب**) ظاهري، فإن العيوب الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو «فلان أبلد أو أحمق أو أجهل» (**لأن منهما**) أي: من لون وعيب خاصّة (**«أَفْعَلَ»**) الكائنَ (**لغيره**) أي: لغير اسم التفضيل، كـ«أحمر» و«أسمر» و«أعمى» و«أعرج» و«أعور»، فلو بني اسم التفضيل منهما لزم الالتباس بينهما، ثم قوله «منهما» خبر «أنّ»، وقوله «أفعل» اسمها، وقوله «لغيره» صفة «أفعل»، و«أن» مع اسمها وخبرها مجرور، والجار مع المجرور خبر مبتدأ محذوف، أي: «هذا الاشتراط لأن الخ»، والجملة اعتراض، ولعل السر في تقديم خبر «أن» الإشارة إلى أنّ ما انتفى فيه الشرطان الأخيران يجوز بناء أفعل منه في الجملة، بخلاف ما انتفى فيه الشرطان الأولان فإنه لا يجوز بناؤه منه أصلاً لا للتفضيل ولا للغير (**مثل «زيد أفضل الناس»**) فإن «أفضل» اسم اشتق من مصدر وهو الفضل لموصوف بزيادة على غيره وهو زيد والغير هو الناس، وأيضاً هو على وزن «أفعل» وقد بني من مصدر ثلاثي مجرد وهو الفضل وهو ليس بلون ولا عيب (**فإن قصد غيره**) أي: إن أريد تفضيل غير الثلاثي المجرد، من الثلاثي المزيد فيه والرباعي

توصل إليه بـ«أشد» مثل هو أشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو أعذر وألوم وأشغل وأشهر ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه مضافا أو بـ«من» أو معرفا باللام فلا يجوز زيد الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل إلا أن يعلم فإذا أضيف فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه فيشترط ....

المجرد والمزيد فيه والملحق به (**تُوصِّل إليه**) أي: إلى تفضيل غير الثلاثي المجرد (**بـ«أشدّ»**) أي: بإتيان اسم التفضيل ممّا يصحّ بناؤه منه مثل «أشدّ» و«أكثر» و«أقبح» مما كان مناسباً للمقصود، وإيقاعِ مصدرِ ما تعذّر منه البناء تمييزاً (**مثل «هو أشد منه استخراجاً»**) مثال للثلاثي المزيد فيه، و«هو أكثر منه دحرجة»، و«هو أحسن منه تدحرجاً» و« هو أحسن منه قلساة» و«هو أقبح منه تقلسياً» (**و«بياضاً»**) مثال للون (**و«عمًى»**) مثال للعيب (**وقياسه**) أي: قياس اسم التفضيل مجيئه (**للفاعل**) أي: لتفضيل مَن قام به الفعل نحو «أضرب» و«أحسن» و«أكرم» (**وقد جاء**) على خلاف القياس (**للمفعول**) أي: لتفضيل من وقع عليه الفعل، وهو في مواضع قليلة (**نحو «أعذر»**) أي: أكثر معذورية (**و«ألوم»**) أي: أكثر ملومية (**و«أشغل»**) أي: أكثر مشغولية (**و«أشهر»**) أكثر مشهورية، و«أعرف» أي: أكثر معروفية (**ويستعمل**) اسم التفضيل في كلام العرب (**على أحد ثلاثة أوجه**) لا يجوز الجمع بين اثنين منها ولا الخلو من كلها، فيستعمل إمّا (**مضافاً**) نحو «زيد أفضل القوم» (**أو بـ«مِن»**) نحو «زيد أفضل من بكر» (**أو معرفاً باللام**) نحو «جاءني زيد الأفضل» (**فلا يجوز**) نحو (**«زيد الأفضل من عمرو»**) مما اجتمع فيه الوجهان، (**ولا**) نحو (**«زيد أفضل»**) مما خلى عن الكل (**إلاّ أن يعلم**) استثناء منقطع، أي: لا يجوز الخلو عن الكل في وقت من الأوقات إلاّ في وقت أن يعلم المفضّل عليه نحو «الله أكبر» أي: «أكبر كل شيء» أو «أكبر من كل شيء» (**فإذا أضيف**) اسم التفضيل (**فله**) أي: فلاسم التفضيل (**معنيان أحدهما وهو الأكثر**) هذه الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر، أي: أحد المعنيين (**أن تقصد به**) باسم التفضيل (**الزيادة**) أي: زيادة الموصوف في المعنى المصدري (**على من أضيف إليه**) اسم التفضيل نحو «أكرم القوم» و«خير الناس» و«أعلم البلد» (**فيشترط**) الفاء تفصيل، أي: إذا أضيف اسم التفضيل

أن يكون منهم مثل زيد أفضل الناس فلا يجوز يوسف أحسن إخوته لخروجه عنهم بإضافتهم إليه والثاني أن تقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف أحسن إخوته ويجوز في الأوّل الإفراد والمطابقة لمن هو له وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي بـ«من» مفرد مذكر لا غير ....

وقصد به الزيادة على ما أضيف إليه فيشترط (**أن يكون**) موصوفه بعضاً (**منهم**) داخلاً فيهم باعتبار مفهوم لفظ المضاف إليه (**مثل «زيد أفضل الناس»**) فإن «زيد» بعض من الناس داخل فيهم (**فلا يجوز**) على هذا المعنى أن يقال (**«يوسف أحسن إخوته» لخروجه عنهم**) أي: لأن يوسف خارج من الأخوة (**بإضافتهم إليه**) أي: بسبب إضافة الأخوة إلى يوسف، فإنه لما أضيف الأخوة إلى الضمير العائد إلى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الأخوة؛ إذ ليس يوسف بعضاً من أخوة يوسف وداخلاً فيهم وإلاّ يلزم أخوة الشيء لنفسه، نعم لو قيل «يوسف أحسن الأخوة» أو «أحسن أبناء يعقوب» على نبينا وعليه الصلوة والسلام لكان من ذلك (**و**) المعنى (**الثاني أن تقصد**) باسم التفضيل (**زيادة مطلقة**) أي: عامة مع قطع النظر عن المضاف إليه (**ويضاف**) أي: وكان إضافته إلى ما أضيف إليه (**للتوضيح**) أي: لرفع الإبهام، فلا يشترط أن يكون الموصوف من المضاف إليه (**فيجوز**) أن لا يكون منهم نحو (**«يوسف أحسن إخوته»**) أي: يوسف أحسن الناس من بين إخوته، ويجوز أن يكون منهم نحو «فلان أفضل حجازيين» (**ويجوز في**) القسم (**الأوّل**) وهو المضاف المقصود به الزيادة على المضاف إليه (**الإفراد**) أي: إفراد اسم التفضيل وتذكيره، سواء كان الموصوف مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً ومذكراً أو مؤنثاً نحو «زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندات أفضل القوم» (**و**) يجوز (**المطابقة**) أي: مطابقة اسم التفضيل في الأمور المذكورة (**لمن هو**) أي: لمن اسم التفضيل ثابت (**له**) نحو «زيد أفضل القوم» و«الزيدان أفضلا القوم» و«الزيدون أفضلو القوم» و«هند فضلى القوم» و«الهندان فضليا القوم» و«الهندات فضليات القوم» (**وأمّا**) القسم (**الثاني**) وهو المضاف المقصود به زيادة مطلقة (**و**) كذا اسم التفضيل (**المعرّف باللام فلا بدّ**) فيهما (**من المطابقة**) أي: مطابقةِ اسم التفضيل في الأمور المذكورة للموصوف نحو «جاء زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون» و«جاءت هند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات» (**و**) اسم التفضيل (**الذي**) استعمل (**بـ«مِنْ» مفرد مذكر لا غير**)

ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأوّل على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لأنه بمعنى حسن ....

أي: لا غير المفرد المذكر، نحو «زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندات أفضل من عمرو»؛ لأن «مِن» التفضيلية بمنزلة جزء من اسم التفضيل ومتمم له، ولذا لا يفصل بينهما إلاّ بمعمول «أَفْعَل» وذلك أيضاً قليل، وقد يفصل بينهما بـ«لو» وفعلِها نحو «هي أحسن لو أنصفت من الشمس»، فلما كانت بمنزلة الجزء صار آخر اسم التفضيل في حكم الوسط فكرهوا لحوقَ أداة التثنية وغيرها به (**ولا يعمل**) اسم التفضيل (**في**) فاعل (**مظهر**) أمّا في الظرف والجار والمجرور والمفعول به بواسطة حرف الجر والتمييز والحال فيعمل بلاشرط، وأمّا المفعول به بلا واسطة فلا يعمل فيه أصلاً، فإن وجد بعده ما يوهم ذلك فهو بفعل محذوف يدل عليه اسم التفضيل نحو قوله تعالى ﴿هُوَ اَعۡلَمُ مَنۡ يَّضِلُّ عَنۡ سَبِيۡلِهٖ﴾ [الأنعام:١١٧] أي: «أعلم من كل واحد يعلم من يضل عن سبيله» (**إلاّ إذا كان**) اسم التفضيل في اللفظ (**صفةً لشيء**) بأن يقع نعتاً له أو خبراً عنه أو حالاً (**وهو**) أي: والحال أنّ اسم التفضيل (**في المعنى**) صفة (**لـ**) شيء (**مُسبَّبٍ**) مشترَكٍ بين ذلك الشيء وغيره (**مُفَضَّلٍ**) صفة «مُسَبَّب» (**باعتبار**) تعلقه بالموصوف (**الأوّل على نفسه**) أي: على نفس المسبَّب، حال كونه مفضّلاً عليه (**باعتبار**) تعلقه بـ(**غيره**) أي: بغير الموصوف الأوّل، فيكون بالنظر إلى الموصوف الأوّل مفضلاً وبالنظر إلى غير الموصوف الأوّل مفضلاً عليه (**منفياً**) خبر بعد خبر لـ«كان» (**مثل «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»**) فـ«أحسن» فيه اسم التفضيل، وهو في اللفظ صفة لشيء، أي: لـ«رجلاً» بأن وقع نعتاً له، والحال أنه قائم بـ«الكحل» فإنه فاعله فهو في المعنى صفة له، والكحل مسبَّبُ عين الرجل وعين زيد؛ لأن عينهما سبب له فهو مسبَّب لهما مشترَك بينهما، وهذا الكحل هو المفضّل باعتبار أنه يتعلّق بالموصوف الأوّل أي: باعتبار عين الرجل، وهو المفضل عليه باعتبار أنه يتعلّق بغيره أي: باعتبار عين زيد، وأيضاً اسم التفضيل منفي بـ«ما»، وإنما عمل اسم التفضيل في فاعل مظهر في هذا المثال؛ (**لأنه**) أي: لأن «أحسن» (**بمعنى «حَسُنَ»**) أي: بمعنى الفعل؛ لأن بالنفي يزول عنه الزيادة بناءً على أن النفي إذا دخل على المقيد يكون المتبادر رجوعه إلى القيد، فيفيد المثال المذكور أنه ليس حسنُ كحلِ عينِ رجلٍ زائداً على حسنِ كحلِ عينِ زيدٍ، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل قياسا على حسن كحل عين زيد، إما بأن يساويه أو بأن يكون دونه، والمساواة يأباها مقام المدح، فرجع المعنى إلى أنه «حَسُنَ في عين كل أحد الكحلُ

مع أنهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي وهو الكحل ولك أن تقول أحسن في عينه الكحل من عين زيد فإن قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل مثل ولا أرى ÷ كوادي السباع حين يظلم واديا ÷ أقل به ركب أتوه تاية ÷ وأخوف إلا ما وقى الله ساريا ÷ ....

دون حُسْنِه في عين زيد» فيكون «أحسن» مع النفي بمعنى «حَسُنَ» (**مع أنهم**) أي: النحاة، مفعول فيه لمتعلَّقٍ لِلامٍ في «لأنه»، كما أشرنا إليه قبل (**لو رفعوا**) «أحسنَ» بالخبرية و«الكحلَ» بالابتداء (**لفصلوا بينه**) أي بين «أحسن» (**و بين معموله**) وهو «منه» (**بأجنبي وهو الكحل**)؛ إذ المبتدأ أجنبي من الخبر لأنه ليس من معمولاته، ولا يجوز التخلل بالأجنبي بينه وبين معموله، فدعت الضرورة إلى إعماله، بخلاف ما إذا عمل في الكحل بالفاعلية فإنه لم يبق أجنبياً حينئذ لكونه من معمولاته، ومن مسئلة الكحل قوله عليه الصلوة والسلام «ما من أيام أحب إلي فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» (**ولك أن تقول**) في المثال المذكور بعبارة أخرى أخصر من الأولى مع كون مؤداهما واحداً، وهي أن تقول: «ما رأيت رجلاً (**أحسن في عينه الكحل من عين زيد**») وهذه العبارة أخصر من الأولى بمقدار ضمير «منه» وكلمةِ «في»، ونظير هذه العبارة ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: «ولا أحد أحب إليه المدح من الله» (**فإن قدّمتَ ذكرَ العين**) على اسم التفضيل (**قلتَ «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل»**) أصله «ما رأيت عيناً أحسن فيها الكحل منه في عين زيد»، فلما ذكر «عين زيد» مقدماً على اسم التفضيل استغني عن ذكره ثانياً (**مثلَ**) منصوب على أنه صفة مصدر محذوف أي: قلت «ما رأيت كعين زيد إلخ» قولاً مثلَ قولِ الشاعر: ÷ مررت على وادي السباع (**وَلاأَرٰى ÷ كَوَادِي السِبَاعِ حِيْنَ يَظْلِمُ وَادِياً ÷ أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْه تَإِيَّةً ÷ وَأَخْوَفَ إلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِياً÷**) كان أصله: ولا أرى وادياً أقل به ركب منهم في وادي السباع، فقدم وادي السباع فاستغني عن ذكره ثانياً، ثم الركب اسم جماعة الركبان وهو خاص براكبي الإبل، وتَإِيَّة كـ«تحية» بمعنى المكث، و«ما» مصدرية، وسارياً من السُرى بمعنى السير في الليل، وحاصل معنى الشعر أن توقّف الركب في وادي السباع أقل من توقفهم في سائر الأودية وأن وادي السباع أخوف من كل واد في جميع الأوقات إلاّ في وقت وقاية الله تعالى الساريَ في وادي السباع، ولما فرغ من بحث القسم الأوّل من الأقسام الثلاثة أعني الاسم شرع في بحث

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التأنيث ساكنة ونحو تاء «فعلت» **الماضي** ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو **المضارع** ما أشبه الاسم بأحد حروف «نأيت» لوقوعه ....

القسم الثاني منها فقال (**الفعل ما دل**) أي: كلمة دلت (**على معنى**) كائن (**في نفسه**) أي: في نفس ما دل يعني الكلمة، والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة أن تدل الكلمة على المعنى من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها لكون ذلك المعنى مستقلاً بالمفهومية، وفيه احتراز عن الحرف (**مقترن**) باعتبار الوضع الأوّل (**بأحد الأزمنة الثلاثة**) من الماضي والحال والاستقبال، وفيه احتراز عن الاسم (**ومن خواصه**) أي: خواص الفعل (**دخول «قد» و**) دخول (**السين و«سوف»**) وانما عرّف السين باللام؛ لأن المراد سين معهود وهو سين الاستقبال، لا سين الاستفعالِ والتخفيفِ والسكسةِ نحو «استغفر» و«سأطلب بعد الدار» و«أكرمتكِس»، وقدم السين على «سوف» لدلالتها على الاستقبال القريب وتدل سوف على البعيد (**و**) دخول (**الجوازم**) وهي «لم» و«لما» و«لام الأمر» و«لا النهي» و«إن» الشرطيةُ (**ولحوقُ تاء التانيث**) بالرفع عطفاً على قوله «دخولُ» (**ساكنةً**) حال عن تاء التانيث، وفيه احتراز عن التاء المتحركة فإنها من خواص الاسم (**و**) لحوقُ (**نحو تاء «فعلت»**) المراد بنحو «تاء فعلت» الضمير المتصل البارز المتحرك المرفوع، ثم الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام فالفعل (**الماضي ما**) أي: فعل (**دل**) باعتبار أصل الوضع (**على زمانٍ قبل زمانك**) الحاضر الذي أنت فيه، و«قبل» ههنا بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى ﴿لِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] إن معناه: متقدماً ومتأخراً، وهو (**مبني على الفتح**) لفظاً نحو «ضربَ» أو تقديراً نحو «رمى» (**مع غير الضمير المرفوع المتحرك**) سواء لم يكن معه ضمير أصلاً نحو «ضربَ زيد»، أو يكون معه ضمير منصوب نحو «ضربَك» أو مرفوع ساكن كـ«ضربَا»، وإنما قال مع غير الخ؛ لأن الماضي معه مبني على السكون كـ«ضَرَبْنَ» إلى «ضَرَبْنَا» (**و**) مع غير (**الواو**) فإنه يضم معها لفظاً نحو «ضَرَبُوْا» أو تقديراً نحو «رَمَوْا»؛ إذ أصله «رَمَيُوْا»، و(**المضارع ما**) أي: فعل (**أشبه الاسم**) حال كونه متلبساً (**بأحد حروف «نأيت»**) أي: بأحد حروفٍ يجمعها كلمة «نأيت» أو «أتين» أو «نأتي» أو «تأني» (**لوقوعه**) هذا خارج عن التعريف وبيان لوجه المشابهة،

مشتركا وتخصيصه بالسين أو سوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي ومفتوحة فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره إذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث وإعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح..

أي: يشابه المضارع الاسم لوقوع المضارع (**مشتركاً**) بين الحال والاستقبال، والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي؛ إذ الظاهر حينئذ أن يقال «لكونه مشتركاً كما أنّ الاسم يقع مشتركاً بين المعاني» (**وتخصيصِه**) عطف على قوله «وقوعِه» أي: يشابه المضارع الاسمَ لوقوعه مشتركاً ولتخصيصه بأحد الزمانين (**بالسين أو**) بـ(**«سوف»**) فإنه يختص بهما بالاستقبال كما أنّ الاسم يختص بأحد أفراده (**فالهمزة**) تفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة، أي: فالهمزة من تلك الحروف الأربعة (**للمتكلم مفرداً**) أي: لمن يحكي عن نفسه مذكراً كان أو مؤنثاً نحو «أضرب» (**والنون له**) أي: للمتكلم حال كونه مقروناً (**مع غيره**) سواء كان الغير واحداً أو اثنين أو جماعة نحو «نضرب» (**والتاء للمخاطب مطلقا**) أي: واحداً كان أو مثنّى أو مجموعاً ومذكراً كان أو مؤنثاً نحو «تضرب» و«تضربان» و«تضربون» و«تضربين» و«تضربن» (**وللمؤنث**) الواحد (**والمؤنثين غيبةً**) أي: حال كون المؤنث الواحد والمؤنثين غائباتٍ نحو «تضرب» و«تضربان» (**والياء للغائب**) حال كونه (**غيرهما**) أي: غير المؤنث الواحد وغير المؤنثين (**وحروف المضارَعة مضمومة في الرباعي**) المراد بالرباعي معناه اللغوي، أي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصليةً كانت أو لا نحو «يُدَحْرِجُ» و«يُجلبب» و«يُكرم» و«يُعلم» (**و**) حروف المضارعة (**مفتوحة فيما سواه**) أي: فيما سوى الرباعي بالمعنى المذكور نحو «يَضْرِبُ» و«يَتَقَابَلُ» و«يَتَدَحْرَجُ» و«يَتَجَلْبَبُ» (**ولا يُعرب من الفعل غيرُه**) أي: غير المضارع، وإنما يعرب المضارع (**إذا لم يتصل به**) أي: بالمضارع (**نونُ تاكيدٍ**) لا ثقيلةٌ ولا خفيفةٌ (**ولا نونُ جمع مؤنث**) فإن المضارع إذا يتصل به نون تاكيدٍ أو جمعِ المؤنث مبني نحو «يضربنَ» (**وإعرابه**) أي: إعراب المضارع (**رفع ونصب وجزم**) الجزم يختص بالمضارع كالجرّ بالاسم (**فالصحيح**) الفاء تَفْصِيْلٌ لأنواع إعراب المضارع ومحالّها، أي: فإعراب المضارع الصحيح، وهو في اصطلاح النحاة ما لم يكن في

المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالألف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف ويرتفع.................................

آخره حرف علة (**المجرّد**) صفة «الصحيح»، أي: المضارع الصحيح الخالي (**عن ضمير بارز مرفوع**) كائنٍ (**للتثنية و**) لـ(**الجمع و**) لـ(**المخاطب المؤنث**) نحو «يضرب» و«أضرب»، ثم قوله «الصحيح» احتراز عن «يرى» و«يدعو» و«يرضى»، وقوله «المجرد عن الخ» احتراز عن نحو «يضربان» و«يضربون» و«تضربين» (**بالضمة**) في حالة الرفع (**و**) بـ(**الفتحة**) في حالة النصب (**و**) بـ(**السكون**) في حالة الجزم (**مثل**) «زيد (**يضربُ**) ولن يضربَ ولم يضربْ» (**والمتصلُ به ذلك**) عطف على قوله «الصحيح» لا على قوله «المجرد»؛ لأن الحكم الآتي شامل للصحيح والمعتل، أي: وإعراب المضارع الذي اتصل به الضمير البارز المرفوع للتثنية والجمعِ والمخاطبِ المؤنثِ (**بـ**) ثبوت (**النون**) في حالة الرفع (**و**) بـ(**حذفها**) أي: بحذف النون في حالتي النصب والجزم (**مثل**) «الزيدان (**يضربان**) والهندان تضربان وأنتما تضربان» (**و**) «الزيدون (**يضربون**) وأنتم تضربون (**و**) أنتِ (**تضربين**)» و«لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي»، و«لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي»، وكذا «يدعوان ويدعون وتدعين»، و«يرميان ويرمون وترمين»، و«لن يدعوَا ولن يدعُوْا ولن تدعي»، و«لم يدعوَا» و«لم يدعُوْا» و«لم تدعي» (**و**) المضارع (**المعتلّ**) وهو في اصطلاح النحاة ما كان في آخره حرف علة نحو «يدعو» و«يرمي» و«يرضى» (**بالواو والياء**) متعلّق بـ«المعتلّ»، وفيه احتراز عن المعتل بالألف (**بالضمة تقديراً**) في حالة الرفع (**و**) بـ(**الفتحة لفظاً**) في حالة النصب (**و**) بـ(**الحذف**) أي: بحذف الواو والياء في حالة الجزم نحو «يدعُوْ ويرمِيْ» و«لن يدعوَ ولن يرميَ» و«لم يدعُ ولم يرمِ» (**والمعتل**) أي: وإعراب المضارع المعتلّ (**بالألف**) متعلِّق بـ«المعتلّ»، وفيه احتراز عن المعتلّ بالواو والياء (**بالضمة**) في حالة الرفع (**و**) بـ(**الفتحة**) في حالة النصب (**تقديراً**) أي: حال كون الضمة والفتحة مقدرتين (**و**) بـ(**الحذف**) أي: بحذف الألف في حالة الجزم نحو «يرضى» و«لن يرضى» و«لم يرضَ» (**ويرتفع**) أي: يصير المضارع المعرب

إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد وينتصب بأن ولن وإذن وكي و بأن مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو وأو فـ«أن» مثل أريد أن تحسن إليّ ﴿وَاَنۡ تَصُوۡمُوۡا خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾ والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم ....

مرفوعاً (**إذا تجرد**) أي: خلا (**عن**) الحرف (**الناصب و**) الحرف (**الجازم نحو «يقومُ زيد»**) والعامل في المضارع المرفوع عند أكثر الكوفيين هو هذا التجرد، وهو المتبادر من عبارة المصـ، وعند البصريين هو وقوعه موقع الاسم كما في «زيد يضرب» (**وينتصب**) أي: ويكون المضارع المعرب منصوباً (**بـ«أنْ»**) ملفوظةً (**و**) بـ(**«لَنْ» و«إذَنْ» و«كَيْ» و**) ينتصب المضارع أيضاً (**بـ«أَنْ»**) حال كونها (**مقدّرةً بعد**) ستة أحرف: بعدَ (**«حتى»**) نحو «سرت إلى المدينة حتى أدخلَها» (**و**) بعد (**لام «كَيْ»**) أي: اللام بمعنى «كَيْ» بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها باعتبار الخارج نحو «جئت لأزورَك» (**و**) بعد (**لام الجحود**) أي: لام الإنكار، وهو اللام الجارّة الزائدة في خبر «كان» المنفي نحو قوله تعالى ﴿مَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾ [الأنفال:٣٣] وقوله تعالى﴿لَمۡ يَكُنِ اللّٰهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [النساء:١٦٨] (**و**) بعد (**الفاء**) العاطفةِ الواقعة بعد الأشياء الستّة: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي نحو «زُرني فأكرمَك» (**و**) بعد (**الواو**) العاطفةِ الواقعة بعد الأشياء الستّة المذكورة نحو «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» (**و**) بعد (**«أو»**) بمعنى «إلى أن» أو «إلاّ أن» نحو «لأسلكنك في سلسة أو تعطِيَني حقّي» أي: إلى أنْ أو إلاّ أنْ تعطِيَني حقّي (**فـ«أنْ»**) الفاء لتفسير حروف النصب، أي: فمثال «أنْ» الناصبةِ للمضارع (**مثل «أريد أنْ تحسنَ إلَيّ»**) مثال النصب بالفتحة ومثل قوله تعالى ﴿**وَاَنۡ تَصُوۡمُوۡا خَيۡرٌ لَّكُمۡ**﴾ [البقرة:١٨٤] مثال النصب بحذف النون (**و**) «أنْ» (**التي تقع بعد العِلْم**) وبعد ما بمعنى العلم كالوجدان والرؤية واليقين (**هي**) «أنْ» (**المخفّفةُ من**) «أنّ» (**المثقّلة وليست**) «أنْ» الواقعة بعد العِلم ونحوِه (**هذه**) أي: «أنْ» الناصبةُ للمضارع التي نحن بصددها (**نحو «علمت أن سيقومُ» و**) «علمت (**أن لا يقومُ**») قال الله تعالى ﴿عَلِمَ اَنۡ سَيَكُوۡنُ مِنۡكُمۡ مَّرۡضٰى﴾ [المزمل:٢٠] وقال تعالى ﴿لِيَعۡلَمَ اَنۡ قَدۡ اَبۡلَغُوۡا رِسٰلٰتِ رَبِّهِمۡ﴾ [الجن:٢٨] وقال تعالى ﴿اَفَلَا يَرَوۡنَ اَلَّا يَرۡجِعُ اِلَيۡهِمۡ﴾ [طه:٨٩] وإنما لم يقل «علمت أن يقوم» بل أورد

والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان و«لن» مثل لن أبرح ومعناها نفي المستقبل و«إذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل إذن تدخل الجنة وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان و«كي» مثل أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية...

السين و«لا» في أول المضارع؛ لأن «أن» المخفّفة من المثقّلة لا تدخل الفعلَ إلاّ إذا كان في أوله السين أو «سوف» أو «قد» أو حرف نفي من «لم» و«لا» و«لن»؛ ليكون كالعوض من أحد نوني «أنّ»، ولذلك تسمّى هذه الحروف «حروف التعويض»، وإليه أشار بتعدد المثال (و) «أنْ» (**التي تقع بعد الظن**) وما بمعناه كالحسبان (**ففيها الوجهان**) أحدهما أن تكون «أنْ» مخففة من المثقلة، والثاني أن تكون مصدريّة، ولذلك قرئ قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة:٧١] بالنصب والرفع، والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والإعجاب فهي مصدرية لا مخفّفة نحو «رجوت أن لا تفعلَ» و«خشيت أن لا ترجعَ» (و) مثال («**لن» مثل «لن أبرحَ»**) البروح «جدا شدن از جائي» (**ومعناها**) أي: معنى «لن» (**نفي المستقبل**) أي: تنفي في المستقبل نفياً مؤكّداً ولا يفيد التأبيدَ وإلاّ يلزم التناقض في قوله تعالى ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف:٨٠] لأن «حتى يأذن» يقتضي الانتهاء فبينهما تناف، ويكون ذكر الأبد في قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَّتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥] تكرارا والأصل عدمه (**و«إذن»**) ينتصب المضارع بها (**إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها**) أي: إذا لم يكن ما بعد «إذن» خبراً للمبتدأ السابق نحو «أنا إذن أكرمُك» ولا جزاءً للشرط السابق نحو «إن أتيتني إذن أكرمُك» ولا جواباً للقسم السابق نحو «والله إذن أضربَنّ»؛ فانها لا ينتصب المضارع بها في هذه الصور (**وكان**) عطف على قوله «لم يعتمد» أي: ينتصب المضارع بها إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وإذا كان (**الفعل**) الداخلةُ عليه «إذنْ» (**مستقبلاً**) فهذا شرط آخر لعمل «إذنْ» (**مثل**) قولك («**إذن تدخلَ الجنة**») لمن قال: «أسلمت»، فإن فقُد أحد الشرطين أو كلاهما وجب في ما بعدها الرفع أو الجزم (**وإذا وقعت**) «إذن» (**بعد الواو و**) بعد (**الفاء ف**) في ما بعدها (**الوجهان**) أحدهما أن يكون مرفوعاً، والثاني أن يكون منصوباً كقوله تعالى ﴿وَ اِذًا لَّا يَلْبَثُوْنَ خِلٰفَكَ اِلَّا قَلِيْلًا﴾ [بني إسرائيل:٧٦] قرئ بالرفع والنصب (و) مثال (**«كَيْ» مثل «أسلمت كي أدخلَ الجنة»، ومعناها**) أي: معنى «كَيْ» (**السببيةُ**) أي: كون ما قبلها سبباً لما بعدها ككون الإسلام سبباً لدخول الجنة في المثال المذكور، يعني يكون ما بعدها علّة غائيّة

و«حتى» إذا كان مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها بمعنى «كي» أو «إلى» مثل أسلمت حتى أدخل الجنة وكنت سرت حتى أدخل البلد وأسير حتى تغيب الشمس فإن أردت الحال تحقيقا أو حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه..

لما قبلها (**و«حتّى»**) ينتصب بعدها المضارع بتقدير «أنْ» (**إذا كان**) المضارع (**مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها**) بأن يكون مترقَّبَ الحصول وقتَ حصول ما قبلها سواء كان بالنظر إلى زمان التكلم وعند الإخبار مستقبلاً أو لا (**بمعنى «كَيْ»**) أي: حال كون «حتّى» بمعنى «كَيْ» التي للسببية لا التي تكون بمعنى «أنْ» المصدريّةِ، وهي ما إذا كانت مدخولة اللام كقوله تعالى ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد:٢٣] (**أو**) بمعنى (**«إلى»**) لانتهاء الغاية (**مثل «أسلمت حتّى أدخل الجنة»**) مثال لـ«حتّى» بمعنى «كَيْ» للسببية، وما بعدها أي: دخولُ الجنة مستقبل بالنظر إلى ما قبلها بل بالنظر إلى زمان التكلم أيضاً (**و«كنت سرت حتّى أدخلَ البلد»**) مثال لـ«حتّى» بمعنى «إلى»، وما بعدها أي: دخولُ البلد مستقبل بالنظر إلى السير، أمّا بالنظر إلى زمان التكلم فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً (**و«أسير حتّى تغيبَ الشمس»**) مثال لـ«حتّى» بمعنى «إلى»، وما بعدها أي: غيبوبةُ الشمس مستقبل تحقيقاً (**فإن أردت الحال**) الفاء للتعليل فيكون هذا دليلاً على التقييد المذكور بقوله «إذا كان مستقبلاً إلخ» ونتيجةً لهذا التقييد، أي: فإن أردت بالفعل الداخلةِ عليه «حتّى» زمانَ الحال (**تحقيقاً**) أي: بطريق التحقيق بأن يوجد الفعل وقتَ التكلم كقولك «سرت حتّى أدخل البلد» وقتَ دخولك البلدَ، فالمراد بـ«أدخل» هو الحال تحقيقاً (**أو حكايةً**) أي: بطريق الحكاية عن الحال الماضي، بأن يُفرض ذلك الفعل كأنه يوجد وقتَ التكلم كقوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُوْا حَتّٰى يَقُوْلَ الرَّسُوْلُ﴾ [البقرة:٢١٤] على قرأة الرفع (**كانت**) «حتّى» عند إرادة زمان الحال (**حرف ابتداء**) أي: لا تكون حرف جر ولا حرف عطف، ومعنى كونها حرف ابتداء أن يبتدأ بها كلام مستأنف لا أن يقدّر بعدها مبتدأ (**فـ**) أنت (**ترفع**) أي: إذا كانت «حتى» حرف ابتداء فترفع الفعل المضارع بعدها؛ لعدم موجِب النصب والجزم (**وتجب السببيّة**) عطف على «ترفع»، أي: إذا كانت «حتّى» حرف ابتداء فترفع الفعل المضارع بعدها ويجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها (**مثل «مرض**) فلان (**حتّى لا يرجونه»**) أي: لا يرجو أقاربُه الآن حياتَه، وسبب عدم الرجاء هو المرَض،

ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى أدخلها في الناقصة وأسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى أدخلها وأيهم سار حتى يدخلها ولام كي مثل أسلمت لأدخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لـ«كان» مثل ﴿وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ والفاء بشرطين أحدهما السببية

فهو مثال لإرادة الحال تحقيقاً (**ومن ثم**) أي: لأجلِ أن «حتّى» عند إرادة الحال تكون حرف ابتداء ووجوبِ كون ما قبلها سبباً لما بعدها (**امتنع الرفع**) في المضارع (**في**) قولك (**«كان سيري حتى أدخلها» في الناقصة**) أي: إذا كان «كان» ناقصة؛ لأنه على تقدير الرفع تكون «حتّى» حرفَ ابتداءٍ وما بعدها جملةً مستأنفةً لا تعلّق لها بما قبلها، فبقي «كان» الناقصةُ بلا خبر وهو لا يجوز، فوجب النصبُ لتكون حرف جرّ فيكون الجار والمجرور خبراً لـ«كان» (**و**) كذا امتنع الرفع في المضارع في قولك (**«أسرتَ حتّى تدخلها»**)؛ لأنه لو رُفِع كانت «حتّى» حرفَ ابتداء ووجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، وههنا يمتنع السببية؛ لأن الفعل بعدها حال، والحال أمر معلوم مقطوع به، والسير المستفهم عنه مشكوك فيه، ويمتنع أن يكون المسبَّب مقطوعَ الوقوع مع كون السبب مشكوكَ الوقوع، ففي الأوّل لا يصحّ الابتداء وفي الثاني لا يصح السببية فامتنع كون «حتّى» حرفَ ابتداء فامتنع الرفع (**وجاز في التامّة**) أي: جاز إذا كان «كان» تامة الرفعُ في المضارع في قولك (**«كان سيري حتّى أدخُلها»**) أي: وُجد سيري؛ فإنه لا فساد في الاستيناف، ولا شك في كون سير المتكلم سبباً لدخوله البلدَ (**و**) كذا جاز الرفع في المضارع في قولك (**«أيهم سار حتّى يدخُلها»**)؛ لأن الدخول مسبَّب السير، وكلاهما مقطوعان؛ لأن السوال إنما هو عن تعيين السائر لا عن السير فلا يلزم الفساد المذكور (**ولام «كَيْ»**) ينتصب المضارع بعدها بتقدير «أنْ» (**مثل «أسلمت لأدخلَ الجنة»**) أي: «لأنْ أدخلَ الجنة» (**ولام الجحود**) أي: لام الإنكار، سمّيت بهذا؛ لأنها تستعمل في مقام الإنكار والنفي (**لامُ تاكيد**) خبر مبتدأ محذوف، أي: هي لام تاكيد، والجملة معترضة (**بعد النفي**) ظرف لـ«تاكيد» (**لـ«كان»**) متعلّق بـ«النفي»، أي: بعد «كان» المنفي (**مثل**) قوله تعالى (﴿**وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ**﴾) [الأنفال:٣٣] ويلتحق بلام «كَيْ» اللامُ الزائدة بعد فعل «الأمر» و«الإرادة» نحو قوله تعالى ﴿اِنَّمَا يُرِيْدُ اللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ اَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب:٣٣] وقوله تعالى ﴿مَا يُرِيْدُ اللّٰهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَّلٰكِنْ يُّرِيْدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة:٦] ونحو «أُمِرْتُ لِأَعْدِلَ» (**والفاء**) ينتصب المضارع بعدها (**بشرطين أحدهما السببية**) أي: أن يكون ما قبلها سبباً لما

والثاني أن يكون قبلها أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض والواو بشرطين الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك و«أو» بشرط معنى «إلى أن» أو «إلا أن» والعاطفة «إذا» كان المعطوف عليه اسما ....

بعدها (و) الشرط (الثاني) منهما (أن يكون قبلها) أي: قبل الفاء (أمر) نحو «زرني فأكرمَك» (أو نهي) نحو «لا تشتمني فأضربَك» (أو استفهام) نحو «هل عندك ماء فأشربَه» (أو نفي) نحو «ما تأتينا فنكرمَك» (أو تمنٍّ) نحو «ليت لي مالاً فأنفقَه» (أو عَرْض) بفتح فسكون، وهو الطمع نحو «ألا تنزل بنا فتصيب خيراً»، ويندرج في النفي التحضيض نحو قوله تعالى ﴿لَوۡ لَآ اُنۡزِلَ اِلَيۡهِ مَلَكٌ فَيَكُوۡنَ مَعَهٗ نَذِيۡرًا﴾ [الفرقان:٧] وقوله تعالى ﴿لَوۡ لَآ اَرۡسَلۡتَ اِلَيۡنَا رَسُوۡلًا فَنَتَّبِعَ اٰيٰتِكَ﴾ [طه:١٣٤] وقد جاء النصب بعد الحصر بـ«إنما» نحو «إنما يجيء فيكرمَني زيد» لما في «إنما» من معنى الحصر القريب من النفي، ويدخل في التمنّي ما وقع على صيغة الترجّي نحو قوله تعالى ﴿لَّعَلِّيۡۤ اَبۡلُغُ الۡاَسۡبٰبَ۝ اَسۡبٰبَ السَّمٰوٰتِ فَاَطَّلِعَ﴾ [المؤمن:٣٦،٣٧] بالنصب على قرأة حفص، وقوله تعالى ﴿لَعَلَّهٗ يَزَّكّٰى۝ اَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنۡفَعَهُ الذِّكۡرٰى﴾ [عبس:٣،٤] على قرأة النصب، ويندرج الدعاء في الأمر والنهي نحو «اللهم اغفرلي فأفوزَ ولا تؤاخذني فأهلَك»، ثم اعلم أن الشرطين أعني السببيةَ وكونَ أحد الأشياء المذكورة قبل الفاء إنما لصحة انتصاب المضارع بعدها لا لتعيين النصب؛ لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُوۡنَ﴾ [المرسلات:٣٦] وكذا في الواو و«أو» هذا (والواو) ينتصب المضارع بعدها (بشرطين) أحدهما (الجمعية) أي: أن يكون ما قبل الواو مقارناً ومصاحباً لما بعدها (و) ثانيهما (أن يكون قبلها) أي: قبل الواو (مثل ذلك) أي: مثل ما وقع قبل الفاء من الأشياء الستّة على حدّ «مثلك يهب بقنطار من الذهب» نحو «زرني وأكرمَك» و«ولا تأكل وتشربَ اللبن» و«هل عندك طعام وآكُلَه» و«ما تأتينا ونكرمَك» و«ليت لي عِلماً وأُنفقَه» و«ألا تَنزِل بنا وتصيبَ خيراً» (و«أو») ينتصب المضارع بعدها بتقدير «أنْ» (بشرط معنى «إلى أنْ» أو «إلاّ أنْ») أي: بشرط أن يكون «أو» بمعنى «إلى» أو «إلاّ» الداخلة على «أنْ» المقدّرة بعدها نحو «لألزمنّك أو تعطيَني حقّي» أي: «لألزمنك إلى أنْ أو إلاّ وقتَ أنْ تعطيَني حقّي» (و) الحروف (العاطفة) كـ«ثم» و«أو» و«حتّى» والواو والفاء إلى غير ذلك ينتصب المضارع بعدها بتقدير «أنْ» (إذا كان المعطوف عليه اسماً) فإن كان المعطوف عليه اسماً صريحاً نحو قوله تعالى

ويجوز إظهار «أن» مع لام كي والعاطفة ويجب مع «لا» في اللام عليها وينجزم بـ«لم» ولما ولام الأمر و«لا» في النهي وكلم المجازاة وهي إن ومهما وإذما وإذاما وحيثما وأين ومتى وما ومن وأي وأنى وأما مع كيفما وإذا فشاذ وبـ«إن» مقدرة فـ«لم» لقلب المضارع ماضيا ونفيه..

﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُوْلًا﴾ [الشورى:٥١] تقدر «أنْ» بعد الحروف العاطفة بلا شرط، وإن كان المعطوف عليه اسماً ضمناً فتقدير «أن» بعدها مشروط بالشرائط التي سبقت نحو «أعجبني أن يضرب زيد فيشتمَ»، ولما ذكر مواضع تقدير «أنْ» شرع في تبيين المواضع التي يجوز فيها إظهار «أنْ» والمواضع التي يجب فيها، فما بقي فهو مواضع امتناع الإظهار فقال (**ويجوز إظهار «أنْ» مع لام «كَيْ»**) ومع ما التحق بها من اللام الزائدة نحو «أسلمت لأن أدخلَ الجنة» و«أمرت لأن أعدلَ» و«أردت لأن أدخلَ» (**و**) مع الحروف (**العاطفة**) نحو «أعجبني قيامك وأن تذهبَ» (**ويجب**) إظهار «أنْ» (**مع «لا»**) النافية الداخلة على المضارع (**في اللام**) أي: في صورة دخول لام «كَيْ» (**عليها**) أي: على «لا»، يعني يجب إظهار «أنْ» مع «لا» إذا كان قبلها لام «كَيْ» نحو قوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ اَهْلُ الْكِتٰبِ﴾ [الحديد:٢٩] (**وينجزم**) أي: يصير المضارع مجزوماً (**بـ«لم» و«لما» ولامِ الأمر و«لا»**) التي (**في**) معنى (**النهي و**) بـ(**كَلِمِ المُجازاة**) أي: كلمات تدلّ على كون إحدى الجملتين جزاءً للأخرى، فالمُجازاة بمعنى الجزاء، وإنما لم يقل «كلم الجزاء»؛ لأن الجزاء يستعمل في الجملة الجزائية كثيراً، وإنما اختار الكلم؛ لأن بعضها أسماء وبعضها حروف (**وهي**) أي: كلم المُجازاة (**«إن» و«مهما» و«إذما» و«إذاما» و«حيثما» و«أين» و«متى» و«ما» و«من» و«أي» و«أنّى»**) نحو «أنّى تُعلّمْ أُعلّمْ» (**وأمّا**) انجزام المضارع (**مع «كيفما» و**) مع (**«إذا» فـ**) هو (**شاذّ**) ليس معنى الشاذ أنه مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح؛ لأنهما إذا تضمّنتا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسيّ واقع في استعمال الفصحاء، بل معناه أن الجزم بعدهما مع إرادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة (**و**) ينجزم المضارع (**بـ«إنْ»**) الشرطية حال كونها (**مقدّرة**) وسيجيء إنْ شاء الله تعالى (**فـ«لم»**) الفاء لتفسير الجوازم، أي: فـ«لم» (**لقلب المضارع ماضياً ونفيه**) إضافة القلب والنفي إلى المضارع وضميره من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، وقوله «ماضياً» مفعول ثان للقلب، وقوله «نفيه» عطف على «قلب»، أي: وُضع «لم»

و«لما» مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها الفعل و«لا» النهي المطلوب بها الترك وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فإن كانا مضارعين أو الأوّل فالجزم وإن كان الثاني فالوجهان...

لتجعل المضارعَ المثبت منفياً ماضياً نحو «لم يضرب زيد» أي: ما ضرب (**و«لمّا» مثلها**) أي: مثل «لم» في قلب المضارع ماضياً ونفيه (**وتختص**) «لمّا» (**بالاستغراق**) أي: بإحاطةِ جميع أوقات الماضي من وقت انتفاء الفعل إلى وقت التكلم، نحو «لمّا يركب الأمير» أي: انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب إلى الآن، ولا يلزم ذلك في قولك «لم يركب الأمير» (**و**) تختص «لمّا» بـ(**جواز حذف الفعل**) المنفيّ بها عند وجود القرينة نحو «قاربت المدينة ولمّا» أي: ولمّا أدخلها، وفيه نظر، وتختص أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول «إنْ لمّا يضربْ» و«مَن لمّا يضربْ» بخلاف «إن لم يضرب» و«من لم يضرب»، وتختص بأن تستعمل غالباً في المتوقع تقول «لمّا يذهب زيد» إذا توقعت ذهابه، وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو «ندم زيد ولمّا ينفعه الندم» (**ولام الأمر**) هي اللام (**المطلوب بها الفعل**) نحو قوله تعالى ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا﴾ [النساء:١٠٢] ويدخل فيها لام الدعاء نحو «ليغفر لنا الله» (**و«لا» النهي**) هي «لا» (**المطلوب بها الترك**) أي: ترك الفعل نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة:٤٢] (**وكلم المجازاة**) الجوازمُ (**تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسبَّبِيّة الثاني**) أي: للدلالة على أن الفعل الأول سبب والفعل الثاني مسبَّب بمعنى أنه يعتبر المتكلم كونَ شيء سبباً لشيء ويجعل كلمَ المجازاة دالةً عليه حتّى لو اعتبر الشتم سبباً للإكرام لمكارم أخلاقه وقال «إن تشتمني أكرمك» لكان الأول سبباً والثاني مسبّباً (**ويسمّيان**) أي: الفعلان الداخلة عليهما كلمُ المجازاة أولُهما (**شرطاً و**) ثانيهما (**جزاءً، فإن كانا**) أي: الشرط والجزاء (**مضارعين**) نحو «إن تكرم أكرم» (**أو**) كان (**الأول**) أي: الشرط فقط مضارعاً نحو «إن تكرم أكرمت» (**فالجزم**) لازم في المضارع، أي: في الشرط والجزاء في الصورة الأولى وفي الشرط فقط في الصورة الثانية، (**وإن كان الثاني**) أي: الجزاء فقط مضارعاً بأن كان الأول أي: الشرطُ ماضياً (**ف**) في الثاني (**الوجهان**) جزمُه ورفعُه نحو «إنْ زُرْتَ أَزُرْ» أو «أَزُوْرُ»، ولما فرغ من تفصيل مواضع انجزام المضارع وعدم

وإذا كان الجزاء ماضيا بغير «قد» لفظا أو معنى لم يجز الفاء وإن كان مضارعا مثبتا أو منفيا بـ«لا» فالوجهان وإلا فالفاء ويجيء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء و«إن» مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام

انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال (**وإذا كان الجزاء ماضياً**) كائناً (**بغير «قد» لفظاً أو معنًى**) تفصيل للماضي، أي: لفظيًّا كان الماضي نحو «إن أكرمت أكرمت» أو معنويًّا نحو «إن أكرمت لم أكرم»، أو تفصيل لـ«قد»، أي: إذا لم يكن الجزاء مقترناً بـ«قد» لفظية كما في قوله تعالى ﴿إِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف:٧٧] ولا معنوية أي: مقدّرة كما في قوله تعالى ﴿اِنْ كَانَ قَمِيْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦] أي: فقد صدقت (**لم يجز الفاء**) في الجزاء، فلا يقال «إن تزرني فزرتك غداً»، وأمّا إذا كان الماضي مع «قد» أو منفيًّا بـ«ما» أو «لا» فالفاء واجبة فيه نحو «إن زرتني فما أهنتك» و«إن شتمتني فلا ضربتك» (**وإن كان**) الجزاء (**مضارعاً مثبتاً**) مجرداً عن دخول شيء من الحروف كالسين و«سوف» و«إن» (**أو منفياً بـ«لا»**) خرج به المنفي بـ«لم» و«لن»؛ فإنّ الفاء ممتنع في الأول وواجب في الثاني (**ف**) فيه (**الوجهان**) أحدهما الإتيان بالفاء والثاني تركها، قال الله تعالى ﴿اِنْ يَّكُنْ مِّنْكُمْ اَلْفٌ يَّغْلِبُوْٓا اَلْفَيْنِ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ﴾ [الأنفال:٦٦، المائدة:٩٥] وقال تعالى ﴿اِنْ تَدْعُوْهُمْ لَا يَسْمَعُوْا دُعَآءَكُمْ﴾ [فاطر:١٤] وقال تعالى ﴿فَمَنْ يُّؤْمِنْۢ بِرَبِّهٖ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن:١٣] (**وإلاّ**) أي: إن لم يكن الجزاء ما ذُكر (**فالفاء**) لازمة في الجزاء، أي: فيما إذا كان الجزاء ماضياً مع «قد» أو مع «ما» أو «لا»، أو كان مضارعاً مثبتاً مع السين أو «سوف» أو منفياً بـ«لن» أو بـ«ما»، أو كان جملة اسمية، أو كان جملة إنشائية من الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض، قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَّبْتَغِ غَيْرَ الْاِسْلَامِ دِيْنًا فَلَنْ يُّقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥] وقال تعالى ﴿وَاِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهٗٓ اُخْرٰى﴾ [الطلاق:٦]، وأما قوله تعالى ﴿وَاِذَا مَا غَضِبُوْا هُمْ يَغْفِرُوْنَ، وَالَّذِيْنَ اِذَآ اَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُوْنَ﴾ [الشورى:٣٧،٣٩] فـ«إذا» فيه لمجرد الظرفية لا يَشوبُه شرط (**ويجيء «إذا»**) الفجائية (**مع الجملة الاسمية**) الواقعة جزاءً (**موضعَ الفاء**) أي: نائبةً مناب الفاء في جواب الشرط، ولذا لا تجتمعان فيه، قال الله تعالى ﴿وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ اَيْدِيْهِمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ﴾ [الروم:٣٦] أي: فهم يقنطون، ولا يضرّ اجتماعهما في «خرجت فإذا السبع»؛ لأنه ليس بجواب (**و«إنْ»**) الشرطيةُ ينجزم المضارع بها حال كونها (**مقدّرة بعد الأمر**) نحو «زرني فأكرمْك» أي: إن تزرني أكرمك» (**و**) بعد (**النهي**) نحو «لا تُضع أوقاتك يكن خيراً لك» أي: إن لم تضع الأوقات يكن خيراً لك (**و**) بعد (**الاستفهام**) نحو «أعندك ماء أشربْه» أي: إن يكن عندك ماء

والتمني والعرض إذا قصد السببية نحو أسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لأن التقدير «إن لا تكفر» الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة..............................

أشربه» (و) بعد (التمنّي) نحو «ليتك تجتهد تفز» (والعرض) نحو «ألا تجالس الصالحين تصب خيراً» أي: إن تجالس الصالحين تصب خيراً، وإنما تقدّر «إنْ» بعد هذه الأشياء الخمسة (إذا قُصد السببية) أي: أريد أنّ ما قبل المضارع هو سبب للمضارع، فإنْ لم يقصد السببية لم يجز التقدير والجزم، بل وجب الرفع قال تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا ۙ يَّرِثُنِيْ﴾ [مريم:٥،٦] وقال تعالى ﴿وَيَذَرُهُمْ فِيْ طُغْيٰنِهِمْ يَعْمَهُوْنَ﴾ [الأعراف:١٨٦] (نحو «أسلم تدخل الجنة») أي: إن تسلم تدخلِ الجنة، فإنّ الإسلام سبب لدخول الجنة (و) نحو («لا تكفر تدخل الجنة») أي: إن لا تكفر تدخل الجنة، فإنّ عدم الكفر سبب لدخول الجنة، وإنما قدّر ههنا الفعل المنفي؛ لأن «إنْ» إنما تقدر بعد النهي إذا كان السبب للمضارع تركَ الفعل نحو «لا تفعل الشرّ يكن خيراً لك» أي: إن لا تفعل الشرّ إلخ، فعدمُ فعل الشرّ وتركُه سبب لحصول الخير، فلا يجوز أن يقال «لاتدنُ من الأسد يأكلك»؛ لأن سبب الأكل هو الدنو لا تركه (و) لهذا (امتنع) قولك («لا تكفر تدخل النار») عند الجمهور (خلافاً للكسائي) فإنه يجوّزه، وإنما امتنع عندهم (لأن التقدير) أي: تقدير القول المذكور عندهم («إن لا تكفر) تدخل النار»، ولا يخفى فساده، والتقدير عنده «إن تكفر تدخل النار» بقرينة العرف، ولا فساد فيه، والحاصل أنه يقدر بعد النهي الشرطُ المنفي عند الجمهور بقرينة النهي فإن المقدر يجب أن يكون مثل المظهر إثباتاً ونفياً، ويجوز تقدير الشرط المثبت عند الكسائي بقرينة العرف، ولما فرغ من المضارع شرع في الأمر فقال (الأمر) المعروف الحاضر: (صيغة) بمنزلة الجنس البعيد، شامل لكل أمر وغيره (يطلب بها) احتراز عن الماضي والمضارع (الفعل) احتراز عن النهي؛ لأن المطلوب به هو الترك (من الفاعل) احتراز عن الأمر المجهول مطلقاً؛ فإنّ المطلوب منه فيه هو المفعول؛ حيث يطلب منه قبول الفعل (المخاطب) احتراز عن الأمر الغائب والمتكلم (بحذف حرف المضارعة) احتراز عن مثل «صه» بمعنى «اسكت» و«رويد» بمعنى «أمهل»؛ فإن الطلب به ليس بحذف حرف المضارعة، وإذا أريد بقوله «صيغة» صيغةُ فِعل، لم يدخل أصلاً، والتقييد حينئذ بقوله «بحذف حرف المضارعة» لإخراج مثل «فلتفرحوا»، أو لبيان أنه معتبر في مفهومه

وحكم آخره حكم المجزوم فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وإن كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة

فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فإن كان ....

(وحكم آخره) أي: آخر الأمر، إنما لم يقل «حكمه»؛ لأن وظيفة النحويين بيان حكم آخر الكلمة لا حكمها مطلقاً (حكم) المضارع (المجزوم) فكما أنّ المجزوم يسكن آخره إذا كان صحيحاً، ويسقط إذا كان نونَ إعراب أو حرفَ علة، ويبقى على حاله إذا كان نونَ الجمع، فكذلك في الأمر تقول: «اضربْ» و«ارمِ» و«اضربا» و«اضربي» و«ارميا» و«ارمي» و«اضربن» و«ارمين»، وهذا حكم الأمر الحاضر بحسب الصورة فقط، وفي الحقيقة حكمه الوقف والبناء عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدّرة فأصل «اضرب» «لتضرب» حذفت اللام لكثرة الاستعمال وحذف حرف المضارعة لدفع الالتباس بالمضارع (فإن كان) أي: إذا عرفت تعريف الأمر الحاضر وحكمه فاعلم طريق بنائه فإن كان (بعده) أي: بعد حذف حرف المضارعة حرف (ساكن وليس برباعي) أي: والحال أنّ ماضيَه ليس ذا أربعة أحرف، وفيه احتراز عن «تكرم» (زِدتَ) في الأول (همزةَ وصل) حال كونها (مضمومة إن كان بعده) أي: بعد الحرف الساكن (ضمةٌ، و) زِدتَ همزةَ وصل حال كونها (مكسورةً فيما سواه) أي: في كل ساكن سوى ساكن بعده ضمة، أي: في ما بعده كسرة أو فتحة (مثل «اُقْتُلْ») مثال لزيادة الهمزة مضمومة فيما بعد الساكن فيه ضمة (و«اِضْرِبْ») مثال لزيادة الهمزة المكسورة لوجود الكسرة بعد الساكن (و«اِعْلَمْ») مثال لزيادة الهمزة المكسورة لوجود الفتحة بعد الساكن (وإن كان رباعياً) عطف على قوله «وليس برباعي» بحسب المعنى، أي: إن لم يكن رباعياً الخ، وإن كان رباعياً ذا أربعة أحرف (فـ) الهمزة فيه (مفتوحة مقطوعة) نحو «أَكْرِمْ»؛ لأنّ هذه همزة أصل إذ أصل «تكرم»: «تُأَكْرِمْ»، فلمّا حُذف حرف المضارَعة عادت الهمزة، فهي على ما كانت عليه من الفتح والقطع، ولما فرغ من تقسيم الفعل باعتبار الزمان شرع في آخر باعتبار نسبته إلى الفاعل والمفعول فقال (فعل ما لم يسمّ) أي: فعل المفعول الذي لم يُذكر (فاعله) إنما أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه بني له، وإضافة الفاعل إلى ضمير المفعول لأدنى ملابسة باعتبار أنه فاعل فعله (هو ما) أي: فعل (حُذف فاعله) وأقيم المفعول مقامه كـ«ضُرِبَ» (فإن كان) أي: إذا عرفت تعريف فعل ما لم يسمّ فاعله

ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الأفصح قيل وبيع وجاء الإشمام والواو ومثله باب أختير وانقيد دون استخير وأقيم وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره........................

فاعلم طريق بنائه، فإن كان الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه (**ماضياً ضُمّ أوله وكُسر ما قبل آخره**) أي: آخر الماضي نحو «ضُرِبَ» و«دُحْرِجَ» (**ويُضمّ**) الحرف (**الثالث**) حال كون الثالث مقروناً (**مع همزة الوصل**) نحو «اُجْتُنِبَ» و«اُسْتُنْصِرَ»؛ لئلا يلتبس في الدرج بالأمر الحاضر من ذلك الباب لسقوط الهمزة والوقف، فإن لم يكن الثالث مع همزة الوصل لا يُضمّ نحو «ضُرِبَ» (**و**) يُضمّ الحرف (**الثاني**) حال كونه مقروناً (**مع التاء**) الزائدة في أوله نحو «تُقُبِّلَ» و«تُقُوبِلَ» و«تُدُحْرِجَ»؛ لئلا يلتبس بصيغة مضارع «تقبيل» و«مقابلة» و«دحرجة» (**خوفَ اللبس**) مفعول له لقوله «يضم الثالث والثاني»، أي: يضمّ لأجل خوف التباس الماضي المجهول بالأمر أو المضارع كما عرفت (**ومعتلّ العين**) أي: ما كان عينه معتلاً فقط؛ فإنّ الإطلاق قد يكون قرينة على إرادة التجرّد عن أمر زائد على المذكور، فلا يرد عليه مثل «طوي» و«روي» (**الأفصح**) فيه (**«قِيْلَ» و«بِيْعَ»**) بقلب العين ياءً بعد نقل كسرتها إلى الفاء؛ إذ أصلهما «قُوِلَ» و«بُيِعَ» (**وجاء الإشمام**) في نحو «قِيْلَ» و«بِيْعَ»، وحقيقة الإشمام فيه أنْ تصرف كسرة الفاء إلى الضمة فتميل الياء إلى الواو قليلاً، هذا مراد النحاة والقرّاء بالإشمام في هذا المقام، والغرض منه الإيذان بأنّ الأصل الضم في هذه الحروف (**و**) جاء (**الواو**) أيضاً على ضعف نحو «قُوْلَ» و«بُوْعَ» بالإسكانِ وقلبِ الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها (**ومثله**) أي: مثل باب «قِيْلَ» و«بِيْعَ» (**بابُ «اُخْتِيْرَ» و«اُنْقِيْدَ»**) في مجيء الوجوه الثلاثة، فيقال بالكسر الخالص وبالواو الساكنة المضمومِ ما قبلها وبالإشمام، وذلك لمكان المشاركة بين بابي «قيل» و«بيع» و«اختير» و«انقيد» في العلّة، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها، ثم المراد بباب «اختير» و«انقيد» الماضي المجهول المعتلُّ العينِ من باب الافتعال والانفعال (**دون**) باب (**«اُسْتُخِيْرَ» و«أُقِيْمَ»**) أي: دون الماضي المجهول المعتل العين من باب الاستفعال والإفعال؛ لعدم المشاركة في العلة فإنّ ما قبل العين فيه ساكن، فلا يجري فيه الوجوه المذكورة (**وإن كان**) الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه (**مضارعاً ضُمّ**) إن لم يكن مضموماً (**أولُه**) وهو حرف المضارعة (**وفُتح**) إن لم يكن مفتوحاً (**ما قبل آخره**)

ومعتل العين ينقلب فيه العين ألفا المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون إلى واحد كضرب وإلى اثنين كأعطى وعلم وإلى ....

نحو «يُضْرَبُ» و«يُسْتَخْرَجُ» و«يُدَحْرَجُ» و«يُتَدَحْرَجُ» (**ومعتلّ العين**) الذي يبنى للمفعول (**ينقلب فيه العين ألفاً**) لِما عُرف من قواعد التصريف من أنّه إذا انفتح الواو أو الياء وسكن فاء الفعل نقلت حركتها إلى الساكن فيتبدّل المنقولة عنه الحركةُ بحرف علّة مناسبٍ لتلك الحركة، والحركة ههنا هي الفتحة والحرف المناسب لها هو الألف نحو «يُقَالُ» و«يُبَاعُ» و«يُخْتَارُ» و«يُنْقَادُ» و«يُسْتَخَارُ» و«يُقَامُ»، ولمّا فرغ من تقسيم الفعل باعتبار المنسوب إليه شرع في تقسيمه باعتبار توقّف تعقّله على ذكر المفعول به وعدمه فقال (**المتعدّي وغير المتعدي**) والتعدّي في اللغة: التجاوز، وفي الاصطلاح: توقّف فهم الفعل على المفعول به، فإنْ توقّف على غيره من المصدر والظرف والغاية وهيئة الفاعل أو المفعول لا يسمّى متعدياً، وأمّا تسمية اسم الفاعل واسم المفعول متعدياً فباعتبار الفعل المشتق منه، وفي ترك أداة الحصر وإيراد الواو إشارةٌ إلى أنّ الفعل قد لا يكون شيئاً من القسمين كالأفعال الناقصة، وإلى أنه قد يجتمع القسمان وهو فيما تتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وذلك مقصور على السماع، وقد عدّها بعضهم خمسة: «نَصَحَ» و«شَكَرَ» و«كَالَ» و«وَعَدَ» و«وَزَنَ»، وزاد صاحب الألفية «قَصَدَ»، والظاهر أنها غير محصورة (**فـ**) الفعل (**المتعدي: ما يتوقّف فهمه على**) فهم (**متعلَّق**) بفتح اللام، والتعلّق في الاصطلاح نسبة الفعل إلى غير الفاعل، والفعل لا يتوقّف فهمه على فهم متعلَّقات غير المفعول به فالمراد بالمتعلَّق هو المفعول به (**كـ«ضَرَبَ»**) فإنه يتوقف فهمه على فهم مَن وقع عليه الضرب (**وغير المتعدّي بخلافه**) أي: بخلاف المتعدّي، أي: ما لا يتوقّف فهمه على فهم المفعول به وإن كان موقوفاً باعتبار غيره (**كـ«قَعَدَ»**) فإنه وإن كان فهمه موقوفاً باعتبار المكان والزمان والغاية والهيئة على فهم هذه الأشياء لكنه لا يتوقّف على فهم المفعول به، فهو غير المتعدّي، ويسمّي «لازِماً» (**والمتعدّي يكون**) متعدّياً (**إلى**) مفعول (**واحد كـ«ضَرَبَ»**) زَيْدٌ عَمْرواً» (**وإلى اثنين**) لم يكونا صادقين على محلّ واحد (**كـ«أَعْطَى**) زَيْدٌ بَكْراً دِرْهَماً»؛ فإنه لا يصدق على محل واحد بكر ودرهم (**و**) إلى اثنين كانا صادقين على محلّ واحد كـ(**«عَلِمَ**) زَيْدٌ بَكْراً عالِماً»؛ فإنّ بكراً وعالماً صادقان على محلّ واحد (**وإلى**) مفاعيل

ثلاثة كأعلم وأرى وأنبأ وأخبر وخبر وحدث وهذه مفعولها الأوّل كمفعول «أعطيت» والثاني والثالث كمفعولي «علمت» أفعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين ومن خصائصها ....

(ثلاثة كـ«أَعْلَمَ») زَيْدٌ بَكْراً عَمْرواً عَالِماً» (و«أرى) زَيْدٌ خَالِداً بَكْراً شَاعِراً» (و) كذلك («أَنْبَأَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ» و«حَدَّثَ») واعلم أنّ أسباب التعدية سبعة الأول: الهمزة نحو «أذهبت زيداً»، والثاني: تضعيف العين نحو «فرّحت زيداً»، والثالث: ألف المفاعلة نحو «ماشيته»، والرابع: سين الاستفعال نحو «استخرجته»، والخامس: حرف الجرّ نحو «ذهبت بزيد»، والسادس: التضمين كـ«أَنْبَأَ زَيْدٌ بَكْراً عَمْرواً فَاضِلاً» فإنه يتعدّى إلى المفعول الثالث لتضمين معنى الإعلام وإلاّ فهو متعدٍّ إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالجار كقوله تعالى ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ [البقرة:٣٣]، والسابع: إسقاط حرف الجرّ كقوله تعالى ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف:١٥٥] أي: من قومه (وهذه) الأفعال التي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الأول كمفعول) باب («أَعْطَيْتُ») أي: يجوز الاقتصارُ عليه وحذفُ الباقيين نحو «أَعْلَمْتُ زيداً» كما يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولي باب «أعطيت» وحذفُ الآخر نحو «أَعْطَيْتُ زَيْداً» (و) مفعولها (الثاني والثالث) مع قطع النظر عن المفعول الأول (كمفعولي) باب («عَلِمْتُ») أي: يجب ذكر الآخر عند ذكر الأحد ويجوز حذفهما معاً (أفعال القلوب: «ظَنَنْتُ» و«حَسِبْتُ» و«خِلْتُ») كـ«خِفْتُ» (و«زَعَمْتُ» و«عَلِمْتُ» و«رَأَيْتُ» و«وَجَدْتُ») الثلاثة الأُوَل للظنّ، والثلاثة الأخيرة للعلم، أي: للاعتقاد الجازم، والرابع مشترك بينهما، وتسمّى «أفعال الشك واليقين» أيضاً (تدخل) هذه الأفعال (على الجملة الاسمية لبيان ما) أي: اعتقاد أو شك (هي) أي: الجملة الاسمية صادرة وناشئة (عنه) أي: عن ذلك الاعتقاد أو الشك، فإذا قلت «أعلمت زيداً عالماً» فقد بيّنت أنّ ما صدرت ونشأت منه هذه الجملة هو الاعتقاد، وإذا قلت «حسبت زيداً شاعراً» فقد بيّنت أنّ ما صدرت ونشأت منه هذه الجملة هو الشك، وكذا البواقي (فتنصب) الفاء عاطفة، أي: فتنصب هذه الأفعال بعد دخولها على الجملة الاسمية (الجزئين) أي: جزئي الجملة الاسمية وهما المبتدأ والخبر، على المفعولية (ومن خصائصها) جمع «خصيصة» وهي ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره، أي: من خواصّ أفعال القلوب

أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت ومنها جواز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما ومنها أنها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت أ زيد عندك أم عمرو ....

(**أنه إذا ذُكر أحدهما**) أي: أحد المفعولين (**ذُكر**) المفعول (**الآخر**) غالباً، فإنه قد جاء الحذف على قلّة كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰـهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران:١٨٠] على قرأة «ولا يحسبن» بالياء، أي: لا يحسبن هؤلاء بخلَهم هو خيراً لهم، وإنما قال «إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر»؛ لأنه يجوز أن يحذف كلاهما، قال الله تعالى ﴿وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح:١٢] أي: ظننتم الباطلَ حقّاً ظنَّ السوءِ، ومِن أمثال العرب في ذمّ مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي: يَخَلْ مسموعَه صادقاً (**بخلاف باب «أعطيت»**) فإنه يجوز حذف أحد مفعوليه مع ذكر الآخر كـ«زيد يعطي الفقراء» و«هو يعطي الدنانير» (**ومنها**) أي: من خصائص أفعال القلوب (**جواز الإلغاء**) أي: جواز إبطال عملها لفظاً ومعنى (**إذا توسّطت**) أي: إذا وقعت هذه الأفعال بين الجزئين نحو «زيد ظننت شاعر» (**أو تأخّرت**) عنهما نحو «زيد شاعر ظننت»، وإنما جاز الإلغاء (**لاستقلال الجزئين**) حال كونهما (**كلاماً**) تامًّا صادقاً على تقدير الإلغاء، وكذا يجوز الإلغاء عند البصريين إذا توسّطت بين الفعل ومرفوعه نحو «قام أظنّ زيد»، وبين اسم الفاعل ومعموله نحو «أنت مكرِم أحسب زيداً»، ثم هذه الأفعال على تقدير الإلغاء تكون بمعنى الظرف فمعنى «زيد شاعر ظننت»: «زيد شاعر في ظنّي»، وكذا البواقي (**ومنها**) أي: من خصائص أفعال القلوب (**أنها تعلّق**) أي: تهمل عن العمل لفظاً وجوباً وتعمل معنى إذا وقعت (**قبل**) معنى (**الاستفهام**) سواء كان في قالب الحرف أو في قالب الاسم (**و**) قبل (**النفي و**) قبل (**اللام**) أي: لام الابتداء، إذا دخل النفي واللام على معمولي أفعال القلوب (**مثل «علمت أ زيد عندك أم عمرو»**) مثال التعليق قبل الاستفهام، وكذا قوله تعالى ﴿لِنَعْلَمَ اَيُّ الْحِزْبَيْنِ اَحْصٰى﴾ [الكهف:١٢] وقولك «علمت غلام من أنت»، ومثال النفي «علمت ما زيد في الدار»، ومثال اللام «علمت لزيد عالم»، ومعنى إعمالها معنى أنّ الجزئين يكونان منصوبين تقديراً فمعنى «علمت لزيد عالم»: «علمت علم زيد»، ولذلك جاز عطف الجملة منصوباً جزءاها على الجملة التعليقية نحو «علمت لزيد عالم وبكراً شاعراً»، والفرق بين الإلغاء والتعليق أنّ الإلغاء إبطال العمل لفظاً ومعنى، والتعليق إبطال العمل لفظاً

ومنها أنها يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى أبصرت ووجدت بمعنى أصبت الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي ....

فقط، وأيضاً التعليق واجب والإلغاء جائز (**ومنها**) أي: من خصائص أفعال القلوب (**أنها يجوز أن يكون فاعلها**) أي: فاعل هذه الأفعال (**ومفعولها**) الأول كلاهما (**ضميرين**) متصلين كائنين (**لشيء واحد**) بأن يكونا عبارة عنه أو عمّا يشتمل عليه (**مثل «علمتُني منطلقاً»**) وكقول أم المؤمنين سيدتنا عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها: «لقد رأيتُنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم وما لنا من طعام إلاّ الأسودان»، وأُجرِي «رأى» البصريةُ والحُلْمِيّة على «رأى» القلبية، فجُوِّز فيهما ما جُوِّز فيه كقوله تعالى ﴿إِنِّيٓ أَرٰىنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرًا﴾ [يوسف:٣٦]، ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال فلا يقال «خبرتُني» (**ولبعضها**) أي: لبعض أفعال القلوب وهو أفعال اليقين و«ظننت» (**معنى آخر**) قريب من معانيها الأُوَل (**يتعدّى**) ذلك البعض (**به**) أي: بسبب ذلك المعنى (**إلى**) مفعول (**واحد**) فقط (**فـ«ظننت» بمعنى «اتهمت»**) وهو بهذا مأخوذ من الظِنّة بكسر الظاء، و«ظننت زيداً» بمعنى «اتهمت زيداً» أي: «جعلته موضع الظن السيء، ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِيْنٍ﴾ [التكوير:٢٤] أي: ما محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بمجعول موضعَ الظن السيء على ما يخبره من الوحي والغيوب (**و«علمت» بمعنى «عرفت»**) تقول «علمت زيداً» أي: عرفته (**و«رأيت» بمعنى «أبصرت»**) تقول: «رأيت زيداً» أي: أبصرته (**و«وجدت» بمعنى «أصبت»**) تقول: «وجدت الضالّة» أي: أصبتها، ولما فرغ من أفعال القلوب شرع في الأفعال الناقصة فقال (**الأفعال الناقصة**) سمّيت بها لأنها لا تصير بمرفوعها كلاماً تامًّا كسائر الأفعال بل تحتاج إلى المنصوب، والاحتياج نقص (**ما وضع**) أي: أفعال وضعت (**لتقرير الفاعل**) أي: لتثبيته (**على صفة**) مخصوصة نحو «كان زيد قائماً» فـ«كان» قرّر فيه فاعلَه أي: «زيد» على صفة كونه قائماً في الزمان الماضي، ولا حاجة لإخراج الأفعال التامّة إلى قيد زائد؛ فإنّ الأفعال الناقصة لنسبة الذات إلى الحدث، بخلاف التامّة فإنها المعتبر فيها نسبة الحدث إلى الذات (**وهي**) أي: الأفعال الناقصة

كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها ....

(**كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وآض وعاد**) كلاهما بمعنى «صار» (**وغدا**) أي: كان في الغداة، وهي ما قبل الزوال (**وراح**) أي: كان في الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليلة، وإذا كان «غدا» بمعنى «رجع في الغداة أو دخل في الغداة» و«راح» بمعنى «رجع في الرواح أو دخل في الرواح» كانتا تامتين (**وما زال وما انفك وما فتِئ**) بالهمزة بمعنى «زال»، ولا يستعمل إلاّ مع النفي، ومضارعه «يفتؤ» بالفتح مع الهمزة (**وما برح وما دام وليس**) ويجوز تضمين كثير من الأفعال التامّة معنى الناقصة كما تقول «يتمّ التسعة بهذا عشرةً» أي: تصير بهذا عشرةً، و«كمل زيد عالماً» أي: صار عالماً كاملاً (**وقد جاء**) قول العرب: (**«ما جاءت حاجتَكَ»**) فـ«جاءت» فيه ناقصة بمعنى «كانت» اسمها ضميرها، وهو راجع إلى ما تقدم معنًى مِن الغِرارة ونحوها، و«ما» نافية، أي: «لم تكن هذه الغِرارة على مقدارٍ تحتاج إليه»، وأَوّلُ مَن قال ذلك الخوارجُ، قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حين أرسله سيدُنا علي رضي الله تعالى عنه إليهم لدفع شبهتهم وردِّهم عن الخروج، وهم اثنا عشر ألفاً فأطاع ثمانية آلاف فقال ذلك الباقون، وهو كناية عن عدم حصول المقصود (**و**) قد جاء أيضاً قولهم «أَرْهَفَ شَفْرَتَه حتّى (**قَعَدَتْ**) أي: صارت الشفرة (**كأنها حربة**)» أي: رمح قصير، فـ«قَعَدَتْ» فيه ناقصة بمعنى «صارت»، واسمها ضميرها وهو راجع إلى الشفرة، و«كأنها حربة» خبرها، والمعنى أنه رقّق وحدّد شفرته أي: سكينه العظيم حتى صارت تلك الشفرة مشابِهة بالحربة (**تدخل**) الأفعال الناقصة (**على الجملة الاسمية**) بشرط أن لا يكون المبتدأ ممّا يلزمه التصدر كأسماء الشرطِ والاستفهامِ و«كم» الخبريةِ والمقرونِ بلام الابتداء، ولا ممّا يلزم حذفه كالمبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع، ولا اسماً لزمه عدم التصرف كـ«طوبى للمؤمن» و«ويل للكافر» و«سلام عليك»، ولا ممّا يلزمه الابتدائية لكونه مَثَلاً أو ما في حكمه كالجمل الاعتراضية نحو «رمية من غير رام» و«ارفق رحمك الله فإنه زينة» أو لكونه بعد «لولا» الامتناعية و«إذا» الفجائية، وأن لا يكون خبره جملة طلبية (**لإعطاء الخبر**) من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول والفاعل محذوف، واللام للتعليل، أي: إنما تدخل هذه الأفعال لتعطي خبرها (**حكمَ معناها**) مِن مُضِيّ

فترفع الأوّل وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما فـ«كان» تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال..

كما في «كان زيد قائماً»، وانتقالٍ كما في «صار زيد غنيًّا»، ودوامٍ كما في «مازال أو ما انفك أو ما فتِئ أو ما برح زيد نائماً»، وتوقيتٍ كما في «مادام زيد جالساً»، ونفيٍ كما في «ليس زيد شاعراً»، فالمقصود من قولنا «صار زيد غنيًّا» كون الغناء منتقَلاً إليه وإن لزم منه كون زيد منتقِلاً أيضاً، وقس على ذلك (**فترفَع**) الفاء عاطفة، أي: فترفع هذه الأفعال الجزءَ (**الأول**) من الجملة الاسمية وهو المبتدأ؛ لصيرورته فاعلاً اصطلاحيًّا بناءً على أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لفظيّ، ولذا لم يعدّ المصنـ اسمها في المرفوعات على حدة (**وتنصِب**) الجزءَ (**الثاني**) وهو الخبر؛ لصيرورته مشبَّهاً بالمفعول به؛ لأن الفعل المتعدّي كما لا يتمّ معناه بدون المفعول به كذلك لا يتمّ معاني هذه الأفعال بدون أخبارها (**مثل «كان زيد قائماً»**) فأفادت «كان» أنّ زيداً ثابت على صفة القيام في الزمان الماضي، وهي رفعت زيداً ونصبت قائماً، (**فـ«كان»**) الفاء للتفصيل، أي: فكلمة «كان» (**تكون ناقصة**) كائنة (**لثبوت خبرها**) أي: للدلالة على تحقّق خبرها لاسمها (**ماضياً**) مفعول مطلق، أي: ثبوتاً ماضياً، أي: كائناً في الزمان الماضي (**دائماً**) من غير دلالة على عدم سابق ولا على انقطاع لاحق نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللّٰهُ غَفُوْرًا رَّحِيْمًا﴾ [النساء:١٠٠] (**أو**) ماضياً (**منقطعاً**) نحو قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوْا نِعْمَتَ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ اِذْ كُنْتُمْ اَعْدَآءً فَاَلَّفَ بَيْنَ قُلُوْبِكُمْ﴾ [آل عمران:١٠٣] (**و**) تكون ناقصة (**بمعنى «صار»**) كقوله تعالى ﴿اَبٰى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِيْنَ﴾ [البقرة:٣٤] أي: صار منهم، وإليه أشار المجدد الأعظم الإمام الأفخم الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن في ترجمة القرآن المسمّاة بـ«كنز الإيمان» بقوله «*اور کافروں میں سے ہو گیا*» (**ويكون فيها**) أي: في «كان» الناقصة (**ضمير الشان**) وهو اسمها، والجملة الواقعة بعدها تكون خبراً مفسِّراً للضمير كقول الشاعر ÷ إذا مِتُّ كان الناسُ صِنفانِ شامِتٌ ÷ وآخر مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ ÷ بخلاف ما عداها من الأفعال الناقصة فإنه لا يكون فيها ضمير الشان إلاّ «ليس» (**وتكون**) «كان» (**تامة بمعنى «ثبت»**) و«وجد» قال الله تعالى ﴿اِذَآ اَرَادَ شَيْـًٔا اَنْ يَّقُوْلَ لَهٗ كُنْ فَيَكُوْنُ﴾ [يس:٨٢] وقال تعالى ﴿وَاِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ اِلٰى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠] ونحو «كان الله ولم يكن غيره» (**و**) تكون «كان» (**زائدة**) لتحسين اللفظ نحو قوله تعالى ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم:٢٩] وقولُه تعالى ﴿لِمَنْ كَانَ لَهٗ قَلْبٌ﴾ [ق:٣٧] يتوجه على الوجوه الأربعة (**و«صار» للانتقال**) نحو «صار زيد عالماً» أي: انتقل من الجهل إلى العلم، و«صار الخمر خلاًّ»،

وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت أمر بمدة ....

و«صار الحمار ملحاً»، و«صار الطين خزفاً»، و«صار الماء هواءً» (**و«أصبح» و«أمسى» و«أضحى» لاقتران مضمون الجملة**) الواقعة بعدها (**بأوقاتها**) التي تدلّ عليها هذه الأفعال بموادِّها، وهي الصباح والمساء والضحى نحو «أصبح زيد صائماً» أي: صام زيد في وقت الصباح، و«أمسى خالد محزوناً» و«أضحٰى بكر مصلياً» (**و**) تكون هذه الأفعال الثلاثة (**بمعنى «صار»**) من غير اعتبار أوقاتها نحو «أصبح أو أمسى أو أضحٰى زيد غنياً» أي: صار غنياً (**وتكون**) هذه الأفعال الثلاثة (**تامّة**) بمعنى الدخول في أوقاتها نحو قوله تعالى ﴿فَسُبۡحٰنَ اللّٰهِ حِيۡنَ تُمۡسُوۡنَ وَحِيۡنَ تُصۡبِحُوۡنَ﴾ [الروم:١٧] أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح (**و«ظل» و«بات» لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما**) الذَّينِ تدلّانِ عليهما بموادِّهما، وهما جميع النهار وجميع الليل نحو قوله تعالى ﴿يَبِيۡتُوۡنَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدًا﴾ [الفرقان:٦٤] أي: ثبت لهم السجود لربهم في جميع ليلهم (**و**) تكونان (**بمعنى «صار»**) نحو قوله تعالى ﴿ظَلَّ وَجۡهُهٗ مُسۡوَدًّا﴾ [الزخرف:١٧] وقال عليه الصلاة والسلام «أين باتت يده»، و«آض» و«عاد» و«غدا» و«راح» ناقصة إذا كانت بمعنى «صار»، وتامّة في مثل قولك «آض أو عاد زيد من سفره» أي: رجع، و«غدا زيد» أي: مشى في وقت الغداة، و«راح زيد» أي: مشى في وقت الرواح، وإنما لم يذكر هذه الأفعال في التفصيل مع ذكرها في الإجمال؛ لأنها من الملحقات فذكرها في الإجمال لكونها ناقصة في الجملة، وتركها في التفصيل لعدم الاعتداد بها لكونها ملحقات وإن صارت في الاستعمال ناقصة، بخلاف «آل ورجع واستحال وتحوّل وارتدّ»؛ فإنها ملحقات مطلقاً فتركها مطلقاً (**و«ما زال»**) أجوف واوي كـ«خاف» (**و«ما برح»**) من «سمع» بمعنى «مازال» (**و«ما فتئ» و«ما انفك» لاستمرار خبرها لفاعلها**) أي: لاسمها (**مُذْ قَبِلَه**) أي: من وقتٍ قَبِل الفاعلُ الخبرَ فيه، متعلّق بالاستمرار (**ويلزمها**) أي: هذه الأفعالَ الأربعةَ (**النفيُ**) ليفيد الاستمرار؛ لأن معنى هذه الأفعال النفي فدخول النفي عليها يدلّ على الإثبات نحو قوله تعالى ﴿فَلَنۡ اَبۡرَحَ الۡاَرۡضَ حَتّٰی يَاۡذَنَ لِیۡۤ اَبِیۡۤ﴾ [يوسف:٨٠] وقد يحذف حرف النفي لفظاً كقوله تعالى ﴿تَاللّٰهِ تَفۡتَؤُا تَذۡكُرُ يُوۡسُفَ﴾ [يوسف:٨٥] أي: لا تفتؤ (**و«ما دام» لتوقيت أمر**) أي: لجعله مؤقّتاً (**بمدّة**

ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام قسم يجوز وهو من كان إلى راح وقسم لا يجوز وهو ما في أوله «ما» خلافا لابن كيسان في غير «مادام» ....

(**ثبوت خبرها**) أي: خبر «مادام»، والجار والمجرور متعلّق بـ«توقيت» (**لفاعلها**) أي: لاسم «مادام»، والجار والمجرور متعلّق بـ«ثبوت»؛ وذلك لأنّ «ما» فيها مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر بمعنى الدوام ويقدّر قبلها زمان، فلا بدّ من كلام تامّ قبله ليتعلق الظرف به، وإليه أشار بقوله (**ومن ثمّ**) أي: من أجل أنّ «ما دام» للتوقيت المذكور والظرفيةِ (**احتاج**) «مادام» لصحة التلفظ به (**إلى**) وجود (**كلام**) أي: جملة تامّة قبله ليتعلّق بها كـ«اجلس» في قولك: «اجلس مادام زيد جالساً»، فلا يجوز أن يقال «مادام زيد جالساً» (**لأنه**) أي: لأن «ما دام» مع اسمه وخبره (**ظرف**) ولا بدّ للظرف من متعلَّق (**و«ليس» لنفي مضمون الجملة حالاً**) أي: في زمان الحال نحو «ليس زيد جالساً» أي: جلوسه منتفٍ الآنَ (**وقيل**) هي لنفي مضمون الجملة (**مطلقاً**) أي: لا يختصّ بشيء من الأزمنة الثلاثة، ولذلك يتقيّد نفيها بجميع الأزمنة نحو قوله تعالى ﴿اَلَا يَوۡمَ يَاۡتِيۡهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوۡفًا عَنۡهُمۡ﴾ [هود:٨] ونحو «ليس خلق الله تعالى مثله»، وهذا مذهب سيبويه (**ويجوز تقديم أخبارها**) أي: تقديم أخبار الأفعال الناقصة (**كلّها**) أي: جميع الأخبار (**على أسمائها**) قال الله تعالى ﴿وَلَمۡ يَكُنۡ لَّهٗ كُفُوًا اَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤] ويجوز في قوله تعالى ﴿فَمَا زَالَتۡ تِّلۡكَ دَعۡوٰىهُمۡ﴾ [الأنبياء:١٥] أن يكون «تلك» اسماً و«دعوهم» خبراً وعكسه، وهذا إذا لم يقتضِ مقتضٍ وجوبَ التقديم أو التأخير نحو «من كان أخوك» و«صار عدوي صديقي» (**وهي**) أي: الأفعال الناقصة (**في تقديمها**) أي: في جواز تقديم الأخبار (**عليها**) أي: على الأفعال الناقصة (**على ثلاثة أقسام، قسم يجوز**) تقديم أخبارها عليها (**وهو من «كان» إلى «راح»**) وهي أحدَ عشرَ فعلاً (**وقسم لا يجوز**) تقديم أخبارها عليها (**وهو ما**) أي: فعل (**في أوّله «ما»**) نافية كانت كما في «ما زال» و«ما انفك» و«ما فتئ» و«ما برح» أو مصدرية نحو «ما دام» (**خلافاً لابن كَيْسَان**) فإنه يجوّز تقديم الأخبار على الأفعال في هذا القسم أيضاً، وهذا الخلاف منه إنما (**في غير «مادام»**) فإن تقديم

وقسم مختلف فيه وهو «ليس» أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه فالأوّل عسى وهو غير متصرف

خبره عليه غير جائز بالاتفاق (**وقسم مختلف فيه**) بين الجمهور (**وهو**) أي: القسم المختلف فيه (**«ليس»**) فالبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على أنّ تقديم خبره عليه جائز، والكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني على عدم الجواز، ولما فرغ من الأفعال الناقصة شرع في أفعال المقاربة فقال (**أفعال المقاربة ما**) أي: فعل (**وضع لدنو الخبر**) أي: للدلالة على أنّ الخبر قريب الحصول للفاعل (**رجاءً**) مفعول مطلق لـ«دنو» بتقدير المضاف، أي: دنوَ رجاءٍ بأن كان قربُ حصول الخبر للفاعل باعتبار رجاء المتكلم لا باعتبار جزمه بالقرب (**أو حصولاً**) عطف على «رجاءً»، أي: أو دنوَ حصولٍ بأن كان قربُ حصول الخبر للفاعل باعتبار علم المتكلم بأن الخبر قريب الحصول للفاعل (**أو أخذاً فيه**) أي: أو دنوَ أخذٍ وشروعٍ في الخبر بأن كان قرب حصول الخبر للفاعل باعتبار جزم المتكلم بأن الفاعل قد شرع في الخبر بالتوجّه إلى ما يفضي إلى الخبر، والحاصل أنّ الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه رجاءَ المتكلم حصولَ الخبر للفاعل، وقد يكون سببه جزمَ المتكلم بشروع الفاعل لإشراف الخبر على الحصول من غير أن يشرع الفاعل فيه، وقد يكون سببه جزمَ المتكلم بشروع الفاعل في الخبر، فالدنو يتنوّع أنواعاً ثلاثة بسبب حصوله في ذهن المتكلم، والأول مدلول «عسى» والثاني مدلول «كاد» والثالث مدلول «طفق»، فقوله «رجاء» منصوب على المصدرية للنوع بحذف المضاف، ويجوز أن يكون حالاً أي: أفعال المقاربة ما وضع للدلالة على قرب الخبر للفاعل حال كون القرب مرجواً للمتكلم كما في «عسى»، أو حال كون القرب حاصلاً في نفس الأمر كما في «كاد»، أو حال كون القرب مشروعاً فيه كما في «طفق»، فإذا قلت «عسى الله أن يشفي مريضي» فقرب الشفاء مرجو، وإذا قلت «كادت الشمس تغيب» فقرب الغيبوبة حاصل في نفس الأمر، وإذا قلت «طفق المطر ينزل» فقرب النزول مشروع فيه (**ف**) القسم (**الأول**) وهو ما وضع لدنو الخبر رجاءً (**«عسى»**) وهو طمع في الأمر المحبوب نحو «عسى الله أن يرحمنا» وخوف في الأمر المكروه تقول «عسيت أن أموت»، ويلحق بـ«عسى» «أخلولق» نحو «أخلولقت السماء أن تمطر» (**وهو**) أي: «عسى» (**غير متصرف**) فلا يجيء منه مجهول ومضارع وأمر ونهي ولا أسماء الفاعل والمفعول والتفضيل إلى غير ذلك، وإنما يتصرف في بعض صيغ الماضي المعلوم صيغتان للغائب وهما «عسى زيد» و«عست هند»، وست صيغ للمخاطب وهي «عسيتَ عسيتما عسيتم عسيتِ عسيتما عسيتنَّ»، وواحدة للمتكلم يقال «عسيتُ»، واعلم أن «عسى» يستعمل

تقول عسى زيد أن يخرج وعسى أن يخرج زيد وقد يحذف «أن» والثاني «كاد» تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل «أن» وإذا دخل النفي على كاد فهو كالأفعال على الأصح وقيل يكون للإثبات مطلقا ....

على الوجهين أحدهما أن يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مع «أنْ» الاستقبالية، وهو على هذا الوجه ناقص لا يتمّ بالمرفوع (**تقول «عسى زيد أن يخرج»**) فـ«زيد» اسم «عسى» و«أن يخرج» في محل النصب على الخبرية، أي: عسى زيد الخروج، فدنو الخروج لزيد مرجو للمتكلم (**و**) الثاني أن يكون بعده مضارع مع «أَنْ» فاستغني عن الخبر تقول (**«عسى أن يخرج زيد»**) فإن أقمتَه مقام المرفوع والمنصوب فأيضاً «عسى» ناقص، وإن اقتصرتَ على المرفوع فهو تامّ (**وقد يحذف «أنْ»**) عن الفعل المضارع في الوجه الأول دون الوجه الثاني كقول هدنة بن الحشرم ÷ عسى الكرب الذي أمسيت فيه ÷ يكون ورائه فرج قريب ÷ الأصل: «أن يكون إلخ» (**و**) القسم (**الثاني**) وهو ما وضع لدنو الخبر حصولاً (**«كاد»**) بمعنى «قارب»، من حد «سمع»، وهو فعل ناقص التصرف لم يأت منه إلاّ الماضي والمضارع، واويّ عند الأصمعي ويائيّ في الأشهر، وخبره بغير «أن»، ويلحق به «قرب» و«أولى» و«هلهل» نحو «قرب زيد يجيء» و«أولى بكر يقرأ» و«هلهل عمرو يذهب» (**تقول «كاد زيد يجيء»**) فـ«زيد» اسم «كاد» و«يجيء» في محل النصب على الخبرية، أي: قارب زيد المجيء، فدنو المجيء حاصل في نفس الأمر (**وقد تدخل «أنْ»**) على خبر «كاد» تقول «كادت الشمس أن تغرب» (**وإذا دخل النفي على «كاد»**) أو «يكاد» (**فهو كالأفعال**) أي: فـ«كاد» مثل سائر الأفعال في إفادة النفي نفيَ المضمون، يعني كما أنّ أداة النفي تفيد نفي المضمون في باقي الأفعال كذلك تفيده في «كاد» (**على**) القول (**الأصح**) نحو قوله تعالى ﴿ظُلُمٰتٌۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ ؕ اِذَاۤ اَخۡرَجَ يَدَهٗ لَمۡ يَكَدۡ يَرٰىهَا﴾ [النور:٤٠] ولا يصح أن يحمل في هذه الآية على الإثبات؛ لأن المقصود بيان شدّة الظلمة وهو بانتفاء الرؤية والقربِ لا بإثباتها (**وقيل**) نفيُ «كاد» (**يكون للإثبات مطلقاً**) أي: سواء كان ماضياً أو مستقبلاً نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوۡا يَفۡعَلُوۡنَ﴾ [البقرة:٧١] لأن المراد إثبات الذبح لا نفيه بدليل قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوۡهَا﴾ فإنه يدلّ على حصول الذبح، فلو كان المراد من قوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوۡا يَفۡعَلُوۡنَ﴾ نفيَ القرب من الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على الوجه الأبلغ لزم التناقض، وجوابه أنّ قوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوۡا يَفۡعَلُوۡنَ﴾ يدلّ على انتفاء الذبح والقربِ

وقيل يكون في الماضي للإثبات وفي المستقبل كالأفعال تمسكا بقوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ﴾ وبقول ذي الرمة شعر إذا غير الهجر المحبين لم يكد ÷ رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث طفق وكرب وجعل وأخذ وهي مثل كاد وأوشك ....

منه في وقت مّا، وقوله تعالى ﴿فَذَبَحُوْهَا﴾ يدلّ على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه، ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر (**وقيل**) نفي «كاد» وما يشتق منه (**يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كـ**) سائر (**الأفعال**) في إفادة أداة النفي نفيَ المضمون (**تمسّكاً**) أي: استدلالاً على القيل الأول (**بقوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ﴾**) وقد عرفت كيفية التمسك والجواب عنه (**و**) تمسّكاً على القيل الثاني (**بقول ذي الرمّة شعر إذا غيّر الهجر المحبين لم يكد ÷ رسيس الهوى من حبّ ميّة يبرح**) وجه التمسك أنّ البراح أي: الزوال منفيّ، فعلم أنّ النفي في المستقبل كسائر الأفعال، لكنه لا يعلم أنّ النفي في الماضي للإثبات فليس التقريب بتام، ولا يقوم حجّة على القول الأصحّ نعم! ينتهض نقضاً على القيل الأول، ثم الهَجر بالفتح نقيض الوصل، والرسيس الشيء الثابت والإضافةُ من قبيل «جرد قطيفة»، وميّة بفتح الميم والياء المشدّدة اسم الحبيبة، وقوله «من حب مية» بيان الهوى، ويبرَح أي: يزال، من برِح يبرَح، يصف نفسه فيقول: إنّ الفراق عن المحبوبة إذا غيّر المحبّين عمّا كانوا عليه من الحبّ فحالي بالنسبة إلى ميّة على خلاف حالهم فإنّ الهوى الثابت الذي هو حبّ ميّة لم يقرب من الزوال فضلاً عن أن يزول، موضع الاستشهاد فيه «لم يكد يبرح» حيث أراد بالنفي الداخل على «يكاد» انتفاء قرب رسيس الهوى عن الزوال، كما في قوله تعالى ﴿لَمْ يَكَدْ يَرٰىهَا﴾ [النور:٤٠] أي: إذا أخرج يده إلى الظلمات لم يقرب أن يرى تلك اليد لكثرة الظلمات وتراكمها، شبه أعمال الكفرة بالظلمات المتراكمة (**و**) القسم (**الثالث**) وهو ما وضع لدنو الخبر شروعاً (**«طفق»**) بمعنى أخذ في الفعل، من حد «سمع» و«ضرب»، ويلحق بـ«طفق»: «علق» و«أنشأ» و«هبّ» نحو «علقت أكتب» و«أنشأت أعرب المكنون» و«هببت ألوم القلب في اتباع الهوى» (**و«كرب»**) بمعنى «قرب» من حد «نصر» (**و«جعل»**) بمعنى «طفق» (**و«أخذ»**) بمعنى «شرع» (**وهي**) أي: هذه الأفعال الأربعة (**مثل «كاد»**) فيقتضي كل واحد منها اسماً وخبراً وخبره فعل مضارع بغير «أنْ» نحو «طفق الطفل يبكي» و«كرب المال ينفد» و«جعل الناس يفترقون» و«أخذ المطر ينزل»، قال الله تعالى ﴿طَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [طه:١٢١] (**و«أوشك»**)

مثل عسى وكاد في الاستعمال فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان ما أفعله وأفعل به وهما غير متصرفين مثل ما أحسن زيدا وأحسن بزيد ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما أشد استخراجه وأشدد باستخراجه...

يُستعمَل بمعنى «قرب»، عطف على قوله «طفق» (**مثل «عسى» و«كاد» في الاستعمال**) أي: لا في المعنى، فيستعمل تارة استعمالَ «عسى» مع «أنْ» نحو «أوشك زيد أنْ يذهب» و«أوشك أن يذهب زيد»، وأخرى استعمالَ «كاد» بدون «أنْ» نحو «أوشك خالد يسافر»، ولما فرغ من أفعال المقاربة شرع في بيان فعل التعجّب فقال (**فعل التعجّب ما**) أي: فعل (**وضع لإنشاء التعجّب**) الإنشاء إثبات أمر لم يكن وإيجاده، والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر خرج عن حد نظائره ويخفى سببه، ولذلك قيل إذا ظهر السبب بطل التعجب، ولما كان المراد بـ«ما» فعلاً لم ينتقض الحد بمثل «لله دره فارساً» و«وَاهًا له» ممّا يستعمل لإنشاء التعجّب وليس بفعل، ويخرج بقوله «وضع» مثل «قاتله الله من شاعر» -يقال عند التعجب من شعر شخص- و«لا شلّ عشره» -يقال لمن أجاد الرمي والطعن، والمراد بالعشر الأصابع-؛ لأنّ إنشاء التعجّب فيه استعمالي لا وضعي، وخرج بقوله «لإنشاء التعجّب» مثل «عجِبت»؛ لإنه إخبار عن التعجّب لا إنشاء (**وله**) أي: لفعل التعجّب (**صيغتان**) إحداهما (**«ما أفعله» و**) الثانية (**«أفعل به» وهما**) أي: فعلا التعجب (**غير متصرّفين**) فلا يجيء منهما مجهول ومضارع وأمر ونهي ولا أسماء الفاعل والمفعول والتفضيل ونحوها ولا تأنيث وتثنية وجمع (**مثل «ما أحسن زيداً» و«أحسن بزيد» ولا يُبنيان**) أي: فعلا التعجب (**إلاّ ممّا يُبنى منه أفعل التفضيل**) فيُبنيان من ثلاثي مجرد معروف مثبت قابل للفرق ليس بلون ولا عيب، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط أنه لا يُبنى إلاّ ممّا وقع واستمرّ بخلاف اسم التفضيل، فإنّ الحالَ الذي لم يتكامل بعد، والمستقبلَ الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمرّ لا يستحقّ أن يتعجّب منها كذا في التكملة، و«ما أَشْهَى الطعامَ» و«ما أَمْقَتَ الكذبَ» شاذّ حيث بُني للمفعول (**ويتوصّل في**) الفعل (**الممتنع**) أي: الذي امتنع بناء صيغتي التعجّب منه، وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي والثلاثي المجرد ممّا فيه لون وعيب ظاهر (**بمثل «ما أشدّ استخراجَه» و«أشدد باستخراجه»**) و«ما أكثر حمرته» و«ما أقبح عوره»، يعني إذا أريد بناء صيغتي التعجب ممّا يمتنع البناء منه يُتوصّل ببنائهما من فعل لا يمتنع البناء منه ممّا يتعلّق به قصد المتكلم

ولا يتصرف فيهما بتقديم وتأخير ولا فصل وأجاز المازني الفصل بالظرف و«ما» ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الأخفش والخبر محذوف و«به» فاعل عند سيبويه فلا ضمير في «أفعل» ومفعول عند الأخفش والباء للتعدية أو زائدة ففيه ضمير

من حسن أو قبح أو شدّة أو ضعف مثلاً ثم يجعل الممتنع مفعولاً أو مجروراً بالباء كما ترى في الأمثلة (**ولا يتصرّف فيهما**) أي: في صيغتي التعجب (**بتقديم**) كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل (**و**) بـ(**تأخير**) كتأخير الفعل عن المفعول أو الجار والمجرور فلا يقال «مَا زَيْداً أَعْلَمَ» أو «بِزَيْدٍ أَعْلِمْ»، ولا بحذف الجار في «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ» إذا كان المجرور «أنْ» مع الفعل، ويجوز حذف المتعجب منه نحو قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨]، وإنما ذكر التاخير بعد ذكر التقديم مع أنّ كل واحد منهما يستلزم الآخر للتاكيد كما في قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَأْخِرُوْنَ سَاعَةً وَّلَا يَسْتَقْدِمُوْنَ﴾ [الأعراف:٣٤] (**ولا**) يتصرف فيهما بإيقاع (**فصل**) بين العامل والمعمول فلا يقال «مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ زَيْداً» و«أَكْرِمِ الْيَوْمَ بِزَيْدٍ» (**وأجاز المازني الفصل بالظرف**) المتعلّق بفعل التعجب نحو «ما أحسن بالرجل أن يصدّق» و«ما يومَ الجُمعةِ أَحْسَنَ زيداً» و«أَحْسِنِ الْيومَ بزيدٍ»، أمّا الظرف المتعلّق بغير فعل التعجب فإنه لا يجوز الفصل به بالاتفاق فلا يقال «لقيته فما أَحْسَنَ أمسِ زيداً»؛ فإنّ «أمسِ» متعلّق بـ«لقيتُ» لا بـ«أحسن»، وأجاز الأكثرون الفصل بـ«كان» نحو «ما كان أَحْسَنَ زيداً» (**و«ما»**) في «مَا أَحْسَنَ زَيداً» (**ابتداء**) أي: مبتدأ (**نكرة**) بمعنى «شيء» (**عند سيبويه، وما بعدها**) أي: بعد كلمة «مَا» (**الخبر**) أي: خبر المبتدأ (**و**) هي (**موصولة عند الأخفش**) وما بعدها صلة (**والخبر**) أي: خبر «مَا» الموصولةِ الواقعةِ مبتداً (**محذوف**) والتقدير «والذي أحسن زيداً شيء عظيم»، وهي استفهامية عند الفرّاء وما بعدها خبرها، أي: أيّ شيء جعل زيداً ذا حُسن (**و«به»**) في «أفعل به»، أي: الضمير المجرور فيه (**فاعل**) للفعل الذي قبله (**عند سيبويه**) والباء زائدة لازمة كما في قوله تعالى ﴿فَكَفٰى بِاللّٰهِ﴾ [يونس:٢٩] (**فلا ضمير في «أَفْعِلْ»**) عند سيبويه، والهمزة للصيرورة كـ«ألبن» و«أثمر»، فيكون معنى «أحسن بزيد»: صار زيد ذا حسن (**و**) «به» (**مفعول عند الأخفش، والباء**) فيه (**للتعدية أو زائدةٌ ففيه**) ففي الفعل (**ضمير**) هو فاعله، والتقدير: أحسن أنت بزيد أو زيداً، أي: اجعله حَسَنَاً بمعنى صِفْه به، واعلم أنّ هذه التقديرات كلّها باعتبار الأصل، أما بعد النقل فصار كالعلم لإنشاء التعجب، والإعراب بحسب التركيب السابق

أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما أن يكون الفاعل معرفا باللام أو مضافا إلى المعرف بها أو مضمرا مميزا بنكرة منصوبة................................

كما تقرّر من أنّ المنقولات المركّبةَ تبقى على إعرابها الأصلي، ولمّا فرغ من فعل التعجّب شرع في أفعال المدح والذمّ فقال (**أفعال المدح والذمّ ما**) أي: فعل (**وضع لإنشاء مدح أو ذم**) فإذا قلت «نعم الرجل زيد» فإنما تُنشئُ المدح وتُحْدثِه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة مقصوداً مطابقةُ هذا الكلام إيّاه، فكان «نعم» لإنشاء المدح لا للإعلام بمدح موجود في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، بخلاف مثل «كرم زيد» فإنّ المدح وإن كان لازماً له لكنّه ليس بموضوع لإنشائه، وهذا هو الفرق بين «كم رجلٍ لقيتُه» وبين «كثيرٌ من الرجال لقيتُهم»؛ فإنّ «كم» موضوعة لإنشاء التكثير بخلاف «كثير من الرجال لقيتهم»؛ لأن الكثرة وإن كانت لازمة له لكنه غير موضوع لإنشائها، وقس عليه «بئس الرجل خالد» و«ذممتُ خالداً» (**فمنها**) الفاء للتفصيل، أي: فمن أفعال المدح والذم («**نِعْمَ**») وهو لإنشاء المدح (**و«بِئْسَ»**) وهو لإنشاء الذمّ، وهما في الأصل فِعلان ماضيان بكسر العين، وقد جاء فيهما اتباع الفاء للعين وإسكان العين مع فتح الفاء وكسرها، ففيهما أربع لغات: «نِعْمَ» و«نِعِمَ» و«نَعِمَ» و«نَعْمَ» (**وشرطهما**) أي: شرط فاعل «نعم» و«بئس»، فالعبارة فيها صنعة الاستخدام أو بحذف المضاف (**أن يكون الفاعل**) أي: فاعلهما (**معرّفاً باللام**) نحو «نعم الرجل زيد»، وهذا اللام للعهد الذهني ليكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال وهو أوقع في النفس، والأوقعيّة يقتضيها المقام؛ لأن المدح العامّ مما يستبعد وقوعه (**أو**) يكون الفاعل (**مضافاً إلى المعرّف بها**) أي: باللام، إمّا بغير واسطة نحو «نعم غلام الرجل زيد»، أو بواسطة نحو «نعم ولد غلام الرجل زيد»، أو بواسطتين نحو «نعم اسم ولد غلام الرجل محمد»، أو بوسائط نحو «نعم حمار ولد غلام وزير الملك يعفور»، وفي قوله «شرطهما إلخ» إشارة إلى أنّ ورود فاعلهما نكرةً نحو «نعم رجل زيد» أو مضافاً إلى نكرة نحو «نعم صاحب قوم لاسلاح لهم» قليل ملحق بالعدم (**أو**) يكون الفاعل (**مضمراً**) أي: ضميراً مستتراً، والأظهر الأغلب أنه لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لعدم التصرف في هذا الباب ولأن الضمير المفرد المذكر أشدّ إبهاماً من غيره، لكنّ إلحاق التاء بهما أهون؛ فإنها تلحق ببعض الحروف أيضاً نحو «لاة» و«ربّة» و«لعلة» فاطرد «نعمت البدعة هذه» ولم يطرد «نعما رجلين» و«نعموا رجالاً» (**مميَّزاً**) أي: مفسَّراً ذلك المضمرُ (**بنكرة منصوبة**) على التمييز نحو «نعم رجلاً خالد» و«نعم ضاربَ رجلٍ بكرٌ» و«نعم حسنَ الوجهِ أنت»

أو بـ«ما» مثل ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر مبتدإ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا﴾ وشبهه متأوّل وقد يحذف المخصوص إذا علم مثل ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ و﴿فَنِعْمَ الْمٰهِدُوْنَ﴾..

(أو) مميَّزاً (بـ«ما») بمعنى «أيّ شيء»، و«ما» هذه إمّا موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كقوله تعالى ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهٖ﴾ [النساء:٥٨] أو مذكور كما في قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهٖٓ اَنْفُسَهُمْ اَنْ يَّكْفُرُوْا﴾ [البقرة:٩٠]، وإما غير موصوفة (مثل) قوله تعالى ﴿اِنْ تُبْدُوا الصَّدَقٰتِ (فَنِعِمَّا هِيَ﴾) [البقرة:٢٧١] أي: نعم شيئاً هي، ونحو قولهم «دققته دقًّا نعمّا» (وبعد ذلك) الفاعلِ (المخصوصُ) أي: يقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل غالباً، وقد يتقدم عليه نحو «زيد نعم الرجل» (وهو) أي: المخصوص بالمدح أو الذم (مبتدأ) مؤخر و(ما قبلَه) أي: جملة وقعت قبل المخصوص (خبرُه) المتقدم، والرابطة في الجملة الواقعة خبراً هي لام التعريف في الفاعل نحو «نعم القائد خالد»، فـ«خالد» مبتدأ مؤخّر وجملة «نعم القائد» خبره المتقدم (أو) المخصوص (خبرُ مبتدإٍ محذوف) وجوباً، وهو «هو» (مثل «نعم الرجل زيد») فـ«زيد» إمّا مبتدأ وجملة «نعم الرجل» خبره المتقدم عليه، وإمّا خبر مبتدإ محذوف أي: «هو زيد»، وهو على التركيب الأول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان (وشرطه) أي: شرط المخصوص (مطابَقةُ الفاعل) أي: أن يكون المخصوص مطابِقاً للفاعل في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع؛ لأنه عبارة عنه في المعنى تقول «نعم الرجل زيد» و«نعم الرجلان الزيدان» و«نعم الرجال الزيدون» و«نعم المرأة هند» و«نعم المرأتان الهندان» و«نعم النساء الهندات» (و) قولُه تعالى (﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا﴾) [الجمعة:٥] حيث وقع فيه المخصوص أعني «الذين كذبوا» جمعاً مع كون الفاعل أعني «مثل القوم» مفرداً (وشبهُه) ممّا لم يكن المخصوص فيه مطابِقاً للفاعل ظاهراً فهو (متأوّل) بحذف مضاف، فتقدير قوله تعالى ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوْا﴾ (وقد يحذف المخصوص) بالمدح أو الذم (إذا عُلم) ذلك المخصوص بالقرينة (مثل) قوله تعالى (﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾) [ص:٣٠] أي: «نعم العبد أيوب»، فحذف المخصوص بالمدح لكونه معلوماً بقرينة أنّ الكلام في قصّته -على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام- (و) مثل قوله تعالى (﴿فَنِعْمَ الْمٰهِدُوْنَ﴾) [الذاريٰت:٤٨] أي: «فنعم الماهدون نحن» فحذف المخصوص بالمدح لكونه معلوماً بقرينة قوله تعالى ﴿وَالْاَرْضَ فَرَشْنٰهَا﴾، وقد يَخلُفُ المخصوصَ

وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله «ذا» ولا يتغير وبعده المخصوص وإعرابه كإعراب مخصوص «نعم» ويجوز أن يقع قبل المخصوص وبعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه ....

المحذوفَ صفةٌ اسماً نحو «نعم الصديق حليم كريم» أي: رجل حليم الخ، أو فعلاً نحو قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهٖٓ اِيْمٰنُكُمْ﴾ [البقرة:٩٣] أي: شيء يأمركم الخ، وكقولك «نعم الصاحب تستعين به فيُعينك» أي: صاحب تستعين الخ (**و«ساء» مثل «بئس»**) في الشرائط والأحكام وإفادةِ الذم نحو قوله تعالى ﴿وَسَآءَتْ مَصِيْرًا﴾ [النساء:٩٧] وإنما شبّه «ساء» بـ«بئس» ولم يجمعها معها؛ إشارةً إلى عدم صرافتها في الاستعمال لإنشاء الذم مثلَها لشيوع استعمالها بمعنى الإخبار، ولذا قال في التسهيل ويلحق «ساء» بـ«بئس» (**ومنها**) أي: من أفعال المدح (**«حبّذا»**) وإنما فصله عن «نعم» لاختصاصه بأحكام سيذكرها، ولعدم صرافته في المدح حتّى قيل إنه ليس للمدح بالوضع وإنما وَضْعُه للمبالَغة في تمكّن الحبّ (**وفاعله**) أي: فاعل «حبّذا» هو (**«ذا»**) ليس غير، والفعل إنّما هو «حبّ» (**ولا يتغيّر**) «حبّذا» عن حاله فلا يؤنث ولا يثنّى ولا يجمع تقول «حبذا زيد والزيدان والزيدون» و«حبذا هند والهندان والهندات» (**وبعده**) أي: بعد «حبذا» (**المخصوصُ**) أي: يقع المخصوص بالمدح بعد «حبذا» ولا يتقدّم عليه في الاستعمال، وفي تسمية ما وقع بعده مخصوصاً خلافٌ مِن ابن كيسان فإنه عنده بدل من «ذا» (**وإعرابه**) أي: إعراب مخصوص «حبذا» (**كإعراب مخصوص «نعم»**) فيكون المخصوص مبتدأً وما قبله خبره، ويكون المخصوص خبرَ مبتدإ محذوف، فـ«حبذا زيد» على الأوّل جملة واحدة وعلى الثاني جملتان كما عرفت في «نعم» (**ويجوز أن يقع قبل المخصوص**) أي: قبل مخصوص «حبذا» (**وبعده**) أي: بعد المخصوص (**تمييز أو حال**) من الفاعل، فإنْ قُصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالاً نحو «حبذا مواصلةً هندٌ» أو «حبذا هندٌ مواصلةً» أي: في حال مواصلتها، وإنْ قُصد بيان جنس المبالغ في مدحه كان المنصوب تمييزاً نحو «حبذا راكباً زيدٌ» أو «حبذا زيدٌ راكباً» (**على وفق مخصوصه**) متعلّق بـ«يقع»، أي: يقع التمييز أو الحال على موافقة مخصوص «حبذا» في التذكير والتانيث والإفراد والتثنية والجمع؛ لأنه عبارة عنه في المعنى تقول «حبذا زيدٌ راكباً» و«حبذا الزيدان راكبَيْنِ» و«حبذا الزيدون راكِبِيْنَ» و«حبذا هند مواصلةً» و«حبذا الهندان مواصلتَين» و«وحبذا الهندات مواصلات»، والظاهر أن يقول «على وفقه» بإرجاع الضمير إلى «المخصوص» إلاّ أنه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلاّ يتوهّم عوده إلى غير المخصوص من الفاعل وغيره، ولما فرغ من بحث

الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل **حروف الجر** ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه وهي من وإلى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وباءه وتاءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا ....

الفعل شرع في الحرف فقال (**الحرف ما دلّ**) أي: كلمة دلت (**على معنى**) حاصل (**في غيره**) أي: في غير ما دلّ أي: في غير تلك الكلمة كلامِ التعريف في «الرجل»؛ فإنها كلمة تدل على التعريف وهو حاصل في غيرها وهو «رجل»، والحاصل أنّ الحرف يدلّ على معنى متعقَّل بالنسبة إلى الغير، أي: لا يكون مستقلاًّ بالمفهوميّة (**ومِن ثَمّ**) أي: من أجْل أنّ الحرف يدلّ على معنى حاصل في غيره (**احتاج**) الحرف (**في جزئيّته**) أي: في كونه جزءاً من الكلام (**إلى اسم**) حاصلٍ فيه معنى الحرف، ويتعقل بالنسبة إليه نحو «من البصرة» (**أو**) إلى (**فعل**) كذلك نحو «قد ضرب»، بخلاف الاسم والفعل؛ فإنه لا يحتاج شيء منهما في الجزئيّة إلى شيء، وفي الرضي: الحرف قد يحتاج إلى المفرد كما مرّ، وقد يحتاج إلى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والشرط (**حروف الجرّ**) إنما سمّيت به لأنها تجرّ الأسماء أو تجرّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء، وإنما عرّف المصـ حروف الجرّ والتنوين فقط دون سائر الحروف؛ لأن ماعداها إمّا ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة، وإمّا مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع إلى غير ذلك، بخلاف حروف الجرّ؛ فإنّ لها في الاصطلاح معنى مشتركاً بينها وهو الإفضاء ولكل منها معنى خاص، وبخلاف التنوين؛ فإنه نقل من معناه اللغوي إلى معنى آخر (**ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه**) الإفضاء الوصول ولمّا عدّي بالباء صار معناه الإيصال، أي: ما وضع لإيصال فعل أو إيصال معنى الفعل (**إلى ما**) أي: اسم (**يليه**) الضمير المرفوع راجع إلى «مَا» الثانية والمنصوبُ إلى الأولى، أو بالعكس، وإيصال الفعل نحو «مررت بزيد»، وإيصال معناه نحو «أنا مارّ بزيد»؛ لأن المراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول والصفةُ المشبهة والمصدر وكلُّ ما استنبط منه معنى الفعل (**وهي**) أي: حروف الجر تسعة عشر حرفاً (**من وإلى وحتّى وفي والباء واللام وربّ وواوها**) أي: واو «ربّ»، وهي التي يقدر بعدها «ربّ» نحو «وبلدة ليس بها أنيس» (**وواو القسم وباءه وتاءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا**) فالعشرة الأُوَل لا تكون

فـ«من» للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والأخفش وقد كان من مطر وشبهه متأوّل وإلى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا ويختص بالظاهر خلافا للمبرد ....

إلاّ حرفاً، والخمسة التي تليها قد تكون حرفاً وقد تكون اسماً، والثلاثة الأخيرة قد تكون حرفاً وقد تكون فعلاً ولا يخفى ما في هذا البيان من حسن الترتيب (**فـ«من» للابتداء**) أي: لابتداء المُغيّا نحو «سرت من البصرة إلى الكوفة» فلا تستعمل لابتداءِ ما لا غاية له كالأمور الأبدية، وعلامتها أن يصحّ إيراد «إلى» في مقابلتها (**و**) لـ(**التبيين**) وعلامتها أن يصح وضع الموصول موضعها نحو قوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْاَوْثٰنِ﴾ [الحج:٣٠] فإنه يصحّ أن يقال «فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن» (**و**) لـ(**التبعيض**) وعلامتها أن يصح وضع لفظ «بعض» موضعها نحو «أخذت من الدراهم» فإنه يصح أن يقال «أخذت بعض الدراهم» (**وزائدة**) بالرفع، عطف على قوله «للابتداء» (**في غير**) متعلّق بـ«زائدة»، أي: زيادتها إنما تكون في غير الكلام (**الموجَب**) نحو «ما جاءني من عالم» و«هل جاءك من أحد» (**خلافاً**) أي: يخالف القول بعدم زيادتها في الكلام الموجب خلافاً (**للكوفيين والأخفش**) فإنهم جوّزوا زيادتها في الكلام الموجَب أيضاً استدلالاً بقولهم «قد كان من مطر»، وأجاب المصنف عنه بقوله (**و«قد كان من مطر» وشبهُه**) أي: ما يتوهم فيه زيادة «من» من الكلام الموجَب (**متأوّل**) بحملها على التبعيض بأن معناه «قد كان بعض مطر» (**و«إلى» للانتهاء**) أي: لانتهاء المُغيّا نحو قوله تعالى ﴿اَتِمُّوا الصِّيَامَ اِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧] وكقولك «خرجت إلى المدينة» (**وبمعنى «مع»**) زماناً (**قليلاً**) نحو قوله تعالى ﴿لَا تَاْكُلُوْٓا اَمْوٰلَهُمْ اِلٰٓى اَمْوٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢] أي: مع أموالكم (**و«حتّى» كذلك**) أي: مثلُ «إلى» في كونها لانتهاء الغاية (**وبمعنى «مع»**) زماناً (**كثيراً**) نحو «أكلت السمكة حتّى رأسِها» أي: مع رأسها، وهذا بيان الفرق الأول بينهما بعد بيان ما تشتركان فيه، وأشار إلى الفرق الثاني بينهما بقوله (**ويختصّ**) «حتّى» (**بـ**) الاسم (**الظاهر**) فلا يقال «حتّاه» كما يقال «إليه»، وهذا حكم «حتّى» الجارّة، أمّا العاطفةُ بلا تختصّ بالظاهر نحو «جاءني القوم حتّى أنت» و«رأيت القوم حتّى إيّاك» و«مررت بالقوم حتّى بك» (**خلافاً**) أي: يخالف القول باختصاص «حتّى» الجارّة بالاسم الظاهر خلافاً (**لـ**) أبي العباس (**المبرد**) فإنه يجوّز دخولَ «حتّى» الجارّة على المضمر أيضاً، مستدِلاً بما وقع في بعض الأشعار على سبيل

وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للإلصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا نحو بحسبك زيد وألقى بيده..

القلّة، والجمهور يحكمون بكونه خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة، والفرق الثالث بينهما أنّ «حتّى» يلزمه تقدّم ذي الأجزاء لفظاً أو تقديراً بخلاف «إلى»، والفرق الرابع أنّ الأظهر أنّ ما بعد «حتّى» يدخل في حكم ما قبلها بخلاف «إلى» فإنّ الأظهر فيها عدم الدخول إلاّ مع القرينة (**و«في» للظرفية**) أي: للدلالة على أنّ ما بعدها ظرف لما قبلها حقيقةً نحو «زيد في الدار» و«سرت في الليل» أو مجازاً نحو «النجاة في الصدق» كأنّ الصدق محيط بها من جميع الجوانب كالظرف بالمظروف (**وبمعنى «على»**) زماناً (**قليلاً**) نحو قوله تعالى ﴿وَلَأُوصَلِّبَنَّكُمْ فِيْ جُذُوْعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١] أي: على جذوع النخل (**والباء للإلصاق**) أي: للدلالة على لصوق أمر بمجرورها أعمَّ من أن يكون بطريق المقارنة والاتصال نحو «مررت بزيد» فإنه يفيد اتصال المرور بزيد أي: بمكان قريب من زيد، أو بطريق المخامَرة والمخالَطة نحو «به حمًّى» أي: هي مخالطة به (**و**) تجيء لـ(**الاستعانة**) وهي الباء الداخلة على آلة الفعل نحو «كتبت بالقلم» أي: باستعانته (**و**) لـ(**المصاحبة**) وهي الباء التي يحسن في موضعها «مع» ويراد بها وبمدخولها الحالُ نحو قوله تعالى ﴿قَدْ جَآءَكُمُ الرَّسُوْلُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء:١٧٠] أي: مع الحق أي: مُحِقًّا، ولهذا لم يقل «وبمعنى «مع» كما قال في «إلى» و«حتّى» (**و**) لـ(**المقابلة**) أي: للدلالة على أنّ مجرورها في مقابلة شيء آخر، وهي الباء الداخلة على الأعواض نحو «أخذت هذا الثوب بألف» (**و**) لـ(**التعدية**) أي: لجعل الفعل اللازم متعدياً مع تضمين معنى التصيير نحو «ذهبت بزيد» أي: «صيّرته ذاهباً» (**و**) لـ(**الظرفية**) نحو قوله عليه الصلاة والسلام «اطلبوا العلم ولو بالصين» أي: ولو في الصين (**وزائدة**) بالرفع، عطف على قوله «للإلصاق» (**في الخبر**) أي: خبر المبتدأ في الحالِ أو الأصلِ (**في الاستفهام**) أي: وقتَ الاستفهام بـ«هل» فقط نحو «هل زيد بشاعر»، فلا يقال «أزيد بشاعر» (**و**) في (**النفي**) أي: وقتَ النفي بـ«ليس» نحو «ليس زيد بعالم»، أو بـ«ما» نحو «ما زيد بشاعر»، فلا يقال «إنْ زيد بمُهندِس» (**قياساً**) أي: تزاد الباء في هذه الصور زيادةً قياسيّةً (**و**) تزاد (**في غيره**) أي: في غير الخبر المذكور (**سماعاً**) أي: زيادةً سماعيّةً (**نحو «بحسبك زيد»**) أي: «حسبك زيد» (**و«ألقى بيده»**) أي: «ألقى

واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الأصح وفعلها ماض........................

يده»، قال الله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوْا بِاَيْدِيْكُمْ اِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥] أي: «لا تلقوا أنفسكم إلى الهلاك بترك الجهاد»، وكقوله تعالى ﴿وَكَفٰى بِاللهِ شَهِيْدًا﴾ [النساء:٧٩] أي: «كفى الله شهيداً»، ونحو قولك «حسبك بزيد» (**واللام للاختصاص**) أي: للارتباط والمناسبة، أعمَّ من أن يكون بملك نحو «القلم للولد»، أو باستحقاق نحو «الجل للفرس»، أو بنسبة نحو «زيد ابن لبكر» (**و**) لـ(**التعليل**) أي: لبيان العلّة سواء كانت غائيّةً نحو «ضربته للتاديب»، أو باعثةً نحو «قعدت عن الحرب للجبن» (**وزائدة**) بالرفع عطفا على قوله «للاختصاص» نحو «ردف لكم» (**و**) تجيء (**بمعنى «عن»**) إذا كانت (**مع**) لفظ (**القول**) ومشتقاته، قال الله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لِلَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُوْنَآ اِلَيْهِ﴾ [الأحقاف:١١] أي: عن الذين آمنوا الآية (**وبمعنى الواو في القسم**) أي: بمعنى واو القسم (**للتعجّب**) أي: للأمر العظيم الذي يستحِقّ أن يتعجب منه نحو «لله لتقومنّ الساعة» و«لله ليبعثن»، فلا يقال «لله لقد قام زيد» إلاّ أن يكون قيام زيد عجيب الشان (**و«ربّ» للتقليل**) أي: لإحداث أنّ المتكلم يستقلّ مدخولها وإن كان كثيراً في الواقع كقولك «رب رجل لقيته» في جواب من قال «مَا لقيتَ رجلاً»، أي: لا تنكر لقائي للرجال بالمرّة فإنّي لقيتُ منهم شيئاً وإن كان قليلاً، وهذا هو معناها الموضوع له، ثم استعملت في ضده كثيراً حتّى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة نحو «رب بلدة قطعتها» (**ولها**) أي: لكلمة «ربّ» (**صدر الكلام**) فلا يقال «لقيت ربّ رجل صالح»، وهي (**مختصّة بنكرة موصوفة**) ليتحقّق التقليل الذي هو مدلول «ربّ»، والمراد بالموصوفة أعمّ من أن تكون حقيقة نحو «ربّ رجل كريم لقيته» أو حكماً نحو «ربه رجلاً لقيته» فإنّ التمييز للضمير المبهم كالوصف له، والوصف أعمّ من أن يكون بمفرد أو بجملة نحو «ربّ رجل أبوه شاعر» و«ربّ رجل لقيته» (**على**) المذهب (**الأصح**) قيدٌ لقوله «موصوفة» لا لـ«نكرة» أيضاً؛ لأن اختصاصها بالنكرة متفق عليه، وهو مذهب أبي علي والمبرّد وابن السراج، وقال الأخفش والفرّاء ومن وافقهما إنه لا يجب كون النكرة موصوفة، والمختار عند المصـ الوجوب (**وفعلها**) أي: فعل كلمة «ربّ» العاملُ فيها الذي يتعلّق به «ربّ» هو فعل (**ماضٍ**) وهو مذهب أكثر النحاة منهم المبرد والفارسي، وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً والمُضِيّ أكثر، وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح، كذا في التكلمة

محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها «ما» فتدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة وواو القسم إنما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى..............................

عن شرح التسهيل (**محذوف غالباً**) أي: في غالب الاستعمالات لوجود القرينة المقالية أو الحالية نحو «ربّ رجل كريم» أي: لقيت، وقد يكون مذكوراً نحو «ربّ بلدة طيبة قطعتها» (**وقد تدخل**) «ربّ» (**على مضمر مبهم**) وهو الضمير الذي لا مرجع له عند البصريين، ولذا احتاج إلى التمييز كما صرّح بقوله (**مميَّز**) أي: مفسَّر (**بنكرة منصوبة**) على التمييز نحو «ربّه رجلاً» (**و**) هذا (**الضمير مفرد مذكر**) دائماً وإن كان التمييز مثنّى أو مجموعاً أو مؤنثاً تقول «ربه رجلاً أو رجلين أو رجالاً» و«ربه امرأةً أو امرأتين أو نساءً»؛ لأن المقصود بهذا الضمير هو الإبهام والمفرد المذكر أشدّ إبهاماً من غيره فهو الأولى مع الأمن من اللبس بالتمييز (**خلافاً**) أي: يخالف هذا القول خلافاً (**للكوفيين في مطابَقة التمييز**) أي: في كون الضمير المبهم مطابِقاً للتمييز في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنهم يجوّزونها قياساً فيقولون «ربّه رجلاً وربّهما رجلين وربّهم رجالاً» و«ربّها امرأةً وربّهما امرأتين وربّهن نساءً» (**وتلحقها**) أي: تلحق بـ«ربّ» (**«مَا»**) الكافّةُ فتَكُفُّها عن العمل (**فتدخل**) «ربّ» جوازاً (**على الجمل**) الاسمية والفعلية، ومعناها حينئذ تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة نحو «ربّما زيد قائم» و«ربّما قام زيد»، قال الله تعالى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾ [الحجر:٢] (**وواوها**) أي: واو «ربّ» (**تدخل على نكرة موصوفة**) كقول الشاعر ÷ وبلدةٍ ليس لها أنيس ÷ إلاّ اليعافير وإلاّ العيس ÷ أي: وربّ بلدةٍ إلخ، يقول: ربّ مفازة لا يسكنها إلاّ الوحوش قطعتُها وسرت منها (**وواو القسم إنما تكون عند حذف الفعل**) خبر «تكون»، أي: لا تكون مستعملةً إلاّ عند حذف فعل القسم ولا تكون مستعملة إلاّ (**لغير السؤال**) خبر ثان، فلا يقال «أُقسِم واللهِ» ولا «واللهِ أَخبِرني»، بخلاف الباء فتقول «باللهِ اِجْلِس» و«أُقسِم باللهِ» (**مختصّة**) خبر آخر لقوله «واو القسم» (**بـ**) الاسم (**الظاهر**) فلا يقال «وَكَ لا أُكلِّمُ اليومَ» (**والتاء مثلها**) أي: مثل الواو في أنها إنما تكون مستعملةً عند حذف الفعل لغير السؤال فلا يقال أيضاً «أُقسِم تاللهِ» ولا «تاللهِ اِجْلِسْ» (**مختصّة**) خبر ثان لقوله «التاء» (**باسم الله تعالى**) نحو قوله تعالى ﴿تَاللهِ

والباء أعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام و«إن» وحرف النفي وقد يحذف جوابه إذا اعترض أو تقدمه ما يدل عليه ....

لَاَكِيْدَنَّ اَصْنٰمَكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٧] وقوله تعالى ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾ [يوسف:٨٥] فلا يقال «تالرحمن لأصومنّ غداً» (**والباء أعمّ منهما**) أي: من الواو والتاء (**في الجميع**) أي: في جميع ما ذكر، فتستعمل عند حذف الفعل وذكره، وللسؤال وغيره، ومع الاسم الظاهر والمضمر، ومع اسم الجلالة وغيره تقول «أقسم بالله وبالرحمن وبه لأكرمنّ زيداً أو أَكْرِمْ زيداً» (**ويُتلقّى**) في الصحاح: تلقّاه استقبله، ومنه قوله تعالى ﴿فَتَلَقّٰۤى اٰدَمُ مِنْ رَّبِّهٖ كَلِمٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧] أي: استقبلها، وفي الحديث: «نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن تلقّي الجلب» أي: عن استقبال ما يجلب إلى البلد، فالمعنى أنه يُستقبَل (**القسمُ**) الذي لغير السؤال، أي: يؤتى في جوابه (**باللام**) نحو قوله تعالى ﴿تَاللّٰهِ لَاَكِيْدَنَّ اَصْنٰمَكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٧] (**و**) بـ(**«إنّ»**) نحو قوله تعالى ﴿اِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتّٰى﴾ [الليل:٤] (**و**) بـ(**حرف النفي**) كقوله تعالى ﴿وَالضُّحٰى ۝ وَالَّيْلِ اِذَا سَجٰى ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلٰى﴾ [الضحى:١،٣]، وتفصيل الكلام على ما يقتضيه المقام أنّ القسم الذي لغير السؤال جوابه إمّا جملة اسميّة مثبتة فيلزمها «إنّ» أو اللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر، وإمّا جملة اسمية منفية فيلزمها «مَا» أو «لاَ» أو «إنْ» النافية، وإمّا جملة فعليّة مثبتة فإنْ كان فعلها ماضياً غير متصرّف أو متصرّفاً في معنى التعجّب أو المدح يلزمها اللام، وإن كان ماضياً متصرّفاً لا في معنى التعجّب أو المدح يلزمها مع اللام «قد» أو ما في معناها كـ«ربّما»، وقد يقدّر «قد» ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بـ«قد» إلاّ إذا طال القسم أو كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى ﴿قَدْ اَفْلَحَ مَنْ زَكّٰىهَا﴾ [الشمس:٩]، وإن كان مضارعاً استقباليًّا يلزمها اللام مع نون التأكيد إن دخلت اللام على نفس المضارع، ولا يكتفى عن اللام بالنون إلاّ في ضرورة الشعر، وإذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو ﴿وَلَئِنْ مُّتُّمْ اَوْ قُتِلْتُمْ لَاِالَى اللّٰهِ تُحْشَرُوْنَ﴾ [آل عمران:١٥٨]، وإن كان مضارعاً حاليًّا يكون باللام من غير النون، وإمّا جملة فعليّة منفيّة فيلزم في الماضي «مَا» أو «لاَ» وفي المضارع استقباليًّا كان أو حاليًّا «مَا» أو «لاَ» مع النون أو بدونها، وهذا كلّه إذا لم يكن الجواب شرطيّة امتناعيّة فإنه لا يصدّر حينئذ إلاّ بـ«لو» (**وقد يحذف جوابه**) أي: جواب القسم (**إذا اعترض**) القسم، يقال «اعترض الشيء» أي: صار كالخشبة المعترضة في النهر، فالمعنى: إذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر أي: متوسّطاً بين أجزاء الجملة التي تدلّ على الجواب نحو «زيد والله شاعر» و«ضرب والله زيد» و«إن تذهب والله أذهب» (**أو تقدّمه**) أي: تقدّم على القسم (**ما يدلّ عليه**) أي: على جوابه نحو «زيد شاعر والله» و«ضرب زيد والله» و«إن تذهب أذهب والله» و«الهلال والله» فجواب القسم في هاتين الصورتين محذوف

وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول «من» والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما وتختص بالظاهر ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي..........................

لاستغناء القسم عنه، والجملة المذكورة وإن كانت جواباً للقسم بحسب المعنى لكنّه لا تسمّى جواباً بحسب اللفظ في الاصطلاح لاقتضاء القسم للصدارة لكونه إنشاءً (و«عن» للمجاوزة) أي: لبُعد شيء عن شيء آخر بسبب إحداث المصدر المعدّى بها سواء كان بُعد شيء عن مجرورها نحو «رميت السهم عن القوس» أو بُعد مجرورها عن شيء نحو «أطعمته عن الجوع»، فتبيّن أنّ «عن» قد تدخل على المتجاوَز عنه وقد تدخل على المتجاوِز (و«على» للاستعلاء) حقيقةً نحو «زيد على السطح» أو مجازاً نحو «عليه دين»، كأنه يحمِل ثقلَ الدَين على عنقه وظهرِه (وقد يكونان) أي: «عن» و«على» (اسمين) بمعنى «جانب» و«فوق» (بدخول «مِنْ») حال من ضمير «تكونان»، أي: تكونان اسمين حال كونهما متلبِّسَينِ بدخول «مِنْ» عليهما، فدخول «مِن» عليهما علامة كونهما اسمَين نحو «جلست من عن يمينه» أي: من جانب يمينه، و«نزلت من عليه» أي: من فوقه (والكاف للتشبيه) في الصراح: التشبيه «مانند كردن» نحو «الأستاذ كالأب» (وزائدة) بالرفع عطفاً على قوله «للتشبيه»، نحو قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهٖ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١] أي: «ليس مثله شيء»، وقيل الزائد هو لفظ «مثل» كما في قوله تعالى ﴿فَاِنْ اٰمَنُوْا بِمِثْلِ مَآ اٰمَنْتُمْ بِهٖ﴾ [البقرة:١٣٧] وقيل لا زيادة فيه بل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم «ليس لأخي زيد أخ» أي: ليس له أخ بالمرّة؛ إذ لو كان له أخ لكان لأخيه أخ وهو زيد (وقد تكون) الكاف (اسماً) بمعنى «مثل» نحو ÷ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ الْمُنْهَمِّ ÷ أي: عن أسنان مثلِ البَرَد الذائب، ولا تكون الكاف اسماً عند سيبويه والمحققين إلاّ في الضرورة، وقال كثير منهم الأخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوّزوا في مثل «زيد كالأسد» أن يكون الكاف في موضع رفع و«الأسد» مخفوضاً بالإضافة (وتختصّ) الكاف (بـ) الاسم (الظاهر) عند الجمهور فلا يقال: «كَكَ» أو «كَه»، وأمّا قولهم «ما أنا كأنت» و«ما أنت كأنا» فلأنّ الضمير المنفصل عندهم كالمظهر كذا في الصحاح (و«مذ» و«منذ») هما حرفا جرٍّ إذا انجرَّ ما بعدهما عند الأكثرين، وبعضُ البصريين على أنهما اسمان وما بعدهما مجرور بالإضافة، وإذا لم ينجرَّ ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمَين وقد مرّ ذلك في بحث الظروف، ولذا لم يتعرّض المصـ لبيان اسميّتهما (للزمان للابتداء) بدل اشتمال من قوله «للزمان»، أي: «مذ» و«منذ» لابتداء الفعل (في) الزمان (الماضي) نحو «سافرت من كراتشي مذ يوم الجمعة» أي: مبدأ مسافرتي

والظرفية في الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء الحروف المشبهة بالفعل وهي إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل ولها صدر الكلام سوى «أن» فهي بعكسها ويلحقها «ما» فتلغى على الأفصح وتدخل حينئذ على الأفعال فـ«إن»

يوم الجمعة، و«ما رأيت زيداً منذ يوم الاثنين» أي: مبدأ انتفاء رؤيتي إياه يوم الاثنين، ولا تستعملان لابتداء الفعل في الزمان المستقبل فلا يقال «أُسافِر من البلد منذ شهر قابل» بمعنى يكون مبدأ مسافرتي شهراً قابلاً (و) هما لـ(**الظرفية**) بمعنى «في» من غير اعتبار معنى الابتداء (**في**) الزمان (**الحاضر**) أي: في الحال، فيراد أنّ جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر (**نحو «مارأيته مذ شهرنا»**) أي: جميع زمان عدم رؤيتي إياه هو هذا الشهر الموجود (**و**) «مارأيته (**منذ يومنا**)» أي: جميع زمان عدم رؤيتي إياه هو هذا اليوم الموجود (**و«حاشا» و«عدا» و«خلا» للاستثناء**) أي: لاستثناء مابعدها عمّا قبلها نحو «ذهب القوم حاشا أو خلا أو عدا زيد» فإذا جررتَ بها ما بعدها تكون حروفاً وبهذا الاعتبار ذُكرت ههنا، وإن نصبتَ بها ما بعدها تكون أفعالاً، ولما فرغ من حروف الجرّ شرع في الحروف المشبّهة بالفعل فقال (**الحروف المشبّهة بالفعل**) إنّما سمّيت هذه الحروف به لكونها مشابِهة بالفعل المتعدّي في الدخول على اسمَين، ولهذا أُعمِلتْ عملَه الفَرعِيَّ وهو نصبُ الأول ورفعُ الثاني (**وهي**) ستّة أحرف (**«إنّ» و«أنّ» و«كأنّ» و«لكنّ» و«ليت» و«لعلّ»**) وإنّما أخّر «ليت» و«لعل»؛ لأنهما لإنشاء التمنّي والترجّي دائماً بخلاف الأربعة السابقة فإنها ليست كذلك، والإنشاء فرع الإخبار (**ولها**) أي: لهذه الحروف (**صدر الكلام**) أي: تقع هذه الحروف في صدر مركّب تامّ وجوباً نحو قوله تعالى ﴿اَلَآ اِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَآءُ﴾ [البقرة:١٣] (**سوى «أنّ»**) المفتوحةِ (**فهي**) الفاء لتفصيل الإجمال المفهوم من الاستثناء (**بعكسها**) أي: فـ«أنّ» بعكس ما سوى «أنّ»، يعني أنها تقتضي عدمَ الصدارة؛ لئلاّ تشتبه بـ«إنّ» المكسورة في صورة الكتابة (**ويلحقها**) أي: يتصل بجميع هذه الحروف (**«ما»**) الكافّةُ المانعةُ عن العمل (**فتُلغَى**) هذه الحروف عن العمل وجوباً بعد لحوقها (**على الأفصح**) أي: على أفصح اللغات، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ اِنَّمَآ اَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوْحٰى اِلَيَّ اَنَّمَآ اِلٰـهُكُمْ اِلٰهٌ وَّاحِدٌ﴾ [الكهف:١١٠] (**وتدخل**) هذه الحروف أي: يصح دخولها (**حينئذ**) أي: حين إذ تلحقها «مَا» (**على الأفعال**) كقوله عليه السلام «إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون» (**فـ«إنّ»**) المكسورةُ، الفاء بيان لتفصيل الأحوال المختصّة بكل واحد منها بعد بيان الأحكام المشتركة

لا تغير معنى الجملة و«أن» مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا إليها وقالوا لولا أنك لأنه مبتدأ ....

بينها، وإنما لم يبيّن معنى «إنّ» المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتأكيد، فالمكسورةُ لتأكيد النسبة التامّة والمفتوحة لتأكيد النسبة الإضافية المأخوذة من الاسم والخبر (**لا تُغيِّر معنى الجملة**) أي: لا تُخرِج الجملةَ عن كونها جملةً، وإنّما تُقرِّر مضمونَها (**و«أنّ»**) المفتوحةُ (**مع جملتها**) أي: مع اسمها وخبرها، وتسميتهما جملة مجاز باعتبار ما كان، كما في قوله تعالى ﴿وَاٰتُوا الْيَتٰمٰى اَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء:٢] (**في حكم المفرد**) بتاويل المصدر، فمعنى «بلغني أنّ زيداً عالم»: «بلغني علمُ زيد»، فكلمة «أنّ» تُخرِج الجملةَ عن الإسناد التامّ وتَجعلها مركّباً إضافيًّا كـ«أنْ» المصدريّةِ (**ومِنْ ثَمّ**) أي: ومن أجل أنّ «إنّ» المكسورةَ لا تُغيِّر معنى الجملة و«أنّ» المفتوحةَ مع جملتها في حكم المفرد (**وجب الكسر**) في «إنّ» إذا وقعت مع مدخولها (**في موضع الجمل**) وسدّت مسدّ الجملة، وسيجيء التفصيل (**و**) وجب (**الفتح**) في «أنّ» إذا وقعت مع مدخولها (**في موضع المفرد**) والمراد بموضع الجمل موضع يقتضي الجملةَ وكذا موضع المفرد (**فكُسِرتْ**) كلمةُ «إنّ» (**ابتداء**) أي: في ابتداء الكلام بأن يكون ما بعدها كلاماً مستأنفاً لا يتعلّق بما قبلها من حيث الإعراب سواء كان في ابتداء كلام المتكلّم نحو «إنّ زيداً شاعر» أو في وسطه نحو «أكرم زيداً إنّه فاضل»، ونحو قوله تعالى ﴿اَلَآ اِنَّ اَوْلِيَآءَ اللّٰهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ﴾ [يونس:٦٢] ونحو «نعم! إنّه عالم»، ونحو قوله تعالى ﴿يٰبَنِيَّ اِنَّ اللّٰهَ اصْطَفٰى لَكُمُ الدِّيْنَ﴾ [البقرة:١٣٢]، ونحو «مرض فلان حتّى إنّه لا يرجى» (**و**) كُسِرت (**بعد القولِ**) ومشتقّاتِه نحو قوله تعالى ﴿قَالَ اِنَّهٗ يَقُوْلُ اِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ [البقرة:٦٨] (**و**) بعد الاسم (**الموصول**) نحو «الذي إنّك ضربتَه في الدار» (**وفُتِحَتْ**) «أنّ» إذا وقعت مع اسمها وخبرها (**فاعلةً**) نحو «بلغني أنّ هناك طبيباً» (**ومفعولةً**) نحو «عرفت أنك ساحر»، ولا يرد بقولك «علمت إنّ زيداً لشاعر»؛ لأنها مع جملتها ليست بمفعولة بل قائمة مقام المفعولين الذَينِ هما في الأصل جملة (**ومبتدأً**) نحو «عندي أنّك كريم» (**ومضافاً إليها**) نحو «يعجبني اشتهار أنك جاهل» (**و**) إنما فَتحوها بعد «لَوْلاَ» الامتناعيّة و(**قالوا «لولا أنّك**) منطلق انطلقت» (**لأنه**) أي: لأنّ ما بعد «لولا» الامتناعيّةِ (**مبتدأ**) محذوفُ الخبرِ عند البصريين، فكأنه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فإذنْ لا تقع

ولو أنك لأنه فاعل فإن جاز التقديران جاز الأمران مثل من يكرمنى فإني أكرمه و ع إذا أنه عبد القفا واللهازم ÷ وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا أو حكما ....

«أنّ» إلاّ في موضع المبتدأ خاصّة فوجب الفتح كوقوعها موقعَ المفرد (و) إنّما فَتحوها بعد «لَوْ» الشرطيّةِ وقالوا («لَوْ أنّكَ) قُمْتَ لَقُمْتُ» (لأنه) أي: لأنّ ما بعد «لَوْ» (فاعل) لفعل محذوف، والتقدير: «لو وقع أنّك قائم أي: قيامك لقمت؛ فإنّ الشرط لا يكون إلاّ فعلاً، فوقعت موقع الفاعل دون الجملة فوجب الفتح، قال تعالى ﴿وَلَوْ اَنَّهُمْ صَبَرُوْا﴾ [الحجرات:٥] أي: لو ثبت صبرهم (فإن جاز) في موضعٍ (التقديران) أي: تقدير المفرد وتقدير الجملة بأن يؤدي كل منهما المعنى المقصود من غير تفاوت (جاز) فيه (الأمران) أي: الفتح والكسر (مثل «من يكرمني فإني أكرمه») فإنْ جعلتَها مع ما بعدها جملةً اسميّة واقعة جزاءً بعد الفاء الجزائيّة وجب الكسر، وإنْ جعلتَها مبتدأً محذوفَ الخبرِ وجب الفتح، أي: من يكرمني فإكرامي ثابت له (و) مثل قول الفرزدق (ع) وكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيْلَ سَيِّداً ÷ (إِذَا أَنَّه عَبْدُ الْقَفَا واللَهَازِمِ) فإنْ جعلتَها مع ما بعدها جملةً واقعة بعد «إذا» الفجائيّةِ وجب الكسر، وإنْ جعلتَها مبتدأً محذوفَ الخبرِ وجب الفتح، أي: إذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة، ثم قوله «أُرَى» بصيغة المجهول بمعنى «أظنّ» وضميره مفعول ما لم يسمّ فاعله، و«زيداً» مفعول ثان، وقوله «كما قيل» جملة معترضة لتأييد ظنّه بقول غيره، و«سيّداً» مفعول ثالث، و«اللهازم» جمع «لِهْزِمة» وهي العظم المرتفع في اللحيا تحت الأذن، وإنما جمعها الشاعر مع أنه ليس لشخص واحد إلاّ لِهزمتان تحت الأذنين بإرادة ما فوق الواحد، ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنه خسيس خادم لها وهمّته أن يأكل ليَعظُمَ قفاه ولهازمُه وهو غاية اللوم، ولذا قيل «من كان همّته ما يَدخل في بطنه فقيمته ما يَخرج من بطنه» (وشبهه) بالجرِّ معطوف على قوله «إذا أنه عبد القفا واللهازم»، ومِن شبهِه قولُهم «أول ما أقول إنّي أحمد الله» فإنْ جعلت «ما» عبارة عن مقولات كان المعنى: «أول مقولاتي إنّي أحمد الله» فوجب الكسر، وإن جعلتها مصدرية كان المعنى: أول أقوالي حمدي لله» فوجب الفتح (ولذلك) أي: ولأجل أنّ «إنّ» المكسورةَ لا تُغيِّر معنى الجملة بمنزلة الباء في قوله تعالى ﴿وَكَفٰى بِاللّٰهِ وَكِيْلًا﴾ [الأحزاب:٣] كان اسمها المنصوبُ في محلّ الرفع و(جاز العطف على اسم) «إنّ» (المكسورةِ لفظاً أو حكماً) تفسير لقوله «المكسورة»، أي: سواء كانت «إنّ» مكسورةً لفظاً أو حكماً وهي التي بعد العِلْم فإنها وإن كانت مفتوحةً لفظاً لكنها في معنى المكسورة لسدّها مسدّ الجزئين حيث قامت مقام المفعولين وهما في الأصل جملة

بالرفع دون المفتوحة ويشترط مضي الخبر لفظا أو تقديرا خلافا للكوفيين ولا أثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل إنك وزيد ذاهبان...

(**بالرفع**) أي: مع رفع المعطوف حملاً على محلّ المعطوف عليه نحو «إنّ زيداً قائم وعمرٌو»، و«علمت أنّ زيداً قائم وبكرٌ» (**دون المفتوحة**) أي: لا يجوز العطف على اسم «أنّ» المفتوحةِ بالرفع، فلا يقال «بلغني أنّ زيداً شاعر وعمرٌو»؛ لأنّ المفتوحةَ قد غيَّرت معنى الجملة فلا يمكن فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع أصلاً فلا يصحّ العطف عليه بالرفع (**ويشترط**) في جواز العطف على اسم المكسورة بالرفع (**مُضِيُّ الخبر**) أي: تقدّمُ خبر المعطوف عليه على المعطوف، فإنه إذا مَضَى الخبر يقدّر للمعطوف خبر آخر يكون معطوفاً على لفظ خبر المعطوف عليه؛ لأنّ المكسورة اعتُبِرت في حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداءَ، ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد (**لفظاً**) تفسير للمُضِيّ، أي: سواء كان المُضيّ لفظاً كما مرّ (**أو تقديراً**) نحو «إنّ زيداً وبكر قائم»؛ فإنّ تقديره: «إنّ زيداً قائم وبكر قائم»، فإنْ لم يمضِ الخبر لا لفظاً ولا تقديراً لم يجز العطف، فلا يقال «إنّ زيداً وبكر قائمان» للزوم اجتماع العاملين على إعراب واحد؛ فإنّ «قائمان» من حيث إنه خبر «زيداً» يكون عامله «إنّ» ومن حيث إنه خبر «بكر» يكون عامله الابتداءَ ولا يجوز ذلك؛ لأنه اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد (**خلافاً**) أي: يخالف القول باشتراط مُضيّ الخبر خلافاً (**للكوفيين**) فإنّهم لا يشترطون في صحّة هذا العطف مضيّ الخبر، ولا يلزم اجتماع العاملين على إعراب واحد عندهم؛ لأنهم لا يُعملون «إنّ» في الخبر فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء قبل دخولها وبعده (**ولا أثر**) في عدم جواز العطف على محلّ اسم «إنّ» بدون مضيّ الخبر (**لكونه**) أي: لكون اسم «إنّ» (**مبنيًّا**) أي: لا يجوز العطف على محل اسم «إنّ» عند جمهور البصريين سواء كان الاسم معرباً أو مبنيًّا فلا يجوز عندهم «إنك وبكر قائمان» كما لا يجوز «إنّ زيداً وبكر قائمان» (**خلافاً**) أي: يخالف القول بعدم جواز العطف المذكور مطلقاً خلافاً (**للمبرّد والكسائي في مثل «إنك وزيد ذاهبان»**) فإنهما يجوّزان العطف بدون مضي الخبر في مثله، أي: فيما إذا لم يظهر الإعراب في المعطوف عليه إمّا لكونه مبنيًّا كما في المثال المذكور أو لكون الإعراب تقديريًّا كما في «إنّ موسى وزيد ذاهبان»، والحاصل أنّ جمهور البصريين لا يجوّزون العطف على محلّ اسم «إنّ» بالرفع قبل مضي الخبر مطلقاً سواء كان الإعراب في المعطوف عليه ظاهراً أو خفيًّا، والكوفيين يجوّزونه مطلقاً، والمبرد والكسائي يجوزانه إن كان الإعراب في المعطوف عليه

و«لكن» كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر أو الاسم إذا فصل بينه وبينها أو على ما بينهما وفي «لكن» ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز إلغاؤها ....

خفيًّا ولا يجوزانه إذا كان الإعراب فيه ظاهراً، ثم الذكور في التسهيل أن الكسائي يوافق الكوفيين وأن التفصيل المذكور مذهب الفرّاء، وصوّبه الرضي كذا في التكملة (**و«لكنّ» كذلك**) أي: مثل «إنّ» في جواز العطف على محلّ اسمها بعد مضي الخبر وعدمِه قبله على التفصيل المذكور؛ لأنها للاستدراك ولا ينافي ذلك معنى الابتداء كما لا ينافيه التأكيد، فيجوز أن يقال «ما ذهب زيد ولكنّ بكراً ذاهب وخالد»، ولا يجوز «ما ذهب زيد ولكنّ بكراً وخالد ذاهبان»، ولايجوز العطف المذكور في باقي الحروف المشبهة بالفعل مطلقاً؛ لأنها تغيّر معنى الجملة إلى الإنشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم (**و**) أيضاً (**لذلك**) أي: لأجل أنّ «إنّ» المكسورةَ لا تغيّر معنى الجملة والمفتوحةَ تغيّره (**دخلت اللام**) أي: لام الابتداء لتأكيد معنى الجملة (**مع**) «إنّ» (**المكسورةِ**) لأنّ المكسورةَ أيضاً للتأكيد، وحقّ هذه اللام أن تدخل أول الكلام لصدارتها لكنّهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى فأخّروها وصدّروا بـ«إنّ» نحو «إنّ زيدا لعالم» (**دونها**) أي: دون المفتوحة؛ لأنها مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد فلا يناسبها ما هو لتأكيد معنى الجملة، فلا يقال «بلغني أنّ زيداً لعالم» (**على الخبر**) متعلّق بقوله «دخلت»، أي: دخلت اللام على خبر «إنّ» المكسورة (**أو**) دخلت على (**الاسم**) أي: على اسم «إنّ» المكسورة (**إذا فصل**) أي: جيء بالفصل (**بينه وبينها**) أي: بين الاسم و«إنّ»، وهذا الفصل لا يكون إلاّ بظرف هو خبر «إنّ» نحو «إنّ في الدار لزيداً»، قال الله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيْعَتِهٖ لَاِبْرٰهِيْمَ﴾ [الصافات:٨٣] أو بظرف متعلّق بالخبر نحو «إنّ في الدار لزيداً قائم» (**أو**) دخلت اللام (**على ما**) وقع (**بينهما**) أي: بين اسم «إنّ» وخبرها نحو «إنّ زيداً لطعامك آكل» و«إنّ زيداً لفي الدار قائم» (**و**) دخول هذه اللام (**في «لكنّ»**) أي: في اسمها أو خبرها أو ما بينهما (**ضعيف**) لعدم المناسبة بينهما، وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ÷ مجاور سعدى يا سعاد سعيد ÷ ولكنني من حبّها لعميد ÷ الضمير المجرور لـ«سعدى» وهو اسم محبوبة كـ«سعاد»، والعميد من أمرضه العشق (**وتخفّف**) «إنّ» (**المكسورةُ**) جوازاً لكثرة الاستعمال (**فيلزمها**) أي: يجب في المكسورة بعد التخفيف (**اللام**) سواء أعملت أو أهمت نحو «إنْ زيداً لقائم» و«إنْ زيد لقائم»، وهذا يخالف ما عليه سيبويه وسائر النحاة؛ فإنه لا يلزمها اللام عندهم عند الإعمال لحصول الفرق بينها وبين النافية بالعمل (**و**) إذا خفّفت (**يجوز إلغاؤها**) أي: إبطال عملها نحو قوله

ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ إعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين أو سوف أو قد

تعالى ﴿وَاِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيْعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ﴾ [يس:٣٢] وهو الغالب، ويجوز إعمالها أيضاً قال الله تعالى ﴿وَاِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١] بنصب «كلا» على قراءة (و) إذا خفّفت فإنما (**يجوز دخولها**) أي: دخول «إنّ» (**على فعل من أفعال المبتدأ**) أي: من أفعالٍ هي دواخل على المبتدأ والخبر كباب «كان» و«ظنّ» وأخواتهما، وحينئذ يجب الإلغاء، ولا يدخل اللام إلاّ على الجزء الأخير قال الله تعالى ﴿وَاِنْ كَانَتْ لَكَبِيْرَةً﴾ [البقرة:١٤٣] وقال تعالى ﴿وَاِنْ كَادُوْا لَيَفْتِنُوْنَكَ﴾ [بني إسرائيل:٧٣] وقال تعالى ﴿وَاِنْ وَّجَدْنَآ اَكْثَرَهُمْ لَفٰسِقِيْنَ﴾ [الأعراف:١٠٢] وقال تعالى ﴿وَاِنْ يَّكَادُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَيُزْلِقُوْنَكَ﴾ [القلم:٥١] وقال تعالى ﴿وَاِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِيْنَ﴾ [الشعراء:١٨٦] (**خلافاً للكوفيين**) أي: يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفةً كائنة (**في التعميم**) فإنهم لا يخصّصون دخول ما يسمّيه البصريون مخفّفةً بكونه على أفعال المبتدأ بل يجوّزون دخولها على كل فعل تمسّكاً بقول عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عمّ عمر رضي الله تعالى عنه ÷ تالله ربِّك إنْ قتلتَ لمسلماً ÷ وجبت عليك عقوبةُ المعتمّد ÷ من قصيدة ترثي بها الزبير بن العوام، والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير، وهو شاذّ عند البصريين (**وتخفّف**) «أنّ» (**المفتوحة**) كالمكسورة (**فتعمل**) المفتوحةُ بعد التخفيف وجوباً (**في ضمير شان مقدّر**) ويشترط أن يكون خبرها جملةً، ولا يجوز إفراده إلاّ إذا ذُكر الاسم فيجوز الأمران كقولنا «أشهد أن لا إله إلاّ الله» أي: أنه إلخ (**فتدخل**) المفتوحةُ بعد التخفيف (**على الجُمل**) دخولاً (**مطلقاً**) أي: سواء كانت الجملة اسميةً أو فعليةً، وسواء كان الفعل من دواخل المبتدأ أو لا (**وشذّ إعمالها**) أي: إعمال المفتوحة المخفّفة (**في غيره**) أي: في غير ضمير الشأن كأنْ تقول «أظنّ أنْكَ شاعر»، وقد جاء إعمالها في غيره من المضمر في الضرورة كقول الشاعر ÷ فلو أنْك في يوم الرخاء سألتني ÷ فراقك لم أبخل وأنت صديق ÷ بفتح الكاف والتاء، ونقل الأنباري عن الفرّاء الكسرَ فيهما، يصف الشاعر نفسه بكمال الموافقة لحبيبه يعني أنّ فراقك أشدّ عليّ من كل شديد ووصالك أحبّ إليّ من كل حبيب ومع ذلك لو سألتني الفراق لم أبخل بذلك طلباً لرضاك (**ويلزمها**) أي: يلزم «أن» المفتوحةَ المخفّفةَ إذا كانت مقرونة (**مع الفعل**) بأن يكون خبرها جملة فعلية (**السينُ**) نحو قوله تعالى ﴿عَلِمَ اَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضٰى﴾ [المزمل:٢٠] (**أو«سوف»**) نحو قول الشاعر ÷ وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُه ÷ أَنْ سَوْفَ يَأْتِيْ كُلُّ مَا قُدِّرَا ÷ (**أو «قد»**) كقوله تعالى ﴿لِيَعْلَمَ

أو حرف النفي وكأن للتشبيه وتخفف فتلغى على الأفصح ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو ....

﴿اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا رِسٰلٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن:٢٨] (**أو حرف النفي**) نحو «علمت أنْ لم يقم أو لن تقوم أو لا يقوم أو ما قام أو ما يقوم»، ونحو قوله تعالى ﴿اَفَلَا يَرَوْنَ اَلَّا يَرْجِعُ اِلَيْهِمْ﴾ [طه:٨٩] وقوله تعالى ﴿حَسِبُوْٓا اَلَّا تَكُوْنَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١] فيمن قرء بالرفع، وقوله تعالى ﴿اَيَحْسَبُ اَنْ لَّمْ يَرَهٗٓ اَحَدٌ﴾ [البلد:٧]، وإنما قال «مع الفعل»؛ لأنها إذا كانت مقرونة مع اسم بأن يكون خبرها جملة اسمية لا يلزمها شيء من الأمور المذكور، فالجملة الاسمية إمّا مجرّدة عنها كقوله تعالى ﴿وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ [يونس:١٠]، أو مصدّرة بـ«لا» كقولنا «أشهد أن لا إله إلا الله»، أو بأداة الشرط نحو «علمت أنْ من يضربك أضربه»، أو بـ«ربّ» نحو «علمت أنْ ربّ خصم لى»، أو بـ«كم» نحو «علمت أنْ كم خادم لي»، ثمّ الحكم المذكور في المتن غالبي لا كلي لقول الشاعر ÷ علموا أن يؤملون فجادوا ÷ قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل، ومنه قراءة مجاهد ﴿لِمَنْ اَرَادَ اَنْ يُّتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة:٢٣٣] برفع «يتم»، ومختص بما إذا كان الفعل متصرفاً ولم يكن دعاءً، فإن كان غير متصرف أو دعاءً فلا يلزم شيء، قال الله تعالى ﴿اَنْ لَّيْسَ لِلْاِنْسٰنِ اِلَّا مَا سَعٰى﴾ [النجم:٣٩] وقال الله تعالى ﴿عَسٰٓى اَنْ يَّكُوْنَ قَدِ اقْتَرَبَ اَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٥] (**و«كأنّ» للتشبيه**) نحو «كأنّ زيداً أسد»، وقد تكون للشكّ نحو «كأنك شاعر»، وتجيء للتحقيق والتقريب أيضاً كما في المغني (**وتخفّف**) «كأنّ» (**فتلغى**) بعد التخفيف عن العمل (**على**) الاستعمال (**الأفصح**) كقول الشاعر ÷ وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَوْنِ ÷ كَأَنْ ثَدْيَاه حُقّانِ ÷ حيث خفّف «كأنْ» وألغيت عن العمل وإلاّ لقيل «كأنْ ثدييه»، والحُقان تثنية «الحُقّة» بالضم، وهو ممّا حذف التاء منه عند التثنية للضرورة، والمعنى: ربّ نحر مضيء لونه وثديا صاحبته كحقتين في الاستدارة والنهود، ويظهر من كلام ابن مالك أنها إذا خفّفت لا تلغى بل تعمل في ضمير الشأن، فتقدير البيت على تقدير العمل: «كأن الشأن ثدياه حقان» (**و«لكنّ» للاستدراك**) أي: لرفع التوهّم الناشي من الكلام السابق كقولك «كسّرت الخشبة لكنها لم تنكسر» (**تتوسّط**) أي: تقع «لكنّ» (**بين كلامين متغايرين**) في النفي والإثبات (**معنى**) أي: من حيث المعنى بأن يكون معنى الأول مُوهِماً لنقيض الثاني سواء كانا متغايرين لفظاً أيضاً نحو «جاء زيد لكنّ بكراً لم يجيء» أو لا نحو «زيد حاضر لكنّ بكراً غائب» (**وتخفّف**) «لكنّ» (**فتلغى**) بعد التخفيف عن العمل على سبيل الوجوب نحو «زيد عالم لكنْ أخوه جاهل» (**ويجوز معها**) أي: مع «لكن» (**الواو**) سواء

وليت للتمني وأجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها الحروف العاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما وأم ولا وبل ولكن فالأربعة الأول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها

كانت «لكن» مخفّفة أو مشدّدة، وهذه الواو إمّا لعطف الجملة على الجملة وإمّا اعتراضية نحو «جاء زيد ولكنّ عمرواً لم يجيء» أو «ولكنْ عمرو لم يجيء» (و«ليت») ويقال «لتّ» بإبدال الياء تاءً وإدغامها في التاء (للتمنّي) وهو محبّة حصول الشيء سواء كان مترقّب الحصول أو لا، فتستعمل في الممكن المترقّب نحو «ليت زيداً يفوز»، وغيرِ المترقّب نحو «ليت زيداً يجد جبلاً من ذهب»، وفي المحال نحو «ليت الشباب يعود» (وأجاز الفرّاء) قولك («ليت زيداً قائماً») بنصب الجزئين على أنّ «ليت» بمعنى «أتمنّى» فالجزءان منصوبان بمعنى «ليت»، وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بـ«كان» المقدّرة (و«لعلّ» للترجّي) وهو توقّع أمر محبوب أو مكروه نحو «لعلّ زيداً ناجح» و«لعلّ المريض يموت»، قال الله تعالى ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ﴾ [المائدة:٣٥] وقال تعالى ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيْبٌ﴾ [الشورى:١٧] (وشذّ الجرّ بها) أي: بكلمة «لعلّ» كما جاء في اللغة العُقَيليّة نحو قول الشاعر ÷ لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ ÷ ولمّا فرغ من بيان الحروف المشبّهة شرع في الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة وهي الواو والفاء و«ثُمّ») وقد تلحقها التاء فتختصّ بعطف الجمل نحو ÷ فَمَضَيْتُ ثُمَّهْ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِيْ ÷ (و«حتّى» و«أو» و«إمّا») بكسر الهمزة (و«أمْ» و«لا» و«بل» و«لكنْ») بالتخفيف، وهذه الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك على ثلاثة أقسام باعتبار حصول حكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعاً، وهي الواو والفاء و«ثمّ» و«حتّى»، وقسم يثبت به الحكم لأحدهما لابعينه، وهو «أو» و«إمّا» و«أمْ»، وقسم يثبت به الحكم لأحدهما بعينه، وهي «لا» و«بل» و«لكن»، ثمّ إنّ آحاد كل قسم تفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد في الآخر، وإلى هذا التفصيل أشار بقوله (فـ) الحروف (الأربعة الأُوَل) أي: الواو والفاء و«ثمّ» و«حتّى» (للجمع) بين المفردين في كونهما مسندين نحو «زيد كريم وعالم» أو مسند إليهما نحو «زيد وبكر شاعران» أو مفعولين نحو «ضربت زيداً وبكراً» أو حالين نحو «جاء زيد راكباً ومتكلّماً» إلى غير ذلك، وبين الجملتين في حصول مضمونهما نحو «جاء زيد وذهب بكر»، وإذا دخل عليه النفي أفاد نفي المجموع إمّا بانتفاء جزئيه أو بانتفاء أحدهما، وإذا قصد التنصيص على انتفاء الجزئين جيء بـ«لا» الزائدةِ بعد الواو نحو «ما جاءني زيد ولا عمرو» (فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها) أي: لا يفهم في الواو الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه ولا عدمُه، فتعطف الشيء بها على مصاحبه

والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة أو ضعفا وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهما وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام..............................

وعلى سابقه وعلى لاحقه فـ«قام زيد وبكر» احتمل ثلاثة، وقال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب أكثر وبعكسه قليل (**والفاء للترتيب**) أي: للجمع مع الترتيب بغير مهلة نحو «قام زيد فبكر» (**و«ثمّ» مثلها**) أي: مثل الفاء، أي: للجمع مع الترتيب (**بمهلة**) أي: بتراخ نحو «قام زيد ثم بكر» (**و«حتّى» مثلها**) أي: مثل «ثـمّ» أي: للجمع مع الترتيب بمهلة إلاّ أنّ المهلة في «حتّى» أقلّ منها في «ثـمّ»، فهي متوسّطة بين الفاء و«ثـمّ» (**ومعطوفها**) أي: المعطوف بـ«حتّى» (**جزء**) أي: بعض قويّ أو ضعيف (**من متبوعه**) أي: من متبوع المعطوف وهو المعطوف عليه (**ليفيد**) متعلّق بمفهوم الكلام، كأنه قال: يعطف بـ«حتّى» جزء من المعطوف عليه ليفيد العطف بـ«حتّى» (**قوةً**) في المعطوف إذا كان جزءً قويًّا نحو «قدم الجيشُ حتّى الأميرُ» (**أو ضعفاً**) في المعطوف إذا كان جزءً ضعيفاً نحو «جاء الحاجّ حتّى المُشاةُ»؛ فإنّ انتهاء الفعل إلى البعض القويّ أو الضعيف يدلّ على شمول الفعل وعمومه جميع الكلّ، والمراد بالجزء أعمّ من أن يكون جزءً منه نحو «أكلت السمكةَ حتّى رأسَها» أو كجزء منه نحو «أعجبتني الجاريةُ حتّى حديثُها»، ثم الفرق في «ثم» و«حتى» من وجهين أحدهما: ما أشار إليه المصـ بقوله «ومعطوفها» إلخ، من أنه يشترط في المعطوف بـ«حتّى» أن يكون جزءً من المعطوف عليه ولا يشترط ذلك في المعطوف بـ«ثم»، والثاني أنّ المهلة المعتبرة في «ثمّ» إنما هي بحسب الخارج كقولك «ذهب زيد ثم بكر» وفي «حتى» بحسب الذهن نحو «مات الناس حتّى الأنبياءُ» (**و«أو» و«إمّا» و«أمْ»**) هذه الحروف الثلاثة تشترك في أنها (**لأحد الأمرين**) أو لأحد الأمور نحو «رأيت زيداً أو بكراً» معناه: رأيت أحدهما دون الآخر (**مبهماً**) أي: حال كون ذلك الأحد مبهماً غيرَ معيّن نحو «رأيت زيداً أو خالداً أو بكراً» معناه: رأيت أحدهم دون الباقين، وقد يستفاد العموم بقرينة المقام كقوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ اٰثِمًا اَوۡ كَفُوۡرًا﴾ [الدهر:٢٤] أي: لا تطع آثما ولاكفورا، ثمّ أراد أن يبيّن الفرق بين الثلاثة فقال (**و«أمْ»**) وهي على قسمين أحدهما متصلة وهي التي ما بعدها متصل بما قبلها، أي: ليس ما بعدها وما قبلها كلامين مستقلين بل المجموع كلام واحد نحو «أ بكراً ضربتَ أمْ عمرواً»، والثاني منقطعة وتسمّى منفصلة وهي التي ما بعدها منفصل عمّا قبلها، أي: كل واحد ممّا بعدها وما قبلها كلام مستقلّ نحو «إنه لزيد أم بكر»، فـ«أمْ» (**المتصلةُ لازمة لهمزة الاستفهام**) اللزوم ههنا بالمعنى اللغوي، يقال «لازمه» أي: لم يفارقه،

يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز أ رأيت زيدا أم عمروا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون «نعم» أو «لا» والمنقطعة كـ«بل» والهمزة مثل إنها لإبل أم شاة ....

فالمعنى أنّ «أمْ» المتصلةَ لا تفارق همزة الاستفهام أعمّ من أن تكون الهمزة لفظاً كما مرّ أو تقديراً كقول الشاعر ÷ لَعَمْرِيْ مَا أَدْرِيْ وَإِنْ كُنْتَ دَارِياً ÷ بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ ÷ أي: أَ بِسَبْعٍ إلخ (**يليها**) أي: يلي «أمْ» المتصلةَ ويتّصل بها (**أحدُ المستويَين**) أي: المعطوفُ أو المعطوفُ عليه (**و**) يلي المستوي (**الآخرُ الهمزةَ**) أي: همزةَ الاستفهام ليكون «أمْ» مع الهمزة بتاويل «أيّ» ويكون المفردان الواقعان بعدهما بتاويل المضاف إليه لـ«أيّ» نحو «أ زيد عندك أم عمرو» أي: «أيّهما عندك»، ونحو «أ في الدار زيد أم في السوق» أي: «في أيّ الموضعين زيد» (**بعد ثبوت أحدهما**) متعلّق بقوله «يليها»، أي: يليها أحدُ المستويين والآخرُ الهمزةَ بعد كون أحد المستويين ثابتاً عند المتكلم، وإنما يليها أحد المستويين مع كون أحدهما ثابتاً عند المتكلم (**لطلب التعيين**) من المخاطب؛ لأن «أم» مع الهمزة بمعنى «أيّ»، و«أيّ» يستفهم بها عن التعيين، فإذا عَلِمتَ أنّ أحداً من زيد وبكر قد رآه المخاطبُ مثلاً لا على التعيين قلت طلباً للتعيين: «أ زيداً رأيتَ أم بكراً»، وقد تجرّد الهمزة و«أم» عن معنى الاستفهام وتستعملان لمجرّد الاستواء بين الأمرين فهو معنى مجازيّ نحو قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة:٦] أي: إنذارك وعدمه سيان عليهم (**ومِن ثَمّ**) أي: ومن أجْل أنّ «أمْ» المتصلةَ يليها أحد المستويين والآخرُ الهمزةَ (**لم يجز**) قولك (**«أ رأيت زيداً أم عمرواً»**)؛ لأن أحد المستويين وإن وِلِي «أمْ» لكنّ الآخر لم يل الهمزة، وقال سيبويه هو جائز حسن فصيح وإن لم يكن أحسن وأفصح، وهو الحقّ (**ومن ثم**) أي: ومن أجْل أنّ «أم» المتصلةَ لطلب التعيين بعد العلم بأنّ أحد الأمرين ثابت (**كان جوابها**) أي: جواب «أم» المتصلةِ (**بالتعيين**) أي: بتعيين أحد الأمرين؛ لأنّ المطلوب هو التعيين (**دون «نعم» أو «لا»**) أي: لا يجوز جوابها بـ«نعم» أو «لا»؛ لأنهما لا يفيدان التعيين، فيقال في جواب من قال «أ زيد في الدار أم بكر»: «زيد» أو «بكر»، ولا يقال «نعم» أو «لا» (**و**) «أمْ» (**المنقطعةُ كـ«بل» والهمزةِ**) أي: مثلهما في الإضراب عن الكلامِ الأوّل والشكِّ في الثاني (**مثل**) قولك (**«إنها**) أي: القطيعة بالفارسية «گله» (**لإبل أم شاة»**) كأنه ظهر لك قطيعةٌ من بعيد ظننتَها إبلاً فقلتَ «إنها لإبل» فلما

وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع «إما» جائزة مع أو ولا وبل ولكن لأحدهما معينا و«لكن» لازمة للنفي حروف التنبيه ألا وأما وها ....

قَرُبتْ منكَ زعمتَ أنها ليست بإبل فأعرضتَ عن الكلام الأوّل وقُلتَ «أم شاة»، وقد يجيء «أم» بمعنى «بل» وحدها نحو قوله تعالى ﴿اَمْ اَنَا خَيْرٌ مِّنْ هٰذَا الَّذِیْ هُوَ مَهِیْنٌ﴾ [الزخرف:٥٢] وقوله تعالى ﴿اَمْ هَلْ تَسْتَوِی الظُّلُمٰتُ وَالنُّوْرُ﴾ [الرعد:١٦] (و«إمّا» قبل المعطوف عليه لازمة مع) المعطوف بـ(«إمّا») العاطفةِ، أي: إذا عطف شيء بـ«إمّا» يجب أن يصدّر المعطوف عليه أيضاً بـ«إمّا» نحو «رأيتُ إمّا زيداً وإمّا بكراً» (جائزة) خبر بعد خبر، أي: و«إمّا» جائزة قبل المعطوف عليه (مع «أو») العاطفةِ، أي: إذا عطف شيء بـ«أو» لا يجب أن يصدّر المعطوف عليه بـ«إمّا» بل يجوز أن يصدّر بها نحو «أكرمتُ إمّا زيداً أو عمرواً»، ويجوز أن لا يصدّر بها نحو «كتب زيد أو خالد» (و«لا» و«بل» و«لكنْ») هذه الحروف الثلاثة (لـ) نسبة الحكم إلى (أحدهما) أي: أحد الأمرين المعطوف والمعطوف عليه حال كونه (معيّناً) غيرَ مبهم، فـ«لا» لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف نحو «جاء زيد لا بكر»، و«بل» لصرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف في الكلام الموجب نحو «ذهب زيد بل عمرو» أي: ذهب عمرو»، وفي غير الموجب لصرف الحكم إليه موجَباً عند الجُمهور ومنفيًّا عند المبرّد نحو «ما ضرب زيد بل عمرو» أي: ضرب عمرو، عندهم، وما ضرب عمرو، عنده، والمعطوف عليه في الكل مسكوت عنه، وهذا إذا كان المعطوف بـ«بل» مفرداً، أمّا في عطف الجملة على الجملة فهي للإضراب إمّا بالإبطال نحو قوله ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهٗ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُوْنَ﴾ [الأنبياء:٢٦] أي: بل هم عباد مكرمون، وإمّا بالانتقال من مقصود إلى آخر نحو قوله تعالى ﴿قَدْ اَفْلَحَ مَنْ تَزَكّٰی ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهٖ فَصَلّٰی ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُوْنَ الْحَیٰوةَ الدُّنْیَا ﴿١٦﴾ وَالْاٰخِرَةُ خَیْرٌ وَّاَبْقٰی﴾ [الأعلى:١٤-١٧]، ويجوز أن يوافق ما بعدها لما قبلها قال الله تعالى ﴿اَئِنَّكُمْ لَتَاْتُوْنَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُوْنِ النِّسَآءِ بَلْ اَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُوْنَ﴾ [النمل:٥٥] (و«لكنْ» لازمة للنفي) أي: لا تفارقه في الاستعمال نحو «ما جاءني زيد لكنْ عمرو»، وإذا عطف بها المفرد فهي نقيضة «لا»، وإذا عطف بها الجملة فهي مثل «بل»، ولمّا فرغ من الحروف العاطفة شرع في حروف التنبيه فقال (حروف التنبيه) ما وضع لتنبيهِ المخاطَب قبل الشروع في الكلام وتحريضِهِ على حسن الاستماع، وهي («ألاَ») بالفتح فالتخفيف (و«أمَا») بالفتح والتخفيف (و«هَا») يبتدأ بها الكلام لإيقاظ السامع وتنبيهه من أوّل الأمر ليتمكّن الكلام في ذهنه، قال الله تعالى ﴿اَلَاۤ اِنَّ اَوْلِیَآءَ اللّٰهِ لَا خَوْفٌ

حروف النداء يا أعمها وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب **حروف الإيجاب** نعم وبلى وإي وأجل وجير وإن فنعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بإيجاب النفي وإي إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وأجل وجير وإن تصديق للمخبر..................

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ﴾ [يونس:٦٢]، وتدخل على الجملة اسمية وفعلية خبرية وإنشائية طلبية وغير طلبية إلاّ «هَا» فإنها خاصّةً تدخل على أسماء الإشارة أيضاً نحو «هذا» و«هؤلاء»، ولمّا فرغ من حروف التنبيه شرع في حروف النداء فقال (**حروف النِداء**) النداء «آواز دادن» مصدر «نادٰى»، وفي الاصطلاح طلب الإقبال بحرف نائب لـ«أدعو» (**«يَا» أعمّها**) أي: أعمّ حروف النداء؛ لأنها تستعمل في القريب والبعيد وفي الاستغاثة والندبة (**و«أَيَا» و«هَيَا» للبعيد**) حقيقةً أو حكماً كالساهي والنائم والمتحيّر، (**و«أَيْ»**) بفتح فسكون (**والهمزة**) المفتوحةُ (**للقريب**) وجه التخصيص أن نداء البعيد يحتاج إلى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمدّ وهما متحقّقان في «أيَا» و«هَيَا» ومنتفيان في «أَيْ» والهمزة، والمدّ متحقّق دون كثرة الحروف في «يَا» فصحّ للقريب والبعيد، وبهذا ظهر كون «أَيْ» للقريب وكون الهمزة للأقرب، ولمّا فرغ من حروف النداء شرع في حروف الإيجاب فقال (**حروف الإيجاب**) أي: حروف التحقيق بمعنى «راست كردنِ سخن»، وليس المراد بالإيجاب ما يقابل النفي (**«نَعَمْ» و«بَلَى» و«إِيْ»**) بكسر فسكون (**و«أَجَلْ» و«جَيْر»**) بفتح فسكون فكسر، وقد يفتح الأخير (**و«إنَّ»**) بكسر ففتح مع التشديد (**فـ«نَعَمْ» مقرِّرة**) أي: مُحقِّقة (**لما سبقها**) أي: لما سبق كلمةَ «نعم» إيجاباً أو نفياً إنشاءً أو خبراً فهي في جواب «أ قام زيد» بمعنى «قام زيد»، وفي جواب «أ ليس زيد بقائم» بمعنى «ليس زيد بقائم»، وفي جواب «زيد عالم» بمعنى «زيد عالم»، وفي جواب «ليس زيد شاعراً» بمعنى «ليس زيد شاعراً» (**و«بلى» مختصّة بإيجاب النفي**) أي: بجعل الكلام المنفيّ إيجاباً، فمعنى «بلى» في جواب «ألست بربّكم»: «أنت ربّنا»، ومعناه في جواب «ما قام زيد»: «قام زيد» (**و«إِيْ» إثبات**) أي: حرفٌ مُثبِتٌ نحو «إي والله» في جواب «هل قام زيد»، أي: قام زيد (**بعد الاستفهام**) بالهمزة أو بـ«هل» في الغالب، وفي المغني أن «إيْ» بمعنى «نعم» تقع بعد «قام زيد» و«هل قام زيد» و«اضرب زيداً» (**ويلزمها القسم**) أي: لا تستعمل إلاّ مع القسم نحو «إيْ والله» و«إيْ وربّي»، ويجب حذف فعل القسم فلا يقال «إي أقسمت بربّي» (**و«أجل»**) بسكون اللام (**و«جَيْر» و«إنّ» تصديق للمُخبِر**) سواء كان الخبر موجباً أو منفيًّا فمعنى قولك «أَجَلْ

حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام فـ«إن» مع ما النافية وقلت مع ما المصدرية ولما وأن مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع إذا ومتى وأي وأين وإن شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ....

أو جَيْرِ أو إِنّ» لمن أخبرك «قد أتاني زيد» و«لم يأتني بكر»: «قد أتاك زيد» و«لم يأتك بكر»، ولمّا فرغ من حروف الإيجاب شرع في حروف الزيادة فقال (**حروف الزيادة**) أي: الحروف التي من شأنها أن تقع زائدةً لا أنها لا تقع إلاّ زائدة، وفائدتها تأكيد المعنى أو تحسين النظم أو غير ذلك، وإنما تسمّى زائدةً مع أنها تفيده لكونه زائداً على أصل المعنى، وهي (**«إنْ» و«أنْ»**) مخفّفين (**و«مَا» و«لاَ» و«مِنْ» والباء واللام فـ«إنْ»**) تزاد (**مع «مَا» النافيةِ**) كقول الشاعر في مدح نبينا عليه الصلاة والسلام ÷ مَا إنْ مَدَحْتُ مُحَمَّداً بِمَقَالَتِيْ ÷ لكِنْ مَدَحْتُ مَقَالَتِيْ بِمُحَمَّدٍ ÷ (**وقلّت**) زيادة «إنْ» (**مع «مَا» المصدريّة**) نحو «اجلس ما إنْ جلس القاري» أي: اجلس مدّة جلوسه (**و**) قلت أيضاً زيادة «إنْ» مع (**«لمّا»**) نحو «لمّا إنْ قام زيد قمت»، وقد تزاد مع «مَا» الموصولة وبعد «إلاّ» الاستفتاحية (**و«أنْ»**) تزاد (**مع «لمّا»**) نحو قوله تعالى ﴿فَلَمَّآ اَنْ جَآءَ الْبَشِيْرُ﴾ [يوسف:٩٦] (**و**) تزاد (**بين «لَوْ» والقسم**) المتقدّم على «أنْ» نحو «والله أنْ لو اجتهد زيد فاز» (**وقلّت**) زيادة «أنْ» (**مع الكاف**) كقول أرقم بن علباء اليشكري ÷ وَيَوْماً تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقْسِمٍ ÷ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوْ إِلَى نَاضِرِ السَلَمِ ÷ الموافاة الملاقاة، والضمير للحبيبة، والقسام: الحسن، والعطو: التناول برفع الرأس واليدين، والناضر: الشديد الخضرة، والسلم بفتحتين: شجر يعظم وله شوك، أي: كظبية إلخ (**و«مَا»**) تزاد (**مع «إذا»**) نحو «إذا ما تقم أقم» (**و**) مع (**«متى»**) نحو «متى ما تجلس أجلس» (**و**) مع (**«أيّ»**) نحو قوله تعالى ﴿اَيًّامَّا تَدْعُوْا فَلَهُ الْاَسْمَآءُ الْحُسْنٰى﴾ [بني إسرائيل:١١٠] (**و**) مع (**«أين»**) نحو «أين ما تذهب أذهب» (**و**) مع (**«إنْ»**) نحو قوله تعالى ﴿فَاِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا﴾ [مريم:٢٦] (**شرطاً**) أي: حال كون هذه المذكورات الخمس أدواتِ شرط؛ فإنها تستعمل شرطاً وغيرَ شرط وزيادةُ «ما» فيها مختصّة بحال الشرطية كما رأيت في الأمثلة المذكورة (**و**) تزاد «ما» مع (**بعض حروف الجرّ**) وهو الباء نحو قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّٰهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، و«من» كقوله تعالى ﴿مِمَّا خَطِيْٓـٰٔتِهِمْ اُغْرِقُوْا﴾ [نوح:٢٥]، و«عن» كقوله تعالى ﴿عَمَّا قَلِيْلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نٰدِمِيْنَ﴾ [المؤمنون:٤٠]، والكاف كقولك «زيد صديقي كما أنّ عمرواً أخي» (**وقلّت**) زيادة «ما» (**مع المضاف**) نحو

و«لا» مع الواو بعد النفي و«أن» المصدرية وقلت قبل أقسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها حرفا التفسير أي وأن فـ«أن» مختصة بما في معنى القول حروف المصدر ما وأن وأن فالأوّلان

قوله تعالى ﴿اَيَّمَا الْاَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨] (و) تزاد («لا» مع الواو) العاطفةِ (بعد النفي) نحو قوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ﴾ [الفاتحة:٧]؛ فإنّ «غير» بمعنى النفي، وكقولك «ما جاء زيد ولا بكر» (و) تزاد بعد («أنْ» المصدريّةِ) نحو قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ اَلَّا تَسْجُدَ اِذْ اَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:١٢] أي: أن تسجد (وقلّت) زيادة «لا» (قبل أقسم) نحو قوله تعالى ﴿لَآ اُقْسِمُ بِهٰذَا الْبَلَدِ ۝ وَاَنْتَ حِلٌّ بِهٰذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد:١،٢] وقوله تعالى ﴿لَآ اُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ﴾ [القيامة:١] (وشذّت) زيادتها (مع المضاف) كقول العجّاج ÷ بِإِفْكِهِ حَتَّى إِذَا الصُّبْحُ جَشَرَ ÷ فِيْ بِيْرِ لاَ حُوْرٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ ÷ «لا» فيه زائدة، والحور الهلاك، والجشور انفلاق الصبح وطلوعه، كأنّ الشاعر يصف كافراً أو فاسقاً فيقول: إنّه سرى في بير الهلاك بإفكه وأباطيله وما علم لفرط جهله وغفلته أنه سار فيها حتّى إذا أضاء الحقّ وانكشف ظلمات الشبه أي: مات أو قامت القيامة علم ذلك ولكنْ لا ينفعه ذلك العلم (و«مِن» والباء واللام تقدّم ذكرها) أي: ذكر مواضع زيادتها في بحث حروف الجرّ فلا نعيدها، ولمّا فرغ من حروف الزيادة شرع في حرفي التفسير فقال (حرفا التفسير) أصله «حرفان» سقطت النون بالإضافة، وهما («أيْ») بفتح فسكون (و«أنْ») بفتح فسكون (فـ«أنْ») الفاء للتفسير (مختصّة بما في معنى القول) أي: لا يفسَّر بها إلاّ ما في معنى القول كالأمر والنداء والكتابة ونحوها نحو قوله تعالى ﴿وَنَادَيْنٰهُ اَنْ يّٰاِبْرٰهِيْمُ﴾ [الصافات:١٠٤] وقوله تعالى ﴿وَاَوْحَيْنَآ اِلٰٓى اُمِّ مُوْسٰٓى اَنْ اَرْضِعِيْهِ﴾ [القصص:٧] وقوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ اِلَّا مَآ اَمَرْتَنِيْ بِهٖٓ اَنِ اعْبُدُوا اللّٰهَ﴾ [المائدة:١١٧] وقوله تعالى ﴿اِذْ اَوْحَيْنَآ اِلٰٓى اُمِّكَ مَا يُوْحٰٓى ۝ اَنِ اقْذِفِيْهِ فِى التَّابُوْتِ فَاقْذِفِيْهِ فِى الْيَمِّ﴾ [طه:٣٨،٣٩]، وكقولك «كتبت إليه أن اذهب»، فلا يفسَّر بها صريح القول ولا ما ليس في معنى القول، فلا يقال «قلت له أن قم» ولا «ذكرت عسجداً أن ذهباً»؛ وذلك لأنّ «أنْ» المفسِّرةَ مشروطة بأن يسبق بجملة وأن يتأخّر عنها جملة، فمن جعل «أنْ» في قوله تعالى ﴿وَاٰخِرُ دَعْوٰىهُمْ اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ﴾ [يونس:١٠] مفسّرةً فقد أخطأ، وأمّا «أيْ» فهي يفسَّر بها كل مبهم تقول «جاءني أبو عبد الله أي: زيد»، و«هذا عسجد أي: ذهب»، و«قطع رزقه أي: مات»، ولمّا فرغ من حرفي التفسير شرع في حروف المصدر فقال (حروف المصدر) أي: حروف تجعل الجملة في تأويل المصدر، فالإضافة لأدنى ملابسة، وهي ثلاثة («مَا» و«أَنْ») بفتح فسكون (و«أَنّ») بفتح فالنون المشدّدة (فالأوّلان) أي: «ما» و«أنْ»

للفعلية و«أن» للاسمية حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزمها الفعل لفظا أو تقديرا حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام

المفتوحة المخفّفة (لـ) الجملة (الفعلية) أي: هما تدخلان عليها فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى ﴿وَاَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤] وقوله تعالى ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم :٣١] أي: مدّة حياتي، وقوله تعالى ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة:١١٨] أي: مع رحبها (و«أنّ») المفتوحةُ المشدّدةُ (لـ) الجملة (الاسمية) أي: لجعلها في معنى المصدر نحو «أُعلِن أنّ زيداً فائز»، ولا تجعل الجملةَ الفعليةَ في تأويل المصدر إلاّ إذا كُفّت بـ«ما» الكافّةِ نحو «علمت أنّما ضربت زيداً» أي: علمت ضربك زيداً، ولمّا فرغ من حروف المصدر شرع في حروف التحضيض فقال (حروف التحضيض) الحضّ على الشيء: طلبه والحثّ عليه، أي: حروف تدلّ على طلب الفعل الآتي والحثِّ عليه نحو «هَلاّ تتوب قبل الموت»، وإذا دخلت على الماضي أفادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو «هَلاّ تلوتَ القرآن»، قال عليه الصلاة و السلام «هَلاّ شققتَ قلبه»، وهي أربعة أحرف («هَلاَّ» و«أَلاَّ») مشدّدتين، أمّا «هَلاَ» المخفّفةُ فاسم فعل بمعنى «عجل» لحثّ غير العاقل، و«أَلاَ» المخفّفةُ فحرف تنبيه وعرضٍ (و«لَوْلاَ» و«لَوْمَا» لها) أي: لهذه الحروف الأربعة (صدر الكلام) أي: يجب أن تقع في ابتداء الكلام (ويلزمها) أي: يلزم هذه الحروفَ (الفعلُ لفظاً) نحو «هَلاّ تُأدِّب أولادَك» (أو تقديراً) نحو «هَلاَّ بكراً تكرمه» أي: هلاّ تكرم بكراً تكرمه، قال الله تعالى ﴿لَوْلَآ اِذْ سَمِعْتُمُوْهُ قُلْتُمْ﴾ [النور:١٦]، وقد جاء بعدها الجملة الاسمية في الضرورة كقول الشاعر ÷ يَقُوْلُوْنَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ÷ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا ÷ ولمّا فرغ من حروف التحضيض شرع في حرف التوقع فقال (حرف التوقّع «قد») وتسمّى «حرف التوقّع والتقريب»، أي: حرف يدلّ على وقوع الفعل المتوقّع للمخاطَب في الماضي القريب من الحال كقولك لمن يتوقّع ركوب الأمير: «قد ركب الأمير» أي: حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذّن «قد قامت الصلوة» (وهي) أي: كلمة «قد» (في) الفعل (المضارع للتقليل) أي: لتقليل الفعل نحو «إنّ الكذوب قد يصدق» وقد تستعمل في المضارع للتحقيق نحو قوله تعالى ﴿قَدْ نَرٰى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] وقوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ الْمُعَوِّقِيْنَ﴾ [الأحزاب:١٨] ولمّا فرغ من حرف التوقّع شرع في حرفي الاستفهام فقال (حرفا الاستفهام) أصله «حرفان» سقطت النون بالإضافة (الهمزة و«هل» لهما) أي: للهمزة و«هل» (صدر الكلام) أي: تقعان في ابتداء الكلام وجوباً لا يتقدّم عليهما

تقول أزيد قائم وأقام زيد وكذلك هل والهمزة أعم تصرفا تقول أزيدا ضربت وأتضرب زيدا وهو أخوك وأزيد عندك أم عمرو وأثم إذا ما وقع وأفمن كان و أومن كان حروف الشرط إن ولو وأما لها صدر الكلام فإن للاستقبال وإن دخل على الماضي ولو عكسه وتلزمان

شيء ممّا في حيِّزهما، وتدخلان على الجملة الاسمية والفعلية (**تقول**) أي: يجوز أن تقول («**أزيد قائم**» و«**أقام زيد**» **وكذلك**) أي: مثل الهمزة («**هل**») في الدخول على الجملتين تقول «هل زيد قائم» و«هل قام زيد» (**والهمزة أعمّ**) أي: أكثر (**تصرّفاً**) في الاستعمال من «هل» (**تقول**) أي: يجوز أن تقول («**أزيداً ضربت**») بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل ولا يجوز ذلك في «هل» فلا تقول «هل زيداً ضربت» (**و**) كذا تقول («**أتضرب زيداً وهو أخوك**») باستعمال الهمزة للإنكار، قال الله تعالى ﴿اَتَعۡبُدُوۡنَ مَا تَنۡحِتُوۡنَ﴾ [الصافات:٩٥] وقال تعالى ﴿اَفَاَصۡفٰىكُمۡ رَبُّكُمۡ بِالۡبَنِيۡنَ﴾ [بني إسرائيل:٤٠] وقال تعالى ﴿اَلَيۡسَ اللّٰهُ بِكَافٍ عَبۡدَهٗ﴾ [الزمر:٣٦] ولا يجوز ذلك في «هل» فلا تقول «هل تضرب زيداً وهو أخوك» (**و**) كذا تقول («**أزيد عندك أم عمرو**») ولا تقول «هل زيد عندك أم عمرو»؛ لأن «أم» المتصلةَ لا تقابل إلاّ الهمزةَ (**و**) كذا يجوز أن تدخل الهمزة على الحروف العاطفة من «ثُمّ» والفاءِ والواوِ تقول («**أثُمّ إذا ما وقع**») اقتباس من قوله تعالى ﴿اَثُمَّ اِذَا مَا وَقَعَ اٰمَنۡتُمۡ بِهٖ﴾ [يونس:٥١] (**و**) تقول («**أفمن كان**») اقتباس من قوله تعالى ﴿اَفَمَنۡ كَانَ عَلٰى بَيِّنَةٍ مِّنۡ رَّبِّهٖ﴾ [هود:١٧] (**و**) تقول («**أو من كان**») اقتباس من قوله تعالى ﴿اَوَ مَنۡ كَانَ مَيۡتًا فَاَحۡيَيۡنٰهُ﴾ [الأنعام:١٢٢]، ولا تدخل عليها «هل»، ولما فرغ من حرفي الاستفهام شرع في حروف الشرط فقال (**حروف الشرط**) الشرط إلزام الشيء، نُقل في الاصطلاح إلى تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون أخرى، أي: الحروف الدالّة على التعليق ثلاثة («**إنْ**» و«**لَوْ**» و«**أمَّا**» **لها**) أي: لهذه الحروف (**صدر الكلام**) أي: تقع هذه الحروف في أوّل الكلام وجوباً (**ف«إنْ» للاستقبال**) الفاء للتفصيل، أي: «إنْ» تجيء لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال (**وإن**) وصلية (**دخل على**) الفعل (**الماضي**) نحو «إن أكرمتني لأكرمنّك» (**و«لو» عكسه**) أي: عكس لفظ «إنْ»، يعني أن «لو» تجيء لحصول ما دخلت عليه في الماضي وإن دخلت على المستقبل نحو قوله تعالى ﴿لَوۡ يُطِيۡعُكُمۡ فِيۡ كَثِيۡرٍ مِّنَ الۡاَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحجرات:٧] أي: لوقعتم في الجهل والهلاك، وقد تجيء للاستقبال نحو قوله تعالى ﴿وَلَاَمَةٌ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٌ مِّنۡ مُّشۡرِكَةٍ وَّلَوۡ اَعۡجَبَتۡكُمۡ﴾ [البقرة:٢٢١] (**وتلزمان**) أي: «إنْ» و«لَوْ»

الفعل لفظا أو تقديرا ومن ثم قيل لو أنك بالفتح لأنه فاعل و«انطلقت» بالفعل موضع «منطلق» ليكون كالعوض فإن كان جامدا جاز لتعذره وإذا تقدم القسم أوّل الكلام على الشرط لزمه الماضي لفظا أو معنى فيطابق وكان الجواب للقسم ....

(**الفعلَ**) أي: لا تستعملان إلاّ مع الفعل سواء كان الفعل (**لفظاً**) أي: ملفوظاً نحو «إن تكرمني أكرمك» و«لو جئتني لأكرمتك» (**أو تقديراً**) أي: مقدّراً نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة:٦] أي: «وإن استجارك أحد إلخ» وقوله تعالى ﴿لَوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ﴾ [بني إسرائيل:١٠٠] أي: «ولو تملكون تملكون»، فلما حذف الفعل الأوّل لتفسير الثاني صار ضميره المتصل منفصلاً فصار «ولو أنتم تملكون» (**ومن ثمّ**) أي: ولأجل أنّ «إنْ» و«لَوْ» تلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً (**قيل «لو أنك**) انطلقت» (**بالفتح**) أي: بفتح «أنّ» بعد «لو» لا بكسرها (**لأنه**) أي: لأن لفظ «أنّ» مع اسمه وخبره (**فاعل**) لفعل مقدّر بعد «لَوْ» وهو ثبت، والصالح للفاعليّة إنما هو «أنّ» المفتوحةُ الهمزةِ (**و**) مِن ثمّ قيل في خبر «لو أنك» (**«انطلقت» بالفعل**) أي: بصيغة الفعل (**موضعَ «منطلق»**) أي: في موضع المفرد؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد (**ليكون**) لفظ الفعل في الخبر (**كالعوض**) عن الفعل المقدّر بعد «لَوْ» من حيث اللفظ، وهذا أي: كون الفعل موضع الخبر المفرد إنما يصحّ إذاكان الخبر مشتقًّا كـ«منطلق»؛ فإنه يمكن أن يشتقّ من مصدره الفعل ويوضع موضعه (**فإن كان**) الخبر (**جامداً**) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (**جاز**) أي: لم يمتنع وقوع ذلك الاسم الجامد المفرد خبراً (**لتعذّره**) أي: لامتناع اشتقاقِ الفعل منه وضعِه موضعه، قال الله ﴿وَلَوْ اَنَّ مَا فِى الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ﴾ [لقمان:٢٧] فـ«أقلام» خبر جامد لا يمكن اشتقاقُ الفعل منه وضعُه موضعه، وأما قوله تعالى ﴿يَوَدُّوْا لَوْ اَنَّهُمْ بَادُوْنَ﴾ [الأحزاب:٢٠] فـ«لو» فيه مصدريّة لا شرطيّة فلا يجب الفعل في الخبر (**وإذا تقدّم القسم أوّل الكلام**) قوله «أوّل» منصوب على الظرفيّة؛ لأنه من المكان المبهم (**على الشرط**) متعلّق بقوله «تقدّم» (**لزمه الماضي**) أي: لزم القسمَ أن يكون الشرط الواقع بعده فعلاً ماضياً، أو لزم الشرطَ أن يكون فعلاً ماضياً (**لفظاً**) أي: حال كون الماضي لفظاً (**أو معنًى**) بدخول «لم» على المضارع، وإذا كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنًى فلا تعمل فيه أداة الشرط كما لا تعمل في الجواب (**فيطابق**) الشرطُ الجوابَ في عدم عمل أداة الشرط في الجواب (**وكان الجواب**) الواقع بعد القسم والشرط جواباً (**للقسم**) على الأولويّة لا للشرط لتقوّي القسم بالتصدّر وكثرةِ الاستعمال

لفظا مثل والله إن أتيتني أو لم تأتني لأكرمتك وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر وأن يلغى كقولك أنا والله إن تأتني آتك وإن أتيتني والله لآتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوْا لَا يَخْرُجُوْنَ﴾ و﴿إِنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ﴾ و«أما» للتفصيل ....

(**لفظاً**) أي: باعتبار اللفظ، ولذا يراعى فيه شرائط جواب القسم كدخول اللام دون شرائط جواب الشرط (**مثل «والله إن أتيتني**) لأكرمتك»، فالقسم فيه متقدم على الشرط في أوّل الكلام والشرط ماض لفظاً فالجواب بحسب اللفظ للقسم (**أو**) مثل «والله إن (**لم تأتني لأكرمتك**») فالقسم فيه متقدم على الشرط في أول الكلام والشرط ماض معنًى فالجواب باعتبار اللفظ للقسم، وجاز قليلاً أن يعتبر الشرط؛ لقربه وضعفِ القسم في نفسه لكونه مؤكِّداً للمعنى فهو كالزائد فتقول «والله إن تأتيني آتك» بجزم قولك «آتك» (**وإن توسّط**) القسم (**بتقديم الشرط**) أي: بسبب تقديم الشرط (**أو**) بسبب تقديم (**غيره**) أي: غير الشرط على القسم (**جاز أن يعتبر**) القسم فيراعى في الجواب شرائطه من لزومِ عدم الجزم ودخولِ نون التأكيد إذا كان مضارعاً مثبتاً، ويلغى الشرط (**و**) جاز (**أن يلغى**) القسم ويعتبر الشرط فيراعي في الجواب شرائطه من الجزم وعدم دخول النون (**كقولك «أنا والله إن تأتني آتك»**) مثال لتوسّط القسم بتقديم غير الشرط عليه واعتبارِ الشرط وإلغاءِ القسم (**و**) كقولك (**«إن أتيتني والله لآتينّك»**) مثال لتوسّط القسم بتقديم الشرط عليه واعتبارِ القسم وإلغاءِ الشرط، وكلا المثالين نشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم والاعتبار والإلغاء، فتفكّر (**وتقدير القسم كاللفظ**) أي: القسمُ المقدّرُ في أوّل الكلام كالقسم الملفوظ فيه، فيلزمه الماضي لفظاً أو معنًى وكان الجواب جواباً للقسم لفظاً على الأولويّة (**مثل**) قوله تعالى (**﴿لَئِنْ أُخْرِجُوْا لَا يَخْرُجُوْنَ﴾**) [الحشر:١٢] أي: «والله لئن أخرجوا لا يخرجون»، فالقسم مقدّر والشرط ماض، وقوله تعالى «لا يخرجون» جواب للقسم؛ إذ لو كان جزاءً للشرط لكان مجزوماً بحذف النون (**و**) كقوله تعالى (**﴿إِنْ أَطَعْتُمُوْهُمْ**) اِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ﴾ [الأنعام:١٢١] أي: «والله إن أطعتموهم الخ»، فالقسم ههنا مقدّر والشرط ماض وقوله تعالى «إنكم لمشركون» جواب القسم المقدّر لا جزاء الشرط المذكور؛ إذ لو كان جزاءً لوجب فيه الفاء لكونه جملة اسمية، وإنما أورد مثالين إشارةً إلى أنّ الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة أو لم تكن (**و«أمّا» للتفصيل**) أي: لتفصيل إجمال مذكورٍ كقولك «جاء ني القوم أمّا زيد فأكرمته وأمّا عمرو فضربته وأمّا خالد فأعرضت عنه»،

والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا مثل أما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل إن كان جائز التقديم فمن الأول وإلا فمن..........

أو ملحوظٍ في الذهن كما إذا ابتدأتَ بقولك «أمّا زيد إلخ» إذا كان مجيء القوم معلوماً للمخاطب، وقد تجيء «أمّا» للاستيناف من غير إجمال كقولك «الحمد لله رب العلمين والصلوة والسلام على رحمة للعلمين أمّا بعد» (**والتُزم حذف فعلها**) أي: فعل كلمة «أمّا» وهو الشرط، وذلك لكثرة استعمال «أمّا» (**وعوّض**) عن الفعل المحذوف (**بينها**) أي: بين كلمة «أمّا» (**وبين فائها**) أي: فاء كلمة «أمّا»، أي: الفاءِ الواقعةِ في جزائها (**جزءٌ**) نائب الفاعل لقوله «عوّض» (**ممّا في حيِّزها**) أي: ممّا بعد الفاء الجزائيّة (**مطلقاً**) مفعول مطلق لقوله «عوّض» أي: عوّض تعويضاً مطلقاً، أي: سواء كان الجزء جائزَ التقديم بأن لم يكن مانع عن التقديم سوى الفاء كقولك «أمّا زيد فذاهب»، أو لا بأن وُجد مانع عن التقديم سوى الفاء كقولك «أمّا زيداً فإنّي ضارب»؛ وذلك لئلاّ يتوالى حرف الشرط مع حرف الجزاء، وليكون تنبيهاً على أنّ المتقدّم هو المقصود بالتفصيل، وفي قوله «جزء» إشارةٌ إلى أنه لا يفصل بين «أمّا» وفائها بجملة تامّة، نعم! قد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط كقوله تعالى ﴿فَاَمَّآ اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ۝ فَرَوْحٌ وَّ رَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:٨٨،٨٩]، وقد يفصل بجملة الدعاء إذا فصل بين «أمّا» وبين جملة الدعاء بمعمولِ شرطِ «أمّا» نحو «أمّا اليومَ رحمك الله فلا تتكلّم أحداً إلاّ رمزاً»، أو بمعمول جوابها نحو «أمّا زيداً رحمك الله فأكرم» (**وقيل هو**) أي: ما عوّض بين «أمّا» وفائها (**معمول**) الشرط (**المحذوف**) لا جزءُ الجزاء (**مطلقاً**) أي: سواء كان المعمول جائزَ التقديم أو لا على تقدير جعله جزء الجزاء (**مثل «أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق»**) فتقديره على القول الأوّل «مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة»، حذف «مهما» مع الشرط وهو «يكن من شيء» وأقيم «أمّا» مقامهما وعوّض جزءٌ ممّا بعد الفاء الجزائيّة وهو «يوم الجمعة» فصار «أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق»، وعلى القول الثاني «مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق»، حذف «مهما» مع الشرط وأقيم «أمّا» مقامهما وعوّض «يوم الجمعة» وهو معمول الشرط المحذوف (**وقيل إن كان**) ما عوّض بين «أمّا» وفائها (**جائزَ التقديم**) بأن لم يكن هناك مانع عنه سوى الفاء كما في قولك «أمّا زيد فذاهب» (**فـ**) هو (**من**) القسم (**الأوّل**) أي: فهو جزءٌ ممّا بعد الفاء قدّم على الفاء (**وإلاّ**) أي: وإن لم يكن جائزَ التقديم بأن كان هناك مانع عن التقديم سوى الفاء كما في قولك «أمّا يوم الجمعة فإن زيداً ذاهب»؛ فإنه لا يجوز تقديم شيء ممّا في حيِّز «إنّ» على «إنّ» (**فـ**) هو (**من**)

الثاني حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه فإن كان ظاهرا غير حقيقي فمخير وأما إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف ....

القسم (**الثاني**) أي: فهو معمول الشرط المحذوف، فهذا القائل اختار المحاكمة بين القولين الأولين، ولمّا فرغ من حروف الشرط شرع في حرف الردع فقال (**حرف الردع**) أي: حرف المنع والزجر، وهو (**«كلاّ»**) معناه «ليس كذلك» كقولك «كلاّ» لمن قال لك «فلان يبغضك»، قال الله تعالى ﴿رَبِّ ارْجِعُوْنِ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيْٓ اَعْمَلُ صٰلِحًا فِيْمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ [المؤمنون:٩٩،١٠٠] وقال تعالى ﴿يَقُوْلُ الْاِنْسٰنُ يَوْمَىٕذٍ اَيْنَ الْمَفَرُّ﴿١٠﴾ كَلَّا﴾ [القيامة:١٠،١١] وقال تعالى ﴿قَالَ اَصْحٰبُ مُوْسٰٓى اِنَّا لَمُدْرَكُوْنَ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا﴾ [الشعراء:٦١،٦٢] (**وقد جاء**) لفظ «كلاّ» (**بمعنى «حقًّا»**) أي: لتحقيق مضمون الجملة، وحينئذ قد يجري مجرى القسم فيجاب باللام كقوله تعالى ﴿كَلَّآ اِنَّ الْاِنْسَانَ لَيَطْغٰى﴾ [العلق:٦] وقد لا يجري نحو قوله تعالى ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّوْنَ الْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة:٢٠]، واعلم أنه وقع في القرآن الكريم «كلاّ» في ثلاثة وثلاثين موضعاً لا يصحّ في جميعها كونها للردع فزادوا معنى ثانياً فقال الكسائي إنه قد يكون بمعنى «حقًّا»، وقال أبو حاتم إنه قد يكون بمعنى «أَلاَ» الاستفتاحية، وقال نصر بن شميل إنه قد يكون حرف جواب بمنزلة «إيْ» و«نَعَمْ»، ولما فرغ من حرف الردع شرع في تاء التأنيث الدالّة على تأنيث المسند إليه فقال (**تاء التأنيث الساكنةُ**) صفة «تاء»، وفيه احتراز عن تاء التأنيث المتحركةُ نحو «قائمة»؛ فإنها تلحق الاسمَ لتأنيث الاسم لا لتأنيث المسند إليه، وليست معدودة في الحروف؛ لأنها مختصّة بالاسم حتّى صارت كالجزء منه وأجري الإعراب عليها (**تلحق**) هذه التاءُ الفعلَ (**الماضيَ لـ**) أجل (**تأنيث المسند إليه**) نحو «هند ضُرِبَتْ» (**فإن كان**) المسند إليه اسماً (**ظاهراً غيرَ**) مؤنث (**حقيقيٍّ فـ**) أنت (**مخيَّر**) أي: فلك الخيار بين إلحاقِ التاء بالفعل وعدمِه نحو «طلعت الشمس» و«طلع الشمس»، وهذه المسئلة قد مرّت في مبحث المؤنّث إلاّ أنها هناك مقصودة بالذات؛ لأن الحكم فيها على الاسم المؤنث قصداً، وهي ههنا إنما ذُكِرت تبعاً للحكم السابق وهو لحوق التاء لتأنيث المسند إليه؛ لأنه يتبادر من هذا الحكم وجوب اللحوق في جميع الصور فأخرج منه هذه الصورة فكأنه استثناء منه، ولذا اكتفى بهذا القدر ولم يستوفِ بيان جميع صور الإلحاق (**وأمّا إلحاق علامة التثنية والجمعين**) أي: جمعي المذكر والمؤنث بالفعل الماضي أو المضارع أو الصفة للتنبيه على تثنية المسند إليه وجمعه كأنْ تقول «ضربا الزيدان» و«ضربتا الهندان» و«ضربوا الزيدون» و«ضربن النساء» و«يضربون الزيدون» و«زيد شاعرون غلمانه» (**فـ**) هو (**ضعيف**)؛ لأن علامة التثنية

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا إلى.................................

والجمع ظاهرة في المثنّى والمجموع غالباً فلا احتياج إلى إلحاقها بالفعل، بخلاف علامة التأنيث فإنها ليست كذلك؛ لأن التأنيث قد يكون معنويًّا نحو «زينب»، وقد يكون سماعيًّا نحو «شمس»، فمسّت الحاجة إلى إلحاق علامته، وأمّا ما وقع في التنزيل العزيز من قوله تعالى﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا﴾ [الأنبياء:٣] وقوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوْا وَصَمُّوْا كَثِيْرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١] وما وقع في الحديث الصحيح «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار» فمحمول على الإبدال، ولمّا فرغ من تاء التأنيث شرع في التنوين فقال (**التنوين**) وهو في اللغة: جعل الشيء ذا نون، يقال «نوّنته» أي: «أدخلته نوناً»، وفي الاصطلاح (**نون ساكنة**) هذا شامل لنون «مِنْ» و«لَدُنْ» و«لَمْ يَكُنْ» وأمثالِها (**تتبع حركة الآخر**) أي: تجيء تبعاً لحركة آخر الكلمة كنون «زيد» و«قائمة» و«بصري» و«يد» و«قاض»، فخرج به النونات المذكورة؛ لأنها ليست بتابعة لحركة آخر الكلمة بل هي نفس الآخر (**لا لتأكيد الفعل**) احتراز عن نون التأكيد الخفيفة نحو «لَيَضْرِبَنْ» (**وهو**) أي: التنوين (**للتمكّن**) وهو ما يدلّ على كون الاسم متمكّناً ومنصرفاً نحو «زيد» و«بكر» (**و**) لـ(**التنكير**) وهو ما يدلّ على كون الاسم نكرة نحو «رجلٍ» و«صه» معناه: «اسكت سكوتاً مّا في وقت مّا»، بخلاف «صَهْ» فإن معناه: «اسكت الآن» (**و**) لـ(**العوض**) وهو ماجيء به بدلاً من المضاف إليه المحذوف نحو «يومئذ»، أصله «يوم إذ كان كذا» وكذلك «حينئذ» و«عامئذ» و«ساعتئذ»، ونحو «جاءني القوم فأكرمتُ كلاًّ» أي: كلَّ واحد منهم، وكقوله تعالى ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلٰى بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣] أي: على بعضهم (**و**) لـ(**المقابَلة**) وهو ما يجيء في جمع المؤنث السالم مقابلاً لنون جمع المذكر السالم نحو «مسلمات»؛ فإن الألف فيه مقابل الواو والتنوين مقابل النون (**و**) لـ(**الترنّم**) وهو ما يلحق القافية المطلقة أو المقيّدة كقول الشاعر ÷ أَقِلِّي اللَوْمَ عَاذِلُ وَالْعِتَابَنْ ÷ وَقُوْلِيْ إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ ÷ وكقوله ÷ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرِقنْ ÷ واعلم أنّ القافية المطلقة ما كان رويّها متحركاً مستتبعاً بإشباع حركته ألفاً أو ياءً أو واواً، وتسمّى هذه الحروف «حروف الإطلاق»، ولحوق النون بهذه القافية إنما يكون بإبدال حرف الإطلاق بالنون، والقافية المقيّدة ما كان رويّها حرفاً ساكناً سواء كان صحيحاً أو غير صحيح، ويلحق النون بهذه القافية بعد تحريك الساكن بالفتح أو الكسر فتدبّر (**ويحذف**) التنوين وجوباً (**من العَلَم**) حال كون العَلَم (**موصوفاً بـ«ابن»**) حال كون الابن (**مضافاً إلى**

علم آخر نون التأكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف تختص بالفعل المستقبل في الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل إما تفعلن وما قبلها ....

(عَلَم آخر) نحو «هذا زيدُ بنُ بكرٍ» فلا يحذف في مثل «جاء رجلٌ ابنُ زيد» و«جاء زيدٌ ابنُ العالم» و«زيدٌ ابنُ بكر»، ويشترط أن يكون الابن مكبّراً لا مصغّراً فلا يحذف في «جاء زيدٌ بُنَيُّ عمرو»، ويشترط الاتصال أيضاً فلا يحذف في «جاء زيدٌ العالمُ ابنُ بكرٍ»، ويشترط عند المحدّثين أن يكون الابن مضافاً إلى عَلَم الأب فلا يحذف من العَلَم موصوفاً بـ«ابن» مضافاً إلى عَلَم الجدّ ولا ألفُ الابن خطًّا، وهذا الاشتراط وضع جديد لهم فرقاً بين الإضافتين، ولمّا فرغ من التنوين شرع في نون التأكيد فقال (نون التأكيد) وهي على قسمين أحدهما نون (خفيفة ساكنة) دائماً نحو «لَيَضْرِبَنْ» (و) الثاني نون (مشدّدة مفتوحة مع غير الألف) نحو «ليضربنَّ»، أمّا مع الألف فمكسورة سواء كانت الألف ألف التثنية نحو «ليضربانِّ» أو ألف الجمع نحو «ليضربنانِّ» (تختصّ) نونُ التأكيد (بالفعل المستقبل) الكائن (في الأمر) بغير اللام نحو «اِضْرِبَنْ» و«اِضْرِبَنَّ»، أو مع اللام نحو «لِيَضْرِبَنْ» و«لِيَضْرِبَنَّ» (و) في (النهي) نحو «لاَ تَضْرِبَنْ» (و) في (الاستفهام) نحو «هَلْ تَضْرِبَنْ»، وكذا سائر أدوات الاستفهام (و) في (التمنّي) نحو «ليتك تضربنَّ» (و) في (العرض) نحو «ألا تنزلَنَّ فتصيب خيراً» (و) في (القسم) نحو «والله لأصومَنّ غداً» (وقلّت) أي: جاءت نون التأكيد قليلاً (في النفي) نحو «ما يتكلمَنّ زيد إلاّ قليلاً» (ولزمت) نون التأكيد (في مثبت القسم) أي: في القسم المثبت يعني في جوابه المثبت نحو «والله لأكرمنّ زيداً»، وهذا إذا كان الجواب مضارعاً خالياً من حرف تنفيس وغيرَ متعلّق به جارّ سابق وغيرَ مفصول بينه وبين اللام بـ«قَدْ»، وإلاّ فلا تجوز النون فضلاً عن أنْ تلزم، قال الله تعالى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضٰى﴾ [الضحى:٥] وقال تعالى ﴿وَلَىِٕنْ مُّتُّمْ اَوْ قُتِلْتُمْ لَاِلَى اللّٰهِ تُحْشَرُوْنَ﴾ [آل عمران:١٥٨] وكقولك «والله لقد أظنّ زيداً عالماً»، ولا تلزم في جوابه المنفيّ بل تجوز فقط نحو «والله لا يضرب زيد بكراً»، قال الله تعالى ﴿وَاَقْسَمُوْا بِاللّٰهِ جَهْدَ اَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللّٰهُ مَنْ يَّمُوْتُ﴾ [النحل:٣٨]، وقال الشاعر ÷ تَاللهِ لاَ يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِباً ÷ فِعْلَ الْكِرَامِ وَإِنْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبَاً ÷ (وكثُرت) نونُ التأكيد (في مثل) الشرط الذي أُكّد حرفه بـ«ما» الزائدةِ مثل («إمّا تفعلَنّ») قال الله تعالى ﴿فَاِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ اَحَدًا﴾ [مريم:٢٦] (وما قبلها) أي: قبل نون

مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عدا ذلك مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فإن لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين..........

التأكيد الخفيفة أو الثقيلة (**مع ضمير المذكّرينَ**) وهو الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين (**مضموم**) ليدلّ على الواو المحذوفة نحو «ليضربُنّ» و«ليضربُنْ» (**ومع**) ضمير المؤنثة (**المخاطَبة**) وهو الياء المحذوفة لما ذُكر (**مكسور**) ليدلّ على الياء المحذوفة نحو «لتضربِنَّ» و«لتضربِنْ» (**و**) ما قبلها (**فيما عدا ذلك**) أي: في ما سوى المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة (**مفتوح**) طلباً للخفّة نحو «ليضربَنَّ» و«لتضربَنْ» (**وتقول في التثنية وجمع المؤنّث «اِضْرِبَانِّ» و«اِضْرِبْنَانِّ»**) بتشديد النون وزيادةِ الألف قبلها في جمع المؤنّث، ولما كان قوله «فيما عدا ذلك» شاملاً للواحد والتثنية وجمع المؤنّث كان قوله «وتقول في التثنية إلخ» بمنزلة الاستثناء منه، كأنه قال «ما قبلها فيما عدا ضمير المذكرين وضمير المخاطبة مفتوح إلاّ في التثنية وجمع المؤنّث فإنه فيهما مكسور» (**ولا تدخلهما**) أي: لا تدخل النون (**الخفيفة**) على التثنية وجمع المؤنّث للزوم أحد المحظورات الثلاثة: التقاءُ الساكنين على غير حدّه ولبسُ التثنية بالواحد واجتماعُ النونات (**خلافاً**) أي: يخالف القول بعدم الدخول الخفيفة عليهما خلافاً (**ليونس**) فإنه أجاز ذلك (**وهما**) أي: نون التأكيد الثقيلةُ والخفيفةُ (**في غيرهما**) أي: حال كونهما في غير التثنية وجمع المؤنّث (**مع الضمير البارز**) أي: حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز، وهو واوُ جمع المذكّر وياء المخاطَبة (**كـ**) اللفظ (**المنفصل**) الساكن الصدرِ، فيجب أن يعامل بآخر الفعل مع النونين كما يعامل به مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر، فيحذف الواو والياء في «اُغْزُنّ يا قومُ» و«اُغْزِنَّ يا امرأةُ» كما حذفتا في «اُغْزُوا الْكُفّارَ» و«اُغْزِي الْجَيْشَ»، ويضمّ الواو المفتوح ما قبلها نحو «اِخْشَوُنَّ» كما ضُمّمت في «اِخْشَوُا الرَجُلَ»، ويكسر الياء المفتوح ما قبلها في «اِخْشَيِنَّ» كما كُسِرت في «اِخْشَيِ الرَجُلَ» (**فإن لم يكن**) ضمير بارز بل كان مستكنًّا (**فـ**) هما (**كـ**) اللفظ (**المتّصل**) والمراد ههنا بالمتصل ألفُ التثنية، أي: كما أنه يفتح ما قبل ألف التثنية كذلك يفتح ما قبل النون تقول «اُغْزُوَنّ» و«اِرْمِيَنَّ» و«اِخْشَيَنَّ» كما تقول «اُغْزُوَا» و«اِرْمِيَا» و«اِخْشَيَا» (**ومِنْ ثَمّ**) أي: من أجل أنّ نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل ومع غيره كالمتّصل (**قيل «هَلْ تَرَيَنَّ»**) في «هَلْ تَرٰى»، وهذا مثال غير

وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب ألفا. تمت بالخير.

الضمير البارز، فالنون فيه كالمتصل فحرّكتِ اللام بالفتح كما في «تَرَيَانِّ» (و) «هَلْ (تَرَوُنَّ) في «هل تَرَوْنَ»، وهذا مثال الضمير البارز، فالنون فيه كالمنفصل فحُرّكت الواو بالضمّ كما في «لَمْ تَرَوُا الْقَوْمَ» (و) «هَلْ (تَرَيِنَّ) في «هَلْ تَرَيْنَ»، هذا مثال الضمير البارز، فالنون فيه كالمنفصل فحُرِّكت الياء بالكسر كما في «لَمْ تَرَيِ النَّاسَ» (و) من ثَمّ قيل أيضاً («اُغْزُوَنَّ») في «اُغْزُ»، هذا مثال غير الضمير البارز، فالنون فيه كالمتصل فرُدّت الواو المحذوفة وفُتِحت كما في «اُغْزُوَا» (و) قيل («اُغْزُنَّ») في «اُغْزُوْا»، مثال الضمير البارز، فالنون فيه كالمنفصل فحُذِفت الواو كما في «اُغْزُوْا الْقَوْمَ» (و) قيل («اُغْزِنَّ») في «اُغْزِيْ»، مثال الضمير البارز أيضاً فالنون فيه كالمنفصل فحُذِفت الياء كما في «اُغْزِيْ الْقَوْمَ»، ولا يخفى أنّ المصـ لم يراع الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بأن يورد أمثلة الضمير البارز منفردة عن أمثلة الضمير المستتر بل راعى الترتيب الصرفي فوقع الاختلاط في الأمثلة (و) النون (المخفّفة تحذف للساكن) أي: تحذف هذه النون في وقت ملاقاتها الساكنَ المذكورَ بعدها كقول الشاعر ÷ لاَ تُهِيْنَ الْفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ ÷ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه ÷ أصله «لاَ تُهِيْنَنْ»، فحُذف النون للساكن بعدها وأُبقِي فتحة ما قبلها لتدلّ عليها، وإلاّ لكان الواجب أن يقول «لاَتُهِنِ الْفَقِيْرَ» كما لا يخفى (و) تحذف أيضاً النونُ المخفّفة (في) حال (الوقف) نحو «اِضْرِبُوْا»، أصله «اِضْرِبُنْ»، فإذا حُذفت النون عادت الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، ونحو «اِضْرِبِيْ»، أصله «اِضْرِبِنْ» عادت الياء بعد حذف النون لزوال المانع (فيُرَدُّ) أي: فإذا حذفت النون المخفّفة يعاد (ما) كان (حُذِف) لأجل النون المخفّفة كما رأيت في المثالين، وإنما تحذف النون المخفّفة حال الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً كما ترى في المثالين (و) النون المخفّفة (المفتوحُ ما قبلها) لا تحذف حال الوقف بل (تُقلَب ألفاً) نحو «اِضْرِبَا»، أصله «اِضْرِبَنْ»، ولا يخفى ما في ذِكر التنوين ونوني التأكيد المختصّة بالآخر في آخر الكتاب وختمِ الكتاب بحكم الوقف من حسن الاختتام، وهذا ما يسّر الله القويّ على عبده الضعيف، اللّهم تقبّل منّا إنك أنت السميع العليم، اللّهم اغفرلي ولوالديّ ولمشائخي ولأساتذتي وللمؤمنين والمؤمنات ولكلّ من له حقّ عليّ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العلمين.

العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه المقتدر
ابن داود عبد الواحد الحنفي العطاري
١٣ ذو الحجة الحرام ١٤٣٣
يوم الثلاثاء

فهرس الكتاب

الكتب الدراسية (المدينة العلمية)

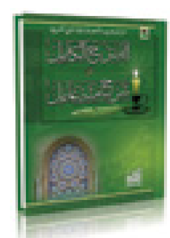
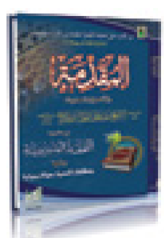
۰۱...مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح (صفحاتہ:۲۴۱)	۱۵...نصاب النحو (کل صفحات:۲۸۸)
۰۲...الأربعين النووية في الأحاديث النبوية (صفحاتہ:۱۵۵)	۱۶...نصاب اصولِ حدیث (کل صفحات:۹۵)
۰۳...اتقان الفراسة شرح ديوان الحماسة (کل صفحات:۳۲۵)	۱۷...نصاب التجوید (کل صفحات:۷۹)
۰۴...أصول الشاشي مع أحسن الحواشي (صفحاتہ:۲۹۹)	۱۸...المحادثة العربية (صفحاتہ:۱۰۱)
۰۵...نورالإيضاح مع حاشية النور والضياء (صفحاتہ:۳۹۲)	۱۹...تعریفاتِ نحویة (کل صفحات:۴۵)
۰۶...شرح العقائد مع حاشية جمع الفرائد (صفحاتہ:۳۸۴)	۲۰...خاصیات ابواب (کل صفحات:۱۴۱)
۰۷...الفرح الكامل على شرح مائة عامل (صفحاتہ:۱۵۸)	۲۱...شرح مائة عامل (صفحاتہ:۴۴)
۰۸...عناية النحو في شرح هداية النحو (صفحاتہ:۲۸۰)	۲۲...نصاب الصرف (کل صفحات:۳۴۳)
۰۹...صرف بهائى مع حاشية صرف بنائى (کل صفحات:۵۵)	۲۳...نصاب المنطق (کل صفحات:۱۶۸)
۱۰...دروس البلاغة مع شموس البراعة (صفحاتہ:۲۴۱)	۲۴...انوار الحدیث (کل صفحات:۴۶۶)
۱۱...مقدمة الشيخ مع التحفة المرضية (صفحاتہ:۱۱۹)	۲۵...نصاب الأدب (صفحاتہ:۱۸۴)
۱۲...نزهة النظر شرح نخبة الفكر (صفحاتہ:۱۷۵)	۲۶...تفسير الجلالين مع حاشية أنوار الحرمين (صفحاتہ:۳۶۴)
۱۳...نحو مير مع حاشية نحو منير (کل صفحات:۲۰۳)	۲۷...عصيدة الشهدة شرح قصيدة البردة (صفحاتہ:۳۱۷)
۱۴...تلخیص اصول الشاشي (کل صفحات:۱۴۴)	۲۸...خلفائے راشدین (کل صفحات:۳۵۲)

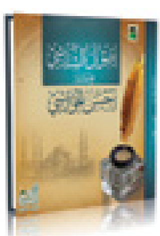
اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى سَيِّدِ الْمُرْسَلِيْنَ اَمَّا بَعْدُ فَاَعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

دعوة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلّم السنن والآداب في البيئة المتدينة لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في **الاجتماعات الأسبوعيّة** المليئة بالسنن التي تعقدها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كلّ يوم الخميس، وقضاء الليل كلّه فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في **قوافل المدينة** مَعَ عشّاق الحبيب المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم بقصد حصول الثواب، ومحاسبة النفس يوميًا بطريق ملء **كُتَيِّب جوائز** المدينة (جَدْوَل الأعمالِ التربوية)، وتسليمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيّام الأولى من كلّ شهرٍ، وذلك سيجعلكم تطبّقون السنّة، وتكرهون المعاصي وتفكّرون في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزّوجلّ،

وعلى كلّ مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينَيه: **علي محاولةُ إصلاحِ نفسي وجميعِ أناسِ العالَم** إن شاء الله عزّوجلّ، حيث يلزمني العملُ بجوائز المدينة للإصلاحِ النفسي، والسفرُ مَعَ قوافلِ المَدينةِ لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالَم إن شاء الله عزّوجلّ.



ISBN 978-969-579-790-7
0101010
MC 1286

فيضان مدينه سوق الخضار السا بق حي سودا غران كراتشي، باكستان.
UAN+٩٢٣ ١١١ ٢٥ ٢٦ ٩٢ التحويلة: ١٢٨٤
www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net